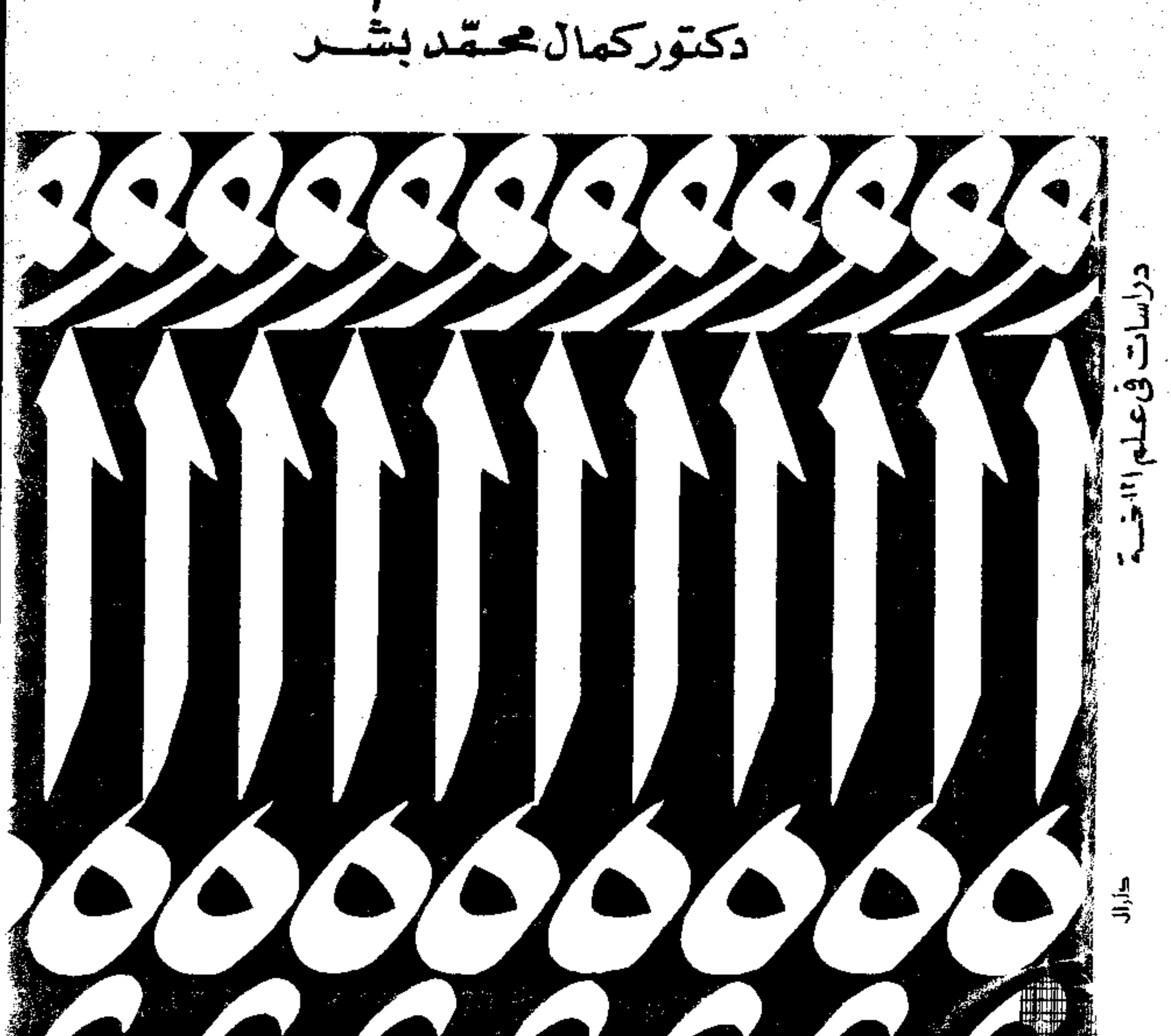
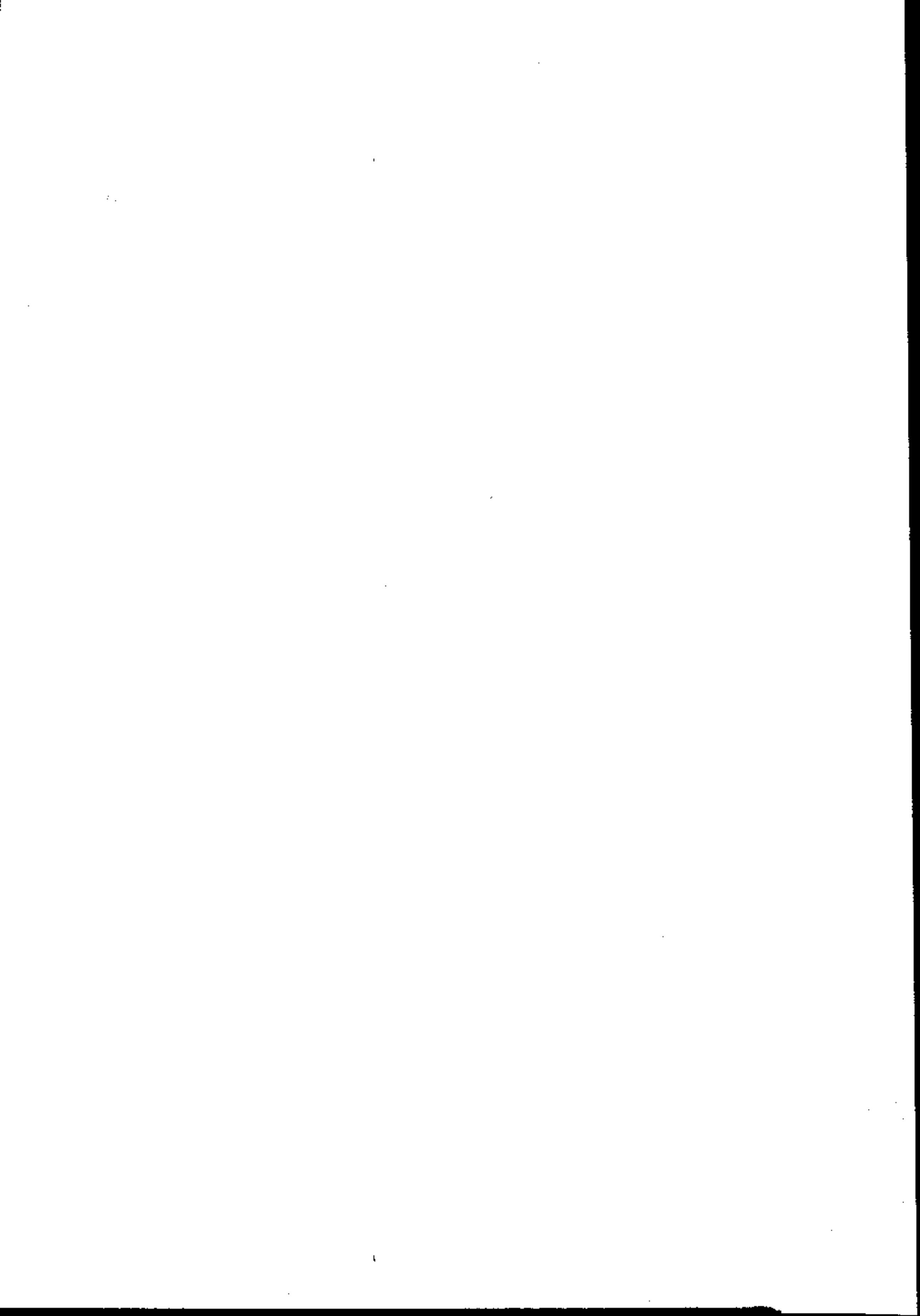
دار المعارف بمصر

دراسات فى علم اللغة

دكتور كمال محمّد بشــر



دكتور كمال محمد بشر
دراسات في علم اللغة
دار ال



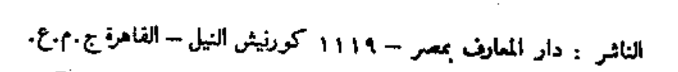
في علم اللغة

دكتور كمال محمد بشر
أستاذ بكلية دار العلوم

الطبعة التاسعة

١٩٨٦





الناشر : دار المعارف بمصر – ١١١٩ كورنيش النيل – القاهرة ج.م.ع.

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه مجموعة من البحوث تعرض لمسائل شتى من الدرس اللغوى . وهى فى جملتها تعكس وجهات نظر معيّنة تبنّيناها نحن ، ورأينا الأخذ بها فى معالجة قضايا اللغة ومشكلاتها .

أما تفصيل وجهات النظر هذه وتحديد أبعادها فأمران جديران بأن يفرد لهما بحث مستقل . ويكفى أن نقرر أن الأسلوب الذى اتبعناه فى هذه البحوث — وفى غيرها — يتسم بالموضوعية التى تعتمد على الحقائق اللغوية دون غيرها . فلم نسمح لأنفسنا بالتورط فى متاهات الفلسفة وعلم النفس وغيرهما من العلوم التى كثيراً ما تنحرف باللغويين عن الدرب السوىّ فى معالجة قضاياهم .

لذلك لم يكن من الغريب أن تأتى آراؤنا مخالفة لكثير مما تعارف عليه الناس وألفوه فى القديم والحديث كذلك . وتظهر آثار هذا الخلاف بصفة خاصة فيما عرضنا له من مشكلات تتعلق باللغة العربية ومناهج البحث فيها .

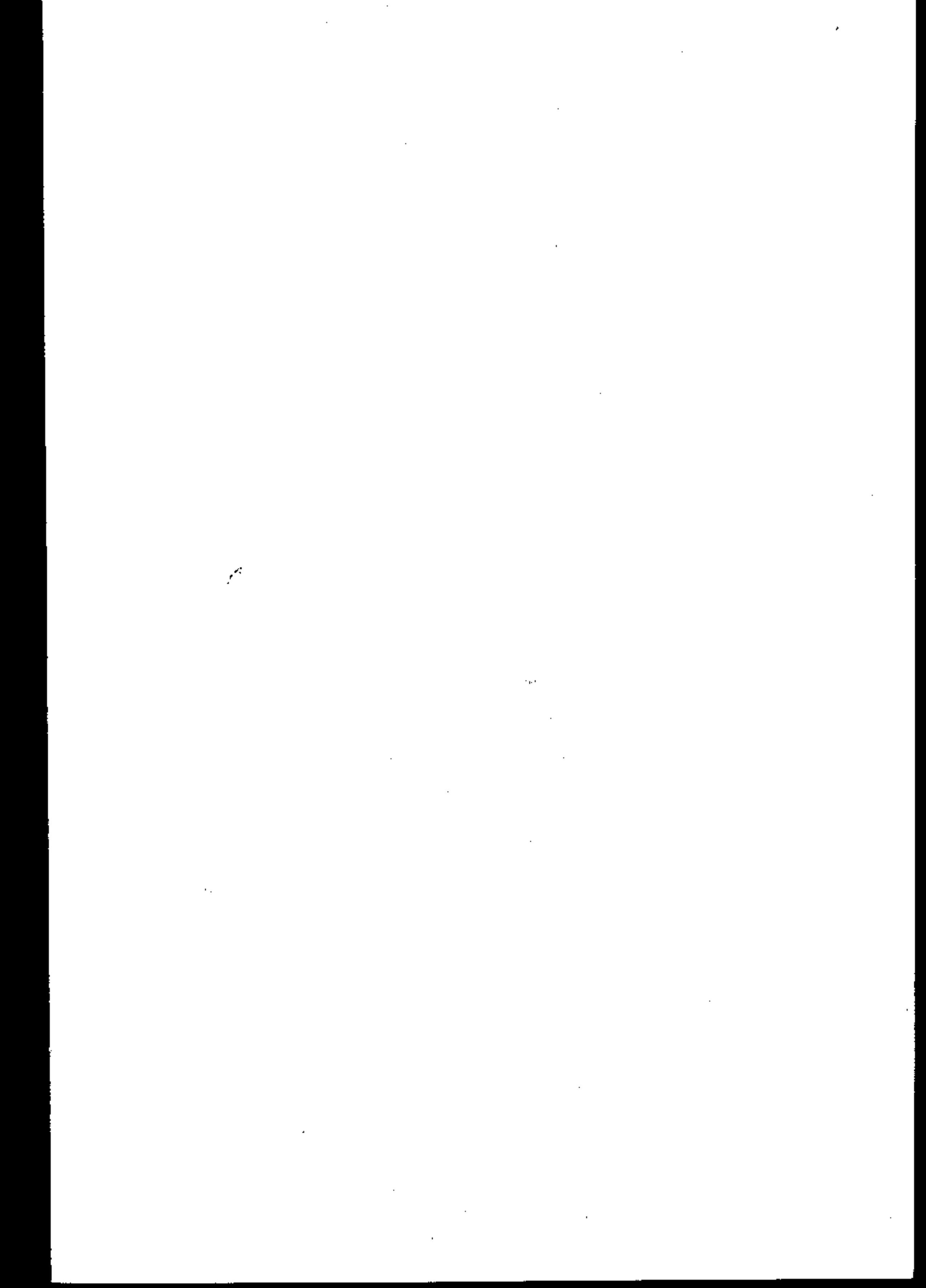
ولسنا نخفى سرًّا إذا قررنا أن من أهم أغراض هذه الدراسات توجيه نظر اللغويين نحو هذا النهج الموضوعى الذى لم يعد فى مقدورنا أن نتجاهله بعد أن استقرت حدوده وتأكدت مبادئه ، وأصبح الطريق العلمى الوحيد الذى تسلكه المدارس اللغوية المعاصرة فى العالم الغربى .

ويربط هذه الدراسات بعضها ببعض أمران ظاهران :

أولهما : كون معظمها يتناول بالبحث والمناقشة نقاطاً خاصة باللغة العربية وأسلوب دراستها .

ثانيهما : أن هذه الدراسات — فى نظرنا — لم تزد عن كونها مقدمات موجزة أو أفكاراً عامة حول موضوعات واسعة يحتاج كل منها إلى بحوث أوسع وأشمل مما قمنا به فى هذه الصفحات . فهذه الدراسات إذن لا يمكن وصفها بأنها كاملة أو نهائية : إنها فى حاجة ملحّة إلى المعاودة والمراجعة ، وهذا ما عقدنا عليه العزم ، حيث ننتوى الرجوع إليها بإذن الله ، وتخصيص مؤلف مستقل لكل منها .

والله نسأل أن يوفقنا ويهدينا سواء السبيل .



هذه الطبعة

هذا العنوان (دراسات فى علم اللغة) كان يحمله كتابان اثنان فى الطبعتين السابقتين . وقد ميّز بينهما بإضافة عنوانين فرعيين ، هما : القسم الأول والقسم الثانى .

وقد رأينا الأسباب علمية وأخرى عملية أن نجمع بين مادة الكتابين (باستثناء ثلاث نقاط محددة) فى مجلد واحد . فهذه المادة — بالرغم من تنوع موضوعاتها — تنتمى إلى حقل علمى عام هو : « علم اللغة » Linguistics ، كما أنها — بالإضافة إلى ذلك — تعرض لمشكلات لغوية يرتبط بعضها ببعض ارتباطًا وثيقًا ، وهى كونها مشكلات خاصة باللغة العربية ومنهج البحث فيها .

أما النقاط الثلاث المشار إليهما سابقًا فقد رأينا عدم ضمهما إلى مادة هذا المجلد لأنها ذات طبيعة (أو طبائع) تنحو بها نحو مجالات لغوية أخرى تختلف فى قليل أو كثير عن المجال العام الذى تدور فى جنباته مواضيع الكتاب فى صورته الحاضرة .

على أن مادة هذا الكتاب نفسه يمكن — بدافع الدقة فى التنظيم — أن توزع على قسمين :

القسم الأول : ويضم مسائل عامة تتعلق بما سميناه « التفكير اللغوى عند العرب فى ضوء علم اللغة الحديث » .

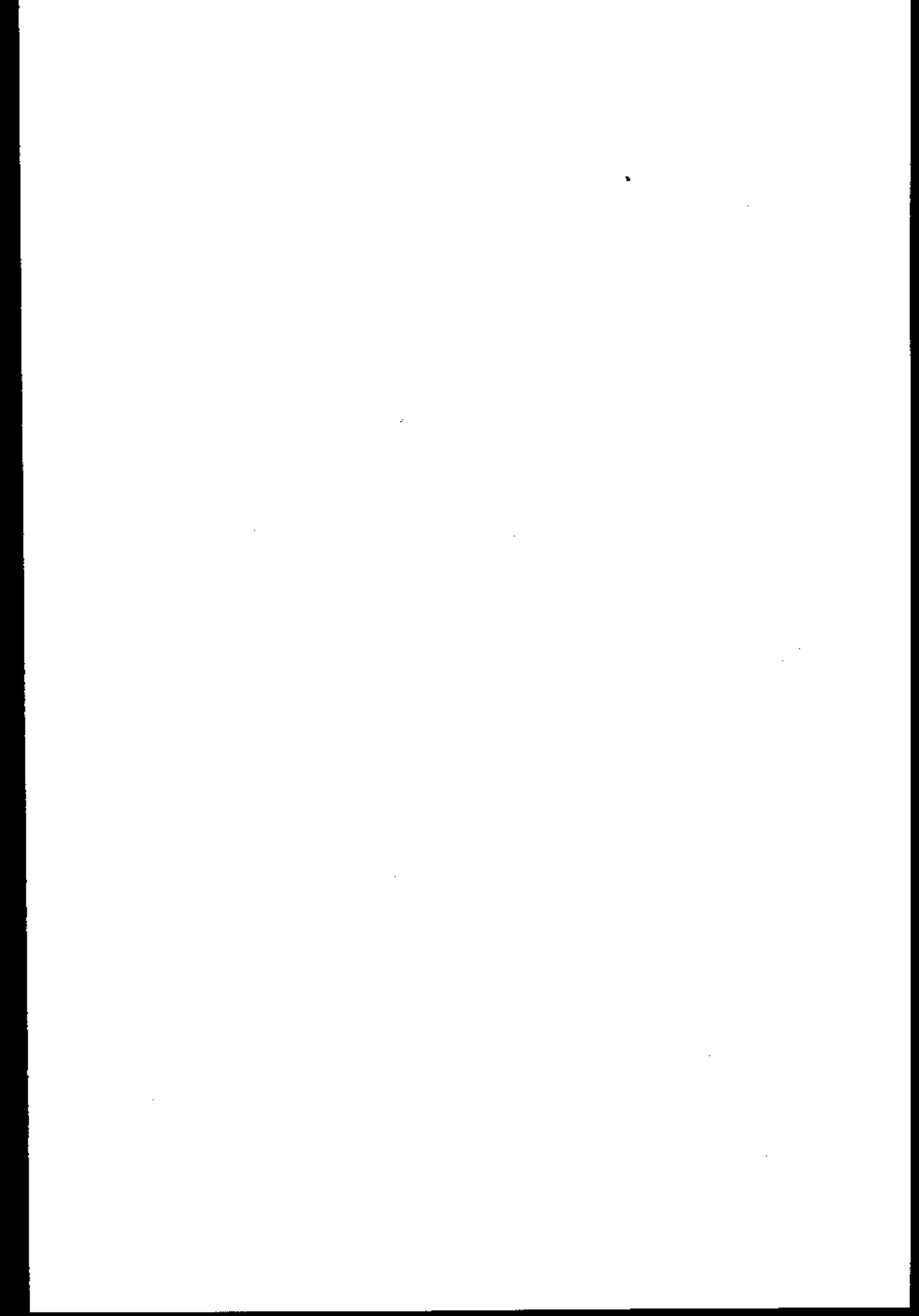
والقسم الثانى : وينتظم عدداً من البحوث التى أجريت على مشكلات مضيئة فى اللغة العربية .

وهذه الطبعة الحاضرة — فى هذا التنظيم الجديد — هى الطبعة الأولى للكتاب ، ولكنها بحسب ما تحتويه من مادة علمية — تعد الطبعة الثالثة ، حيث إن هذه المادة قد قدمت إلى القراء من قبل مرتين اثنتين على فترتين مختلفتين .

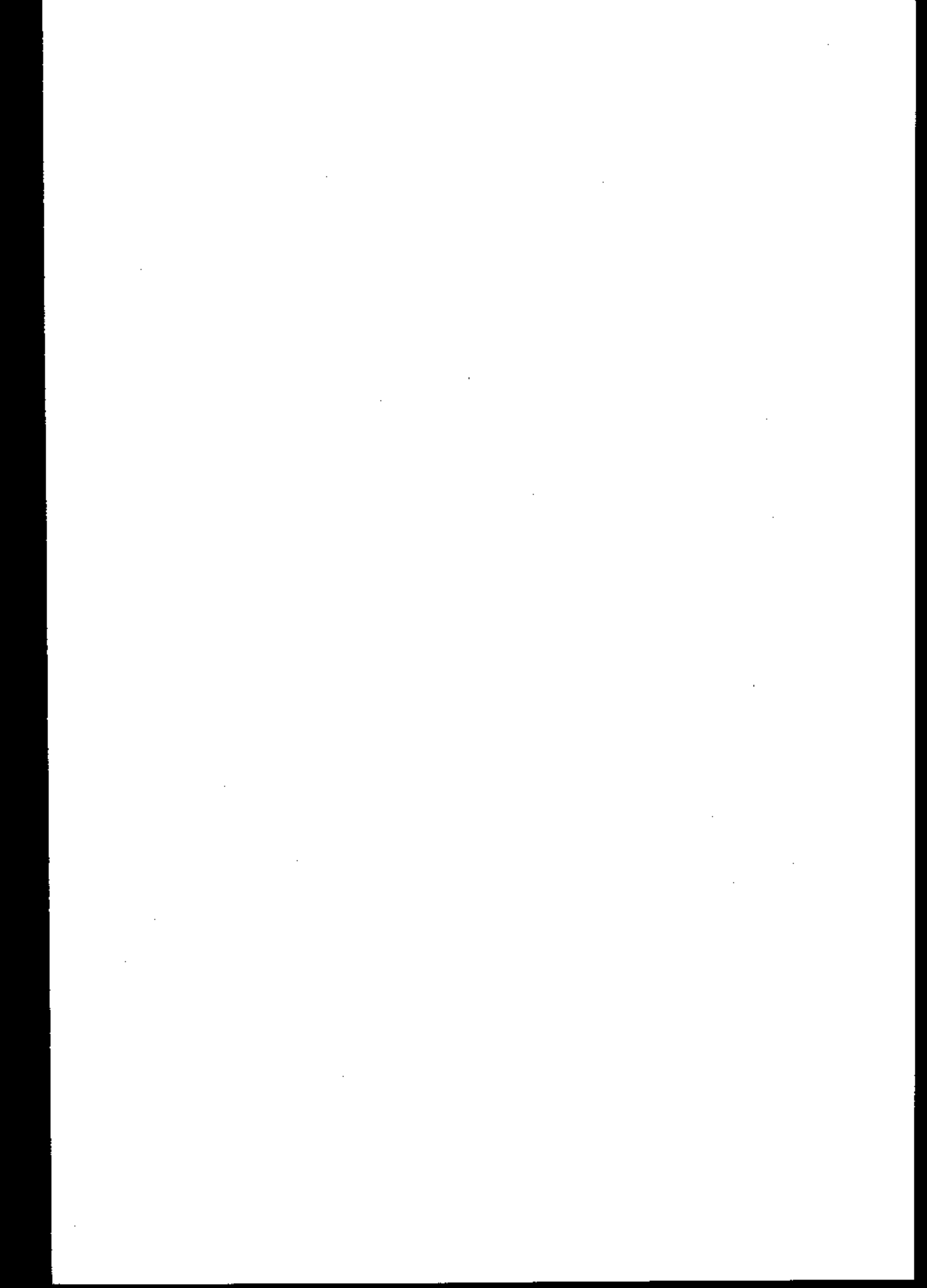
والله ولى التوفيق .

كمال محمد بشر

القاهرة فى أول سبتمبر ١٩٧٣



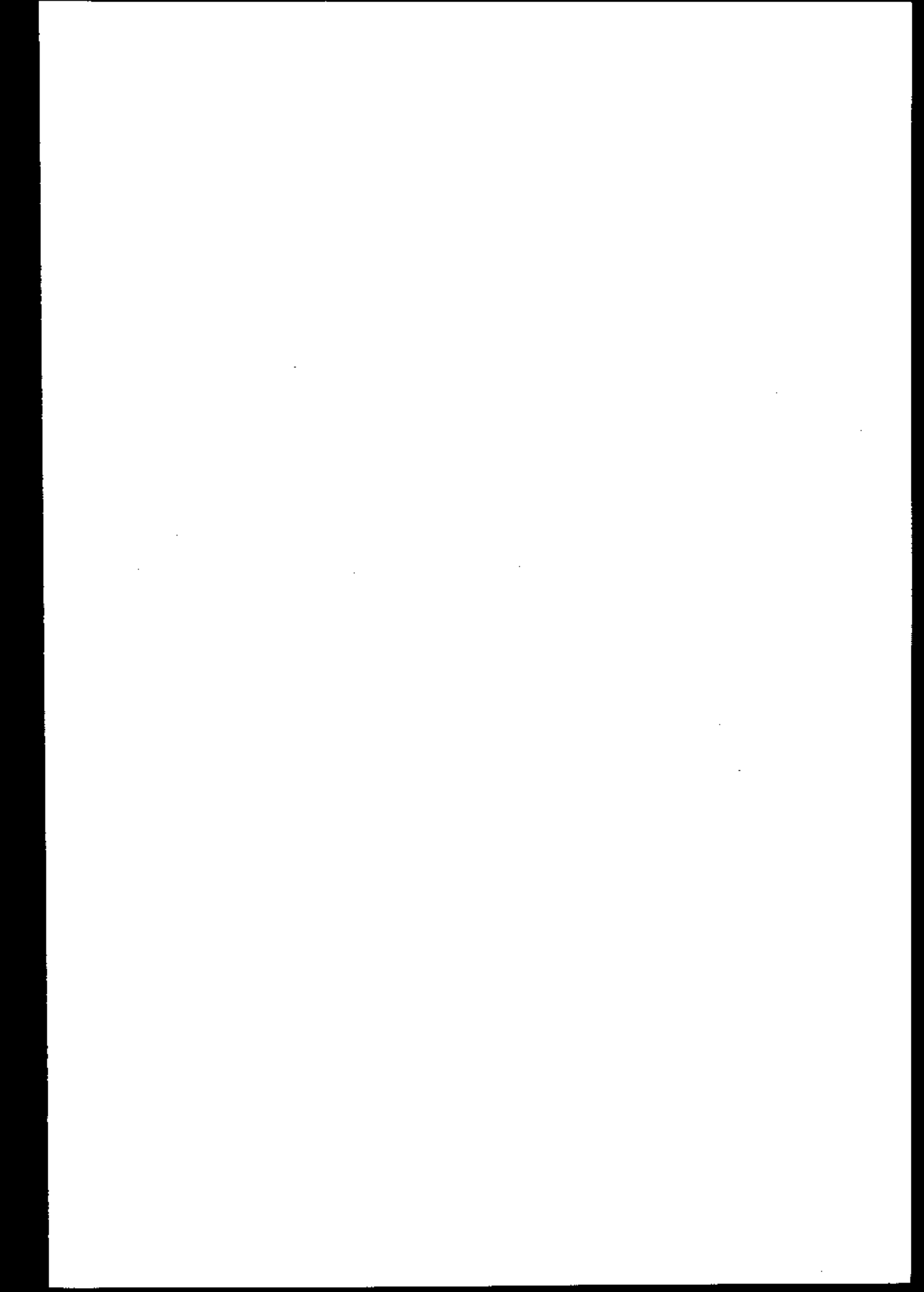
محتويات الكتاب



القسم الأول

التفكير اللغوى عند العرب

فى ضوء علم اللغة الحديث



التفكير اللغوى وحدوده

(فى الحديث)

يطلق التفكير اللغوى بمعناه العام على النظر فى أى جانب من جوانب اللغة بأى صورة من الصور . وجوانب اللغة — كما هو معروف — كثيرة متعددة ، وقد تختلف الآراء أو تتعارض فيها أو فى طبيعتها . ومن ثم كان لزاماً علينا أن نشير منذ البداية إلى حدود هذه الجوانب وأن نحاول فى إيجاز رسم صورة عامة لها ، حتى يتكشف لنا مفهوم التفكير اللغوى على المستوى العلمى . غير أننا سوف نقصر كلامنا هنا على ما تراه مجموعتان اثنتان فقط من الدارسين ، إذ عليهما يقوم هذا البحث ، وحول آرائهما تدور المناقشة . تتمثل هاتان المجموعتان فى اللغويين المحدثين ، أو بالأحرى ، فى بعضهم ، وفى علماء العربية .

للغة جوانب شتى عند اللغويين المحدثين جديرة بالدرس والنظر . وبالرغم من كثرة هذه الجوانب وتنوعها فإنه فى استطاعتنا أن نصنفها جميعاً إلى طائفتين رئيسيتين .

الطائفة الأولى

تتمثل هذه الطائفة فى تلك الجوانب التى تتصل بجوهر اللغة وحقيقتها والتى ترتبط بعناصرها الأساسية المكونة لها . وهذه هى عبارة عن أصواتها وصيغها وتراكيبها ثم مفرداتها ومعانى هذه المفردات ، وكل ما يتصل بها من قضايا .

وهذه الجوانب هى أساس البحث اللغوى وهدفه الحقيقى ، وهى التى تتمتع بتاريخ طويل من البحث والمناقشة ، وهى التى تتجه نحوها أنظار العلماء ، ويعنى بها الباحثون على المستوى العام والخاص كليهما .

ولهذه الأهمية الواضحة ، قد خصص الدارسون لكل جانب من هذه الجوانب فرعاً من فروع علم اللغة ، أو مستوى معيناً من البحث ، تكرس جهوده لخدمة هذا الجانب ولدراسة مشكلاته ومناقشة حقائقه . ومن هنا ظهر فى الحقل اللغوى عدد من الفروع أو

مستويات البحث ، نكتفى هنا بالإشارة إلى أهمها فى عرف فريق من اللغويين المحدثين ، هذه الفروع هى[1] :

١ – علم الأصوات

ويدرس أصوات اللغة . ويستطيع أن يدرسها من زوايا عدة . فقد يعرض لها من ناحية النطق ، وما يرتبط بذلك من سمات صوتية ، دون النظر إلى وظائفها أو قيمها اللغوية فى الكلمات التى تتألف منها . وفى هذه الحالة يستعمل المصطلح الإنجليزى Phonetics لإطلاقه على هذا العلم . وقد ينعت أحيانًا بالصفة general (العام)، على أساس أن مناهج البحث فيه ، وأن جملة قوانينه وقواعده وبعض نتائجه يمكن تطبيقها على اللغات المختلفة ، وعلى أساس أن دراسته لأصوات اللغة المعينة إنما هى من ذلك النوع الذى يكتفى بالإشارة إلى الخواص العامة للأصوات ، دون التعرض لمميزاتها الخاصة التى ترتبط بمعانيها فى اللغة المعينة .

أما إذا وجه الدرس الصوتى إلى قيم الأصوات ووظائفها فى اللغة المعينة ، فالاسم الشائع إطلاقه الآن على هذا الضرب من الدراسة هو Phonology ، أى علم وظائف الأصوات أو علم الأصوات التنظيمى . وهذه الترجمة الأخيرة روعى فيها أن هذا العلم يقوم فى الأساس بتصنيف الأصوات وتنظيم مجموعاتها ، بحيث يصل منها إلى عدد من القوانين والقواعد الخاصة باللغة المعينة . وقد يكتفى فى كثير من الأحيان بالمصطلح phonetics لإطلاقه على هذين المنهجين فى الدرس الصوتى .

٢ – الصرف morpholgy

ويبحث فى الوحدات الصرفية morphemes ، وأهم أمثلتها الكلمات وأجزاؤها ذات المعانى الصرفية كالسوابق واللواحق وما إلى ذلك من عناصر . ويعرض الصرف كذلك للصيغ اللغوية ويصنفها إلى أجناس وأنواع بحسب وظائفها ، كأن يقسمها إلى أجناس الفعل والاسم والأداة مثلا ، أو ينظر إليها من حيث التذكير والتأنيث ، ومن حيث الإفراد والتثنية والجمع إلى غير ذلك من كل ما يتصل بالصيغ بوصفها صيغًا مفردة .

---

(١) يختلف اللغويون فى فروع علم اللغة وفى عددها وفى علاقتها بعضها ببعض وليس من شأننا هنا أن نشير إلى هذا كله ، إذ يحتاج الأمر فيه إلى بحوث مستقلة . وسنقتصر فى هذا المقام على الإشارة إلى هذه الفروع على أشهر الآراء ، مع ذكر فكرة قصيرة عن وظيفة كل فرع فى البحث اللغوى العام حتى تتسنى لنا مقارنة ذلك بما قام به علماء العربية فى هذا الشأن .

٣ ــ النحو Syntax

ووظيفته البحث فى التراكيب ، وما يرتبط بها من خواص . ولا يقتصر النحو فى العرف الحديث على البحث فى الإعراب ومشكلاته ، كما أراد له بعض المتأخرين من النحاة العرب . وإنما عليه كذلك أن يأخذ فى الحسبان أشياء أخرى مهمة كالموقعية والارتباط الداخلى بين الوحدات المكونة للجملة أو العبارة وما إلى ذلك من مسائل لها علاقة بنظم الكلام وتأليفه .

ولشدة ارتباط الصرف بالنحو جمع أكثر العلماء بينهما وأطلقوا عليهما اسما واحداً هو grammar أى « قواعد اللغة » ، أو ما يفضل بعضهم ترجمته « بالنحو » على أساس أن النحو ــ عند هؤلاء ونحن معهم ــ لا ينفصل عن الصرف ، ولا يستغنى أحدهما عن الآخر ، أو على أقل تقدير ، هذا ما يجب أن يكون عليه الأمر بالنسبة لهذين العلمين .

وحقيقة القول أن الصرف إن هو إلا خطوة ممهدة للنحو ، أو هو مرحلة أولى منه ، ومن ثم لا يجوز الفصل بينهما إلا بقدر وفى أضيق الحدود إذا اقتضت الحاجة ذلك .

٤ ــ الدراسات المعجمية

ومجالها البحث فى المفردات أو الثروة اللفظية المعينة ، فتعنى بجمعها وتصنيفها ، ثم محاولة شرحها وتفسير معانيها بصورة عامة يفيد منها الرجل العادى والمتخصص كلاهما .

والمفروض ــ علميًّا ــ أن تصنَّف المعجمات بحيث تكون مادتها خلاصة البحوث السابقة فى الأصوات والصرف والنحو جميعًا . ومعناه أن القائمين على صنع المعجمات وتأليفها يلزمهم مراعاة أن يكون المعجم المعين مرشداً إلى النطق الصحيح للكلمات ، ومعينًا على معرفة صيغها ووزنها ، ثم قد يضطره الأمر أحيانًا إلى توضيح الكلمة توضيحًا كاملا بوضعها فى جملة أو عبارة لينبه إلى معانيها الخفية أو المتعددة بتعدد السياق والتراكيب .

ومن البديهى أن يكون المعجم مرجعًا أساسيًّا فى طريقة الكتابة الإملائية الصحيحة للكلمات .

٥ — علم المعنى Semantics

ويسميه البعض علم الدلالة ، وقد اختار له مجمع اللغة العربية حديثاً المصطلح « السيمية » ، ونحن نفضل الاسم « السيمانتيك » معرب الكلمة الفرنسية Sémantique ، إذ قد اشتهر أخيراً بين الدارسين العرب .

ومهمة السيمانتيك فى الدرس اللغوى البحث فى المعانى ومشكلاتها ، غير أن بعضهم يحدد وظيفته بالبحث فى معانى الألفاظ المفردة على مستوى المعجمات وما إليها ، على حين يوسع آخرون فى دائرة اختصاصه ، بحيث يقوم بالنظر فى معانى المفردات والجمل والعبارات جميعاً دون تفريق .

لهذا كان السيمانتيك عند الأولين شديد الصلة بالمعجمات ،أو قل هو عند هؤلاء العلم المنظم لمادة المعجمات من حيث المعنى ، وهو الكفيل بوضع القوانين والقواعد العامة التى تخضع لها المعانى فى المجتمع المعين ، من حيث علاقتها بالظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ، ومن حيث ما يطرأ عليها من تغير كالتوسيع أو التضييق فيها مثلا .

أما عند الفريق الثانى فالسيمانتيك ذو ارتباط بالمعجم والنحو كذلك ، ولهذا كان هناك عند هؤلاء ما يسمى بالمعنى المعجمى وما يسمى بالمعنى النحوى .

وهناك مدرسة ثالثة ترى أن السيمانتيك فرع له وظيفة معينة ، هى البحث فى المعنى حقيقة ، لكن على أساس أن ما يوضحه فى هذا الشأن إنما هو جزء واحد من المعنى الكلى ، وبقية الأجزاء تقوم بها الفروع الأخرى لعلم اللغة ، كل فرع يقوم بدوره المخصص له فى هذا الشأن .

والسيمانتيك عند هؤلاء ليس تابعاً لفرع آخر ، ولا متضمناً له وإنما هو جزء من كل (الكل هو علم اللغة) وله حينئذ صفات هذا الجزء من حيث التبعية والاستقلال .

تلك الفروع الخمسة السابقة تكون مناهج البحث أو الفروع اللغوية التى تدرس جوانب الطائفة الأولى من جوانب اللغة .

الطائفة الثانية

تتمثل هذه الطائفة فى مجموعة من القضايا والمسائل العامة التى تتصل باللغة من قريب أو بعيد . أما خاصيتها الأولى فهى أنها ليست موجهة نحو مادة اللغة وعناصرها الأساسية المكونة لها ، وإنما هى مجموعة نقاط من البحث تعين — فى الغالب — على فهم الحقائق اللغوية وترشد إلى تفسيرها أو تفسير بعضها على الأقل .

وهى بذلك تستأهل النظر والدرس لأنها تقدم عوناً ملموساً للمضطلعين بجوانب الطائفة الأولى وتلقى أضواء كاشفة على هذه الجوانب .

من أوضح أمثلة هذه الطائفة :

اللغة ووظيفتها فى المجتمع وعلاقتها بهذا المجتمع — اللغة واللهجة — تنوع اللغات إلى اللهجات ، وأسباب هذا التنوع — المستويات اللغوية : لغة مشتركة (أو فصحى) وعامية إلخ — الصواب والخطأ فى اللغة — البيئة اللغوية أو مصادر المادة وما يرتبط بها من حيث الزمان والمكان . . . إلخ . . .

وهناك مسائل أخرى ذات صلة ما بهذه الطائفة الثانية ، ولكنها — فى نظرنا — لا ترقى إلى مستواها ، حتى إن كثيراً من اللغويين المحدثين لم يعيروا هذه المسائل أى التفات ، وأسقطوها من الحسبان نهائيًّا . ومن أشهر الأمثلة التى تدخل فى هذا النوع الأخير ما يلى :

الكلام على أصل اللغة الإنسانية ونشأتها — كون اللغة توفيقية أو كونها اصطلاحاً وتقليداً — القول بأن بعض اللغات أفضل ، أو أفصح أو أغنى من بعض ، إلى غير ذلك من الأمثلة العامة التى لا يؤثر إهمالها أو التغاضى عنها فى البحث اللغوى أى تأثير .

ومهما يكن من أمر فقد جرت تقاليد الكثيرين على مناقشة قضايا الطائفة الثانية كلها مع بعض المسائل العامة المتصلة بها فى بحوثهم ، ولكن على أساس أن هذه المسائل إنما هى من باب المقدمات العامة التى قد تمهد للعمل الأصلى ، والتى ربما يكون فى عرضها وتقديمها — بصورة ما — فائدة للمبتدئين فى العلم ، أو ذوى الثقافات المحدودة فى الدراسات اللغوية .

وأبواب الطائفتين الأولى والثانية معاً تكون فيما بينها علماً واحداً ، أو بالأحرى ، هذه الأبواب كلها تندرج تحت علم واحد هو ما اصطلح على تسميته « علم اللغة » Linguistics .

وأبواب الطائفة الأولى بالذات ، أو فروع هذه الطائفة الممثلة فى الأصوات والصرف والنحو والمعجم وعلم المعنى — هذه الفروع يرتبط بعضها ببعض أشد ارتباط ، وليس من الجائز الفصل بينها فصلا تامًّا بحال من الأحوال ، إذ كل فرع منها جزء من كل ، وكل منها يعتمد على غيره ويفيد من نتائج البحث فيه .

التفكير اللغوى وحدوده

(عند العرب)

فكرة عامة

يقتضينا العدل والإنصاف أن نقرر أن العرب قد بذلوا جهوداً جبارة فى خدمة لغتهم ، ونظروا فى كل جوانبها نظرات عميقة شاملة . ولم يفتهم فى واقع الأمر شىء مما عرضنا له فى الفصل السابق من مسائل الطائفتين المذكورتين هناك ، بل زادوا عليها وأضافوا إليها موضوعات انفردت بها اللغة العربية . وكانت نظرتهم إلى لغتهم نظرة عملية ، حيث دفعهم حرصهم عليها والاعتزاز بها إلى دراستها دراسة جادة ، تضمن صيانة القرآن الكريم من التحريف وتجنبه الأخطاء على كل المستويات اللغوية .

فنظروا فى مفردات اللغة ومعانى هذه المفردات ، وفى صيغها وتراكيبها . وخلفوا لنا فى كل ذلك الجليل من الآثار ، ووضعوا تحت أيدينا تراثاً لغوياً عملاقاً يستأهل الثناء والتقدير . ولم تقف جهودهم عند دراسة هذه الجوانب التى تتصل بمادة اللغة نفسها ، بل قدموا لنا كذلك ضروباً شتى من القضايا والمشكلات التى تتصل بلغتهم وفكرتهم عنها ومكانتها عندهم . كما ولجوا أبواباً أخرى من البحث اللغوى العام ، على شاكلة ما قام به غيرهم من الدارسين فى الأمم الأخرى .

ومعنى هذا كله أن جملة المواضيع أو الأبواب اللغوية التى يعرفها ، ويقوم ببحثها والنظر فيها ، المحدثون من رجال اللغة — هذه المواضيع والأبواب قد عرفها العرب وعرضوا لها بوجه أو بآخر .

أو بعبارة أخرى ، نستطيع أن نقول إن ميادين البحث فى اللغة عند العرب تشبه أو تماثل — من حيث العموم والشمول — تلك التى نشغل أنفسنا بها اليوم ، ونكرس كثيراً من

جهدنا لمناقشتها . وربما يدل على هذا الشمول قول قائلهم ، معدداً علوم اللغة العربية :

نحو وصرف عروض بعده لغة ثم اشتقاق وقرض الشعر إنشاء
كذا المعانى بيان خط قافية تاريخ ، هذا لعلم العرب إحصاء

فهذه العلوم المذكورة تقابل فروع علم اللغة بالمعنى الحديث ، بل تزيد عليها . فقرض الشعر بمعنى التعبير عما فى النفس شعراً ، والإنشاء ، ويبدو أن المقصود به كتابة الأدب نثراً ، والتاريخ — كلها علوم لها مجالاتها الخاصة بها ولا يعرض لها علم اللغة الحديث فى قليل أو كثير . أما أوزان الشعر وموسيقاه — وقد أشار إليها هنا بالعروض والقافية — فقد أصبحت محل اهتمام اللغويين المحدثين لارتباط أنماطها ونماذجها التى صيغت وفقاً لها ببعض القوانين الصوتية العامة ، وبخاصة تلك التى تحدد تكوين المقاطع وتركيبها فى هذه اللغة .

وعلم المعانى المشهور بضمه إلى علوم البلاغة إن هو إلا دراسة لغوية تدخل فى إطار علم النحو بمعناه الدقيق ، وقد نعته بعضهم « بالنحو العالى » . وعلم البيان فى بعض أبوابه أو معظمها يدخل فى نطاق الدرس اللغوى الحديث ، فالمجاز بأنواعه والكناية فى بعض صورها يعرض لها علم الدلالة أو السيمانتيك semantice على أساس أنها أمثلة لتعدد المعنى وتنوعه أو على أساس أنها صور للتغير الذى يصيب معانى الكلمات والعبارات .

ويقصد بالمصطلح « لغة » فى البيتين السابقين البحث فى المفردات ودراستها وجمعها على نحو ما فى المعجم والرسائل اللغوية ، وهو بهذا المعنى يرادف المصطلح الآخر « متن اللغة » فى أصل إطلاقه .

أما « الاشتقاق » المذكور هناك فالمقصود به — على ما نفهم — وهو البحث فى أصول الكلمات وماتفرع عنها ، وربط هذه الفروع بتلك الأصول من حيث اللفظ والمعنى معاً ، على نحو ما يجرى فى تلك الأبواب المعروفة بالاشتقاق الكبير والاشتقاق الأكبر : وهى أبواب برع فيها جماعة من اللغويين نستطيع أن نطلق عليهم اسم «المدرسة الاشتقاقية» [1]. وهذا النوع من الدرس — فيما نعتقد — هو الأساس لبحوث أوسع وأشمل ، أطلق عليها أيضاً اسم آخر هو « فقه اللغة ». وفقه اللغة وقرينه من اللغة يمثلان جوانب معينة من البحث يعتد بها علم اللغة الحديث .

---

(١) من رواد هذه المدرسة ابن دريد وابن فارس وابن جنى .

وليس المقصود « بالخط » فى البيتين فن الخط ، بمعنى تحسين الكتابة وتجويدها ، وإنما المراد به الرسم والإملاء ، وكلاهما يمثل نقطة مهمة من نقاط المباحث الصوتية فى العرف الحاضر .

ولكنا بالرغم من هذا الحصر الشامل نلاحظ أن فرعاً مهماً من فروع علم اللغة قد أهمل ذكره فى البيتين السابقين . ذلك الفرع هو علم الأصوات . وربما يرجع هذا الإهمال إلى واحد من السببين الآتيين أو كليهما :

١ — لم تخصص فى القديم أعمال مستقلة للدراسات الصوتية . فالخليل — رائد هذه الدراسات — قد عرض لها فى مقدمة كتابه « العين » عرضاً يوحى بأنها لم تكن سوى مقدمة عابرة أراد الدخول من خلالها إلى عمله الأصلى وهو ترتيب معجمه هذا ترتيباً صوتياً .

وسيبويه — بالرغم من دقة ما أتى به وجودته — تناول أهم قضاياه الصوتية تحت باب غامض يعرف « بالإدغام » فى التراث اللغوى عند العرب . والإدغام ظاهرة صوتية وصرفية معاً ، وقد عولجت علاجاً مضطرباً غير دقيق ، لاعتمادهم أحياناً على بعض المبادئ غير اللغوية فى دراستهم . من ذلك مثلا التجاؤهم إلى الفروض العقلية والتأويلات التعسفية جرياً وراء أصول الكلمات . ومنها كذلك (بل من أهمها) حشدهم لكثير من الأمثلة ذات السمات المختلفة ، وتناولها معاً بمنهج واحد . لقد فعلوا هذا بالرغم من أن ظاهرة الإدغام ترجع فى بعض هذه الأمثلة إلى عوامل صوتية صرفة ، على حين تفسر هذه الظاهرة نفسها فى البعض الآخر على أنها حصيلة واقعية لتطور تاريخى أصاب هذه الصيغة أو تلك .

فكان من الضرورى إذن الفصل بين هذين النوعين من الأمثلة وتناولهما بطريقتين مختلفتين .

أضف إلى هذا أن سيبويه ألحق دراساته الصوتية بآخر بحوثه اللغوية ، فبدت كما لو كانت شيئاً إضافياً أو تذييلا لجملة أعماله ، كما يبدو ذلك واضحاً فى الطبعات التى بأيدينا لهذه الأعمال ، حيث وقعت بحوثه الصوتية فى أواخر الجزء الثانى (والأخير) من أثره الخالد المعروف « بالكتاب » .

٢ — جاء على اللغويين وقت أهملوا فيه النظر فى أصوات اللغة نظراً جادا ، وتركوا أمر هذه الدراسة إلى علماء التجويد والأداء القرآنى ، ظناً منهم أنها دراسة خاصة بهؤلاء القوم وأضرابهم ممن كرسوا جهودهم لقراءة القرآن الكريم وإقرائه .

وقد نزيد على ذلك سبباً ثالثاً يشيع ذكره بين غير العارفين من الناس فى الحاضر — وربما كان الأمر كذلك فى الماضى — وهو أن دراسة اللغة يمكن أن تتم على المستويين النظرى والتطبيقى بدون التفات إلى الأصوات .

ولقد كان السكاكى أكثر توفيقاً وأبعد نظراً حين أدرك أهمية الأصوات، فنص على ضرورة « التنبيه على الحروف » وأنواعها ، وهو يعدد ما سماه « علوم الأدب » أو « أنواعه » .

وعلوم الأدب الرئيسية فى نظره هى : الصرف والنحو والمعانى والبيان ، عدا ما أطلق عليه « نوع اللغة » أو « علم اللغة » . يقول فى هذا المعنى :

« وقد ضمنت كتابى هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيته لا بد منه وهى عدة أنواع متآخذة . فأودعته علم الصرف بتمامه ، وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع إلى أنواعه الثلاثة وقد كشفت عنها القناع . وأوردت علم النحو بتمامه وتمامه بعلمى المعانى والبيان » .

ثم يأتى بمسوغات التركيز على هذه العلوم الأربعة ويوضح لِمَ سلك هذا المسلك بالذات فيقول :

« وإنما أغنت هذه لأن مثارات الخطأ إذا تصفحتها ثلاثة : المفرد والتأليف وكون المركب مطابقاً لما يجب أن يتكلم له . وهذه الأنواع — بعد علم اللغة — هى المرجوع إليها فى كفاية ذلك ما لم يتخط إلى النظم . فعلما الصرف والنحو يرجع إليهما فى المفرد والتأليف ، ويرجع إلى علمى المعانى والبيان فى الأخير »(١) .

ولكن السكاكى فى حقيقة الأمر لم يقتصر على هذه العلوم الأربعة ، بل أدخل فى حسبانه علوماً أخرى إضافية ، تسبق أو تلحق علومه الرئيسية . أما العلوم التى من شأنها أن تسبق فتتمثل فى الدراسات الصوتية التى يرى أنها خطوة ضرورية قبل الدخول فى تفاصيل قضايا الصرف ومشكلاته ، إذ لا يتم الوصول إليها « إلا بعد التنبيه على أنواع الحروف التسعة والعشرين ومخارجها » .

ثم يأخذ السكاكى فى دراسة هذه الحروف ، مصنفاً إياها من وجهات نظر مختلفة ، ثم يختتم بحثه الصوتى بإيراد رسم توضيحى لجهاز النطق عند الإنسان ، موزعاً الحروف على الأجزاء المختلفة لهذا الجهاز . وهو عمل — وإن بدا قليلا فى كميته — يدل على وعى بأهمية الأصوات وعلى إدراك عميق بالرابطة التى تربطها بغيرها من علوم اللغة .

---

(١) السكاكى : مفتاح العلوم ص ٢ — ٣ .

والعلوم الأخرى التي ألحقها السكاكي بالعلوم الرئيسية هي ما سماه بعلمي الحد والاستد لال ، ثم العروض والقافية . أما سبب إلحاقها فقد عبر عنه بقوله : « ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال لم أر بدا من النسمح بهما ، وحين كان التدريب في علمي المعاني والبيان موقوفًا على ممارسة باب النظم وباب النثر ورأيت صاحب النظم يفتقر إلى علمي العروض والقوافي ثنيت عنان القلم إلى إيرادهما »[1] .

وهكذا نرى أن ما أورده السكاكي من علوم رئيسية وإضافية إنما تمثل في نظرنا فروعًا لعلم اللغة ، وذلك بالطبع باستثناء علمي الحد والاستدلال حيث لا علاقة لهما بهذا العلم (ولا بالأدب أيضًا فيما نعتقد) .

وفي رأينا نه كان الأولى بالسكاكي أن يسمي علومه هذه بعلوم اللغة أو « علوم العربية » . وذلك ، — كما يقول باحث حديث — « لأن بعض ما ذكر لا يقف عند الأدب ولا يقتصر جدواه على الأديب صانع الأدب أو ناقده إلا بضرب من التكلف في التأويل . بل ربما كانت عبارة « العلوم اللسانية » أو عبارة « علوم اللسان العربي» — وهي العبارة التي اختارها ابن خلدون وأطلقها على مجموعة تلك العلوم — أكثر مناسبة وأقوى دلالة على ما يراد منها ، وقد عدها أركانًا أربعة ، هي : علم اللغة وعلم النحو وعلم البيان وعلم الأدب »[2] .

وحقيقة الأمر أن بعض الباحثين التقليديين — قدامي؟ ومحدثين — كثيراً ما يستعملون المصطلحين « علم العربية » و « علم الأدب » كما لو كانا مترادفين وضعا لشيء واحد ، ثم يفرعونهما إلى فروع ، بعضها — في نظرنا — خاص باللغة وألصق بمباحثها ، وبعضها الآخر إنما مجاله الأدب وميادينه .

من ذلك مثلا ما أورده لنا صاحب المواهب الفتحية نقلا عن بعض السابقين من أن علوم الأدب أو علوم العزبية اثنا عشر ، بعضها أصول وبعضها فروع .

أما الأصول فهي : علم اللغة ، علم الصرف ، علم الاشتقاق ، علم النحو ، علم المعاني ، علم البيان ، علم العروض وعلم القافية .

والعلوم الفروع هي : علم الخط ، قرض الشعر (ويراد به النظر في أحوال الكلمات

---

(١) السكاكي : مفتاح العلوم ص ٣ .

(٢) دكتور بدوي طبانة : البيان العربي (ط ٣) ص ١٢ . والمصطلح « علم اللغة » في هذا النص يراد به « متن اللغة » .

لا من حيث الوزن والقافية وإنما من حيث الحسن والقبح وما إلى ذلك) ، علم إنشاء النثر ، علم المحاضرات[1] .

ومن الطريف أن نجد هذا التقسيم نفسه يتمشى مع ما كان ينبغي اتباعه وهو نسبة العلوم التي نعتها بالأصول إلى اللغة ، وعدها – تبعاً لذلك – علوم اللغة ، أو علم اللغة بصيغة المفرد ، وإضافة العلوم الفروع إلى الأدب ، والحكم عليها بأنها من فروعه وميادينه .

وعلم الخط المذكور فى التقسيم السابق ينبغى إضافته إلى علوم اللغة إذا أريد به رسم الحروف وقواعد الإملاء . أما إذا قصد به تجويد الكتابة وتحسينها فلا وجه لذكره فى هذا المقام إلا على ضرب من التسمح .

وخلاصة القول فى هذا الموضوع أن علماء اللغة العربية قد تناولوا فى بحوثهم كل فروع المعرفة التى نعدها اليوم مستويات أو جوانب متعددة لعلم عام واحد ، يضمها جميعاً بوصفها مراحل أو خطوات من الدرس ترمى إلى غرض مشترك بينها .

ويستوى فى ذلك أن يكون هذا التناول فى إطار تلك الفروع المحددة التى توجه إلى مادة اللغة نفسها ، كعلم الأصوات ، والصرف والنحو والمعجم وعلم الدلالة ، أو أن يكون ذلك فى صورة عامة لا تنتمى إلى أى من هذه الفروع ، كما يظهر فى بعض الميادين والبحوث التى هى بمثابة المقدمات للعلم أو التى تعين على فهم حقائقه ، أو التى ترتبط بمناهج البحث فيه . ومن أمثلة ذلك الكلام على : اللغة ووظيفتها ، اللهجات وتنوعها ، الصواب والخطأ إلخ . . .

فهذه الفروع المحددة وتلك الميادين العامة ينتظمها جميعاً ذلك العلم الذى اتفق حديثاً على تسميته « علم اللغة » أو – كما ينعت أحياناً – علم اللغة العام general linguistics .

وليس يغير هذه الحقيقة فى شىء أن يطلق علماء العربية أسماء مختلفة على هذه الفروع وتلك الميادين . فسواء أسموها علوم العربية أم علوم اللسان العربى أم علوم الأدب أم غير ذلك فهى لم تزل تمثل جوانب علم اللغة وتحدد ميادينه العامة وإن كانت مادتها مقصورة على اللغة العربية .

وليس معنى ما تقدم على كل حال أن الاتفاق تام بين علماء العربية والمحدثين من اللغويين فيما يتعلق بالدراسات اللغوية وجوانبها المختلفة . فهناك اختلافات ضخمة ذات سمات متنوعة ، نستطيع أن نجمعها فى صنفين رئيسيين :

---

(١) المواهب الفتحية ، للشيخ حمزة فتح الله ج ١ ص ١٨ .
أما علم البديع على هذا الرأى « فهو ذيل لعلمى البلاغة » (أى المعانى والبيان) .

الصنف الأول :

يتمثل هذا الصنف فى اختلاف مناهج البحث وطرائق المناقشة وأسلوب التفكير عند الفريقين . وهذا الصنف يمثل فى حقيقة الأمر ركنًا مهمًّا من أركان هذه الدراسة . ولأهميته سوف نفرد له فصلا خاصا من هذا البحث[1] ، مع عقد النية على الرجوع إليه فى فرصة أخرى بشىء من التفصيل .

الصنف الثانى :

تنضم تحت هذا الصنف مجموعة من أوجه الاختلاف والافتراق التى تتعلق أساسًا بالموضوع الحالى ، وهو تقسيم علم اللغة إلى فروعه وتحديد ميدان كل فرع منها ، وبيان العلاقة بينها جميعًا .

وتنحصر هذه الأوجه فى نقطتين رئيسيتين ، تختص الأولى منهما بالعلاقة بين الفروع أو المستويات اللغوية وبالنظر فى حدود كل فرع أو مستوى ، وتهتم الثانية بالمصطلحات ومفهوماتها .

العلاقة بين المستويات

يبدو أن بعض علماء العربية لم يدركوا تمام الإدراك مدى العلاقة والارتباط بين فروع الدراسات اللغوية أو مسائل اللغة المختلفة فى عمومها ، ومن ثم نراهم ينظرون إلى هذه الفروع أو المسائل كما لو كانت منفصلة بعضها عن بعض ، لا يضمها إطار عام مشترك يوحى بوحدتها وانتظامها جميعًا تحت موضوع رئيسى واحد .

نعم ، إننا لا ننكر إدراكهم لنوع من الارتباط بين هذه المستويات ، وهو كونها تخدم غرضًا رئيسيًّا واحداً ، هو الحفاظ على اللغة وصيانة القرآن الكريم من اللحن والتحريف ولكن الارتباط الذى نعنيه هنا هو أن علوم اللغة (ومسائلها العامة كذلك) لا تعدو أن تكون جوانب لشىء واحد أوحلقات فى سلسلة واحدة . وهى بهذا المعنى تستلزم أمرين مهمين :

أولهما : أنه لا يجوز الفصل بين هذه الفروع فصلا ينبئ عن استقلال أى واحد منها

---

(١) انظر ص ٥٢ وما بعدها .

والاكتفاء به فى معالجة أية قضايا لغوية ، بما فى ذلك تلك القضايا والمشكلات التى هى من صميم اختصاصه وأولى وظائفه .

وهذا الكلام يقودنا إلى الأمر الثانى وهو ضرورة اعتماد كل فرع على الآخر ، وحتمية الالتجاء إلى نتائجه وخلاصة بحوثه للاستفادة منها فى معالجة مسائله وتوضيحها .

فعلم الصرف مثلا لا يمكن أن يستقل عن النحو ، وعلم النحو فى أشد الحاجة إلى ما يقرره الأول ويسجله من حقائق ، وكل منهما يلتمس العون من علم الأصوات من آن إلى آخر .

ولكن الأمر — فيما نعتقد — على خلاف ذلك — على الأقل من ناحية التطبيق — فيما خلف علماء العربية أو معظمهم من آثار لغوية . فهناك نجد الفرع اللغوى المعين تناقش قضاياه ومسائله كما لو كانت منفصلة عن قضايا ومسائل الفرع السابق عليه أو اللاحق له ، وكما لو كان هذا الفرع نفسه مستقلا بذاته ليس فى حاجة إلى معونة غيره ، وليس من شأنه أن يقدم العون لفروع البحث الأخرى .

حقًّا إن هذه الفروع أو معظمها (كالأصوات والصرف والنحو مثلا) قد تناولها البعض فى أثر علمى واحد ، وذلك هو ما سلكه بالفعل شيخ النحاة سيبويه ، حيث جاء كتابه مشتملا على مسائل النحو والصرف وكثير من قضايا الأصوات . غير أن هذا الجمع فى مؤلف واحد لا يعنى أن سيبويه قد أدرك بوضوح مدى العلاقة بينها ، بدليل أنه لم يفد الإفادة المرجوة فى استغلال نتائج البحث فى هذه العلوم ، لخدمة بعضها البعض الآخر ، على وجه ينبئ بتكاملها ووحدتها فى مادة الدراسة والهدف معًا .

وإن نظرة فاحصة فى هذا الأثر الجليل وفى غيره من الآثار اللغوية الأخرى لتؤيد هذه الدعوة وتؤكدها .

ففى هذه الآثار كلها أوجلها لم يستطع أى عالم من أصحابها أن يشعرنا بقوة الارتباط بين الأصوات مثلا وبين علمى الصرف والنحو ، إذ لم نر أى دليل واضح من أدلة هذا الارتباط فى مناقشة قضايا هذين العلمين ومسائلهما .

وما نظن أن أحداً من الدارسين العارفين يشك فى أن كثيراً من مسائل الصرف العربى بالذات لا تتأتى دراستها دراسة دقيقة إلا بالاعتماد على القوانين الصوتية وأخذها فى الحسبان فى كل مراحل الدرس . فمسائل الإعلال (بنوعيه) والإبدال مثلا فى مسيس الحاجة إلى

معرفة جيدة بالأصوات وخواصها وإلى الرجوع إلى القواعد الصوتية للغة العربية للاسترشاد بها فى تحليلها ، إذا كان لنا أن نعالجها معالجة لغوية صحيحة .

ولشدة ارتباط مسائل هذين البابين (ونحوهما) بالأحكام والقوانين الصوتية نرى وجوب دراستها فى إطار مستقل من البحث يلحق بعلم الأصوات ، لا بالصرف ، أو ضمن نطاق ذلك الفرع الجديد من الدراسة اللغوية الذى يشار إليه الآن « بالتحليل الصوتى — الصرفى » أو كما يسمى أحيانًا — « التغير الصوتى — الصرفى » :

morphophonemic analysis or morphoplonemic change

وفى اعتقادنا أن سيبويه حين عرض للمسائل الرئيسية والأساسية فى الأصوات ، إنما فعل ذلك لتفسير ظاهرة الإدغام . ولكن ظاهرة الإدغام هذه ليست إلا صورة واحدة من صور الإبدال ، كما أنها فى حقيقة الأمر قضية صوتية فى الأساس .

وليس النحو بأوفر حظًا من زميله الصرف من حيث ربطه بالأصوات واعتماده على نتائج البحث فيه . والذى نعلمه أن علماء العربية لم يستفيدوا إطلاقًا من الدراسات الصوتية فى مناقشة ما يحتاج إلى ذلك من مسائل النحو ومشكلاته .

والسر فى ذلك واضح وهو أن ما عرضوا له من بحث صوتى ليس — فى جملته — من ذلك النوع الذى يمكن أن يعتمد عليه النحو ويفيد منه فى تحليل مادته . لقد اقتصر هؤلاء القوم — كما هو معروف — على دراسة الأصوات (الحروف) المفردة ، وبعض الظواهر العامة التى تنتج عن اتصال هذه الأصوات بعضها ببعض فى الكلمة المعينة ، وذلك كظاهرة الإدغام التى أولوها عناية خاصة . ولكنهم لم يلمسوا من قريب أو بعيد تلك الظواهر الأخرى التى تتصف بها الكلمة أو الجملة بوصفها كلا جاء على نسق معين من التأليف الصوتى ، ومثال هذه الظواهر النبر Stress ونظام توزيعه distribution فى الجملة ، والتنغيم أو موسيقى الكلام intonation ، إلى غير ذلك من أنماط « التطريز الصوتى » prosodies التى يعتمد عليها النحو فى تحليل بعض مسائله وتفسيرها إلى حد كبير .

فالتنغيم مثلا عامل مهم فى تصنيف الجمل إلى أنماطها المختلفة ، من إثباتية واستفهامية وتعجبية إلخ ، إذ تصاغ كل واحدة منها وفقًا للون موسيقى معين ، بالرغم مما قد تحتويه الجملة من أدوات صرفية من شأنها أن تساعد على تحديد نوعها كأدوات الاستفهام ، وصيغتى التعجب . وفى كثير من الأحيان، يكون التنغيم وحده هو الفيصل فى الحكم على نوع الجملة ،

كما يحدث ذلك مثلا حين تخلو الجمل الاستفهامية من أدوات الاستفهام ، أو حين تكون الجملة مشتملة بالفعل على أداة استفهام ، ولكنها — بحسب تعبيرهم — خرجت عن أصلها .

وهناك فى النحو العربى الكثير من الأبواب التى تحتاج فى تحليل مادتها تحليلا علمياً دقيقاً إلى موسيقى الكلام وتنغيمه . من ذلك مثلا باب الاختصاص فهناك فى قولنا :

نحن العَرَبَ أكرمُ الناس أخلاقاً

ينص النحاة على أن كلمة « العرب » كلمة مقصودة بالاختصاص (وليست خبراً لنحن) مستدلين فى ذلك بمجىء الكلمة منصوبة . وقد يعينهم على هذا الفهم كذلك موقع هذه الكلمة ذاتها فى الجملة ، حيث جاءت متلوة بلفظة « أكرم » وهى لفظة صالحة للإخبار بها فى حد ذاتها ، كما أنها هى الأنسب والأوفق لأداء هذه الوظيفة فى هذا الموقف بعينه .

وبالرغم من صحة هذا النهج الذى نهجه هؤلاء النحاة فقد فاتتهم أهم إمارة من إمارات هذا التحليل . ونعنى بهذه الإمارة تلك السمات الصوتية التى يتصف بها هذا « المنطوق » utterance أو التى تتمثل أساساً فى التلوين الموسيقى الذى يصاحبه ، فهذه الجملة بتحليلها السابق وفى موقفها المعين يصاحب نطقها نغمتان مختلفتان ، وإن كانتا متصلتين غير منفصلتين . النغمة الأولى تصاحب الجزء « نحن العرب » وتنتهى بانتهاء هذا الجزء ، ويجب أن تكون من ذلك النوع الذى يدل على أن الكلام ناقص لم ينته بعد ، وهى ما تسمى بالنغمة « الصاعدة » rising tone. ويصاحب هذه النغمة فى هذا الموقف عادة وقفة خفيفة pause ووقوع نبر قوى strong stress على كلمة « العرب » دلالة على اهتمام خاص بها . أما النغمة الثانية فتصاحب الجزء الباقى من الجملة وهى من ذلك النمط الذى يدل على انتهاء الكلام وتمامه وتسمى « نغمة هابطة » falling tone. ويمكن التنبيه إلى هذه السمات الصوتية فى الكتابة بوضع فاصلة [،] عقب الجزء الأول من الجملة ونقطة [.] فى نهايتها هكذا :

نحن العرب ، أكرم الناس أخلاقاً [1] .

والتنغيم كذلك يمكن الاعتماد عليه فى توجيه الإعراب وتفسير صوره المختلفة . فى الشاهد المشهور التالى :

---

(١) وضع الفاصلة هنا أدق فى التعبير عن المقصود من وضع لفظة العرب بين شرطتين (— العرب —) كما يفعل البعض خطأ . ذلك لأن وضع الشرطتين يعنى وجود سكتة خفيفة قبل لفظة العرب » وبعدها ، وهذا لا يوافق النطق الصحيح الذى لا يجيز هذه السكتة قبل هذه اللفظة .

كم عمة لك يا جرير وخالة   فدعاء قد حلبت على عشارى

جوز النحاة أن تكون «كم» خبرية أو استفهامية ، ومن ثم جوزوا أكثر من وجه إعرابى للكلمة التالية لها وهى «عمة» وما عطف عليها وهى «خالة» . وما قدره هؤلاء النحاة من إعراب صحيح ومقبول لا تأباه قواعد اللغة من حيث هى . ولكنا بالالتجاء إلى طريقة نطق البيت نستطيع أن نحسم الأمر ونقرر ما إذا كانت «كم» خبرية فقط أو استفهامية فقط وذلك لأن اللون الموسيقى الذى يصاحب نطق البيت يختلف من إمكانية إلى أخرى ، إذ موسيقى الاستفهام غير موسيقى الأجناس الأخرى من الكلام .

وفى اعتقادنا أن تجويز الاحتمالين معاً مبنى على الصورة الكتابية للبيت ، لا على نطقه ، **إذ نطقه فى الموقف المعين لايمكن أن يقع إلاعلى وجه واحد .**

فإذا ما حدث ونطق مرة أخرى بصورة موسيقية مختلفة فقد اختلف الأمر وأصبح «البيت» بيتين من وجهة النظر اللغوية ، بسبب اختلاف الإعراب والمعنى والموقف المناسب لكل حالة كذلك .

وهناك بعض الظواهر الصوتية العامة التى يمكن الاعتماد عليها فى توجيه الإعراب كذلك ، من ذلك مثلا ما نطلق عليه نحن «الفواصل الصوتية» أو ما يمكن أن يشار إليه بالوقفات والسكتات ، وفى مقدورنا أن نبين دور هذه الفواصل فى مجال الإعراب بالآيات التالية :

(الم) : ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين .

لقد قدم علماء التفسير واللغة عدة أوجه لإعراب هذه الآيات . وسنكتفى هنا بإيراد ثلاثة منها ، مستخدمين الفواصل الصوتية فى تحليلها وعلامات الترقيم اللازمة بوصفها تمثيلاً كتابياً لهذه الفواصل :

(١)

ذلك الكتاب .   لا ريب .   فيه هدى للمتقين .

فالآيات فى هذه الحالة ثلاث ، تكون كل منها جملة مستقلة محددة بسكتتين ، واحدة سابقة وأخرى تالية لها ، وقد أشير إلى ذلك بوضع النقاط التى تفيد تمام الكلام وانتهاءه . وتلخيص الإعراب حينئذ هو ما يلى :

ذلك الكتاب : جملة من مبتدأ وخبر ، والألف واللام فى « الكتاب » لإفادة « الحقيقة ، والمعنى أن ذلك هو الكتاب الكامل الحقيق بأن يخص به اسم الكتاب لغاية تفوقه على بقية الأفراد فى حيازة كمالات الجنس » .

(تفسير أبى السعود جـ ١ ص ١٨)

لا ريب : لا نافية للجنس ، وريب اسمها والخبر محذوف تقديره « موجود » والجملة مستأنفة مؤكدة لما قبلها .

فيه هدى للمتقين : جملة ثالثة من خبر مقدم ومبتدأ مؤخر هو « هدى » وللمتقين متعلق بهدى .

(٢)

ذلك الكتاب . لا ريب فيه . هدى للمتقين ۞

الآيات هنا ثلاث أيضًا ، ولكن تركيبها مختلف ، كما هو واضح ، ومن ثم اختلف الإعراب والمعنى كلاهما . والإعراب هنا كما يلى :

ذلك الكتاب : إعرابها كالحالة السابقة .

لا ريب فيه : جملة مكونة من لا النافية للجنس واسمها وخبرها ، وهى إما مستأنفة للتأكيد ، أو فى محل رفع خبر ثان لاسم الإشارة « ذلك » .

هدى للمتقين : هدى خبر لمبتدأ محذوف تقديره « هو » . وهذه هى الآية الثالثة .

(٣)

ذلك الكتاب لا ريب فيه . هدى للمتقين .

الآيات هنا آيتان فقط ، ويبدو الاختلاف واضحًا بينهما وبين تركيب الآيات فى لاحتمالين السابقين ، وذلك يوضحه الإعراب التالى :

ذلك الكتاب لا ريب فيه :

ذلك مبتدأ والكتاب بدل أو عطف بيان له ، و « لا ريب فيه » جملة من لا النافية للجنس واسمها وخبرها ، فى محل رفع خبر المبتدأ وهو « ذلك » . وهنا نلاحظ اتصالا صوتيًّا بين جزئى الآية : « ذلك الكتاب » و « لا ريب فيه » ، وذلك — على هذا الاحتمال — لارتباط

الكلام بعضه ببعض فى المعنى والإعراب معاً ، ومن هنا لم يجز لنا أن نضع النقطة [.] بين هذين الجزأين ، لأن النقطة فى وضعها الصحيح إنما تدل على انتهاء الكلام . وتمام الكلام هنا ليس بأحد هذين الجزءين دون الآخر ، وإنما تمامه بهما كليهما .

هدى للمتقين : هى الآية الثانية وتحليلها الإعرابى هو التحليل المذكور فى الاحتمال(٢) السابق .

ولا يغيب عن بالنا بالطبع فى هذا المجال أن نذكر حقيقة واقعة لا يمكن الغض من شأنها . ذلك أن علماء البلاغة استطاعوا أن يفيدوا من الدراسات الصوتية إفادة ظاهرة ، عند ما تكلموا عما سموه « التلاؤم والتنافر » بين الحروف ، وراحوا يضعون قواعد وقوانين عامة لهذين الضربين من التأليف ، حتى يكون الأمر واضحاً أمام المنشئين للكلام نثراً ونظماً . وقدحاول هؤلاء العلماء — على خلاف فى مناهجهم — أن يربطوا هاتين الظاهرتين (وغيرهما) بصفات الأصوات ومخارجها وما تتسم به من مميزات أخرى ، على ماهو معروف فى البلاغة التقليدية [١] :

وبالرغم من أهمية ربط علوم البلاغة بالدراسات الصوتية واستغلال حقائق هذه الدراسات فى خدمة تأليف الكلام ، فإن هذا الربط وذاك الاستغلال قد وجها نحو ما نسميه بالصحة الخارجية للكلام ، **تلك الصحة التى تتمثل فى جودة الكلام وامتيازه مع مراعاة مطابقته لمقتضى الحال.** وهذه — كما ترى — مسألة تمثل جانباً واحداً من جوانب النظر فى التأليف ، بالإضافة إلى أنها تنبئ — بالدرجة الأولى — عن الذوق الشخصى والنظر الذاتى . وهما أمران لا يطمئن إليهما الدرس اللغوى الحديث ، وغالباً ما يهملهما ويرفض الاعتماد عليهما ، ومن ثم يلقى بهذه المسألة كلها إلى علم الأساليب Stylistics دون علم اللغة بالمعنى الدقيق Linguistics Proper .

فكان الأولى والأهم إذن أن يتركز استغلال حقائق الدرس الصوتى فى تحليل قضايا الصحة الداخلية للتأليف وتفسيرها ، أى فى دراسة قضايا الصرف والنحو ومشكلاتها ، تلك القضايا والمشكلات التى تستمد منها قوانين نظم الكلام وتأليفه على وجه صحيح صحة مطلقة.

---

(١) انظر مثلا : « النكت فى إعجاز القرآن » للرمانى (ثلاث رسائل فى إعجاز القرآن) تحقيق محمد خلف الله أحمد ، ود . زغلول سلام ، ص ٨٧ وما بعدها ، وسر الفصاحة لابن سنان الخفاجى ، والمثل السائر لابن الأثير إلخ .

أما فيما يختص بعلاقة الصرف بعلم النحو فيبدو أنها هى الأخرى غير واضحة تماماً فى أذهان البعض من لغويى العرب قديمهم وحديثهم على سواء . ذلك أن هؤلاء اللغويين درجوا على مناقشة الكثير من قضايا الصرف ومسائله كما لو كانت هدفاً بذاتها ، على حين أنها فى حقيقة الأمر لا تعدو أن تكون بمثابة مدخل إلى دراسة النحو ومعالجة مشكلاته .

والعلاقة بين الصرف والنحو هى كالعلاقة بين مادة البناء والبناء نفسه . ولا شك أن الهدف والمقصد الأسمى إنما هو البناء الذى يستطيع الإنسان أن يفيد منه إفادة مباشرة من إيواء ووقاية ومتعة كذلك . وهذا هو حال النحو الذى يتعامل مع الجمل والكلام المنظوم المشتمل على عناصر الفهم والإفهام ووسائل ربط الإنسان بأخيه الإنسان فى المجتمع . ومعنى هذا أن النحو (وهو هنا يمثل البناء الكبير) هو خلاصة البحث اللغوى على كل المستويات (وبخاصة الأصوات والصرف) وهو محورها الرئيسى الذى تدور حوله ومن أجله كل الجهود فى العمل اللغوى بعامة .

وليس ننكر على كل حال أن هذا البناء ما كان له أن يتم، بل ما كان له أن يوجد بدون المادة التى تشكله وتقيم أركانه . وهذه المادة تتمثل فى مواضيع الصرف (المعتمد هو الآخر على الأصوات والمستمد منها مادته) ، ومن ثم كان لا بد من توجيه شىء كبير من الجهد لمناقشته ودراسته ، لكن لا على أساس أنه غاية فى ذاته وإنما بوصفه وسيلة لغيره ، وخطوة ممهدة له .

إننا فى حين نقرر فى الصرف أن الاسم إما مفرد أو مثنى أو جمع مثلا ، ينبغى فى الحال أن ندرك أن هذا العمل إنما تظهر قيمته فى استغلاله على مستوى العبارات والجمل حين ننظر فى قواعد المطابقة بين وحدات هذه الجمل والعبارات ومدى ارتباطها بعضها ببعض من الإفراد والتثنية والجمع . ومن ثم نرى ضرورة الانتقال من الدرس الصرفى إلى الدرس النحوى مباشرة وجعلهما كما لوكانا امتداداً لشىء واحد ، أو كما لو كانا كلا متكاملا ، وإن كانا ذا جانبين أو مرحلتين .

وبالرغم من هذا الذى نقول فإن واقع التراث اللغوى الذى بأيدينا لا يتمشى مع روح هذا الأسلوب الذى نراه لدراسة الصرف . فهناك فى هذا التراث تقابلنا بعض الآثار التى تشتط فى معالجة الصرف وتنحو بمسائله نحو المناقشات الجزئية التى تتركز حول الكلمات

بوصفها ألفاظًا ، لا بوصفها أمثلة أو أنماطًا من الأمثلة ، نستطيع أن نستخلص منها قواعد عامة تخدم الباحث فى التراكيب وقضايا النحو. هذا بالإضافة إلى ما يتخلل بعض الأعمال الصرفية من محاورات وافتراضات جدلية عقيمة قطعت كل صلة بين الصرف والنحو وفوتت على النحويين فرصة الإفادة من معظم ما قرر الصرفيون هذا المنهج .

ولسنا نبالغ إذا قررنا أن هذا الأسلوب فى معالجة الصرف وفى عدم ربطه بالنحو ربطًا يؤكد تكامل العلمين واعتمادهما بعضهما على بعض أشد اعتماد وأوثقه ، هذا الأسلوب يغلب اتباعه فى معظم الآثار اللغوية التقليدية ، بما فى ذلك كتاب سيبويه ، وأعمال غيره من النابهين الذين أولوا الصرف عناية خاصة ، كالمازنى وابن جنى وغيرهما . والفرق بين هؤلاء العلماء فى هذا الشأن إنما هو فى تطبيق هذا المنهج الذى تظهر أسوأ صوره فى كتاب « التصريف » للمازنى وشرحه « المنصف » لابن جنى .

ولم يزل هذا الأسلوب نفسه جاريًا حتى الآن فى مؤلفات المحدثين التقليديين ، ولم يزل الصرف يدرس فى معاهدنا ومدارسنا مستقلا عن النحو غير متصل به ، على حين تشير طبائع الأشياء ومناهج البحث الصحيح إلى ضرورة النظر إليهما متصلين غير منفصلين .

وإذا جاز لنا أن نفصل الصرف عن النحو فإنما يكون ذلك فى حدود إطار ضيق لا يعدو حالتين اثنتين :

أولاهما : حالة البحث العلمى والدراسة على مستوى التخصص .

وثانيتهما : حالة التعريف بالعلم وتحديد ميادينه والتعرف على طبيعة البحث فيه .

وهناك — على كل حال — بعض اللغويين الأذكياء الذين استطاعوا أن يربطوا مادة العلمين بعضها ببعض على وجه من الوجوه وأن يفيدوا من هذا الربط بصورة ملحوظة . من هؤلاء اللغويين الزجاجى فى كتابه « الجمل » .

فنراه فى هذا الكتاب يأتى بالمادة الصرفية ثم يستغلها فى الحال فى معالجة قضايا النحو ، واصلا مناقشته بعضها ببعض على وجه يفيد وحدة العلمين . نلاحظ هذا السلوك مثلا فى باب الأفعال ، حيث يستهل الزجاجى كلامه بدراسة التقسيمات الصرفية المعهودة للأفعال ،

ثم يتبع ذلك ببحث خواص التراكيب ، فيناقش الإعراب وحالاته المختلفة التى تتصل بهذا الباب بالذات ، وقد يحوجه الأمر أحيانًا إلى العودة إلى بعض مسائل صرفية أخرى ذات صلة بموضوع الدرس ، كأن يعرض مثلا لأدوات النصب والجزم فى إطار هذا الباب العام الذى أشرنا إليه . وهذه العودة قد تمليها طبيعة الموضوع وضرورة البحث فيه ، وليست من باب الفضول أو الخلط فى المنهج .

أضف إلى هذا أن الزجاجى فى كتابه هذا قد امتاز من زملائه اللغويين بميزتين ظاهرتين .

أولاهما : أنه حين يعرض لقضايا الصرف لخدمة النحو إنما يأتى بالقدر الملائم للمقام ولا يدخل فى فضول أو استطراد ، ويتم ذلك كله بوضوح فى العبارة والفكرة ، وبأسلوب ينم عن فهم وإدراك لشدة ارتباط العلمين بعضهما ببعض .

والميزة الثانية : مرتبطة بالأولى ومترتبة عليها ، ذلك أن الزجاجى — لحرصه على الإتيان بالقدر الملائم فقط — لم يتورط فى تلك القضايا التقليدية التى جرى أغلب الصرفيين على مناقشها ، بالرغم مما تتضمنه من مجاوزة الواقع أحيانًا ، وما يصحب مناقشتها وبحثها من تأويلات وافتراضات تعسفية بعيدة عن روح المنهج اللغوى السليم ، كما يظهر ذلك مثلا فى بابى الإعلال والإبدال .

قد يقال : إن كتاب الزجاجى المشار إليه كتاب نحو فقط ، أى ليس كتاب نحو وصرف . ولكن هذا القول غير دقيق ، إذ الكتاب ينتظم دراسة صرفية نحوية متكاملة من وجهة نظر صاحبه ، وإن كانت المسائل النحوية (فيما لو أفردت وعزلت عن صاحبتها — وهذا أمر غير مرغوب فيه) — تمثل الجزء الأكبر من البحث . وهذا مسلك فى حد ذاته جيد ، إذ النحو هو مقصد هذه الدراسة وهدفها ، فيما نعتقد ، لأن النحو هو قمة الدراسة اللغوية وهو تجسيد لقواعد اللغة فى عمومها ، من قواعد صوتية وصرفية ونحوية . ومعالجة الصرف أو الأصوات فى مثل هذه الأعمال إنما تكون على أساس أن هذه المواضيع وسيلة لا غاية : وسيلة لخدمة النحو ودراسة قضاياه .

وهذا هو ما سلكه الزجاجى فى هذا الكتاب بالفعل ، إذ اقتصر على تلك المسائل الصرفية التى تخدم النحو ، والتى تعد مدخلا طبيعيًّا إليه .

ومع هذا ، فإن الزجاجى خانه التوفيق أحيانًا فى تطبيق هذا المنهج ، حيث نراه من

وقت إلى آخر يبدو كما لو كان غير مدرك لمعنى العلاقة بين الصرف والنحو : إذ نجده فى بعض المواقف يبدأ بقضايا النحو مناقشاً إياها مع استخدام المادة الصرفية ومصطلحاتها ، ثم يعود بعد هذا إلى إيراد هذه المادة الصرفية ومصطلحاتها . وكان الواجب أن يعكس الترتيب كما يقضيه منطق البحث .

ونلاحظ كذلك أن كتاب الزجاجى المشار إليه قد اتبع فى ترتيب أبوابه وموضوعاته ترتيباً يخالف المتقدمين والمتأخرين على سواء . وهو ترتيب لم يتضح لنا أساسه ولم تظهر لنا فلسفته بعد .

والزجاجى كغيره من اللغويين تناول الأصوات تناولا موجزاً ، ولم يتناولها لذاتها وإنما بوصفها وسيلة للدخول فى موضوع الإدغام وخدمة مشكلاته . وكان الزجاجى واضحاً فى هذا القصد ، حيث درس الأصوات تحت باب الإدغام . ويبدو من مسلكه أنه لولا الإدغام ما عرض لهذه الأصوات ألبتة . وتدل على هذا الذى نقول عبارة الزجاجى نفسه . فبعد أن يعقد الباب بعنوان « الإدغام » يقول : « فأول ذلك معرفة مخارج الحروف ومراتبها وتقاربها وتباينها ومهموسها ومجهورها وسائر ذلك من أنواعها »[١] .

وهو فى هذا يسلك مسلك غيره من اللغويين الذين — بالرغم من جودة ما أتوا به — لم يحاولوا ربط الأصوات بمواضيع أخرى ذات أهمية كبرى فى مجالى الصرف والنحو معاً . على أن الزجاجى فاق زملاءه اللغويين وامتاز منهم فى هذا الشأن بالتعرض لقواعد الهجاء والإملاء ، وهى مسائل تدخل فى نطاق علم الأصوات ولا شك[٢] .

---

(١) انظر : الجمل للزجاجى ، تحقيق ابن أبى شنب الأستاذ بكلية الجزائر ، ط ٢ (باريس ١٩٥٧) .

(٢) ولكتاب «الجمل» للزجاجى وجوه حسن أخرى تتعلق بطريقة عرض المادة وتحليلها وبمنهجه فى التأليف وأسلوب الصياغة . وقد أشار إلى شىء من هذا الدكتور عبدالفتاح شلبى فى كتابه « أبو على الفارسى » ، حيث يقول : « أسلوب الزجاجى فى الجمل سهل سمح ، لا تعقيد فيه ولا التواء ، ولا أثر للعلل النحوية أو التدليل المنطقى فيه » . ثم يقول : « وشىء آخر أراه أرضى الناس عن كتاب الجمل ، ذلك لأنه كتاب جامع للقواعد النحوية والصرفية فى إيجاز يجدى على المبتدئين والمنتهين جميعاً : يعطيك القاعدة العامة فى جمل بعيدة عن تأويلات المتأولين وفى أسلوب سهل لا ترى فيه عوجاً ولا أمتا من تعقيدات المعقدين ، وتفريعات النحاة والتجويزات المشهورة عنهم فى المسألة الواحدة حتى لتخفى الضوابط وتتشعب المسالك . ويظهر أنه قصد قصداً إلى التيسير على شداة العربية ، فسمى كتابه « الجمل » . وفى تلك التسمية إيحاء بالاختصار والتركيز معاً » . ويؤكد الدكتور شلبى مزايا هذا الكتاب حين يقارن بينه وبين كتاب آخر للزجاجى (هو الإيضاح فى علل النحو) ، حيث يقرر : « وإذا كان الزجاجى قد التزم المنطق . . . . فى كتابه « الإيضاح فى علل النحو » فإن الزجاجى قد ترك المنطق جملة فى كتابه الجمل . فقد أخلى هذا الكتاب من المنطق ومسائله وأقيسته وقضاياه وبراهينه وتعليله وتدليله خلواً يكاد يكون تاماً » .

المرجع المذكور ، ص ٦٢٩-٦٣١ و ص ٦٣٥ .

السكاكي وابن جني :

وهناك عالمان جليلان يجدر بنا أن نشير إليهما إشارة خاصة فى هذا المجال : مجال العلاقة بين فروع علم اللغة ، وهما السكاكى وابن جنى .

فنلاحظ أن السكاكى يدرك أن هناك رابطة وثيقة وعلاقة متينة بين هذه الفروع ، وهو يشير إلى ذلك أكثر من مرة ، حيث يقرر أن تمام هذه العلوم إنما يعتمد على ربطها بعضها ببعض . فهو يذكر مثلا أن تمام الصرف فى دراسة الأصوات ، وأن النحو لا يستغنى عن الصرف .

أما بالنسبة للنحو فقد قررنا أن النحو أساس لتأليف الكلام لمجرد الصحة ، وأن علم المعانى يرتبط به من حيث إنه يبحث فى الجملة كالنحو وإن كان على مستوى فوق مستوى الصحة المجردة . وفى نظر السكاكى يعد علم البيان شعبة من علم المعنى .

هذا الذى يقوله السكاكى صدق وحق ، ولكنا نلاحظ أن السكاكى لم يفد الإفادة المبتغاة من تلك الأسس الجميلة التى وضعها . ويبدو من جملة كلامه أنه اكتفى بهذا الأسلوب النظرى ، ولكنه لم يشأ — أو لم يستطع — أن يطبق نظريته هذه عند مناقشة قضايا هذه الفروع .

فبالنسبة للأصوات اكتفى هذا العالم الجليل بعدها المادة الخام لتأليف المفردات ، ولكنه لم يستخدم مادته الصوتية فى معالجة أى قضية صرفية أو نحوية ذات بال . وكل ما أفاده من دراسة الأصوات هو استغلال حقائقها وخواصها فى الكلام على موضوع يحلو لكثير من البلاغيين أن يعرضوا له ، هو موضوع « التلاؤم والتنافر » فى الحروف .

وحين عرض السكاكى للصرف ركز على نقاط تأتى فى الدرجة الثانية من مباحث الصرف الحقيقية ، بل إن بعض المحدثين يرى إخراجها من هذا الفرع نهائياً . هذه النقاط تتمثل فى قضايا الاشتقاق بأنواعه وما يرتبط بها من البحث فى اللفظة المفردة ، بوصفها لفظة ، لا بوصفها لفظة ذات وظيفة صرفية يظهر أثرها فى الجملة .

وبالرغم من أن السكاكى نص على وجود علاقة وثيقة بين النحو والمعانى ، نراه يفشل تماماً فى تطبيق هذا القول ، إذ نراه فى المناقشة والدرس يفصل بين العلمين فصلا واضحاً ، ويفرق بينهما تفريقاً عجيباً بالرغم من اشتراكهما فى البحث فى الجملة . فعنده أن النحو

يختص بالصحة المجردة ، وهذه منزلة لا قيمة لها فى نظره ، إنها « بمنزلة أصوات الحيوان » عنده ، على حين يرى أن علم المعانى هو صاحب المنزلة السامية لأنه يبحث فى مطابقة الجملة للمقام وفى هذا تتفاوت الأقدار .

وكان الأجدر بالسكاكى أن يحاول ربط العلمين بعضهما ببعض فى التطبيق كما نص هو على ذلك من الناحية النظرية . فالنحو والمعانى يشكلان علماً متكاملا نستطيع أن نسميه علم التراكيب ، وهذا هو الاسم التقليدى فى الدراسة اللغوية الغربية .

على أن مطابقة الكلام للمقام لا تتم ولا يمكن أن تتم إلا بعد مراعاة قواعد النحو ، وهذا ما أدركه العبقرى اللغوى عبد القاهر الجرجانى . والسكاكى نفسه لم يستطع أن يفلت من هذه الحقيقة ، فنراه من وقت إلى آخر يلجأ إلى قواعد النحو لتوضيح أو تفسير قاعدة أو فكرة ترتبط بعلم المعانى .

أما ابن جنى فقد عرض لكثير من وسائل الأصوات والصرف والنحو (وغيرها) فى آثاره ، وعلى الأخص فى كتابه الموسوم « بالخصائص » ، كما تناول قضايا صوتية مهمة متنوعة فى كتابه « سر صناعة الإعراب » وعرض فى أثناء هذا التناول لكثير من مشكلات الصرف والنحو أحياناً .

وبالرغم من هذا التناول لهذه الفروع فى هذه الآثار لا نستطيع القول بأن ابن جنى ربط هذه الفروع بعضها ببعض على الوجه السليم ، أو أنه استخدم نتائج الفرع السابق فى إلقاء الضوء على مسائل الفرع اللاحق له .

إن ابن جنى فى الخصائص يعرض لنوعين رئيسيين من قضايا اللغة .

النوع الأول يتمثل فى الكلام على تلك المسائل العامة التى يناقشها بعض الدارسين على أساس أنها نوع من المدخل إلى دراسة المادة اللغوية ذاتها أو بوصفها خطوات على الطريق إليها . وهذه دراسة لها أهميتها ولا شك ، وكثيراً ما تعين الباحث على إلقاء الضوء على مشكلاته اللغوية الحقيقية . ولكنا هنا نلاحظ أن ابن جنى كثيراً ما يخلط هذه المسائل العامة بعضها ببعض ويستطرد منها — دون ضرورة أو حاجة تدعو إلى ذلك — إلى موضوعات من أنواع شتى ، صرفية ونحوية ، بل صوتية كذلك . وهكذا تختلط المادة بعضها ببعضها إلى درجة أن الإنسان تصعب عليه متابعة مناقشته أو الوقوف على الموضوع الأساسى والأصلى فى هذه المناقشة .

أما النوع الثانى من القضايا التى عرض لها ابن جنى فى خصائصه فهى أشبه ما يكون بمناقشة المنهج أو الاتجاه الفكرى الذى يتبناه ابن جنى فى بحوثه ودراساته اللغوية ، أو قل — إن شئت — إنه نوع من فلسفة البحث اللغوى . ثم يحاول من آن إلى آخر أن يوضح آراءه أو أن يبرهن على صحتها بمناقشة مسائل لغوية منوعة ، صوتية وصرفية ونحوية وغيرها .

وفى هذا النوع الثانى كذلك نلاحظ أن الاتجاه السائد عند هذا الدارس العظيم هو الاستطراد والانتقال من مشكلة إلى أخرى لأدنى مناسبة ، بل بدون مناسبة واضحة أحيانًا . والأسلوب الغالب فى أعمال ابن جنى هو حشد المادة والإلقاء بها أمام القارئ يستخلص لنفسه منها ما يشاء ويترك ما يشاء .

وبالنسبة لموضوعنا هذا ، وهو البحث عن مدى الصلة بين فروع علم اللغة نستطيع أن نقرر فى إيجاز أن ابن جنى لم ينجح فى ربط هذه الفروع بعضها ببعض ربطًا يوحى بوحدتها أو تكاملها ، كما أنه لم يوفق — فى أكثر الأحيان — إلى استغلال مادته العلمية فى خدمة بعضها البعض الآخر .

وحقيقة الأمر أن المنهج الغالب على ابن جنى فى خصائصه هو حشد أمثلة صوتية وأخرى صرفية وثالثة نحوية بعضها مع بعض وخلط ذلك كله بنماذج مختلفة من البحث اللغوى العام ، كالكلام على الظواهر اللهجية واللحن واللغة ونشأتها إلخ . . . دون أن يربط بعضها ببعض برباط منطقى يقوده فى الحال إلى تأسيس علم واحد يجمع هذا الشتات العجيب من القضايا ، ويخضعها لمنهج عام يتبع فى دراستها ومناقشتها .

ومثل هذا الذى نقوله هنا ينطبق على أسلوب ابن جنى فى أثره الجليل « سر صناعة الإعراب » . إننا لا ننكر عبقرية الرجل فيما جاء به هناك وناقشه من مسائل صوتية ذات خطر وبال ، وبخاصة تلك المقدمة الرائعة التى قدم بها بقية فصول الكتاب . كذلك لا يمكن أن نقلل من شأن المسائل الصرفية التى أوردها متناثرة هنا وهناك فى ثنايا مناقشاته . ولكنا — مع ذلك — نأخذ على هذا الباحث أنه لم يستطع رؤية الخيط الدقيق الذى يصل الأصوات بالصرف ، ومن ثم لم تتح له فرصة الربط بين العلمين بصورة تعينه على فهم قضاياه ، والاتجاه الغالب فى هذا الكتاب (باستثناء المقدمة التى قصرت على الأصوات) هو الانتقال من الأصوات إلى الصرف (والنحو أحيانًا) من باب الاستطراد ، لا من باب ترتيب الحقائق ترتيبًا منطقيًّا من شأنه أن يقود إلى نتائج واضحة محددة .

المصطلحات اللغوية

وهذه نقطة ثانية يظهر فيها الخلاف بين العرب القدامى والدارسين المحدثين ، وهى فى الوقت نفسه ذات ارتباط وثيق بالنقطة الأولى ومترتبة عليها .

لقد أدى عدم إدراكهم لنوع العلاقة بين فروع الدراسات اللغوية إلى إطلاق مجموعة من المصطلحات ذات المفهومات الغامضة ، أو المتداخلة بعضها مع بعض أو المترادفة فى معانيها ، على بعض فروع هذه الدراسات بصورة تنبئ عن خلط واضطراب فى تحديد مفهومات هذه الفروع .

من أشهر هذه المصطلحات تلك المصطلحات التى يأتى ذكرها فى معظم المناقشات اللغوية التى لا تختص بفرع دون فرع ، والتى تلقى نظرات عاجلة أو متأنية على الدرس اللغوى بعامة . من ذلك مثلا :

اللغة — متن اللغة — علم اللغة — فقه اللغة — علم العربية — علم الأدب — العلوم اللسانية علوم اللسان العربى إلخ .

اللغة :

ربما يكون هذا المصطلح هو الأشيع ذكراً والأقدم تاريخاً والأكثر إطلاقاً على هذا الضرب من الدراسة التى تختص بالبحث فى « أحوال المفردات من حيث جواهرها وموادها » ومعنى هذا أن المصطلح « اللغة » (أو لغة بالتنكير) أصبح عندهم ذا مفهومين مختلفين :

الأول : اللغة بمعنى الكلام الإنسانى الذى يشكل مادة الدراسة اللغوية كلها Language

والثانى : فرع من فروع الدرس اللغوى ، أو علم اختص ببحث المفردات وأحوالها على نحو ما يجرى فى المعجمات ونحوها [1] .

وقد يضيفون إلى هذا المصطلح أحيانا كلمة « متن » أو « علم » ، فيصبح المفهوم أخص ، وأضيق مما يحتمله الإطلاق الأول ، وتصبح المصطلحات حينئذ ثلاثة ، هى : « اللغة » ، « متن اللغة » ، « علم اللغة » ، وقد سيقت كلها بمعنى واحد وأطلقت كذلك على مسمى واحد ، كما يفهم من كلامهم .

---

(١) وقد يزيد بعضهم معنى ثالثاً ، فيستعمل المصطلح « اللغة » بمعنى العلم الباحث فى كل فروع اللغة العربية أو ما يسمونه أحياناً « علوم الأدب » . انظر : الملحوظة (٢) ص ٤٢ .

والمشهور فى التراث اللغوى القديم (وكذلك فى أعمال التقليد يين من المحدثين) استعمال هذه المصطلحات الثلاثة استعمال المترادفات ، وإطلاقها — بدون تفريق — على ذلك اللون من الدراسة التى تعنى بالنظر فى المفردات من حيث جمعها وترتيبها على وجه من الوجوه ، ومن حيث ارتباطها بمدلولاتها فى الخارج والواقع .

ومعنى هذا أن ميدان هذا العلم أو هذا الفرع اللغوى المسمى بهذه المصطلحات الثلاثة إنما هو البحث فى الثروة اللفظية للغة وما يتبعها من مشكلات تتعلق بأصولها أو معانيها ، ويتمثل ذلك فى المعاجم بكل أنواعها وما شاكلها من رسائل وكتيبات لغوية تعنى بحصر طائفة من المفردات ذات الموضوع الواحد أو الموضوعات المتشابهة .

وربما تتضح هذه الوظيفة ويتحدد إطارها العام من هذا النص الذى ساقه لنا صاحب المواهب الفتحية فى هذا الشأن. يقول : « واعلم أن التأليف فى علم اللغة مبنى على أسلوبين : لأن من العلماء من يذهب من جانب اللفظ إلى المعنى بأن يسمع لفظًا ويطلب معناه ، ومنهم من يذهب من جانب المعنى إلى اللفظ . وقد وضعوا لكل من الطريقين كتبًا . فمن وضع بالاعتبار الأول فطريقه فى حروف التهجى جعل أواخرها أبوابًا وأوائلها فصولا ، كالجوهرى فى الصحاح ومجد الدين فى القاموس وابن مكرم فى اللسان ، أو بالعكس كابن فارس فى المجمل والمطرزى فى المغرب . ومن وضع بالاعتبار الثانى جمع الأجناس بحسب المعانى وجعل لكل جنس بابًا كالزمخشرى فى قسم الأسماء من مقدمة الأدب (ومنهم من يعتبر الأول والثانى وما يثلثهما كالفيومى فى المصباح) » .

ويقرب من هذا المفهوم للمصطلح « علم اللغة » ما نقله صاحب المواهب أيضًا عن المولى أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زاده ، حيث يقول هذا الأخير : « علم اللغة علم باحث عن مدلولات جواهر المفردات وهيئاتها الجزئية التى وضعت تلك الجواهر معها لتلك المدلولات بالوضع الشخصى وعما حصل من تركيب كل جوهر وهيئاتها الجزئية على وجه جزئى وعن معانيها الموضوعة لها بالوضع الشخصى »[1].

و « علم اللغة » عند صاحب المواهب الفتحية يرادف « اللغة » ، و « متن اللغة » فلا

---

(١) المواهب الفتحية فى علوم اللغة العربية للشيخ حمزة فتح الله ج ١ ص ٢١ — ٢٢ .

فرق بينها عنده ، كما يدل على ذلك قوله : إن « اللغة كما تطلق على العلم الباحث عن جواهر المفردات ، تطلق كثيراً على العلم الباحث عن اللفظ الموضوع مطلقاً ، وهو شامل لجميع فنون الأدب ، فللتنصيص على المراد زيد لفظ المتن [١] ، أى متن اللغة .

وأحياناً يضيف هذا الدارس نفسه أحد المصطلحين إلى الآخر ، كما جمع مثلا بين « علم » و « متن » فى تسمية واحدة تتمثل فى مصطلح جديد هو « علم متن اللغة » . يقول : « اعلم أنه يقال لعلم اللغة علم متن اللغة بزيادة لفظة « متن» لأن اللغة قد تطلق على ما يشمل جميع أقسام اللغة العربية، وإضافة « العلم » إليه للبيان . وإنما سمى متن اللغة لكونه أصلا لما عداه والمراد هو علم متن اللغة [٢] » .

واستعمال المصطلحات الثلاثة : لغة ، متن اللغة ، علم اللغة ، بمعنى واحد أمر مشهور فى الدرس اللغوى القديم ، كما جرى عليه كذلك بعض المحدثين التقليديين .

فهذا أحمد بن فارس فى كتابه الصاحبى يستعمل المصطلح الثالث « علم اللغة » ويعنى به العلم الباحث فى المفردات على الوجه الذى أشرنا إليه . ولسنا نستطيع أن نفهم منه ما قد يراه البعض من أن ابن فارس يعنى به علماً أوسع مفهوماً وأشمل دلالة على وجه يقرب من المفهوم الحديث لهذا الاصطلاح (انظر فيما بعد) . ذلك لأن سياق الكلام يمنع هذا التفسير ولأن ابن فارس استعمله بحيث يناظر ما سماه « علم العربية » ويقصد به النحو [٣] ، والنحو — كما هو معروف — أحد فروع علم اللغة ، بالمعنى الحديث . ويشبهه فى هذا الاتجاه ذاته صاحب المزهر حيث يقول : « والفرق بين علم النحو وبين علم اللغة أن علم النحو موضوعه أمور كلية وموضوع علم اللغة أشياء جزئية وقد اشتركا معاً فى الوضع [٤] » .

أما السكاكى فكان أصرح من صاحبه فى هذا الشأن ، إذ جعل « علم اللغة » مساوياً فى المدلول « لمتن اللغة » و « اللغة » . يقول فى المفتاح : « وقد ضمنت كتابى هذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ، ما رأيته لا بد منه » أما أنواع الأدب الرئيسية عنده فهى أربعة : الصرف والنحو والمعانى والبيان . وهذه الأربعة تمثل جانباً من الدرس يختلف تماماً عن

---

(١) المواهب الفتحية ١ /٢١ . ونلاحظ أنه فى هذا النص استعمل المصطلح « اللغة » فى معنيين ، أولهما ما يرادف « علم اللغة » بالمعنى السابق شرحه ، والثانى معنى واسع يشمل كل علوم اللغة العربية أو ما سماه هو « فنون الأدب » (وهناك بالطبع معنى ثالث وهو المعنى العام للغة بمعنى الكلام الإنسانى أو المادة اللغوية نفسها) .

(٢) السابق ص ٢٠ .

(٣) الصاحبى لابن فارس ص ٣١ .

(٤) المزهر للسيوطى ١ /٤٣ .

جانب « علم اللغة » . يقول : « وإنما أغنت هذه (يقصد العلوم الأربعة المذكورة) لأن مثارات الخطأ إذا تصفحتها ثلاثة : المفرد والتأليف وكون المركب مطابقاً لما يجب أن يتكلم له . وهذه الأنواع بعد علم اللغة هى المرجوع إليها فى كفاية ذلك ما لم يتخط إلى النظم[1]» .

ولم يخرج ابن خلدون عن هذا الإطار العام فى استعمال هذه المصطلحات ، إذ نراه — فى مقدمته — يستعمل المصطلحين « اللغة » و « علم اللغة » بمعنى واحد ، وهو ذلك المعنى الذى يشاركهما فيه المصطلح الثالث « متن اللغة » ، الذى نص أكثرهم على اختصاصه بالبحث فى الثروة اللفظية ومشكلاتها[2] .

ولم يقتصر الأمر فى استعمال هذه المصطلحات الثلاثة بهذا المفهوم على الدرس اللغوى القديم وما تلاه فى عصور مختلفة ، بل لم نزل نلحظه فى آثار بعض المحدثين وأعمالهم اللغوية منها وغير اللغوية[3]، غير ناظرين إلى ما يستتبعه هذا الاستعمال من غموض ، وما ينطوى عليه من تساهل . وهذا التساهل — وإن صح قبوله فيما مضى حيث كانت المصطلحات تطلق بدون تحديد واضح لمفهوماتها — لا ينبغى الأخذ به الآن ، حيث استخدمت مناهج جديدة للبحث اللغوى ، تأبى الخلط فى المصطلحات وترفض التحديد السطحى لمفهوماتها .

وإذا كان لنا من رأى نبديه فيما يتعلق بهذه النقطة فهذا موجزه :

لتبق للقدماء مصطلحاتهم ولتظل بمفهوماتها التى حددوها . فهذا تراث لا ينبغى تزييفه أو اطراحه . ولكن علينا أن نعى المقصود مما حددوا وقرروا فى هذا الشأن . وأن ندرك أن هذه المصطلحات الثلاثة تستعمل على سبيل الترادف بينها فى هذا التراث اللغوى ، وأنها جميعاً لا تعنى أكثر من كونها تطلق على أسلوب من أساليب الدرس اللغوى يوجه فى الأساس نحو الثروة اللفظية بوصفها مفردات ذات دلالات جزئية ، لا بوصفها صيغاً صرفية أو وحدات ذات دلالات نحوية فى التراكيب . ودراسة المفردات على هذا النحو تتمثل — بالدرجة

---

(١) مفتاح العلوم للسكاكى . والمقصود «بالنظم» هنا « نظم الشعر » لا النظم بالمعنى المعروف عندعبدالقاهر الجرجانى .

(٢) انظر : مقدمة ابن خلدون ج ٣ ص : ١٢٥٤ ، ١٢٥٨ ، تحقيق : د . عبد الواحد وافى .

(٣) انظر : أطوار الثقافة والفكر ج ٢ ص ٤٣٧ وما بعدها للأستاذ على الجندى وزملائه ، حيث يستعملون المصطلحين « متن اللغة » و « علم اللغة » بالمعنى الذى قرره السابقون ، بل يطلقون المصطلح « فقه اللغة » أو « علم فقه اللغة » ايضا على هذا المعنى نفسه .

الأولى — فى المعجمات وما إليها من تلك الرسائل اللغوية التى تعنى بجمع طائفة (أو طوائف) من المفردات ودراستها بوجه يشاكل ما يجرى فى هذه المعجمات .

أما فى المحيط الثقافى الحديث فينبغى قصر الاختيار على المصطلح « متن اللغة » ، وحده دون مرادفيه وإطلاقه — إن أردنا — على هذه الدراسة الموجهة نحو المفردات وحدها . ويجوز بضرب من التسامح والتساهل استعمال المصطلح الآخر « لغة » بهذا المفهوم ذاته ، على شريطة أن يدرك الدارس أن هذا المصطلح نفسه تنقصه الدقة اللازمة للمصطلحات العلمية ، وذلك بسبب إطلاقه على ثلاثة معان مختلفة فى جملة التراث اللغوى عند العرب[1]. هذه المعانى هى :

١ — اللغة بالمعنى المعروف ، أى الكلام الإنسانى الذى يشكل مادة الدراسة اللغوية كلها .

٢ — علوم اللغة على اختلاف ضروبها وألوانها . وكثيراً ما يحدث الخلط بين هذين المعنيين عند الدارسين .

٣ — دراسة الثروة اللفظية أى المفردات على الوجه المشار إليه سابقاً .

ولقد أدى هذا الاستعمال المختلف الوجوه لهذا المصطلح إلى شئ من الخلط وعدم الوضوح أحياناً فى التطبيق . فكثيراً ما نقابل بهذا المصطلح معطوفاً عليه علوم لغوية أخرى على وجه يصعب معه أحياناً إدراك المراد والمقصود به . فهناك مثلا فى مقدمة ابن خلدون نجد فصلا معقوداً باسم « علوم اللسان العربى »[2]، ثم يأخذ هذا العالم الجليل فى بيان أركان هذه العلوم فينص على أنها أربعة هى : « اللغة والنحو والبيان والأدب » . فالمصطلح « لغة » فيما لو أخذ منعزلا عن سياق الكلام فى الموضوع كله جاز تفسيره بأى من المعانى الثلاثة المشار إليها سابقاً . ولكن القراءة الفاحصة للمناقشة التالية تفيد أن المقصود به هو « متن اللغة » .

ولقد ظهرت فى السنوات الأخيرة بحوث لغوية تحمل عناوين تنتظم هذا المصطلح اللغوى وغيره . منها : « اللغة والنحو بين القديم والجديد » ، و « من قضايا اللغة والنحو » ، وغيرهما كثير . وهنا بعد قراءة هذه البحوث ونحوها يصعب على المرء أن يقرر بسهولة ما إذا كان

---

(١) وقد يطلق على غيرها ، كإطلاقه على اللهجة أو أسلوب الكلام إلى غير ذلك من المعانى .

(٢) الجزء الرابع من هذه المقدمة . تحقيق الدكتور وافى .

العطف عطف مغايرة أو عطف الخاص على العام . وعلى الأول يكون المقصود باللغة الثروة اللفظية وما إليها مما يسمى « متن اللغة » كذلك ، وعلى الثانى يكون المراد به اللغة فى عمومها أى ذلك المحصول اللغوى بكل مظاهره وخواصه : صوتية أو صرفية أو نحوية . وإذا صح أن هذا التفسير الثانى هو المعنيّ فى هذين الأثرين بالذات فقد كان الأولى بصاحبيهما فى نظرنا الاقتصار على لفظ « اللغة » ، إذ هو بهذا المعنى الذى أوردناه يصدق على النحو وعلى غيره من الفروع التى تختص بالنظر فى اللغة . أما أن التفسير الأول هو المقصود فإن المادة التى تنتظمها هذه البحوث وأضرابها لا تؤيده ولا تصلح مسوغًا له .

على أن بعض اللغويين العرب يستعمل المصطلح « لغة » وما تصرف منه استعمالا دقيقًا ، ويضعه فى الموضع الذى يفيد مقصود الباحث أو الكاتب بدقة ووضوح . من ذلك مثلا ما جاء به صاحب المزهر محاولا التفريق بين ما سماه « اللغوى » ، « النحوى » حيث يقول : « وقال عبد اللطيف البغدادى فى شرح الخطب النباتية : اعلم أن اللغوى شأنه أن ينقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه . وأما النحوى فشأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوى ، ويقيس عليه ، ومثالهما المحدث والفقيه ، فشأن المحدث نقل الحديث برمته ، ثم إن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويبسط فيه علله ويقيس عليه الأمثال والأشباه[1] . فى هذا النص قد جاء المصطلح « اللغوى » (منسوبًا إلى اللغة) واضح المفهوم والدلالة ، بحيث تخرج المفهومات الأخرى من القصد .

ومهما يكن من أمر ، فما زلنا ننصح الباحثين بعدم الاستعمال المصطلح « اللغة » وما تصرف منه هذا الاستعمال الضيق ، بمعنى إطلاقه على دراسة المفردات وما شابه ذلك ، ونرى وجوب قصره على المعنى العام المعروف وهو الكلام الإنسانى فى عمومه Language وبهذا يكون الاصطلاح « اللغوى » أعم فى المفهوم وأشمل فى المضمون مما تعارف عليه التقليديون ، فيعنى حينئذ كل من اشتغل باللغة ونظر فى أى جانب من جوانبها ، سواء أكانت هذه الجوانب صوتية أو صرفية أو نحوية و تتعلق بالثروة اللفظية ومفردات اللغة .

أما المصطلح « علم اللغة » (ثالث المصطلحات التى يطلقونها على دراسة الثروة اللفظية وما إليها) فلا يجوز الآن بحال من الأحوال إطلاقه على هذه الدراسة الجزئية الضيقة ، إذ قد

---

(١) المزهر للسيوطى ١ /٥٩ .

أصبح هذا الاصطلاح فى العرف الحديث ذا مفهوم واسع شامل، يضم كل الفروع الدراسية التى تتناول اللغة من أى جانب شئت . ومن هذه الفروع « اللغة » أو « متن اللغة » بالمفهوم الذى رأوه لهذين المصطلحين ، ومنها كذلك الأصوات والصرف والنحو ، وغيرها من الفروع التى سبقت الإشارة إليها (انظر ص ٩ — ١٤) .

وإذا جاز لنا أن نوافق القدامى على إطلاق هذه المصطلحات الثلاثة (لغة ، متن لغة ، علم لغة) على هذا المدلول الضيق من البحث (وهو النظر فى المفردات) فإنه لا يجوز لنا بحال أن نوافقهم على سلوكهم نحوه من جعلهم إياه كما لو كان شيئًا منفصلا عن بقية علوم اللغة ، أو كما لو كان ذا طبيعة وموضوع يختلفان عن طبائع هذه العلوم ومواضيعها .

إن هذه العلوم جميعًا (ومن ضمنها ما سموه « اللغة » وما يرادفها) : كل لا يتجزأ ، ذو موضوع واحد ، هو الكلام الإنسانى . وكل واحد من هذه العلوم أو الفروع إنما يختص بالنظر فى هذا الكلام من زاوية معينة ، وحصيلة عملها كلها هو الدرس اللغوى فى عمومه ، والذى ينبغى أن نطلق عليه حينئذ التسمية الحديثة « علم اللغة » linguistics .

لهذا لم يكن من الدقة فى شىء أن يعمد بعضهم كالسكاكى مثلا إلى إخراج « علم اللغة » أو ما سماه هو « نوع اللغة » وعزله عما أطلق عليه « أنواع الأدب » ، كما يتبين ذلك من قوله : « وقد ضمنت كتابى وهذا من أنواع الأدب دون نوع اللغة ما رأيته لا بد منه [1] » . ذلك لأن « علم اللغة » بمفهومهم لا يعدو أن يكون جزءاً من كل ، هذا الكل يتمثل فى جميع علوم اللغة التى أطلق عليها السكاكى « أنواع الأدب » .

أما بقية المصطلحات التى يغلب إطلاقها فى هذا المجال والتى سبق أن أشرنا إلى بعضها فيما مضى (ص ٣٩) فهى أوضح من سابقتها فى المفهوم وأكثر تحديداً فى معناها . ولكن كثرتها وإطلاق بعضها على سبيل الترادف قد يوقع الإنسان فى لبس أحيانًا .

---

(١) السكاكى : المرجع السابق ص ٢ .

فقه اللغة :

مصطلح يشيع ذكره فى القديم والحديث على سواء . أما فى القديم ، فالمفهوم من بحوثهم أنه يطلق على دراسة أوسع من تلك التى خصصوا لها المصطلحات الثلاثة السابقة : اللغة ، متن اللغة وعلم اللغة .

إن هذا المصطلح فى القديم اسم لبحوث من أنواع شتى وضروب مختلفة ولكن يمكن حصرها فى نوعين رئيسيين :

أولهما : يشمل ما يسمى « متن اللغة » ، وهو البحث فى الثروة اللفظية على نحو ما يجرى فى المعجمات وما إليها ، بالإضافة إلى بحوث تتعلق بالمفردات ومشكلاتها العامة ، أى لا من حيث معانيها فقط ، بل من حيث ما يتصف به من سمات فرعية كالأصالة أو عدمها ، وكالترادف والاشتراك اللفظى والمجاز والحقيقة والنحت والاشتقاق (غير الصرفى) وما إلى ذلك من كل ما له صلة بها ، بوصفها مفردات لا صيغاً صرفية أو وحدات فى تركيب الجملة . وربما يطلق بعضهم على هذا المفهوم نفسه المصطلح « علم اللغة » ، كما نقل ذلك صاحب المواهب الفتحية عن بعض الدارسين ، حيث يقول : « وقال العلامة شمس الدين الأكفانى فى إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد ما نصه : القول فى علم اللغة ، وهو علم بنقل الألفاظ الدالة على المعانى المفردة وضبطها وتمييز الخاص منها بذلك اللسان من الدخيل فيه ، وتفصيل ما يدل على الذوات مما يدل على الأحداث وما يدل على الأدوات . وبيان ما يدل على أجناس الأشياء وأنواعها وأصنافها مما يدل على الأشخاص ، وبيان الألفاظ المتباينة والمترادفة والمشتركة والمتشابهة»[١] .

النوع الثانى : يطلق فقه اللغة على تلك الدراسات العامة التى تعد مقدمة للعلوم أو ممهدة لها ، أو التى يعرض لها الدارس لما فى مناقشتها من فائدة فى توضيح حقائق العلم أو إلقاء الضوء على بعض مسائله .

ويتمثل هذا النوع الرئيسى فى تلك القضايا العامة ، كالكلام على اللهجات ، فكرة الصواب والخطأ فى اللغة ، وظيفة اللغة ، أىْ اللغة ونشأتها ، مصادر اللغة ، التعليل ، القياس إلخ .

---

(١) المواهب الفتحية جـ ١ ، ص ٢١ — ٢٢ .

ومثال هذين النوعين مجتمعين أو منفردين ما جاء من دراسات وبحوث فى خصائص ابن جنى والصاحبى لابن فارس وفقه اللغة للثعالبى ، وشفاء الغليل فيما فى كلام العرب من الدخيل للخفاجى ، ودرة الغواص فى أوهام الخواص للحريرى ، والمعرب للجواليقى ، وكل كتب اللحن والتصويب اللغوى .

وقد يضاف إلى هذين النوعين نوع ثالث مرتبط بهما ، وهو دراسة هذه الآثار المذكورة ورجالها ، أو رجال اللغة بصفة عامة .

أما فى الحديث فلم يزل « فقه اللغة » يعنى البحث فى هذه القضايا وأضرابها غير أن بعض الدارسين يخلطون بينه وبين علم اللغة بالمفهوم الجديد ، فيطلقونهما فى مناقشاتهم كما لو كانا مترادفين ، وهو خلط واضح .

ففقه اللغة بمفهومه القديم أو الحديث **لايعدو أن يكون حلقة من حلقات الدرس فى علم اللغة** ، وبهذا يمكن الاستغناء عنه والاكتفاء بهذا المصطلح العام (علم اللغة) الذى يجرى تطبيقه الآن على أى نوع من أنواع الدرس اللغوى . ولكنا بالرغم من ذلك لا نرى ما يمنع من الاحتفاظ بالمصطلح « فقه اللغة » لارتباطه بتاريخ طويل وتقاليد ممتد عبر القرون فى الدرس اللغوى العربى والسامى بوجه عام . وهذا الجواز مشروط بقصر مفهومه على الدراسات السابق ذكرها ، وبعدم الخلط بينه وبين ذلك الإطار الأعم والأشمل وهو علم اللغة ، فالعلاقة بينهما علاقة العموم والخصوص ، وليست علاقة الترادف .

علم العربية :

وهو المشهور إطلاقه فى القديم على ما سمى « النحو » فيما بعد ، وقد ظل محتفظاً بهذا المفهوم فى كثير من الآثار اللغوية ، كما يظهر مثلا فى كتاب الصاحبى لابن فارس . على أن بعض الدارسين المتأخرين كالشيخ حمزة فتح الله يجعل هذا المصطلح مرادفاً لما سماه « علم الأدب » بالرغم من أن الفصل المخصص لدراسة هذا العلم معقود بعنوان « فى العلوم العربية » .

وعلم الأدب كما يروى هذا الدارس عن غيره يشمل اثنى عشر فرعاً ، بعضها أصول وبعضها فروع ، كما أشرنا إلى ذلك من قبل . فعلم العربية على هذا المعنى (وكذلك علم الأدب) علم واسع الأطراف متعدد الحلقات ، إذ هو حينئذ يشمل كل ما ينتظمه علم اللغة

بالمعنى الحديث من فروع ويزيد عليه أنواعًا أخرى من الدرس ليست ذات صلة مباشرة بالدرس اللغوى ، كعلم « إنشاء النثر » ، وعلم المحاضرات[١] . . . إلخ . . .

علوم اللسان العربى :

وهذه التسمية التى اختارها ابن خلدون وعد أركان هذه العلوم أربعة ، هى : اللغة والنحو والبيان والأدب . وهذا معناه أن هذه العلوم تشمل الدراسات اللغوية والأدبية جميعًا .

وتقرب من هذا الاستعمال مصطلحات أخرى يرد ذكرها كثيراً فى التراث اللغوى والأدبى على سواء ، مثل « العلوم اللسانية » ، « علوم اللغة العربية » ، « علوم الأدب » أو « علم الأدب » (بالإفراد) .

وكل هذه المصطلحات ذات مدلولات واسعة تنتظم الفروع اللغوية وغيرها من ألوان الثقافة العربية وبخاصة الأدب .

والأولى بنا الآن أن نعمد إلى تحديد مصطلحاتنا وتعيين حدودها واختيار الأنسب منها لمقام الدرس وظروفه . والمناسب فى مجالنا هذا هو المصطلح الحديث ذو الإطار الواضح المحدد فى الحقل اللغوى وحده ، وهو « علم اللغة » بالمعنى الحديث الذى يضم كل فرع دراسى أو بحث علمى يوجه إلى اللغة من أية زاوية .

ومن الطريف حقًا أن نجد باحثًا قديمًا يطلق هذا المصطلح الأخير (علم اللغة) على إطار دراسى لغوى يشبه إلى حد بعيد ما قررناه نحن بالنسبة لهذا المصطلح ذاته ، هذا الباحث هو عبد القاهر الجرجانى الذى يسوق مناقشة طويلة فى كتابه « دلائل الإعجاز » يفهم منها أنه يطلق هذا المصطلح على : الأصوات والصرف والنحو[٢] . ويقصد بالنحو هنا العلم الباحث فى الإعراب ومشكلاته ، أى ذلك العلم ذو القواعد المخصوصة التى تبحث فى مجرد الصحة للكلام . أما الوجه الآخر للنحو وهو المختص بالنظر فى التراكيب ونظمها مع مراعاة الأنسب منها للمقام وظروف الحال فيسميه « النظم » كما هو معروف .

---

(١) انظر : ص ٢١ — ٢٢ من هذا البحث ، والمواهب الفتحية ١ /١٨ — ١٩ .

(٢) دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجانى ص ١٠ (مطبعة الفتوح الأدبية ، القاهرة سنة ١٣٣١ هـ) .

منهج البحث

فى الفترات القديمة من الزمن حين أقدم اللغويون العرب على دراسة لغتهم ، لم تكن هناك مناهج أو طرائق للبحث يمكن مقارنتها بما يجرى اليوم فى حقل الدراسات اللغوية . وذلك بالطبع أمر يمكن فهمه وتقبله ، إذا نظرنا إلى بعد المسافة التاريخية ، وما يعنيه ذلك من انعدام الوسائل التى تعين على وضع خطط محددة واضحة ، وما يعنى أيضًا من عدم وصول التفكير الإنسانى إلى ما وصل إليه الفكر المعاصر من الاستعانة بالكثير من فروع العلم والمعرفة فى معالجة قضاياه ومشكلاته .

والحق أن المقارنة بين الفترتين — القديمة والحديثة — أمر يصعب تحديد وجه الحق فيه ، لعدم تكافؤ الطرفين وما أتيح لكل منهما من فرص . فلتكن نظرتنا إذن مقصورة على تقويم هذا المنهج ومناقشته ببيان ما كان يمكن أن يقع لو أتيحت لهم فرص تقارن بما لدينا ولو كان لديهم ما لدينا من علوم متشعبة ، ومسالك للثقافة منوعة .

وأول ما يسترعى النظر فى هذا الموضوع هو ضخامة العمل الذى قاموا به فى الحقل اللغوى وغزارة المادة التى تناولها بالدراسة . وهو مجهود نبيل يشكرون عليه ويستحقون الثناء العميم من أجله ، وبخاصة إذا علمنا هدفهم الأول ومقصدهم الأسمى من هذا الجهد الكبير .

إنهم فى هذه المسئولية الكبيرة كانوا يهدفون — فى الأساس — إلى المحافظة على لغتهم القومية وصيانتها ، وهم بذلك يخدمون كلام الله ودين الله كذلك . فالهدف إذن قومى ودينى معًا . وهو هدف جليل ، لا يدركه ولا يحاول السعى إليه إلا كل مخلص ذى مبادئ إنسانية كريمة .

ولكنهم فى سبيل الوصول إلى هذا الهدف ، كانوا أحيانًا يشغلون أنفسهم بما ليس فى طبيعته أن يقود إليه أو أن يمهد له الطريق ، كما كانوا لا يلتزمون فى عملهم طريقًا واحداً ، أو دربًا مستويًا ، أو وسيلة محددة واضحة . وإنما كانوا يعملون ويجهدون ويكدون بغض النظر عما فى الطريق من صعوبات أو ماوضعوه هم بأنفسهم فى هذا الطريق من صعوبات .

لذلك جاء أسلوبهم فى الدراسة خليطًا من ألوانالتفكير ، ومزيجًا من طرائق البحث ،

هذا بالإضافة إلى ما يبدو فى هذا الأسلوب من قصور وما يظهر فيه من ضعف يقعده عن الوصول إلى هدفهم الحقيقى .

ولسوف نحاول فى الصفحات التالية أن نبرز الخطوط الرئيسية لهذا الأسلوب بحسب تصورنا نحن ، مشيرين فى كل ذلك إلى مواطن الجودة أو عدمها فى كل ما نقول .

فأول ما نلحظه من ذلك أن علماء العربية وقعوا فى أخطاء منهجية لا يقرها البحث الحديث ولسوف نشير إلى أهم هذه الأخطاء فى إيجاز موجز ، كما سيتبين لنا فى السطور التالية :

أولا : عدم التكامل أو فقدان وحدة المنهج :

يبدو أن عدم إدراكهم لفكرة التكامل بين الفروع المختلفة للدراسات اللغوية وعدم وضوح العلاقة بين هذه الفروع فى أذهانهم ، قد أوقعهم فى خطأ أكاديمى أو — بالأحرى — منهجى هو عدم وجود خطة أو طريقة أو منهج للبحث صالح للتطبيق على كل جوانب الدرس فى اللغة . أو بعبارة أخرى ، إنهم لم يستطيعوا وضع نظرية عامة أو رسم خطوط عريضة تسمح بالتحرك فى إطارها والعمل بمقتضى ما ننص عليه أو تشير إليه من مبادئ وأسس سواء أكان هذا العمل أو ذاك التحرك مرتبطاً بالأصوات أم بالصرف أم بالنحو أم بغير ذلك من مشكلات اللغة .

ولكن الذى نلحظه هو أنه كانت لديهم مجموعة من الطرق أو الأساليب فى الدراسة تجئ مختلطة بعضها ببعض تارة ومنفردة تارة أخرى ، فللأصوات ودراستها أسلوب ، وللصرف اتجاه ، وللنحو أمشاج من الأساليب والاتجاهات .

فقد كان حظ الأصوات أن نالت طريقة ما يسمى الآن « بالملاحظة الذاتية » introspection ونعنى بها استخلاص الحقائق وتصنيفها ووضع القواعد الخاصة بها عن طريق التجربة الشخصية أو الانطباع الذهنى الناتج عن هذه التجربة . فى هذه الحالة التى معنا (حالة الأصوات) تكون الملاحظة الذاتية بتذوق الأصوات ومحاولة نطقها نطقاً فعلياً واقعياً ، أو الاعتقاد بأن ما يسجله فى هذا الشأن إنما هو وصف صحيح ودقيق لتذوقه ومعاناته .

وهذا النهج فى دراسة الأصوات نهج سليم . ولم تزل الدراسات الصوتية الحديثة — بالرغم مما لديها من إمكانيات آلية منوعة — تعد الملاحظة الذاتية بطريق النطق الفعلى والاستماع إلى هذا النطق الأداة الأساسية فى البحث الصوتى على كل مستوياته ومراحله .

وهكذا نجد أنفسنا أمام أسلوب للبحث دقيق فى بابه سليم فى مناسبته وهى دراسة الأصوات بالذات . ولكنه لم يزل أسلوبًا جزئيًّا اكتفى أصحابه باستغلاله فى هذا الميدان بصفة أساسية دون غيره من الميادين اللغوية ، على حين أنه لم يكن من الصعب تطبيق هذا الأسلوب على تلك الميادين ، وبخاصة إذا علمنا أن « الملاحظة الذاتية » إن هى إلا صورة من صور منهج عام واسع صالح — دون شك — للتطبيق على كل فروع اللغة . ذلك المنهج العام هو منهج الوصف الذى تتنوع صوره وخطوطه الجزئية بتنوع هذه الفروع .

أما الصرف فالأسلوب الغالب فى دراسته هو أسلوب الافتراض والتأويل ، ويظهر هذا بوجه خاص فى أبواب الإعلال والإبدال ، وهذه الأبواب قد شغلت حيزاً كبيراً فى الثروة الصرفية ، كما أنها قد استنفدت جهوداً ضخمة فى تحليل مادتها وتعقيدها . ويرجع الالتجاء إلى هذا الأسلوب الافتراضى التأويلى إلى سبب رئيسى مشهور .

يتمثل هذا السبب فى ولع علماء العربية بربط الصيغ المتفقة فى شىء ، المختلفة فى شىء آخر بأصل صرفى واحد وإرجاعها إليه ، ثم محاولة تفسير أوجه الخلاف كلما وجدت بطريق التأويل أو افتراض الصور والنماذج التى تشير إلى هذا الأصل ، أو تحتوى على مكوناته أو عناصره الأساسية . وذلك مثلا كما فى قولهم : قال أصلها قول ، بافتراض نموذج ينتظم حرف الواو الموجود فى الأصل الذى يرون أنه المادة الأساسية التى تفرعت عنها هذه الصيغة وغيرها . هذه المادة الأساسية هى « ق و ل » .

وكان الأولى بهؤلاء العلماء أن يعالجوا « قال » ونحوها بالصورة التى تبدو بها ، ما لم يكن تفسيرهم هذا مستنداً إلى حقائق تاريخية ، فحينئذ يسوغ لهم عقد مقارنة بين حالتى الصيغة فى فترتين مختلفتين من الزمن . ومن الغريب أن علماء العربية لم ترقهم هذه النظرة التاريخية بالرغم من إمكانيتها ، كما تدل على ذلك شواهد اللغة ، وفضلوا عليها ذلك النهج الذى نهجوه .

هذا بالإضافة إلى بعض الأفكار الفلسفية والمنطقية التى تنبث من آن إلى آخر ، فى أعمالهم الصرفية ، ومن أمثلة ذلك أسس تقسيم الكلمة إلى أنواعها الثلاثة : الأسماء والأفعال والحروف ، وتقسيم الفعل إلى أصنافه الثلاثة : الماضى والمضارع والأمر .

ولقد كان النحو أسوأ الفروع العربية كلها من حيث منهجية البحث . إنه من

الصعب أن نتكلم عن منهج معين التزم اتباعه أو غلب تطبيقه على هذا التراث النحوى الهائل الذى خلفه السابقون .

إن خطة الدراسة فى النحو خليط من أمشاج وأنواع شتى من الاتجاهات والأفكار والمبادئ التى يصعب أن تعثر على الخيوط الواصلة بينها أو أن تدرك مدى ارتباطها بعضها ببعض . إن هذه الاتجاهات وما يصاحبها من أفكار ومبادئ ليس من النادر أن تجد التناقض بينها واضحاً ، أو أن تحس بالاضطراب الناتج عن محاولة تطبيق هذا الخليط غير المتناسق من أساليب البحث والدراسة .

ولنكتف هنا بإيراد أمثلة لهذه الأساليب المتنافرة التى اتبعت فى دراسة النحو العربى ، مشيرين فقط إلى تلك الأساليب العامة التى من شأنها أن تكون خطة من نوع ما للدراسة اللغوية فى عمومها . أما تلك الأساليب أو الاتجاهات التى اتبعت فى مناقشة القضايا الجزئية الداخلة فى إطار النحو فتحتاج إلى دراسات مستقلة نأمل أن نأتى بها فى المستقبل إن شاء الله .

١ — الاتجاهات الفلسفية والمنطقية :

ويظهر أثر هذه الاتجاهات فى كثير من مشكلات النحو العربى . من أهمها مشكلة العامل وما تفرع عنها من قضايا فرعية لا حصر لها . فالعامل لا بد أن يعمل ولا بد أن يكون له أثر ظاهر أو مقدر ، وكل معمول لا بد له من عامل . وعن هاتين القضيتين الفلسفيتين تفرعت مسائل ضخمة عرفت بالتعقيد والتعسف ، من ذلك مثلا مسائل الحذف والاستتار ، والتنازع والاشتغال . فهذه كلها مسائل ما كانت تثار بهذه الصورة المعروفة بها فى النحو العربى لولا هذا الاتجاه الفلسفى البعيد عن روح اللغة .

٢ — التأويل والافتراض :

والالتجاء إلى التأويل دليل التناقض فى الأحكام نتيجة لتضارب المناهج أو عدم دقتها . وهذا الاتجاه فى الواقع شديد الارتباط بالاتجاه السابق أو هو مثل له ، إذ التأويل فى أغلب أحواله محاولة تفسير الكلام بما يتمشى مع قواعد المنطق العام ، بالرغم من مخالفته لمنطق اللغة وواقعها . ويظهر ذلك بوجه خاص فى محاولة تفسير علل البناء والإعراب ، وفى توجيهات الإعراب كذلك .

٣ — المعيارية :

والاتجاه المعيارى هو الاتجاه السائد فى النحو العربى . والمعيارية مبنية على أساس فكرة تقليدية مشهورة تمثلها العبارة الآتية : « اللغة هى ما يجب أن يتكلمه الناس ، وليست ما يتكلمه الناس بالفعل » .

وعن هذه الفكرة تفرع منهجان متقابلان : أحدهما المعيارى وهو الذى يعنى بتوجيه عناية الناس إلى ما يجب اتباعه فى قواعد اللغة ، وبالحكم بالخطأ على كل مخالفة ما يلقى إليهم من قواعد وقوانين ، والثانى الوصفى ولا تعدو وظيفته تسجيل الواقع اللغوى كما هو ، بدون التورط فى مسائل الصواب والخطأ . فهو إذن منهج يبحث عن الحقيقة لذاتها على حين يسير الأول على فرض ما يراه الدارسون من قواعد ، وإلزام الناس بها .

والمنهج المعيارى بهذا الوصف هو ما سار عليه رجال النحو العربى من أول يوم حتى هذه اللحظة . وهو منهج تعليمى فى أساسه ، إذ هو يؤخذ وسيلة من وسائل تعليم اللغة وقواعدها للأجيال المختلفة ، على حين أن منهج الوصف هو منهج البحث العلمى الموضوعى ، وهو فى الوقت نفسه صالح لأن يتخذ أداة ناجحة فى التعليم كذلك . ولكنه قد يكون أصعب من صاحبه فى هذا المجال بالذات .

وقد يكون لعلماء العربية عذرهم فى تركيزهم على هذا النهج المعيارى ، إذ هم من بداية الأمر معنيون بتوجيه الناس نحو الصحيح وغير الصحيح من قواعد اللغة ، ومهتمون بتخليص اللغة من « الشوائب والشواذ » ، قصداً إلى المحافظة عليها وصيانتها من « التحريف واللحن » .

ومن الجدير بالذكر أن نوضح هنا أن النهج الوصفى هو الآخر خليق بأن يحافظ على اللغة ويرعى سلامتها ، ولكنه ينظر إليها على أنها ظاهرة متطورة ، وأن ما قد ينظر إليه على أنه لحن أو تحريف ليس إلا صورة من صور التطور والتغير اللذين يلحقان باللغة على فترات الزمن .

والحق أن المنهج المعيارى لا يكون ، ولا يمكن تصوره إلا بعد القيام بدراسة وصفية شاملة للغة المراد بحثها ، وإلا كان هذا الأسلوب المعيارى مبنيًّا على التخمين والافتراض وما إلى ذلك من القياس المنطقى ونحوه ، وكلها أسس واهية ضعيفة لا تصلح بحال أن تكون أدوات سليمة فى خطة البحث العلمى .

٤ — الاتجاه الوصفى :

على أنا لا نعدم أن نقابل من وقت إلى آخر قضايا نحوية مهمة نوقشت وحللت على أسس وصفية سليمة . ولكن يغلب أن يكون هذا الوصف مسوقًا بصورة عفوية ، ومطبقًا بصورة جزئية لا تسمح بالقول بأن المنهج المتبع فى دراسة النحو العربى منهج وصفى . وليس من النادر أن تجد المسألة الواحدة يختلط فيها منهج الوصف مع مناهج أو اتجاهات أخرى . كما يظهر مثلا فى قول ابن مالك :

بالجر والتنوين والندا وأل ومسند للاسم تمييز حصل

فنلاحظ أن منهج الوصف واضح فى الشطر الأول على حين اعتمد الناظم على الفكرة الفلسفية فى الشطرة الثانية .

ثانياً : إهمال عامل الزمن :

لم يشأ العرب أن يأخذوا عامل الزمن فى الحسبان، فلم يعترفوا — على ما يبدو — بأن اللغة ظاهرة اجتماعية قابلة للتطور على مر الأيام ، وقد جاءت خطة دراستهم العامة على وفق هذا التصور غير الدقيق .

لقد درسوا العربية فى فترة محددة لم يتجاوزوها ، فلم ينظروا فيما قبل هذه الفترة أو بعدها نظرة علمية ، أو لم يحاولوا الاستفادة من ماضى اللغة أو النظر فيها على فترات التاريخ المتعاقبة .

لقد تمثل هذا النهج الضيق فى وقف الاستشهاد فى علوم اللغة بمنتصف القرن الثانى تقريبًا . وكان من نتائج هذا القصر أمران مهمان ، قادا فى النهاية إلى صعوبات جمة فى طريق تفسير حقائق العربية ، وفى طمس تاريخها الطويل بعد هذا التاريخ الذى حددوه نهاية لجواز الاستشهاد .

هذان الأمران هما :

١ — لم يحاول العرب إدراك حقيقة واضحة ، هى أن العربية ليست إلا امتداداً لنفسها عبر تاريخ قديم يرجع فى قدمه إلى اللغة الأم أو السامية الأصلية. ومن ثم لم ينظروا فى هذا

التاريخ ولو بطريق غير مباشر ، أى بوساطة النظر فى أخواتها الساميات ، على حين أن هذا النظر كان من شأنه أن يلقى بعض الضوء على كثير من مشكلات العربية التى حار علماء العربية فى توضيحها وتحليلها . ولسنا نشك فى أن هذه المشكلات كلها أو بعضها كان من السهل التخلص منها بطريق استشارة هذه اللغات . وليس لدينا الوقت لتحديد هذه المشكلات أو حصرها ، فهى ولا شك كثيرة معقدة تحتاج إلى بحوث خاصة . إنما نستطيع فى هذا المجال أن نشير إلى أمثلة بسيطة فى مجال الأصوات والصرف سدو أن تفسيرها العلمى يعتمد فى أساسه على النظر فى اللغات السامية .

هناك مثلا أصوات فى اللغة العربية اضطرب علماء العربية فى وصفها وتحديد خواصها ، كصوتى الجيم والقاف وكظاهرة التنوين وهمزة الوصل إلخ . وكلها حالات كانت فى حاجة إلى الرجوع إلى فترة تاريخية سابقة .

وهناك فى الصرف الأفعال الجوف والناقصة ، وما نعرفه عنها من اضطراب شنيع فى تحليلها ومعالجة تصريفاتها المختلفة ، مما أدى إلى تعسف فى إصدار الأحكام واستخلاص القواعد الخاصة بها . وفى ظننا أن هذه الأفعال تعرضت لتطور لغوى أصاب بنيتها وحول صورها إلى صيغ مختلفة عما كان لها فى القديم . وربما يشير إلى هذا الاحتمال وجود نوعين من الصيغ للكلمة الواحدة ، كما فى مدين ومديون . وما فى ذلك فى رأينا إلا أن إحدى الصيغتين متطورة عن الأخرى وربما سهل هذا التطور وسوغه وجود أصوات العلة فى هذه الصيغ ، وهى أصوات أكثر قبولا للتطور الصوتى من غيرها .

٢ — وقف الاستشهاد بتاريخ معين معناه إغلاق باب البحث العلمى فى هذه اللغة بعد هذه الفترة التى حددوها نهاية لدراستهم . وقد حدث هذا بالفعل ، إذ لم يقدم واحد منهم على دراسة اللغة من أى زاوية أو جانب بعد هذا التاريخ ، ولم يكتفوا بهذا ، بل حكموا على كل الظواهر اللغوية التى وجدت بالعربية بعد هذا التاريخ على أنها أمثلة صريحة للخطأ والانحراف وكان الواجب فى نظرنا فتح باب الدراسة للغة فى فتراتها المتعاقبة ، وليكن حكمهم عليها كما يشاءون ، ولهم بعد هذا أن يفرضوا اللغة أو النموذج اللغوى المعين الذى يريدون أن يلقوا به إلى أيدى المتعلمين ، ولكن تبقى لنا بعد ذلك ثروة هائلة من التراث اللغوى المتراكم على مرور الزمن .

ولقد كان من النتائج المباشرة لهذا النهج غير العلمى أن أصبحنا اليوم عاجزين تماماً عن إدراك ما أصاب العربية فى عصورها الطويلة ، وأصبحنا مكتوفى الأيدى لا نستطيع دراسة تاريخ هذه اللغة أو معرفة خطوط التطور الذى لحق بها، أو ظروف هذا التطور وما ارتبط به من أسباب .

وهكذا نجد أنفسنا اليوم أمام قواعد لغة كان يتكلمها الناس منذ حوالى أربعة عشر قرنا ، جاهلين تماماً قواعدها المستحدثة نتيجة التغير اللغوى ، وقد أضاف هذا الأمر صعوبة ظاهرة إلى تلك الصعوبات الكثيرة التى تنتظمها العربية وقواعدها .

لسنا نريد بذلك إهمال القواعد التقليدية لهذه اللغة أو اطراحها ، وإنما نعنى أنه كان من الضرورى أن تكون لدينا ثروة لغوية أخرى توائم الزمن المتغير ، حتى نستطيع استغلال هذه الثروة واستخدامها عند الحاجة ، وما أشد حاجتنا اليوم إلى مثل هذا الاستغلال والاستخدام .

وبهذه الطريقة حرمت اللغة العربية من الدراسة اللغوية التاريخية، على عكس ما حدث للأدب وفنونه .

فلدينا بالنسبة للأدب تاريخ مصنف ،تبرز فيه علامات الزمن المتغير وظروفه المتطورة . وأصبحت لدينا فكرة واضحة عن معالم هذا الأدب وخواصه عبر التاريخ .

أما فى الحقل اللغوى فالمسألة يمكن تصويرها هكذا : اللغة بوصفها أداة الفهم والإفهام ، تتغير وتتطور أردنا أم لم نرد، على حين ظلت قواعدها جامدة لم تنتقل قيد أنملة عن الصورة التى سجلت بها فى العصور الخوالى . وهكذا أصبحت القواعد — فى كثير من الحالات — لا تصور الواقع أو تمثله، بل إنها أحياناً تناقضه . ومن الواضح أنه ليس فى مقدورنا اطراح لغتنا الحاضرة لأنها أداة التفاهم الواقعى ، كما أنه ليس فى طوعنا إهمال القواعد التقليدية لأنها جزء من تراثنا . ونحن بهذا الوضع أصبحنا فى موقف التناقض . وهو موقف نتج عن هذا الأسلوب الذى اتبعوه فى دراستهم والذى جاء قاصراً من وجهة النظر العلمية .

وهكذا يتضح لنا أنه لم يكن هناك خط تفكيرى متصل فى دراسة اللغة وقواعدها وإنما كانت هناك اتجاهات شتى ومبادئ منوعة ، يختلط بعضها ببعض بل وربما ناقض بعضها البعض الآخر . وإنه لمن الصعب أن نقرر أنه كان هناك منهج واحد متكامل الخطوات مترابط الأطراف .

وليس يعترض علينا بوجود مناهج أو طرائق للبحث واضحة المعالم ممثلة فيما أتى به كل من المدرستين الكبيرتين : البصرة والكوفة من أساليب. ذلك لأن ما سجلناه من قصور ونقص فى أسلوب دراسة اللغة ينطبق عليهما دون تفريق ، فليس لإحدى المدرستين منهج بالمعنى الدقيق . وإنما لكل منهما مجموعة من الاتجاهات التى يغلب بعض معين منها على مدرسة دون الأخرى .

فطريقة البحث عندهما تتسم بعدم التكامل وبالخلط بين المبادئ اللغوية والفلسفية وغيرها ، كما تتسم بعدم الالتزام بخط تفكيرى واحد. وتنفرد المدرسة البصرية بالاعتماد على الأفكار الفلسفية أكثر من الكوفية ، كما تنفرد هذه الأخيرة بالاهتمام الزائد بكل ما هو مسموع وبالقياس عليه .

وليس من شأننا هنا أن نعقد مقارنة بين المدرستين ، وإنما يكفينا أن نشير إلى أن المدرستين جميعاً خرجتا عن حدود المنهج الصحيح فى كثير من النقاط . أهمها بالنسبة للبصريين الاهتمام بالجانب الفلسفى المنطقى فى تعقيد اللغة ، والتوسع فى الأخذ عن العرب وعدم تحديد البيئة بالنسبة للكوفيين .

وبناء على ما تقدم **ليست هناك فى رأينا مدارس لغوية ، كوفية أو بصرية أو غيرهما ، وإنما هناك مجموعات من الدراسين عاشت كل مجموعة فى مدينة مختلفة ، فهى إذن مدارس جغرافية لا علمية .**

ولنا مع ذلك أن نشير إلى انطباعاتنا الخاصة عن هذه القضية فى شىء من الإيجاز فنقول :

إن البصريين قد حددوا بيئة اللغة المدروسة نوعاً ما ، إذ هم قد أخذوا مادتهم عن عدد معين من القبائل ، ولكنهم بالرغم من هذا التحديد وقعوا تحت سيطرة الفلسفة والمبادئ الأجنبية عن البحث اللغوى . فجاء عملهم مضطرباً معقداً .

أما الكوفيون فقد اعتمدوا على السماع واهتموا بكل ما يقال اهتماماً واضحاً ، ولكنهم مع هذا خلطوا المادة بعضها ببعض خلطاً عجيباً ، فلم يميزوا كلام بيئة من كلام أخرى ، ولم يفرقوا بين أساليب الكلام ، فهم يهتمون بالنثر والشعر على سواء كما يهتمون بكلام المثقفين «والأجلاف» دون تمييز بين الفريقين وهكذا وقعوا فى خلط واضطراب عجيبين كذلك .

ومعنى هذا أن البصريين وفقوا فى شىء ولم يوفقوا فى أشياء ، وبالمثل يمكن أن نصف الكوفيين كذلك . ويمكن القول على كل حال أن الكوفيين أقرب — من البصريين — إلى روح المنهج الصحيح ، فالاهتمام بالمسموع — أى الواقع اللغوى — أمر له أهميته وخطورته فى الدرس اللغوى ، لأن فيه اهتماماً بالمادة الحقيقية وهى اللغة . ولكنهم بالرغم من ذلك لم يوفقوا فيما وصلوا إليه من نتائج بسبب الخلط فى المنهج والخلط فى المادة التى جمعوها ، **إذ تعددت مصادرها واختلفت بيئاتها** ، ومن ثم جاءت قواعدها مضطربة غير واضحة .

هذا كله لا يعنى أن أعمال العرب فى جمع اللغة وتقعيدها جاءت خالية من صفات الجودة أو التوفيق . لقد كانت هناك بوادر طيبة ، ونظرات صائبة فى بعض خطواتهم التى قاموا بها فى هذا الشأن . نذكر من ذلك على ضرب من التمثيل فقط مبدأين بارزين أخذ بهما هؤلاء الأفاضل فى عملهم الكبير .

المبدأ الأول : جمع اللغة

لقد وفق علماء العربية بصفة عامة فى أسلوب جمع مادتهم التى استقوا منها القواعد . كانت العادة أن ينزل اللغوى أو تلاميذه إلى البوادى لمشافهة الأعراب والأخذ عنهم مباشرة . وفى هذا النهج أمور مهمة تنبغى الإشارة إليها :

١ — الأخذ بالمشافهة والنزول إلى البيئة المعنية أمران يحتمهما البحث اللغوى الحديث الذى يرى ضرورة الرحلة إلى الحقل المعين والاختلاط بأهل اللغة المدروسة ، حتى يتسنى للدارس أن يحصل على مادة حقيقية لا زيف فيها ولا تضليل . وفى أضعف المواقف حين تقف صعوبات فى طريق هذه الرحلة الفعلية أوجب اللغويون المحدثون ضرورة الاستعانة بأفراد ينتمون إلى البيئة المعينة انتماء حقيقياً ، ويسمى المساعد فى هذه الحالة « مساعد البحث » informant

لقد أخذ العرب بهذا المبدأ الجيد ، بل لقد سبقوا العالم فى هذا الشأن ، إذ كانت الرحلة إلى مضارب القبائل أمراً ضرورياً ومنهجاً متبعاً لم يختلف عنه أحد من السابقين .

٢ — وفى هذا النهج السابق ما يعنى بالضرورة أنهم اعتمدوا فى عملهم على **اللغة المنطوقة** Spoken language واللغة المنطوقة هى المصدر الحقيقى فى الدرس اللغوى الحديث ، إذ فى الكلام

المنطوق دفء الحقيقة وتمثيل الواقع ، وفيه كذلك كل الخواص التى حرمت اللغة المكتوبة من بعضها أو أكثرها .

واللغة المكتوبة هى الأخرى مصدر يجوز الأخذ منه والاعتماد عليه . ولكن هذا الأخذ يقتضى تعديلا فى منهج الدرس وطريقة الاستنتاج ، إذ اللغة المكتوبة مستوى من الكلام محروم من عنصر مهم من عناصر النظر فى اللغة ، وهو « المسرح اللغوى » الحى الذى لا يمكن تصور الكلام بدونه .

٣ ــ المعروف أن علماء العربية ــ وبخاصة البصريين ــ حددوا دائرة الأخذ والتلقى بتحديد عدد القبائل التى استقوا منها مادتهم . وهذا التحديد من حيث هو مبدأ جيد يتسق فى عمومه مع أسلوب الدرس الحديث .

هذه المبادئ الثلاثة ــ من حيث هى ــ علامات جيدة فى طريقة دراسة اللغة عند العرب. ولكنها بالرغم من ذلك لم تخل من ثغرات وعيوب كان عليهم أن يتحاشوها فيأتى العمل كاملا ودقيقاً .

أما بالنسبة للمبدأ الأول، فلم يكن العمل مقصوراً على الاستماع الحقيقى للغة المدروسة والرجوع إلى مصادرها الأصلية ، بل كانوا أحياناً يملأون الثغرات التى تقابلهم أثناء الدرس بالالتجاء إلى القياس أو الافتراض وما شابه ذلك من وسائل خارجة عن روح البحث الصحيح .

وتحديد القبائل المأخوذ عنها بعدد معين فيه نوع من تحديد البيئة ، ولكنه كان تحديداً واسعاً وبخاصة إذا علمنا أن هذه القبائل المعدودة لم تكن تقطن حياً واحداً أو أحياء متجاورة بل كان بعضها ينتمى إلى مناطق بعيدة مترامية الأطراف . ومن الواضح أن هذا الاختلاف الجغرافى لا بد أن يتبعه حتماً اختلاف فى العادات اللغوية . فالجمع منها كلها بدون تمييز يؤدى إلى الخلط . أضف إلى هذا أن بعضهم لم يكتف بهذا العدد المحدود من القبائل ، بل كانوا يجيزون لأنفسهم الأخذ عن أى عربى يقابلهم فى الطريق بغض النظر عن منطقته الجغرافية ومنزلته الثقافية أو بيئته التى ينتمى إليها . وقد كان هذا السلوك معروفاً عن الكوفيين بوجه خاص .

ولعل هذا الخلط فى الأخذ والتلقى كان من أهم الأسباب التى أدت إلى اضطراب بعض القواعد اللغوية ، والنحوية منها بوجه خاص . وليس من البعيد أن ترجع بعض الظواهر المشهورة إلى هذا السبب ذاته ، كظاهرة الترادف وكثرة الألفاظ المترادفة فى العربية وكالاضطراب الواضح فى أوزان الفعل الثلاثى وصيغه المختلفة .

المبدأ الثانى : مقام الكلام وظروفه

لقد نص العرب على وجوب ربط الكلام بمقامه ، وقالوا فى ذلك : « لكل مقام مقال » . وهذا مبدأ صحيح فى حد ذاته ، وقد اشتهر العرب بالأخذ به منذ زمن قديم . ونسبة هذا الأمر إلى علماء البلاغة لا يضيرنا فى شئ ، فعلماء البلاغة التقليديون لغويون فى نظرنا .

ومن أوائل من أدرك أهمية المقام وضرورة الأخذ به بشر بن المعتمر الذى يروى عنه الجاحظ أنه قال : « والمعنى ليس يشرف بأن يكون من معانى الخاصة ، وكذلك ليس يتضع بأن يكون من معانى العامة . وإنما مدار الشرف على الصواب وإحراز المنفعة مع موافقة الحال وما يجب لكل مقام من المقال[1] » .

وهكذا نرى أنهم وفقوا فى إدراك شىء مهم فى الدرس اللغوى ، ولكنهم — كعادتهم — طبقوه بطريقتهم الخاصة . لقد كانت عناية هؤلاء القوم موجهة نحو الصحة والخطأ أو نحو الجودة وعدمها ، لا نحو البحث عن الحقيقية كيفما كانت وعلى أى حال وجدت .

ولهذا كانت نظرتهم إلى المقام أو ماجريات الحال context of situation أو ما نسميه نحن بالمسرح اللغوى Linguistic theatre نظرة معيارية ، لا وصفية ، فأوجبوا أن يأتى الكلام على صفات مخصوصة ونماذج معينة طبقًا لمقامه ومقتضيات حاله . وهذه نظرة — كما ترى — معيارية ، تعنى بتوجيه النظر نحو ما يجب وما يجوز وما يمتنع . وهذا نهج فى حقيقة الأمر يتمشى مع الأهداف التعليمية أو مقاصد رجال النقد والمعنيين بفنون القول ودرجات البلاغة .

والاهتمام بالمقام أمر لا يختلف فيه أحد ، بل هو مما يصر اللغويون المحدثون على مراعاته ، ولكن لا بالصورة التى تبناها علماء العربية ، وإنما على وجه آخر .

يتلخص هذا الوجه فى أن الكلام منعزلا عن مسرحه أو مقامه ضرب من الضوضاء ، ومن ثم وجبت دراسته فى إطار هذا المسرح وفى حدوده ، إذ الكلام فى هذا الوضع يعيش فى بيئته

(١) الجاحظ : البيان والتبيين ، ج ١ ، ص ١٢٧ (تحقيق السندوبى) .

الحقيقية التى تعين الباحث على فهمه وعلى درسه كذلك . وهذه نظرة وصفية لا معيارية ، إذ المطلوب هنا هو مجرد النظر فى الكلام فى هذا الإطار لا وجوب أن يكون هذا الكلام مطابقاً هذا المقام أو ذاك .

والمقام فى نظرنا ليس مجرد مكان يلقى فيه الكلام ، وإنما هو إطار اجتماعى ذو عناصر متكاملة آخذ بعضها بحجز البعض .

فهناك الموقف كله بمن فيه من متكلمين وسامعين وعلاقتهم بعضهم ببعض ، وهناك كذلك ما فى الموقف من الأشياء والموضوعات المختلفة التى قد تفيد فى فهم الكلام والوقوف على خواصه . وهناك كذلك الكلام نفسه . وهذا الكلام فى حقيقة الأمر ليس إلا عنصراً واحداً من عناصر المسرح اللغوى بأكمله ، ولا يتم فهمه إلا فى هذا الإطار العام بما فيه من شخوص وديكور وعدد وآلات إلخ .

وفى هذا المقام ينبغى ألا نهمل حركات الشخوص وسلوكها ، وما يتبع الكلام أو يصحبه من حركات الجسم وإشاراته وإيماءاته . وعزل الكلام عن هذا الموقف الحى يحيله إلى شىء مشوه ممسوخ أو شىء جامد جمود أمثلة المعلمين فى فصول تعليم اللغات .

وهذا الكلام — كما هو واضح — منصب على الكلام المنطوق ، إذ هو المادة الحقيقية للدرس اللغوى . أما اللغة المكتوبة — بالرغم من صلاحيتها مادة للدرس اللغوى — فتقابلها صعوبات جملة فى الطريق . من أهمها :

فقدان المسرح اللغوى ، وفقدان عنصر النطق الفعلى . لهذا كان لا بد حينئذ من خطة جديدة من شأنها أن تعوض هذا النقص الكبير فى عوامل الدراسة .

نستطيع بالنسبة للمسرح المفقود أن نخلق مسرحاً يناسب النص الذى نتناوله بالبحث . وخلق المسرح عمل شاق يحتاج إلى لباقة وذكاء ، كما يحتاج إلى ثقافة واسعة ، فالأمر قد يوجب علينا أن نتعرف على كل ظروف هذا النص : زمنه ، مكانه ، كاتبه ، ثقافة هذا الكاتب ، مناسبة كتابته ، والجو العام والخاص الذى يحيط بتأليف هذا النص وكاتبه .

ومعنى ذلك أننا قد نكون فى حاجة إلى استشارة علوم التاريخ والأدب والسياسة والاجتماع ، كما قد يكون من الضرورى أن نعرف شيئاً عن عادات بيئة المؤلف وتقاليدها . ويمكننا فى كل الحالات أن نتصور موقفاً أو مسرحاً حقيقياً مستمداً تصورك له من واقع المواقف

الحية الموجودة بالفعل أو التى كانت موجودة فى البيئة المعينة : موقفاً ملائماً — فيما نتصور — لهذا النص باعتباره وحدة من عناصره المتكاملة .

أما فقدان عنصر النطق فى الكلام المكتوب فتمكن معالجته بتطبيق ما يسمى بفكرة «النطق الضمنى» the implication of utterance ومعنى ذلك أننا ناجأ إلى هذا النص — بعد وضعه فى مسرحه المناسب الذى تصورناه — ونحاول نطقه نطقاً طبيعياً لا تكلف فيه ولا صنعة ، حتى لا نفقده أصالته وحقيقته .

وهذا النطق الذى يقوم به الدارس فيما بينه وبين نفسه له شروط مهمة ، منها : أن يكون الدارس لغوياً متمرناً وأن يكون متكلماً قومياً بالنسبة للغة المكتوب بها هذا النص ، وأن يكون نطق النص مستوحى من النص نفسه ومن المسرح المخلوق لهذا الغرض .

كل هذا الذى قدمناه لا يعدو أن يكون نظرة خاطفة أو لمحة سريعة فى مناهج البحث اللغوى عند العرب فى صورتها العامة . أما النظرات أو الأساليب الجزئية التى تختص بالفروع اللغوية المختلفة فتحتاج إلى بحوث عريضة ولنكتف الآن بإشارة موجزة إلى مثال أو مثالين مما نهجوه فى دراسة الأصوات بوصفها أوضح البحوث اللغوية العربية وأدقها من وجهة النظرة الحديثة فى علم اللغة .

فى الأصوات

فى رأينا أن الدراسات الصوتية هى أجود العمل اللغوى عند العرب من حيث منهجية التفكير وطرق الدراسة . فلقد كان أسلوبهم فى هذا المجال أسلوباً صحيحاً يتمشى مع طبيعة المادة . لقد اتبعوا — كما أشرنا إلى ذلك من قبل — الملاحظة الذاتية . وابتعدوا عن التأويلات والافتراضات التى ملأت الصرف والنحو وغيرهما .

وقد كان جل ما قاموا به — على قلته النسبية — من ذلك النوع الذى يدخل فى إطار الفنولوجيا أو علم وظائف الأصوات phonology ، فقد جاء هذا العمل مركزاً على الوحدات الصوتية من صوامت وحركات ، وقليلا ما عرضوا للأحداث الصوتية المادية . وليس معنى ما تقدم على كل حال أنهم أهملوا المادة الحقيقية للأصوات ، إذ من الطبيعى أنه

من المستحيل الوصول إلى هذه الدرجة الثانية من الدراسة — مرحلة الفنولوجيا — بدون تلك الخطوة الأولى ، وهى النظر فى المادة الحقيقية .

ولقد شهد علماء الغرب لبراعة العرب وتفوقهم فى هذا المجال ، فقد قال برجستراسر : « لم يسبق الأوربيين فى هذا العلم إلا قومان : العرب والهنود » ،وقال فيرث : «لقد نشأت الدراسات الصوتية ونمت فى أحضان لغتين مقدستين : العربية والسنسكريتية » .

ونستطيع الآن أن نقدم أمثلة قليلة من هذا التراث الصوتى لنتعرف على مواطن الجودة التى تقف خير دليل على تفوقهم فى هذا العلم . ولسوف نعرض هنا لمسألتين اثنتين بوصفهما نموذجين لما عرضوا له وأتوا فيه برأى معين .

المسألة الأولى

تتمثل هذه المسألة فى تلك النظرات العامة فى هذا العلم وفى حدوده وفى تصور أبعاده المختلفة .

فمن ذلك مثلا أنا نجد ابن جنى يستعمل المصطلح « علم الأصوات » فى كتابه العظيم « سر صناعة الإعراب » للدلالة على دراسة الأصوات والبحث فى مشكلاتها المختلفة ، على نحو ما جاء فى الدرس الصوتى الحديث[1]. وفى ظننا أن هذا المصطلح بهذه الصورة وهذا التركيب قد جاء سابقًا للمصطلح الأوربى المرادف له وهو Phonetics .

ولم يكتف هذا العبقرى العربى بهذا الاصطلاح ، بل استطاع أن يدرك معنى الجهاز النطقى ووظيفته وطبيعته . فهناك فى هذا الكتاب المذكور يشبه ابن جنى هذا الجهاز بالناى ، ويقارن بين عملية النطق وما ينتج عنها من أصوات بحركات أصابع اليد على ثقوب الناى . فكما أن هذا التحريك من وضع للأصابع ورفع لها ينتج نغمات مختلفات فكذلك أعضاء النطق ، حين تعترض الهواء أو تسمح له بالخروج من هذه النقطة أو تلك . يقول فى هذا الشأن : « ولأجل ما ذكرنا من اختلاف الأجراس فى حروف المعجم باختلاف مقاطعها التى هى

(١) زد على هذا أنه فهم علاقة هذا العلم بالموسيقى فقال : ولهذا العلم « علم الأصوات والحروف تعلق ومشاركة للموسيقى لما فيه من صنعة الأصوات والنغم » المرجع المذكور ص ١٠ .

أسباب تباين أصدائها ، شبه بعضهم الحلق والفم بالناى . فإن الصوت يخرج فيه مستطيلا أملس ساذجًا ، كما يجرى الصوت فى الألف غفلا بغير صنعة . فإذا وضع الزامر أنامله على خروق الناى المنسوقة وراوح بين أنامله ، اختلفت الأصوات وسمع لكل خرق منها صوت لا يشبه صاحبه . فكذلك إذا قطع الصوت فى الحلق والفم باعتماد على جهات مختلفة ، كان سبب استماعنا هذه الأصوات المختلفة »[1] .

وليس هذا فقط ، فهذا هو السكاكى صاحب المفتاح يقدم لنا رسمًا بيانيًّا لجهاز النطق ، ويوزع الأصوات العربية على أجزائه المختلفة . وهو عمل يدل على إدراك ووعى بقيمة هذا الإنتاج ، وعلى معرفة دقيقة بمواضع النطق المختلفة للأصوات العربية . وهو عمل بارع بمقياس هذا الزمن السحيق الذى تم فيه وضع هذا الرسم .

ولقد جاءت دراسة العرب للأصوات موجهة فى الأساس إلى عملية النطق نفسها ، أى أنهم ركزوا جهودهم على الجانب العضوى أو النطقى للأصوات . وهذا الجانب بالذات لم يزل يمثل الزاوية الأساسية فى دراسة الأصوات وتحليلها حتى اليوم . على أن هذه النظرة النطقية أو العضوية لم تخل من الجانب الآخر وهو الجانب الفيزيائى وما يتبعه من تأثير سمعى للأصوات فالجهر والهمس مثلا عمليتان عضويتان ولا شك ، ولكن لهما تأثير سمعى كذلك ، تدركه الأذن المدربة إدراكًا واضحًا .

أضف إلى هذا كله أن العرب حين قاموا بهذه الجهود فى هذا المجال كانت لهم أهداف تعليمية تتمثل فى القصد إلى تحديد النطق وحسن الأداء فيه ، وبخاصة فيما يتعلق بأداء القرآن الكريم . ولقد وجدت طبقة من العلماء وقفت كل جهودها على دراسة الأصوات وتحليلها لخدمة القراءة والإقراء . وجاء عملهم فى هذا الشأن عملاقًا يستأهل التقدير والثناء .

ولقد استطاع الأذكياء منهم أن يستغلوا دراسة الأصوات فى أغراض علمية ، بالرغم من قلتها وعدم امتدادها إلى بقية فروع اللغة ، كما كان المنتظر منهم . ولقد جاء هذا الاستغلال فى موضوعين مشهورين .

أولهما : فى دراسة الإدغام ومشكلاته . ومن ثم نرى اللغويين — منذ سيبويه — يعرضون لدراسة الأصوات بوصفها مقدمة لدراسة هذه القضية . وهى قضية مشهورة فى الصرف العربى

(١) ابن جنى : سر صناعة الإعراب ج ١ ص ٩ .

نالت قسطاً كبيراً من اهتمام العرب ، وقد ربطها هؤلاء القوم بالأصوات ربطاً علمياً دقيقاً .

ثانيهما : ظهر استغلال الأصوات فى مسألة تتعلق بالنقد الأدبى وطرائق نظم الكلام ، وذلك عند ما تكلموا على تنافر الحروف وتلاؤمها ، وما ينتج عن هذا التنافر والتواؤم من قبح وحسن . واستطاعوا — بطرقهم المختلفة — أن يستخلصوا مجموعة من القوانين التى أوجبوا على المنشئين اتباعها عند ما يقومون بتأليف الكلام ، على ما هو معروف فى كتب البلاغة .

ولقد استطاع بعض آخر أن ينظر فى اللهجات وخواصها ووجوه الاختلاف بينها على أساس ما لاحظوه من فروق صوتية فى هذه اللهجات . ولقد كان هذا النظر قديماً واستمر وسيلة صالحة فى هذا المجال اللغوى ، والأدبى كذلك على ما هو معروف عن بعض كبار النقاد والأدباء كالجاحظ فى كتابه الخالد « البيان والتبيين » .

المسألة الثانية

وهذه مسألة قد يظنها البعض بعيدة عن الدرس الصوتى ، ولكنها فى الحقيقة ذات ارتباط وثيق بالأصوات ومشكلاتها ، أو قل إنها فى واقع الأمر مبنية على الحقائق الصوتية . ونعنى بهذه المسألة نظام الكتابة فى العربية .

جاء نظام الكتابة فى العربية نظاماً مثالياً من حيث وضع رمز واحد مستقل لكل وحدة صوتية . فللباء رمز وللتاء آخر وللثاء ثالث إلخ . وهذا النظام يتمشى مع أحدث منهج فى التفكير الصوتى الذى يهدف — فيما يهدف — إلى تأسيس نظم كتابية للغات خالية من الاضطراب والتعقيد . ومن أهم مميزات هذه النظم أن تكون على وفق المبدأ المشهور : رمز واحد لكل فونيم أو وحدة صوتية : one symbol for one phoneme or unit

فهناك فى اللغة العربية ثمانية وعشرون صوتاً صامتاً consonants ، وهناك بإزائها ثمانية وعشرون رمزاً مختلفاً ، خصص كل رمز منها لصوت معين لا يتعداه .

وقد اتبع هذا المبدأ نفسه بالنسبة للحركات vowels كذلك . فللفتحة رمز وللكسرة رمز آخر وللضمة رمز ثالث : ثلاثة أصوات وثلاثة رموز . وقد أشير إلى القصر والطول فى هذه الحركات الثلاث بتعديل بسيط فى شكل للرموز . فجاءت رموز الحركات القصيرة

على صورة مصغرة لرموز الحركات الطوال ؛ فالفتحة علامتها [ـَا] والكسرة رمزها [ـِي] وتصور الضمة هكذا : [ـُو] ، حيث استعملت الصورة الأولى فى كل حالة للحركات القصيرة واستخدمت الصورة الثانية للدلالة على الحركات الطويلة . ومن المهم أن نعرف أن الصورة الأولى هى جزء الصورة الثانية وبعضها ، فالفتحة [ـَ] جزء الألف (١) والكسرة [ـِ] جزء الياء [ى] والضمة [ـُ] بعض الواو [و] .

فهذا النهج القويم قد خلص الكتابة العربية من الخلط والاضطراب الذى نلاحظه فى أبجديات بعض اللغات ، فهناك فى اللغة الإنجليزية مثلا يصور الصوت القصى الانفجارى المهموس [k] مرة بالرمز [k] كما فى نحو kill، وأخرى بالرمز [c] كما فى مثل cat . وكذلك يرسم الصوت الشفوى الاسنانى الاحتكاكى المهموس [F] بالرمز [F] مرة وبالرمزين [ph] معًا مرة أخرى ، مثل : fat ولكن philosophy .

وهكذا يشير هذا الأسلوب العربى فى وضع أبجديتهم إلى مدى إدراكهم لطبيعة الأصوات وخواصها وإلى قدرتهم الفائقة على التمييز بينها بالرغم مما بين بعضها من تشابه كبير ، كالتمييز بين السين والصاد أو الثاء والذال ، حيث ينحصر الفرق فى الترقيق والتفخيم فى الحالة الأولى وفى الهمس والجهر فى الثانية مع اتفاق كل صوتين من هذه الأصوات فى بقية الخواص .

وقد يرد على قولنا هذا أمران :

الأول : قد يقال إن هذه الأبجدية أبجدية سامية فى أصلها وليس للعرب فيها من فضل . وعلى فرض التسليم بصحة هذا القول ، فللعرب فى هذه الأبجدية جهود خاصة تدل على فهم وتذوق للأصوات . هذه الجهود تتمثل فى أمرين :

١ ــ التوصل إلى رموز لأصوات عربية صرفة أو رموز تحتاجها اللغة العربية ، وهذه الرموز مجموعة فى قولهم « ثخذ ضظغ » .

---

(١) هذا الذى اتبع فى رموز الحركات متأخر نسبياً ؛ إذ يرجع استغلال الرموز الصغيرة للدلالة على الحركات القصيرة إلى الخليل بن أحمد ، الذى جعل « للفتحة ألفاً صغيرة مضطجعة فوق الحرف ، وللكسرة ياء صغيرة تحته وللضمة واوا صغيرة فوقه » . وهذا العمل فى حد ذاته عمل رائع يدل على إدراك العلاقة بين الحركات القصار والحركات الطوال ، وأنها علاقة فى الكم duration لا فى الكيف . أما قبل الخليل فقد كانت الحركات القصيرة تصور كتابة بالنقط . ويقال إن هذا الأسلوب الأخير من عمل أبى الأسود الدؤلى حين طلب إليه أن يشكل المصحف خوفاً على القرآن من اللحن والتحريف . انظر : « تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية » لحفنى ناصف ص٦٦ ، ٧٦ .

٢ — ما أدخله علماء العربية على هذه الأبجدية من تعديلات تقتضيها حاجة اللغة وحاجة الفهم والإفهام وهذه النقطة تتمثل فى وضع علامات التشكيل وفى النقط .

الثانى : قد يعترض بأن هذه الكتابة فى العربية نظام قاصر إلى حد ملحوظ ، وذلك بسبب عدم احتوائه على رموز مستقلة للحركات القصار . وهذا اعتراض وجيه ولا يزال يوجه إلى هذا النظام حتى اليوم. ولكنه بالرغم من ذلك قد حاول العرب بطريقتهم الخاصة علاج هذا النقص، فوضعوا علامات للشكل معروفة تساعد القارئ على الفهم . أما العلاج الحقيقى لهذه المشكلة فهو يتمثل فى ضرورة وجود قدر معقول من الثقافة اللغوية ، يعين على قراءة المكتوب وفهمه .

وبالإضافة إلى وضع هذه الرموز للأصوات ، لم يكتف علماء العربية بهذا القدر ، بل وجهوا عنايتهم إلى وضع علامات ثانوية ذات أهمية خاصة فى نظام الكتابة .

فهناك مثلا نقط الشكل الذى تولاه أبو الأسود الدؤلى (بإشارة من زياد بن سمية وكان واليًا على البصرة) ، خوفًا على كتاب الله من اللحن والتحريف . وكان أبو الأسود مترددًا فى بداية الأمر ، فأجلسوا رجلا فى طريقه يقرأ القرآن بشىء من اللحن، فقرأ قوله تعالى : « إن الله برىء من المشركين ورسوله » ، قرأها بكسر اللام فى « رسوله » ، ففزع أبو الأسود وطلب كاتبًا ، وأخذ يرشد الكاتب ويأمره بالنقط وفقًا للقصة المشهورة : « خذ المصحف وصبغًا يخالف لون المداد ، فإذا رأيتنى فتحت شفتى بالحرف فانقط واحدة فوقه ، وإذا كسرتهما فانقط واحدة أسفله ، وإذا ضممتهما فاجعل النقطة بين يدى الحرف . فإن اتبعت شيئًا من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين» (وهو علامة التنوين) [1] .

وجاء بعد ذلك نصر بن عاصم وآخرون فأدخلوا نقط الإعجام ، وكان ذلك فى زمن عبد الملك بن مروان على ما يقال . وقد جاء هذا العمل مصاحبًا لتغيير ترتيب الأبجدية القديمة التى كانت تجرى هكذا : أبجد هوز حطى كلمن سعفص قرشت ثخذ ضظغ . فحولها نصر وزملاؤه إلى الترتيب العادى الذى نعمل به الآن .

(١) وبهذه القضية نستطيع أن نقرر أن هذا العبقرى العربى قد سبق الدارسين بمئات السنين فى وضع أساس من أسس التفريق بين الحركات المختلفة ، وذلك بالإشارة إلى وضع شفاه المتكلم . ومن المعروف أن تصنيف الحركات فى الدرس الصوتى الحديث يعتمد — فيما يعتمد — على هذا الأساس الفسيولوجى physiological الذى وعاه أبو الأسود منذ زمن سحيق .

وخلاصة الأمر فى ذلك أن أكثر الحروف كان بدون نقط ، بل إن بعض الحروف كان يستعمل لأكثر من صوت (فرمز ب كان يستعمل للباء والتاء ورمز ح كان يستعمل للجيم والحاء والخاء إلخ) ، فخاف الناس التصحيف فى القرآن . ويقال إن الحجاج فزع إلى كتابه فى زمن عبد الملك وسألهم أن يضعوا علامات لتميز الحروف المتشابهة ، ودعا نصر بن عاصم الليثى ويحيى بن يعمر العدوانى (تلميذى أبى الأسود) لهذا الأمر . وبعد تفكير ومراجعة قررا إدخال هذا الإصلاح وهو :

« أن توضع النقط أفراداً وأزواجاً لتمييز الأحرف المتشابهة : فلتمييز الدال من الذال تهمل الأولى وتعجم الثانية بنقطة واحدة علوية ، وكذلك الراء والزاء والصاد والضاد والطاء والظاء إلخ . . .

وبعد أن قرر هذان العالمان نقط بعض الحروف وإهمال بعضها الآخر » اتفقا على جمع الحروف المتشابهة بعضها بجانب البعض ، ولذلك اضطرا إلى مخالفة الترتيب القديم وهو ترتيب « أبجد » والترتيب الحديث الذى روعى فيه ترتيب المخارج[1] ، واتبعا ترتيباً آخر وهو ترتيب ا ب ت ث ج إلخ » .

وخطوة ثالثة مهمة تلت تلك الخطوات الإصلاحية فى نظام الكتابة العربية . جاءت هذه الخطوة على يد العبقرى العربى الخليل بن أحمد الذى وضع علامات الشكل بالحروف الصغيرة (َ ـِ ُ) ، وهى الطريقة التى عليها الناس الآن ، والتى حلت محل طريقة أبى الأسود .

وقصة هذا الابتكار الجديد تتبين لنا مما يرويه باحث حديث حين يقول : « اتبع الناس فى زمن دولة بنى أمية الإصلاح الأول الذى أدخله أبو الأسود والإصلاح الثانى الذى أدخله نصر بن عاصم . . . وفى زمن دولة بنى العباس مال الناس إلى أن يجعلوا الشكل بنفس مداد الكتابة تسهيلا للأمر ، لأنه لا يتيسر للكاتب فى كل وقت أن يجد لونين من المداد ، فوقف فى سبيلهم اختلاط الشكل بالإعجام لأن كلا منهما بالنقط . ورأوا أنه لا بد من إصلاح ثالث إما بتغيير طريقة الشكل وإما بتغيير طريقة الإعجام . وعنى الخليل بن أحمد الفراهيدى بهذا الأمر وكان أوسع الناس علماً بالعربية فوضع طريقة أخرى للشكل ، وهى التى عليها الناس الآن بأن جعل للفتحة ألفاً صغير مضطجعة فوق الحرف وللكسرة ياء

(١) المقصود بهذا الترتيب هو الترتيب المخرجى الذى ابتدعه الخليل بن أحمد ، انظر فيما بعد .

صغيرة تحته وللضمة واواً صغيرة فوقه . وإذا كان الحرف منوناً كرر الحرف الصغير ، فكتب مرتين فوق الحرف أوتحته »[1].

وهذا العمل بالإضافة إلى أهميته وخطورته يشير إلى نقطة أخرى مهمة ، تلك هى ما يعنيه هذا الابتكار من إدراك قوى للعلاقة بين الحركات القصار والحركات الطوال ومعرفة عميقة بطبائع الأصوات ، ومما يؤكد فهم هذه العلاقة قول ابن جنى فى سر صناعة الإعراب : « اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين ، وهى الألف والياء والواو . فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث وهى الفتحة والكسرة والضمة . فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو . وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة . وقد كانوا فى ذلك على طريق مستقيمة »[2].

ثم يقول ابن جنى مؤكداً هذه العلاقة مرة أخرى : « ويدلك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذى هى بعضه ، وذلك أنك متى أشبعت واحدة منهن حدث بعدها الحرف الذى هى بعضه ، وذلك نحو فتحة عين عَمَر . فإنك إن أشبعتها حدثت بعدها ألف فقلت : عامَر .وكذلك كسرة عين عنب ، إن أشبعتها نشأت بعدها ياء ساكنة ، وذلك قولك : عينب . وكذلك ضمة عين عُمر ، لو أشبعتها لأنشأت بعدها واواً ساكنة وذلك قولك : عومَر . فلولا أن الحركات أبعاض لهذه الحروف وأوائل لها لما تنشأت عنها ولا كانت تابعة لها »[3].

ومثل الفهم لطبيعة هذه العلاقة ما قرره حفنى ناصف : « فكما أن الفتحة نصف ألف والضمة نصف واو والكسرة نصف ياء ، كذلك تكون الألف بمقدار فتحتين والواو بمقدار ضمتين والياء بمقدار كسرتين . وسواء أسرعت فى الكلام أو أبطأت ، فالنسبة محفوظة ، بمعنى أن الألف يستغرق نطقها من الزمن بقدر ضعف ما تستغرقه الفتحة ، والفتحة يستغرق نطقها من الزمن بقدر نصف ما تستغرقه الألف . وهكذا يقال فى الواو والضمة وفى الياء والكسرة »[4].

---

(١) حفنى ناصف : المرجع السابق ص ٧٦ .
(٢) ابن جنى : سر صناعة الإعراب ، جـ ١ ، ص ١٩ .
(٣) السابق ص ٢٠ .
(٤) حفنى ناصف : السابق ص ٢١ .

ولم تقتصر جهود القوم فى هذا المجال على ما ذكرنا . فهناك علامات ورموز ثانوية أخرى ابتكرها الخليل ، على ما يقال .

منها وضع رأس شين صغيرة بغير نقط [ﺳ] للدلالة على السكون الشديد (وهو ما يصاحب الإدغام) ، ورأس خاء غير منقوطة [ﺣ] للدلالة على السكون الخفيف . وكذلك وضع الخليل رأس عين صغيرة [ء] للدلالة على الهمزة ، واختير هذا الرمز بالذات لقرب الهمزة من العين فى المخرج ولأن الألف (وهى العلامة الأصلية للهمزة) جعلت علامة للفتحة الطويلة . وهناك كذلك علامة همزة الوصل وهى رأس صاد صغيرة (ﺻ) توضع فوق ألف الوصل دائماً .

هذه الرموز وتلك العلامات ما كانت توضع إلا بناء على تفكير صوتى وتذوق لقيم الأصوات . وكان هذا الوضع بداية لطريق طويل ممتع فى دراسة الأصوات عند هؤلاء القوم .

أما تفوقهم فى دراسة الأصوات نفسها فيمكن التدليل عليه بالعديد من الأمثلة وقد عرضنا لبعضها فى كتابنا : الأصوات ، فارجع إليه إن شئت .

مراجع البحث

١ — ابن الأثير ، ضياء الدين :
المثل السائر فى أدب الكاتب والشاعر (تحقيق الدكتورين أحمد الحوفى وبدوى طبانة ، مكتبة نهضة مصر الطبعة الأولى سنة ١٩٦٢) .

٢ — ابن جنى ، أبو الفتح عثمان :
الخصائص (تحقيق الأستاذ محمد على النجار ، طبع دار الكتب سنة ١٩٥٢) .

٣ — ابن جنى ، أبو الفتح عثمان :
سر صناعة الإعراب (تحقيق الأستاذ السقا وآخرين ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبى ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤ .

٤ — ابن جنى ، أبو الفتح عثمان :
المنصف شرح التصريف للمازنى (تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، مطبعة ومكتبة مصطفى البابى الحلبى ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤) .

٥ — ابن خلدون ، عبد الرحمن :
مقدمة ابن خلدون (تحقيق الدكتور على عبد الواحد وافى ، لجنة البيان العربى ، الطبعة الأولى للجزءين الأول والثانى سنة ١٩٥٧ وللثالث والرابع سنة ١٩٦٠) .

٦ — ابن سنان الخفاجى ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن سعيد :
سر الفصاحة (مكتبة ومطبعة محمد على صبيح سنة ١٩٥٣) .

٧ — ابن فارس ، أحمد :
الصاحبى فى فقه اللغة وسنن العرب فى كلامها .

٨ — بدوى طبانة (دكتور) :
البيان العربى (مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الثالثة سنة ١٩٦٢) .

٩ — برجستراسر ، جوتهلف :
التطور النحوى للغة العربية (القاهرة سنة ١٩٢٩) .

١٠ — الثعالبي ، أبو منصور عبد الملك بن محمد :
فقه اللغة وسر العربية (تحقيق مصطفى السقا وآخرين ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية سنة ١٩٥٤) .

١١ — الجاحظ ، أبو عثمان عمرو بن بحر :
البيان والتبيين (تحقيق حسن السندوبي . المكتبة التجارية الطبعة الثانية سنة ١٩٣٢).

١٢ — الجواليقي ، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد :
المعرّب من الكلام الأعجمي (تحقيق الأستاذ أحمد شاكر ، طبع دار الكتب سنة ١٣٦١ هـ) .

١٣ — حفني ناصف :
تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية (الطبعة الثانية ، مطبعة جامعة القاهرة سنة ١٩٥٨) .

١٤ — حمزة فتح الله :
المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية (المطبعة الأميرية سنة ١٩٠٩) .

١٥ — الخفاجي ، أحمد :
شفاء الغليل (مطبعة السعادة سنة ١٣٢٥ هـ) .

١٦ — الرّماني ، أبو الحسن علي بن عيسى :
النكت في إعجاز القرآن (رسالة منشورة ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن ، للرماني والخطابي وعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق الأستاذ محمد خلف الله أحمد .

١٧ — الزّجاجي :
الجمل ، (تحقيق ابن أبي شنب ، الأستاذ بكلية الجزائر ، الطبعة الثانية باريس سنة ١٩٥٧) .

١٨ — السكاكي ، يوسف بن أبي بكر :
مفتاح العلوم (المطبعة الميمنية سنة ١٣١٨ هـ) .

١٩ — سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان :
كتاب سيبويه (المطبعة الأميرية سنة ١٣١٧ هـ) .

٢٠ — السيوطى ، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن :
المزهر فى علوم اللغة وأنواعها (تحقيق جاد المولى وزملائه ، دار إحياء الكتب العربية الطبعة الرابعة ، سنة ١٩٥٨) .

٢١ — عبد القاهر الجرجانى :
دلائل الإعجاز (مطبعة الفتوح الأدبية سنة ١٣٣١ هـ) .

٢٢ — عثمان أمين (دكتور) :
فى اللغة والفكر (من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية سنة ١٩٦٧) .

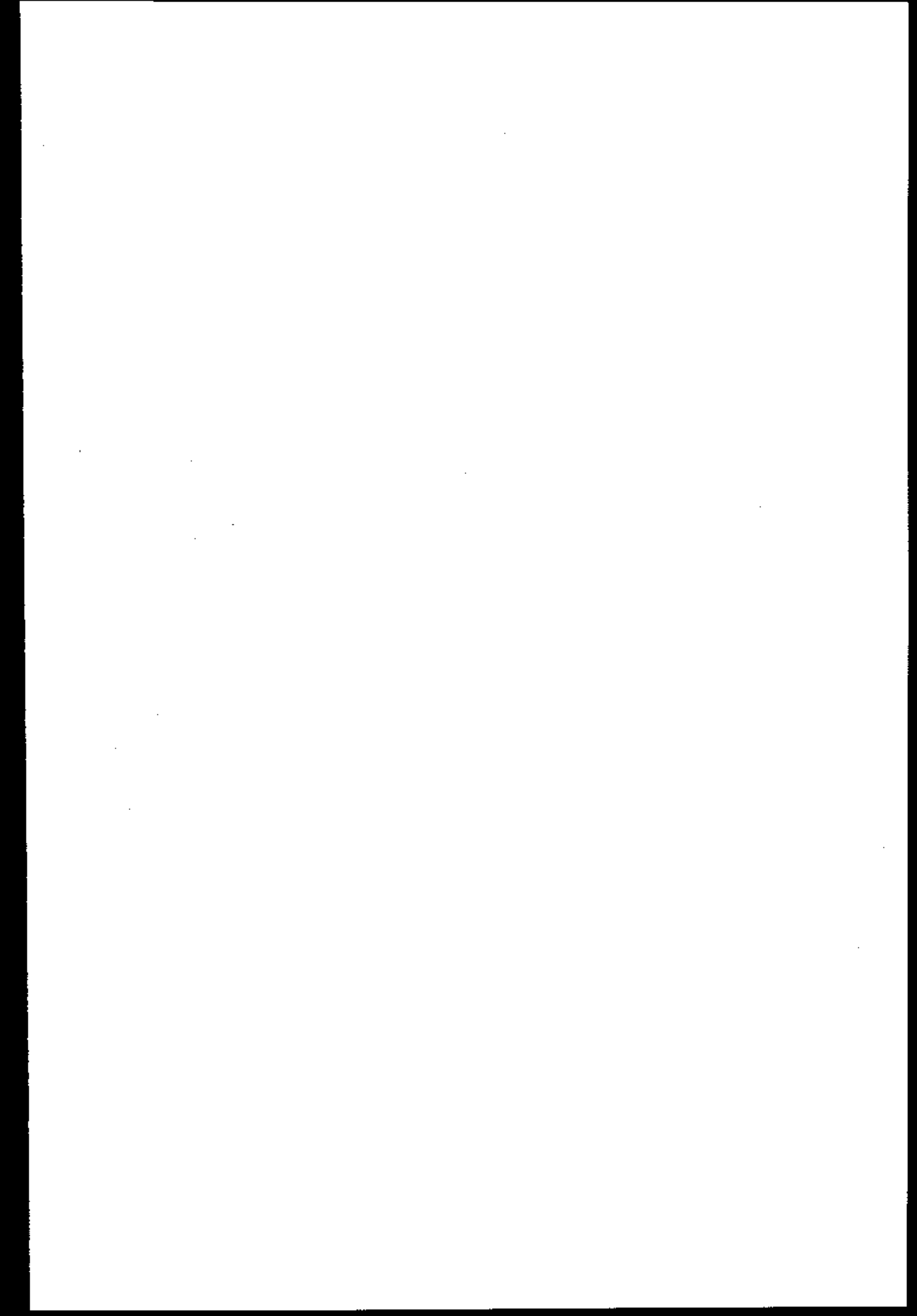
٢٣ — على الجندى وآخرون :
أطوار الثقافة والفكر فى ظلال العروبة والإسلام (الجزء الثانى ، الطبعة الأولى ، مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٦٠) .

24— Firth. J. R. :

The Tongues of Men, (Watts & Co. London 1937).

القسم الثاني

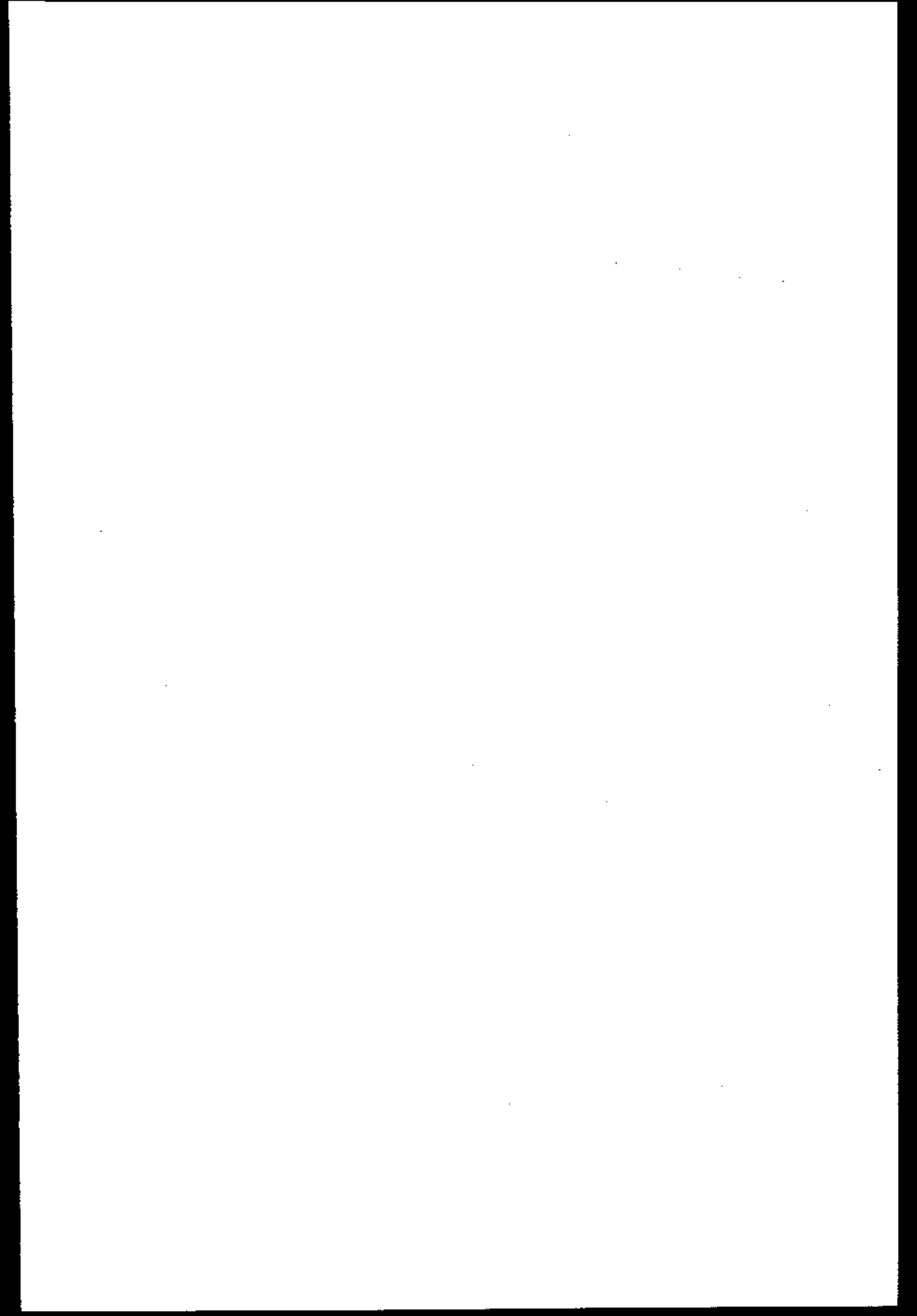
مسائل متفرقة



الألف والواو والياء

واى

فى اللغة العربية



الألف والواو والياء

(وای)

مقدمة

عندما انتوينا إخراج هذا البحث إلى الناس كانت تجول بخاطرنا عدة مشكلات صرفية نحوية معينة تتعلق بما يسميه علماء العربية « حروف العلة »[1]. ثم تأكد لى بعد أن الموضوع لا يمكن أن يبحث بحثاً علمياً دقيقاً دون التعرض لوجوهه الصوتية. وذلك فى الحق هو ما تقرره الدراسات اللغوية الحديثة التى تنص على فشل أية دراسة صرفية أو نحوية لا تأخذ فى الحسبان الجانب الصوتى للظاهرة المدروسة .

وقبل الدخول فى أية تفصيلات يجدر بنا أن نشير إلى نقطتين مهمتين هما :

الأولى : أن المشكلات التى نشأت عن « وای » فى اللغة العربية لا ترجع إلى طبيعتها بقدر ما ترجع إلى طريقة معالجتها والنظر فيها . أو بعبارة أخرى ، نستطيع أن نقول إن هذه المشكلات لا ترجع فى أساسها إلى الحقائق اللغوية التى تتضمنها « وای » ، وإنما ترجع إلى طريقة اللغويين فى تقعيد هذه الحقائق وتنظيمها . فعلماء العربية ، فى دراسة « وای » ، قد خلطوا أحياناً بين الصوت والرمز الكتابى ، كما خلطوا من وقت إلى آخر بين قيمها الصوتية ووظائفها الصرفية والنحوية . كذلك خان بعضهم الحظ فى التعرف بدقة على القيم الصوتية المختلفة لكل رمز من هذه الرموز الثلاثة . يضاف إلى كل ما تقدم أن الأصوات التى يرمز

---

(١) تعرض الدكتور إبراهيم أنيس لحرف العلة فى دراسة قيمة سماها : « بحث فى اشتقاق حروف العلة». ونشرت هذه الدراسة بمجلة كلية الآداب — جامعة الإسكندرية — المجلد الثانى سنة ١٩٤٤ . وفى هذه الدراسة عالج الدكتور أنيس عدداً من المشكلات التى تتعلق بهذه الحروف ويمكن تلخيص أهم آرائه فى هذه المشكلات فيما يلى : ١ — من رأيه أن الياء والواو لا تكونان إلا أصليتين فى الأفعال والأسماء المشتقة ، إذ (كما تقول عبارة المؤلف « لا تكاد تعثر على واو أو ياء ليست أصلا من أصول الكلمة » فى هذين النوعين من الكلمات . ٢ — الواو والياء كانتا فى الأصل . . . أحد الأصوات الثلاثة : اللام والنون والميم . وقد أدت عوامل التطور اللغوى إلى هذا الانقلاب لما بين هذه الأصوات وبين الياء والواو من شبه صوتى . ٣ — كل « من الواو والياء المحدثة من لام أو نون أو ميم قلبت فى بعض الصيغ إلى صوت لين طويل : فتحة طويلة أو كسرة طويلة أو ضمة طويلة » . وفى رأيه كذلك « أنه لا بد من تسكين الواو أو الياء قبل هذا القلب . والواقع أن البحث يتركز فى نقطة أساسية هى النقطة الثانية ، أما النقطتان الأولى والثانية فقد اقتضتهما مناقشة النقطة الأساسية .

إليها فى العربية بالرموز « واى » أصوات تتعرض للتغير والتطور بصورة أكبر وأوضح مما يقع لغيرها من الأصوات .

الثانية : أننا سوف نعتمد فى مادتنا على مصدرين هما :

١ — اللغة العربية الفصيحة كما ينطقها الآن المتخصصون فى هذه اللغة .

٢ — النصوص الواردة عن علماء العربية من قدامى ومحدثين فيما يتعلق بموضوع البحث .

وبهذه المناسبة أيضاً نرى لزاماً علينا أن نتعرض لبعض المصطلحات الأساسية فى هذه الدراسة وأن نقدم لها نوعاً من التحديد ، حتى نعين القارئ على الفهم الدقيق ، كما يتبين من السطور التالية :

واى : ثلاثة رموز عربية لمجموعة من الأصوات التى تلعب دوراً مهماً فى اللغة العربية ونظمها الصوتية والصرفية والنحوية . وهذه الرموز لها أسماء ، هى (بترتيب الرسم السابق) : الواو . الألف . الياء : ومن المعروف أن هذه الأسماء ذاتها يطلقها علماء العربية أيضاً على الأصوات التى يرمز إليها بالرموز الثلاثة السابقة .

لدينا إذن (بالإضافة إلى واى) ثلاثة أنواع من المصطلحات التى يجب أن نحددها جيداً وأن نفرق بين مدلولاتها حتى نعرف المقصود بكل نوع منها تجنباً للخلط والاضطراب اللذين قد يقع فيهما بعض الباحثين بسبب عدم تحديد سابق للمراد بهذه المصطلحات وأمثالها .

هذه الأنواع الثلاثة هى : الرموز (والمفرد رمز) والأصوات (والمفرد صوت) والأسماء (والمفرد اسم) .

فالرموز هى العلامات الكتابية التى تستخدم فى اللغة المعينة للدلالة على أصوات معينة . أو — قل — هى حيل أو وسائل كتابية تستخدم لتمثيل النطق وتصويره . مثال هذه الرموز فى العربية . « واى » .

والأصوات هى الآثار السمعية التى تصدر طواعية واختياراً عن تلك الأعضاء المسماة تجاوزاً أعضاء النطق . وهذه الآثار تظهر فى صور ذبذبات معدلة وموائمة لما يصاحبها من حركات الفم بأعضائه المختلفة . مثال هذه الأصوات فى العربية أصوات الواو والألف والياء .

أما الأسماء فهى ألفاظ أو كلمات يستخدمها أصحاب اللغة المعينة لإطلاقها على أصوات معينه ، وعلى رموز تستخدم فى تصوير هذه الأصوات كتابة . مثال هذه الأسماء فى العربية الألف والواو والياء .

وهكذا نرى أن هناك فرقاً واضحاً بين الرمز والصوت . فالرمز (كما قلنا) علامة كتابية تدرس وينظر إليها فى إطار نظام الكتابة العادية أو الإملائية (أو ما يسمى بالأبجدية أو الألفباء orthography) ، لا فى إطار نظام الأصوات . والصوت أثر سمعى أو حدث نطقى ، يدرس وينظر إليه فى إطار النظام الصوتى للغة المعينة The phonetic system of a given language لا فى نظام أبجدية هذه اللغة .

وكثيراً ما يقع الخلط بين مفهومى هذين المصطلحين ، لأسباب ثلاثة رئيسية ، هى :

١ ــ الجهل بالفرق بينهما أو عدم الاهتمام بهذا الفرق ، أو الانخداع بالنظام الكتابى ، بتوهم أن ما يكتب هو ما ينطق ، أو بتوهم أن الرمز الكتابى هو كل شىء فى الموضوع .

٢ ــ وحدة الاسم الذى يطلق على الرمز الكتابى والصوت معاً ؛ فالواو مثلا اسم يطلق فى اللغة العربية على العلامة [و] وعلى الصوت أو الأصوات التى يرمز إليها بهذه العلامة . بهذان السببان يعدان ــ فى نظرنا ــ من أهم أسباب اضطراب علماء العربية فى معالجة حروف واى .

٣ ــ عدم تمثيل الرمز الكتابى للصوت المنطوق تمثيلا صادقاً ، فى بعض الأحايين ، أو عدم مطابقة المكتوب للمنطوق بالفعل . ويتضح هذان الأمران فى كثير من اللغات الأجنبية ؛ ففى الإنجليزية مثلا يرمز أحياناً للصوت بالرمزين ph ولصوت s بالرمز c إلخ . وأحياناً توجد الرموز فى الكلمات المكتوبة على حين أن ليس لها مقابل صوتى كما فى نحو night [(١)] .

أما المصطلح « أسماء » فلا يختلط بالمصطلحين السابقين ، وهو عادة أعم منهما ، وبسبب هذا العموم سوف نتخذه أساساً للمناقشة التالية ، والأسماء التى لدينا الآن ثلاثة . هى الألف والياء والواو : [واى] .

وقبل أن نحاول تحديد القيم الصوتية لمدلولات هذه الأسماء ، نرى من المفيد أن نعرض ــ فى إيجاز ــ لنقطة مهمة تتعلق باستعمالها وذلك بإلقاء الضوء على تطور مدلولاتها ومراحل هذا التطور فى تاريخ العربية .

---

(١) night تكتب صوتياً nait . وعندنا من النوع الأول فى العربية أمثلة كثيرة منها رمى حيث كتب الصوت الأخير بالياء مع أن خاصة الصوت توجب كتابته بالفتحة الطويلة أو ما يسمى بألف المد . أما أمثلة النوع الثانى فقليلة ، منها : وجود الألف فى نحو رموا والواو فى عمرو . وهناك نوع ثالث فى العربية ، يتلخص فى عدم مقابلة الصوت المعين برمز كتابى كاف نحو « هذا » ، حيث توجب الكتابة الصوتية وجود فتحة طويلة أى ألف بعد الهاء . ولعلاج هذا النقص ونحوه ابتكر علماء الأصوات نظاما خاصا لتصوير الكلام المنطوق تصويراً دقيقاً هذا النظام هو ما يعرف بالكتابة الصوتية Phonetic transcription . وفى هذا النظام يراعى تمثيل كل صوت برمز مستقل متفق عليه وعلى قيمته الصوتية ، ومن البديهى أن هذا النظام يخضع لنظام الأبجدية العادية orthography .

الألف

فكرة تاريخية[1] :

الألف اسم لمدلولات عدة مرت – فى نظرنا – بمرحلتين تاريخيتين مختلفتين.

المرحلة الأولى :

كانت الألف تطلق فى الأصل – بحسب التاريخ المعروف لنا – على الألف، أو على ما عرف فى مرحة تاريخية متأخرة نسبيًّا باسم « الهمزة »، أى ذلك الصوت الذى ندعوه حديثاً الوقفة الحنجرية glottal stop. والرمز الأصلى لهذا الصوت هو [ا] بدون رأس العين الصغيرة [ء] فوقه أو تحته. ومعنى هذا أن الألف – اسماً ورمزاً – لم تكن تعنى فى المراحل الأولى ما يسمى أخيراً بالألف المد أو ما ندعوه فى اصطلاحنا الفتحة الطويلة [aa]، كما فى نحو قال : ويكاد يكون من المؤكد أن الفتحة الطويلة (ألف المد) لم يكن لها علامة كتابية فى هذه المرحلة، شأنها فى ذلك شأن الحركات القصيرة كلها (الفتحة والكسرة والضمة)، والحركتين الطويلتين الأخريين، الضمة والكسرة (= واو المد وياءه : uu و ii) كما تظهران فى نحو تقول وأبيع.

ولا يظنّن ظان أن العرب فى المراحل الأولى لم يكونوا يعرفون الهمزة بوصفها صوتاً، أو أن الهمزة صوت حديث فى اللغة العربية. إن الهمزة من أصوات العربية منذ التاريخ المعروف لنا. ولكن هذا الصوت لم يسمّ بالهمزة فى المراحل الأولى، وإنما كان يسمى ألفاً ورمزه [ا] كما سبق آنفاً.

أما أن الألف هى اسم الهمزة (الوقفة الحنجرية) فى الأصل فأدلته كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال ما يلى :

١ – من خواص الأصوات العربية أن قيمها الصوتية يعبر عنها دائماً بصدر أسمائها. فالاسم (كاف) مثلا يعبر صدره وهو [ك] عن الصوت [ك] . وكذلك الاسم (ألف) يعبر صدره صوتيًّا عما سمى أخيراً الهمزة. وفى هذا المعنى يقول ابن جنى : « إن كل حرف

---

(١) نشر هذا الجزء التاريخى الخاص بالألف فى مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء الثانى والعشرين سنة ١٩٦٧.

مميته ، فى أول حروف تسميته لفظه بعينه . ألا ترى أنك إذا قلت حروف الحرف "جيم" . وإذا قلت دال فأول حروف الحرف "دال" وإذا قلت حاء فأول ما لفظت به « حاء » ، وكذلك إذا قلت ألف ، فأول الحروف التى نطقت بها همزة[١] » . ويقول حفنى ناصف : « للحروف العربية خواص لم تجتمع فى غيرها من اللغات الأخرى . منها أن مسمياتها دائماً فى صدر أسمائها ، فصدر كلمة ألف [ء] وصدر كلمة باء [ب] وصدر كلمة جيم [ج] ، وهكذا لآخر الحروف »[٢] .

٢ ــ تاريخ الأبجدية العربية يدل على أن الألف هو فى الأصل اسم الهمزة (الوقفة الحنجرية لا ألف المد) ، وهو رمزها كذلك . يظهر ذلك من الترتيب القديم للأبجدية ، ذلك الترتيب الذى يظهر فى : أبجد هوز حطى كلمن إلخ . فالرمز الأول فى أبجد هو الألف رسما ، ولكنه الهمزة نطقاً . والمعروف أن ألف العربية [ا] هى ألاف الفينيقية (≽) . وهو صوت يقابل ما يعرف عندنا الآن بالهمزة[٣] .

٣ ــ وأصرح من هذا وأوضح فى هذا الشأن ما قرره ابن جنى فى مكان آخر ، وروى مثله عن أبى العباس المبرد (وإن كانت هذه الرواية فى معرض الاعتراض على المبرد فى مشكلة أخرى تتعلق بالهمزة ، انظر فيما بعد) يقول ابن جنى : « إن أبا العباس كان يعد حروف المعجم ثمانية وعشرين حرفاً ، وجعل الباء أولها ويدع الألف من أولها ، ويقول : هى همزة » أى أن الألف نطقاً ورسماً هى ما عرف بالهمزة فى فترات متأخرة. وهذا القول فيما يتعلق بهذه المنطقة هو ما رآه ابن جنى نفسه حيث يقول : « اعلم أن الألف التى فى أول حروف المعجم هى صورة الهمزة »[٤] .

أما أن أبا العباس قد ترك الألف (الهمزة) ولم يذكرها فى الأبجدية فذلك لأنها ــ كما تقول

---

(١) ابن جنى : سر صناعة الإعراب ، حـ ١ ص ٤٧ .

(٢) حفنى ناصف : تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية ص ٢٨ ، ط ٢ سنة ١٩٥٨ وانظر ابن يعيش ، شرح المفصل حـ ١٠ ، ص ١٢٦ .

(٣) انظر : حفنى ناصف ، المرجع السابق ص ٤٠ — ٤٣ .

(٤) ابن جنى : المرجع السابق ص ٤٦ ، وانظر أيضاً : ابن يعيش ، شرح المفصل حـ ١٠ ص ١٢٦ . وإطلاق الألف على الهمزة نلحظه كثيراً فى كتاب العين الخليل بن أحمد . من ذلك مثلا ما جاء هناك من أنه حين أراد تأليف الحروف أعمل فكره فلم يمكنه « أن يبتدئ التأليف من أول أ ب ت ث وهو الألف » . فالألف هنا يقصد بها الهمزة . ومع ذلك كان يطلق المصطلح الآخر وهو « الهمزة » على هذا الصوت نفسه كما يبدو فى قوله : « وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق » . انظر كتاب العين للخليل بن أحمد ، تحقيق د . عبدالله درويش : حـ١ ص ٥٢ ، ٥٨ .

عبارته التى رواها ابن جنى ـ . . . « لا تثبت على صورة واحدة ، وليست لها صورة مستقرة . فلا أعتدها مع الحروف التى أشكالها محفوظة معروفة »[١].

وهنا نرى أن المبرد قد وقع فى خطأ واضح إذ هو قد خاط ـ بعبارته هذه بين مستويين : مستوى النطق ومستوى الكتابة. إنه يعلل تركه للهمزة وعدم ذكره لها فى الأبجدية بتغير صورتها وعدم استقرارها على حالة واحدة . والواقع أن الذى يتغير إنما هى الصورة الكتابية للهمزة لا نطقها ، فمن المؤكد أن الهمزة تنطق سواء أكتبتها على ياء أم واو ، وبالطبع حين تكتب على صورتها الأصلية وهى الألف . وقد أدرك ابن جنى بثاقب نظره هذا الخطأ الذى وقع فيه أبو العباس ، فاعترض عليه بعبارة تنم عن ذكاء وعمق فى فهم الحقائق ، حيث استطاع أن يتذوق ما لم يستطع المبرد تذوقه من معرفة الفرق بين النطق والكتابة . يقول : « أما إخراج أبى العباس الهمزة من جملة الحروف واحتجاجه فى ذلك بأنها لا تثبت صورتها فليس بشىء . وذلك أن جميع هذه الحروف إنما وجب إثباتها واعتدادها لما كانت موجودة فى اللفظ الذى هو قبل الخط . والهمزة موجودة فى اللفظ كالهاء والقاف وغيرها ، فسبيلها أن تعتد حرفاً كغيرها »[٢].

وإذا كان المبرد يعنى بعبارته السابقة تغير الهمزة نطقاً كذلك ، كما فى حالة التخفيف مثلا فنحن ندفع هذا الظن بأن التخفيف فى الهمزة لهجة ، وذلك أمر ثابت ومقرر للسيم . جاء فى مراح الأرواح وشرحه أن الهمزة . « قد تخفف لأنها حرف ثقيل إذ مخرجه أبعد من مخارج جميع الحروف لأنه يخرج من أقصى الحلق فهو شبيه بالتهوع المستكره لكل أحد بالطبع ، فخففها قوم وهم أكثر أهل الحجاز وخاصة قريش . روى عن أمير المؤمنين على رضى الله عنه أنه قال : . نزل القرآن بلسان قوم وليسوا بأصحاب نبر . ولولا أن جبريل نزل بالهمزة على النبى عليه السلام ما همزنا » ، وحققها آخرون وهم تميم وقيس »[٣].

وإذا ثبت أن التخفيف فى الهمزة لهجة وجب علينا حينئذ أن ننظر إليه فى إطار هذه اللهجة وحدها لا فى إطار اللغة بعامة ، حتى نتجنب الخلط الذى ينتج عن تداخل اللغات . وقد تنبه ابن جنى إلى هذا الخلط فى اعتراض له آخر وجهه إلى المبرد لتركه الألف

---

(١) ابن جنى : المصدر السابق ص ٤٦ .

(٢) ابن جنى : المرجع السابق ص ٤٨

(٣) النبر هنا معناه الهمز ويؤخذ من بقية الكلام أن كلمة « الهمز » (بمعنى الوقفة الحنجرية) كانت معروفة زمن على بن أبى طالب . انظر مراح الأرواح فى علم الصرف لأحمد بن على بن مسعود وشرحه لابن كمال باشا ص ٩٨ طبعة ١٩٣٧ .

(الهمزة) من الأبجدية بسبب تغير صورتها ، يقول : « وإنما كتبت الهمزة واواً مرة وياء أخرى على مذهب أهل الحجاز فى التخفيف . ولو أريد تحقيقها ألبتة لوجب أن تكتب ألفاً على كل حال . يدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعاً لا يمكن فيه تخفيفها ولا تكون فيه إلا محققة ، لم يجز أن تكتب إلا ألفاً ، مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة ، وذلك إذا وقعت أولا نحو أخذ ، وأخذ وإبراهيم . فلما وقعت موقعاً لا بد فيه من تحقيقها اجتمع على كَتْبِها ألفا ألبته . وعلى هذا[1] وجدت فى بعض المصاحف « يستهزأون » بالألف قبل الواو ووجد فيها أيضاً « وإن من شيأ إلا يسبح بحمده » بالألف بعد الياء ، وإنما ذلك لتوكيد التحقيق »[2] .

وهكذا يكشف لنا ابن جنى العظيم فى هذا الرد عن نقطة أخرى مهمة ، لا فى هذا المقام فحسب ، بل فى مناهج البحث اللغوى بعامة . ذلك أن عبارته السابقة تعنى أننا فى معاملتنا للهمزة نخلط بين لهجتين (بيئتين لغويتين) وبين مستويين كذلك . مستوى النطق ومستوى الكتابة . فنحن فى النطق ننطق الهمزة وبذلك نتمشى مع اللهجة أو اللهجات التى تحققها ، ولكننا فى الكتابة نكتبها أحياناً على واو أو ياء (أما كتابتها بالألف فهو الأصل بالطبع) مراعين فى ذلك تلك الصور التى تصير إليها الهمزة فى لهجات التخفيف . ومعناه أننا فى النطق نتبع لهجة أو لهجات معينة ، ولكننا فى الكتابة نأخذ بحكم لهجة أو لهجات أخرى ، تلك هى التى تخفف الهمزة .

وفى هذا العمل – فى رأينا – خلط كبير تنتج عنه أحكام متناقضة أو متضاربة للظاهرة

---

(١) الإشارة بهذا إلى مضمون ما تقدم . وهو أنها إذا لم تقع فى أول الكلمة يخففها الحجازيون ويحققها غيرهم . ولذلك توجد فى بعض المصاحف محققة مكتوبة على الألف على طريقة غير الحجازيين . هذا التعليق من عمل المحققين لكتابة سر صناعة الإعراب لابن جنى ، وهو فى رأينا تعليق مهم ! انظر سر صناعة الإعراب ص ٤٧ .

(٢) ابن جنى ، المرجع السابق ص ٤٦ – ٤٧ . وورد مثل هذا القول عن ابن يعيش فى شرح المفصل حـ ١ ص ١٢٦ ، حيث يقول « والصواب ما ذكره سيبويه وأصحابه من أن حروف المعجم تسعة وعشرون حرفاً أولها الهمزة وهى الألف التى فى أول حروف المعجم وهذه الألف هى صورتها على الحقيقة ، وإنما كتبت تارة واواً وياء أخرى على مذهب أهل الحجاز فى التخفيف ولو أريد تحقيقها لم تكن إلا ألفاً على الأصل . ألا ترى أنها إذا وقعت موقعاً لا تكون فيه إلا محققة لا يمكن فيه تخفيفها – وذلك إذا وقعت أولا – لا تكتب إلا ألفاً نحو أعلم أذهب ، أخرج وفى الأسماء : أحمد ، إبراهيم ، أترجه . وأمر آخر يدل على أن صورة الهمزة صورة الألف أن كل حرف سميته فى أول حروف تسميته لفظة بعينه . ألا ترى أنك إذا قلت باء فى أول حروفه باء ، وإذا قلت ثاء فى أول حروفه ثاء ، وكذلك الجيم والدال وسائر حروف المعجم ، فكذلك إذا قلت : ألف فأول الحروف التى نطقت بها همزة ، فدل ذلك إن صورتها صورة الألف » .

اللغوية الواحدة . أما سبب هذا الخلط فهو تعدد البيئة اللغوية أو عدم وحدة مصدر المادة المدروسة . وفى ظننا أن هذا الخلط وأمثاله كان من أكبر عوامل التعقيد والاضطراب فى قواعد اللغة العربية ، أصواتها وصرفها ونحوها . فكثيراً ما يحدث أن يضع علماء العربية قواعد مختلفة (متباينة أو متناقضة) للظاهرة اللغوية الواحدة . وذلك سببه أن هذه الظاهرة قد تكون مختلفة الخواص من لهجة إلى أخرى أو أنها ذات مسلكين مختلفين فيها . وربما يكتفون — فى أحيان كثيرة — بوضع القاعدة العامة لهذه الظاهرة طبقاً لما لاحظوه من خواصها فى لهجة معينة ، ثم يحكمون بالشذوذ أو عدم الصحة أو التأويل على خواصها الأخرى التى تتميز بها فى لهجة أو عدد آخر من اللهجات . وهذا العمل من اللغويين العرب أمر معروف مشهور ويشيع تطبيقه بصفة خاصة على قواعد النحو .

والبحث اللغوى الحديث يوجب علينا منذ البداية (فيما يوجب) أن نحدد البيئة اللغوية للظاهرة المدروسة تجنباً للأحكام المتباينة لهذه الظاهرة . ورائدنا فى هذا السبيل هو أن وحدة الحكم على الظاهرة اللغوية المعينة يجب أن تبنى على أساس وحدة الظاهرة نفسها فى الذات والصفات ، أو الخواص . فإذا ما تعددت أو اختلفت هذه الخواص وجب تعدد الأحكام ، طبقاً للمبدأ الذى ينص على وجوب تعدد الأنظمة فى معالجة الظاهرة أو الظواهر التى تختلف خواصها . أما أن تخضع هذه الخواص المختلفة كلها لحكم واحد فهو عمل تعسفى ويعرض الدراسة للتعقيد والاضطراب . وإذا كان هذا هو الواجب اتباعه فى وضع قواعد اللهجة الواحدة (البيئة اللغوية الواحدة) فما بالك حين تتعدد اللهجات أو البيئات ؟ . .

إننا حين تتعدد اللهجات يجب أن نضع قواعدنا طبقاً للموجود فى كل لهجة على حدة . ومعناه أننا إذا كنا من محققى الهمزة وجب أن نعطيها أحكام التحقيق على كل المستويات . وهذا يوجب علينا كتابتها بالألف دائماً (وهو علامتها الأصلية) بقطع النظر عن موقعها وعن حركاتها أو حركات ما قبلها وما بعدها . وواضح مما تقدم أن ابن جنى يميل إلى هذا الرأى ، وهو ما تؤيده حقيقة الصوت وماهيته . فالهمزة كما سوسنعرف فيما بعد — من الأصوات الصامتة Consonants[1] ، (أو ما تسمى بالحروف الصحيحة فى مقابل حروف العلة فى نظر العرب) .

---

(١) الصوت الصامت (والجمع صوامت) هو ما يشار إليه بالمصطلح الإنجليزى Consonant ، أى هو كل ما ليس « حركة » Vowel . ويسميه بعض الدارسين الصوت « الساكن » والتسمية بالساكن تسمية صحيحة مقبولة ، =

وقد صرح علماء العربية أنفسهم بهذا المعنى ؛ فحكم الهمزة عندهم « كحكم الحرف الصحيح

= إذ جرى العرف عليها منذ وقت ليس بالقصير ، وقد حدد أصحاب هذا الاصطلاح ما يقصدون بهذا الاستعمال . ولكنا فى هذا البحث (وأمثاله من كل ما نعرض فيه الألف والواو والياء) آثرنا استعمال المصطلح « الصامت » لسببين مهمين . أولهما أن الكلمة « ساكن » (والجمع سواكن) قد تؤدى إلى لبس ، إذ قد تؤخذ على أن المقصود بها هو الحرف المشكل بالسكون على ما هى القاعدة العامة فى البحوث الصرفية التقليدية) على حين أن المراد هو كل صوت ليس حركة ، سواء أكان مشكلا بالسكون أم بغيره من علامات الحركات . ثانيهما (وهذا هو المهم فى هذا المقام بالذات) أن علماء العربية جروا على التوسع فى مفهوم الكلمة « ساكن » (وما تصرف منها) بإطلاقها - خطأ - على حروف المد (الألف والواو والياء) أو ما تسمى الحركات الطويلة وهذا كما ترى - إطلاق مضلل ، وبخاصة فى هذا البحث وغيره ، مما يعرض لهذه الحروف الثلاثة التى يصح بحال إطلاق اسم الساكن عليها فى أى موقع كانت ، اللهم إلا إذا قصد بالساكن على ضرب من التوسع - الحرف الخالى من علامات الحركات على أن هذه الحالة ذاتها مسألة تتعلق بنظام الكتابة ، لا بواقع النطق والحقيقة الصوتية ، وهما مدار العمل فى هذا البحث وفى غيره من كل دراسة صوتية . ومن الجدير بالذكر أن استعمال المصطلح « صامت » ليعنى كل ما ليس حركة أو حرف مد استعمال قديم . لقد جاء هذا الاستعمال واضحاً فى عبارة لبعضهم يقول فيها : « إن الابتداء بالساكن إذا كان مصوتاً أعنى حرف مد ممتنع بالاتفاق . وأما الابتداء بالساكن الصامت أعنى غير حرف المد فقد جوزه قوم . فهو هنا يستعمل المصطلح « الصامت » بمعنى كل « صوت ليس بحركة ، طويلة أى حرف مد) كانت - كما هو واضح من النص - أو قصيرة ، كما يظهر من بقية كلامه وهو : « ولا شك أن الحركات أبعاض المصوتات فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء ببعضه » شرح مراح الأرواح للمولى شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز ، مطبعة الحلبى سنة ١٩٣٧ ط ٢ ، ص ١٢٠) . وهذا المصطلح نفسه « الصامت » يستعمله ابن سينا فى معرض الكلام على حالتى الواو والياء ، حيث سماها الواو والياء الصامتتين فى نحو « ولد ، يلد » والمصوتتين فى نحو « أدعو ، أرمى » وهو تسمية موفقة وتقسيم موفق كذلك لحالتى الواو والياء كما سنعرف فى مكانه بالتفصيل إما صوتان صامتان Consonants أو كما يقال أحياناً أنصاف حركات Semi-vowels ، وإما حركتان هما الضمة والكسرة الطويلتان ، أو واو المد وياؤه أو ما أشير إليهما هنا بالمصوتين ، على عادة العرب فى ذلك ، كما هو واضح من النص السابق لشارح المراح وكما نص على ذلك أيضاً ابن جنى فى خصائصه (حـ ٣ ص ١٢٤) ، وتنضم إليهما ألف المد فى هذه الحالة الأخيرة والتعبير « بصامت » ليعنى كل صوت ليس بحركة تعبير دقيق إذ هو يصف خاصة من الخواص الأساسية لهذه الأصوات ، وهى ضعف الوضوح السمعى إذا قيست بالحركات التى تتسم بقوة الوضوح السمعى نسبيا . ومن هذا نرى أيضاً أن علماء العربية قد أجادوا فى وصفهم حروف المد (الحركات الطويلة) بالحروف المصوتة ، إشارة إلى ما فيها من وضوح سمعى ولكن فاتهم أن يطلقوا هذا الوصف صراحة على الحركات القصيرة ؛ إذ هى أبعاض الحركات الطويلة (= حروف المد) ؛ فما أطلق على الكل يجوز تطبيقه على الجزء بداهة على أن التوسع فى إطلاق المصطلح (مصوت) ليشمل الحركات طويلها وقصيرها مفهوم من نص شارح المراح السابق (= الحركات أبعاض المصوتات) كما يفهم أيضاً من كلام ابن سينا ، عندما يقول مثلا : « والواو المصوتة وأختها الضمة . . . » انظر فى هذا الموضوع : أسباب حدوث الحروف لابن سينا بتحقيق محب الدين الخطيب ، مطبعة المؤيد ١٣٢٢ هـ ص ١٣ .

فى تحمل الحركات»[١] . فهى إذن فى أحكامها الصوتية والكتابية مثل الباء والتاء وغيرهما من الصوامت ، ومن ثم وجبت معاملتها معاملة هذه الأصوات من حيث كتابتها وتصويرها بالرسم . فكما يكتب صوت الباء والتاء بالباء أو التاء دائماً — أى بقطع النظر عن موقعها الصوتى — وجبت كتابة الهمزة ألفاً دائماً كذلك[٢] .

أما إذا كنا من أصحاب التخفيف فى الهمزة دائماً (كأن يكون ذلك من خواص لهجة معينة) أو أحياناً (كما قد يحدث فى بعض الصيغ أو المستويات الكلامية) ، فالأمر حينئذ مختلف تماماً . إننا فى هذه الحالة يجب أن ندرس الموجود بالفعل ، سواء أكان ذلك الموجود ياء أم واواً أم ألف مد ، لأننا حينئذ لا نتعامل مع الهمزة ، وإنما مع شىء مختلف عنها تماماً من الناحية الصوتية على الأقل . إن التخفيف فى نظرنا تخفيف لا همز . ويجب أن ينظر إليه دائماً بهذه الصفة ، لأننا فى منهج الوصف نعنى بالموجود أو بما هو كائن لا بما كان، أو بما يفترض أنه كان .

وفى الحق أن علماء العربية قد خلطوا فى قواعد الهمزة (من تحقيق وتخفيف وقلب وإبدال إلخ) خلطاً واضحاً . وأساس هذا الخلط أنهم يعدون التخفيف وإخوته عارضاً يعرض للهمزة ، وربما يعدونه الهمزة بادية فى صور مختلفة . وكان من نتيجة ذلك وجود عدد ضخم من الأحكام المتضاربة التى تتعلق بها وبأحوالها . ولسنا لذلك مع ابن جنى فى قوله : أما انقلاب الهمزة « فى بعض أحوالها لعارض يعرض لها من تخفيف أو بدل فلا يخرجها من كونها حرفاً ، وانقلابها أول دليل على كونها حرفاً »[٣] أى حرفاً مستقلا قائماً بذاته هو همزة . فالهمزة — فى رأينا — لم تقلب ، وإنما الذى حدث هو أنها لم تنطق ، وإنما نطق شىء آخر هو ياء أو واو المد .

والذى عكر الصفو على ابن جنى ، وغيره من علماء العربية، هو اهتمامهم الكبير بالأصول الاشتقاقية للكلمات وافتراضهم وجوب وجود هذه الأصول فى كل الصيغ المتفرعة عنها . فوجود الهمزة فى « خطيئة » مثلا كان يوجب وجودها فى « خطايا » . فعدم

---

(١) مراح الأرواح ص ٩٨ .

(٢) وإنما تكتب بالألف بالذات لأنه صورتها الأصلية .

(٣) ابن جنى ، المرجع السابق ص ٤٨ .

وجودها إذن إنما هو لعارض عرض لها ، وقد تكلفوا هم بتوضيح هذا العارض وأمثاله فى بحوثهم على أن المسألة فى حقيقتها أبسط من هذا بكثير : كلما وجدت الهمزة فهى همزة ، وإلا فالموجود بالفعل هو الذى يؤخذ فى الحسبان ، أياً كانت صورته الصوتية .

كل ما تقدم خاص بالشق الأول من القضية ، وهو أن الألف فى الأصل هو الهمزة (الوقفة الحنجرية) . أما الشق الثانى وهو أن الألف فى المراحل الأولى لم يكن يعنى ما يسمى ألف المد فيما بعد أو ما يسمى الآن الفتحة الطويلة [aa] ، كما فى نام مثلا ، فسوف تتبين حقيقة الأمر فيه من المناقشة التالية التى سوف نتناول فيها المرحلة الثانية من مراحل استعمال « الألف» وتطور مدلولاتها .

المرحلة الثانية :

من الثابت أن اللغة العربية لم تعن فى مراحلها الأولى برموز الحركات عنايتها برموز الأصوات الصامتة . ومما يتمشى مع هذا الوضع نظرة علماء العربية إلى أصول الكلمات التى تتألف — فى رأيهم — من أصوات صامتة فقط ، تشكل إلى كلمات مختلفة الصيغ والأوزان بإضافة الحركات إلى هذه الأصول . فالحركات إذن فى نظرهم شىء فرعى أو ثانوى . ولعل من أسباب هذه النظرة عدم وجود رموز مستقلة للحركات ، إذ كان الكلام خلواً مما يدل على حركات الأصوات الصامتة . وكان الناس يفهمون ما يقرءون بالاعتماد على سياق الكلام وما يقتضيه المقام .

وكان هذا الإهمال مطبقاً على الحركات كلها قصيرها وطويلها . ومن ضمنها الفتحة الطويلة التى لم يكن لها علامة مستقلة تدل عليها ، وظلت الحال كذلك إلى أن أحس الناس ضرورة وضع علامات مستقلة لهذه الحركات . فكان — ضمن ما قاموا به فى هذا السبيل — أن استغلوا الألف (الدالة على الهمزة فى الأصل) للدلالة على الفتحة الطويلة كذلك[1] . وأغلب الظن أنهم فعلوا ذلك لما رأوا من أن الهمزة « تقلب » فتحة طويلة فى بعض مواضع التخفيف ، فاستعملوها فى هذه المواضع وفى غيرها كذلك طرداً للباب . وربما فعلوا ذلك

---

(١) لا نستطيع تحديد الفترة التى جرى فيها هذا الاستعمال تحديداً دقيقاً ولكنى أرجح أن هذا حدث قبل وضع علامات الحركات القصار ، ومن المعروف أن الذى قام بوضع هذه الحركات فى بداية الأمر أبو الأسود الدؤلى وكان ذلك بالنقط ثم أدخل عليه الخليل تعديله المشهور وهو بالشكل بالعلامات المعروفة لنا جميعاً . والذى نعرفه هو أن هذا العمل كان أسبق من زمن الخليل ، فالمشهور أن استغلال الألف لتصوير الفتحة الطويلة أو —

أيضاً تقليداً لما حدث فى حالتى الياء والواو ، فهما فى الأصل كانتا رمزين للواو والياء بصفتهما صوتين صامتين فقط أو ما يسمى أنصاف حركات Semi-vowels كما فى نحو ولد ويضرب ، ثم استخدمتا فيما بعد (ولكن فى مرحلة تسبق استعمال الألف فى الدلالة على الفتحة الطويلة) للدلالة على الواو والياء بصفتهما حركات Vowels أى ضمة طويلة [uu] وكسرة طويلة فى نحو نقول ونبيع . وجاء فى كلام بعضهم ما يشعر بأن استعمال الألف فى الدلالة على الفتحة الطويلة سببه اتحاد الهمزة والفتحة الطويلة (أو ألف المد فى عرفهم) من حيث الذات أو المخرج أو كليهما. وهذا التعليل — فى رأينا — خطأ واضح ، إذ شتان بين « ذاتى» الهمزة والفتحة الطويلة وبين مخرجيهما كذلك كما سيتبين فيما بعد . (انظر ص ٩١ ، ١٢٠ وما بعدها) .

ويبدو أن العربية فى عدم تخصيصها رمزاً مستقلا للفتحة الطويلة فى بداية الأمر — كانت تتبع بعض أخواتها الساميات فى ذلك الشأن . فمن الثابت « أن هذه الألف التى تمثل الفتحة الطويلة لا وجود لها فى العبرية ، وإنما تمثل هذه الحركة علامة خاصة توضع تحت الحروف . وقد استمرت العربية تحاكى العبرية فى ذلك حتى جاء الخليل بن أحمد فوضع الألف لتكون علامة لمد الفتحة . وقد اتبع هذا النظام فى الكتابة العادية وبقى النظام القديم متبعاً فى كتابة المصحف العثمانى ولا يزال متبعاً فيه حتى الآن. ولا يزال النظام القديم متبعاً فى رسم بعض كلمات منها : هذا ، وهذان وهؤلاء وأولئك ولكن وهأنتم وهؤلاء وإسحق وإسماعيل والسموات »[1] .

ومعنى ما تقدم أن الألف فى هذه المرحلة أصبحت ذات مدلولين مختلفين : أحدهما صوت الهمزة والثانى الفتحة الطويلة ، وكانت تستخدم فى الرسم كذلك للدلالة عليهما على سواء . ويبدو أن الأمر استمر على هذا الوضع لفترة من الزمن ، حتى ابتكر الخليل بن أحمد علامة مميزة للهمزة هى عبارة عن رأس عين صغيرة [ء] ، فأخذت هذه العلامة الجديدة تلعب دورها فى تصوير صوت الهمزة . وإنما اختار الخليل هذا الرمز بالذات ، لأنه — على

=ألف المد أمر كان معروفاً فى لغات سامية أخرى قبل العربية . وفى عبارة للأستاذ حفنى ناصف ما يفيد أن هذا الأمر كان معروفاً بالفعل قبل الخليل يقول هذا الباحث « ووضع الخليل للهمزة رأس عين صغيرة (ء) لقرب الهمزة من العين فى المخرج ولأن الألف جعلت علامة للفتحة » حفنى ناصف تاريخ الأدب ص ٧٦

(١) الأستاذ حامد عبد القادر : مجلة الرسالة ، العدد ١٠١١ — ١٨ فبراير ١٩٦٥ ص ١٣ (السنة الثانية والعشرون) . ونلاحظ أن عبارة الكاتب تفيد أن أول من استعمل الألف للدلالة على الفتحة الطويلة هو الخليل بن أحمد .

ما يروى — أحس بقرب مخرج الهمزة من مخرج العين ، أما سبب وضع هذا الرمز فهو — على ما يبدو — محاولة تجنب اللبس الناشىء عن استعمال الألف فى تصوير الفتحة الطويلة بالإضافة إلى تمثيله الهمزة رسماً .

ويستنتج من هذا أن الهمزة نطقاً كانت تكتب دائماً بالألف قبل هذه المرحلة. أما بعد ابتكار الرمز الجديد [ء] فالأحداث تشير إلى أن الهمزة صارت تصور بهذا الرمز ، ولكن فى أشكال مختلفة: فهذا الرمز الجديد إما أن يكتب على ألف أو ياء أو واو أو على لا شىء ، طبقاً لمواقع الهمزة فى الكلمة . أما كتابتها فوق الألف (أو تحته على خلاف فى ذلك إذا كانت مكسورة) فقد حددت لها مواقع محددة ، وإضافتها إلى الألف هنا إنما هو توكيد للفرق بين الهمزة نطقاً وبين االفتحة الطويلة التى تكتب بالألف هى الأخرى، ولكن بدون العلامة [ء] . وإنما كتب على الياء تارة وعلى الواو أخرى مراعاة لحالات التخفيف ، وقد تكفل ابن جنى بتوضيح ذلك كما ذكرنا فيما تقدم (ص ٥٢ — ٥٣) .

ويلح علينا فى هذا المجال سؤال مهم، هو : متى استعمل الاسم « الهمزة » أو « الهمز » للدلالة على ذلك الصوت المعروف « بالوقفة الحنجرية » ؟ هذا سؤال كثر الكلام حوله ، ولكنا — للأسف — لا نستطيع أن نأتى فيه بالقول الفصل ، إذ ليست لدينا نصوص تحدد تحديداً دقيقاً بداية ظهور هذا الاسم بوصفه مصطلحاً فنياً يطلق على الوقفة الحنجرية ولكن من المحقق أن هذا الاسم بهذا المعنى كان معروفاً أيام الخليل، وربما قبل زمنه ، بل ربما امتدت بداية استعمال هذا المصطلح فى هذا المعنى الجديد إلى زمن الخلفاء الراشدين . وهناك نصوص — إن صحت — تدل على هذا الاحتمال وتؤيده . فقد « روى عن أمير المؤمنين رضى الله عنه أنه قال : نزل القرآن بلسان قوم وليسوا بأصحاب نبر ، ولولا أن جبريل نزل بالهمزة على النبى عليه السلام ما همزتها »[1].

وفى هذا النص نلاحظ استعمال كلمة « نبر » فى معنى الهمزة (أو الهمز) ، وهى فى واقع الأمر المصطلح الأصلى الذى كان يطلق على الوقفة الحنجرية قبل أن تسمى همزة . — والنبر — كما هو معروف — معناه فى الأصل الضغط والحصر ، وهو — كما ترى — معنى ملحوظ فى نطق الهمزة . وعلى هذا يمكن أخذ النص على أنه يمثل فترة بداية

---

(١) مراح الأرواح وشرحه لابن كمال باشا ص ٩٨ ، وحفنى ناصف تاريخ الأدب ص ١٣

الانتقال من الاستعمال القديم (وهو النبر) إلى الاستعمال الجديد (وهو الهمزة) الذى تأكد وأصبح مقرراً بابتكار الخليل له رمزاً مستقلا .

ونلاحظ على كل حال أن ابتكار الرمز الجديد [ء] . لم يمنع الناس من إطلاق الألف على الهمزة والفتحة الطويلة كليهما ، وكان إطلاقه على الهمزة بطريق الأصالة ، وعلى الفتحة الطويلة بطريق التوسع والمجاز . ولكن يبدو أن الأمر – بمرور الزمن– قد انعكس وأصبح الناس يظنون أن الألف أصل فى الفتحة الطويلة ، ولكنه يطلق على الهمزة بطريق الاشتراك فى الاسم أو المجاز . وهذا الفهم واضح كل الوضوح من كلام بعض المتأخرين . جاء فى شرح المراح : « يجوز إطلاق الألف على الهمزة إما حقيقة بالاشتراك على ما قيل وإما مجازاً لكونها على صورتها فى بعض المواضع ، أو لكونهما متحدين ذاتاً »[1]. ويقرب من هذا المعنى ما يردده ابن كمال باشا فى شرحه على المرجع المذكور ، يقول : «سميت الهمزة ألفاً لأن الهمزة إذا وقعت أولا تكتب على صورة الألف ولأنهما متقاربان فى المخرج »[2]. وفى هذا النص ما يدل على عدم إدراك واضح لتاريخ الألف وما عرض لاسمها من تطور فى الاستعمال .

أما عبارة صاحب الصحاح فيفهم منها أن المصطلح « ألف » يطلق على الصوتين بالتساوى بينهما . فالألف عنده « على ضربين » : لينة ومتحركة ، فاللينة تسمى ألفاً (= فتحة طويلة aa) ، والمتحركة تسمى همزة . ولهذا المعنى حكم الفقهاء ، زاد الله رفعة أعلامهم بأن الحروف ثمانية وعشرون» .

فهذه العبارة قد قنعت بتسجيل الاستعمال الشائع بين الناس ، دون الإشارة إلى التطور التاريخى لهذا الاستعمال ، ودون تنبيه إلى الترتيب الزمنى لإطلاق اسم « الألف » على مدلوليه .

---

(١) شرح مراح الأرواح للمولى شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز ص ٥٦ والتعبير بكونها « متحدين ذاتاً » تعبير غير دقيق لوجود فروق كبيرة بين (الوقفة الحنجرية) وألف المد ، على ما سيتضح لنا فى مكانه .

(٢) شرح مراح الأرواح لابن كمال باشا ص ٥٦ .

الواو والياء

فكرة تاريخية :

تطلق الواو والياء فى اللغة العربية قديمها وحديثها على مدلولين صوتيين مختلفين . فهما اسمان(و رمزان كذلك) للواو والياء فى نحو ولد، يلد : walada, yalidu كما يدلان (ويصوران أيضاً) الواو والياء فى نحو نتلو ، نرمى : natluu, narmii

وهما فى الحالة الأولى يعرفان فى الدرس الصوتى الحديث بأنصاف الحركات Semi-vowels ولكنهما — بالرغم من هذه التسمية — يعدان وحدتين أو عنصرين فى نظام الأصوات الصامتة Consonants

أما فى الحالة الثانية فهما حركتان Vowels ، ونعنى بهما الضمة والكسرة الطويلتين ، أو ما يشار إليهما بواو المد وياته فى التراث اللغوى عند العرب .

المدلول الأول :

يؤخذ من تاريخ اللغات السامية بوجه عام أن هذا المدلول هو الأصل الذى وضعت له التسمية بالواو والياء ، وأنه وحده هو الذى ظل يشار إليه بهذه التسمية لمدة غير قصيرة . ذلك لأن علماء هذه اللغات كانوا يوجهون عنايتهم بالدرجة الأولى إلى الأصوات الصامتة أو « الحروف » ، على حين كانوا ينظرون إلى الحركات — قصيرها وطويلها — كما لو كانت شيئاً ثانوياً أو شيئاً عارضاً يلحق بهذه « الحروف »[1] ،ولا توجد إلا بوجودها . وهناك فى اللغة العربية من الأدلة ما يشير إلى هذه الحقيقة ويؤكدها .

أولا : يبدأ كل من الاسمين « واو » و « ياء » بالصوتين(و) و (ى) بوصفهما صامتين لا بوصفهما حركتين ، تمشياً مع القاعدة المشهورة الخاصة بالأصوات العربية ، وهى أن قيم هذه الأصوات يعبر عنها دائماً بصدر أسمائها .

---

(١) قد يطلق المصطلح « الحروف » أيضاً على الواو والياء بوصفهما حركتين ؛ ولكن القاعدة حينئذ وجوب إضافة كلمة المد أو المد واللين إلى هذا المصطلح ؛ بحيث إذا ذكر بدون هذه الإضافة انصرف فى الحال إلى الأصوات الصامتة وحدها .

وليس لنا أن نفترض أن يكون المقصود بهذين الاسمين الواو والياء بوصفهما حركتين ، وذلك للسببين الآتيين :

١ — نطق صدر الاسمين « واو» و « ياء » إنما ينطبق على الواو والياء بوصفهما الأول دون الثانى ؛ إذ جاء هذا الصدر متلوًّا بحركة، كما وقع فى ابتداء الكلمة ،وهما أمران غير جائزين بالنسبة للحركات فى اللغة العربية .

٢ — الحركات الطويلة (واواً كانت هذه الحركات أو ياء أو ألفاً) تعد فى نظر العرب أصواتاً ساكنة ، ومن ثم — فى نظرهم أيضاً — لا يمكن النطق بها وحدها ، أو البدء بها فى النطق . ولهذا كان من الضرورى دعمها بصوت متحرك ، كاللام مثلا ، كما حدث للألف المدية ، حيث وردت فى الأبجدية الإملائية بالصورة [لا] ، عند أولئك الذين يرون ضرورة تخصيص رمز لها[1]. فعدم مجيء الواو والياء على هذا النهج ونحوه دليل قاطع على أن المراد بهذين الاسمين (على الأقل فى أصل الوضع) ، إنما هما الواو والياء الصامتتان .

ثانياً : يشير ترتيب سيبويه للأصوات العربية من حيث مخارجها إلى أن المقصود بالواو والياء هو مدلولهما الأول ، وهو كونهما صوتين صامتين . لقد وضع هذا العالم الياء مع الجيم والشين ونص على أن مخرجها إنما يكون .« . . . من وسط اللسان ، بينه وبين وسط الحنك الأعلى » ، كما وضع الواو بصحبة الباء والميم وقرر أنها « مما بين الشفتين » . وقد سلك ابن جنى هذا المسلك نفسه من حيث ترتيبهما فى أبجديته الصوتية ومن حيث تحديد مخرجيهما ، وحرص على أن ينقل كلمات سيبويه فى هذا المجال بنصها دون أدنى تغيير[2]. وما قرره هذان العالمان بهذا الشأن إنما يناسب الواو والياء غير المديتين ؛ إذا الواو والياء المديتان أو الحركتان إنما ينسب نطقهما إلى وضع اللسان فى الفم من حيث ارتفاعه وانخفاضه ، ومن حيث جزؤه المرتفع أو المنخفض ، كما سنرى فيما بعد عند مناقشة الواو والياء بوصفهما حركتين .

أما الخليل فقد سلك فى هذا الأمر مسلكاً آخر ؛ إذ هو قد وضع الواو والياء (ومعهما الألف والهمزة) فى ترتيب يخالف ما أتى به الشيخان المذكوران . لقد وضع الخليل هذه « الحروف » الأربعة فى نهاية أبجديته الصوتية فى مجموعة واحدة بعد تلك الحروف التى سماها هو « الحروف الصحاح » . ويبدو أن هذا الترتيب لهذه الأصوات الأربعة ليس ترتيباً

(١) انظر : سر صناعة الإعراب لابن جنى ؛ حـ ١ ص ٤٨ — ٤٩ .

(٢) الكتاب لسيبويه ، حـ ٢ ص ٤٠٤—٤٠٥ ، وسر صناعة الإعراب لابن جنى جـ١ ص ٥٠—٥٣ .

مخرجيًّا ، وإنما هو ترتيب لها من حيث مخالفتها للحروف الأخرى من الناحية الصرفية ، أى من حيث ما يطرأ عليها من تغير أو اعتلال فى الكلمة : فهذه الحروف — فى نظره — حروف علة والحروف الأخرى حروف صحاح [١].

ومن هذا الترتيب الذى صنعه الخليل يصعب على المرء أن يحدد صفة الواو والياء من الناحية الصوتية ، أو أن يبين بالدقة ما إذا كان المقصود بهما كونهما صامتين أو كونهما حركتين . وتتأكد هذه الصعوبة حين نعلم أن خاصة الاعتلال تطبق على الواو والياء بصفتيهما المذكورتين .

على أن هناك فى ثنايا كلامه على مدارج الحروف وأحيازها (مخارجها) ما يوحى بأنه يعنى بهذين الحرفين الواو والياء المديتين أو الحركتين ؛ إذ هو يصفهما (ومعهما الألف والهمزة) وصفاً أقرب ما يكون إلى الحركات لا الأصوات الصامتة . يقول الخليل :

« فى العربية تسعة وعشرون حرفاً ، منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً ، لها أحياز ومخارج ، وأربعة هوائية ، وهى الواو والياء والألف اللينة والهمزة » . ومرة أخرى ، يسقط الهمزة من هذه المجموعة ، ويضم الواو والياء إلى الألف وينسب الثلاثة إلى حيز واحد « الهواء »[٢]. فنسبة هذه الأصوات إلى الهواء أو وصفها بأنها هوائية قد يعنى — بشىء من الحذر — ما نعرفه اليوم عن أهم خاصة من خواص الحركات فى النطق . وهذه الخاصة تتمثل فى مرور الهواء من خلال الحلق ووسط الفم حرًّا طليقاً لا يقف فى طريقه عائق أو مانع من أى نوع .

ونقول « بشىء من الحذر » ؛ لأن هناك احتمالا آخر يسوغ لنا افتراضه فى هذا المقام . لعل الخليل هنا يعنى الواو والياء الصامتتين ، ولكنه أخطأ فى مذاقهما ، أو لعله ذاقهما مذاق الحركات ، فكان هذا الوصف المشار إليه .

وذواق الواو والياء الصامتتين ذواقهما حركتين أمر ليس ببعيد على الخليل أو غير الخليل

(١) كتاب العين للخليل بن أحمد تحقيق د . عبدالله درويش-ا ص ٥٣ و ٦٥ . ومن الواضح أن الخليل قد أخطأه التوفيق فى وضعه الهمزة مع الألف والياء والواو ، إذ الهمزة فى كل صورها وحالاتها صوت صامت أو حرف صحيح (على حد تعبيرهم) وليس حرف علة أماما يحدث من عدم نطقها فى لهجة التخفيف أوالتسهيل كما يقولون ، فهذا أمر آخر ، ينبغى أن ينظر إليه على حالته الموجودة بالفعل ، لا على أساس أنه الصوت الموجود مكان الهمزة (ألفاً كان أو ياء أو واوا) المقلوب عنها .

(٢)- المرجع السابق ص ٦٤ — ٦٥ .

من قدامى ومحدثين . فمن الثابت أن نطق صوتى الواو والياء الصامتتين يشبه نطق صوتيهما بوصفهما حركتين إلى حد ما ، ولهذا كانت تسميتهما « أنصاف حركات Semi-vowels » ، ومن هنا كانت مظنة الخلط بين الحالتين . ولهذا السبب نفسه يرى المحققون من الدارسين أن التفريق بين حالتى الواو والياء إنما ينبغى أن يكون على أساس الوظيفة التى تقوم بها هذه الأصوات فى التركيب الصوتى للغة ، لا على أساس النطق الصرف .

ثالثاً : لم تذكر الواو والياء فى الأبجدية الإملائية ذات الترتيب المألوف لنا الآن (أ ب ت ث ج ح خ إلخ) إلا مرة واحدة . وتشير دلائل الأمور فى مجموع التراث اللغوى عند العرب إلى أن المراد بهما الواو والياء الصامتتان لا الحركتان . وهذا الافتراض يتمشى مع اتجاههم العام الذى ينحو نحو الاهتمام بالأصوات الصامتة دون الحركات . ولنا أن نفترض كذلك أن هذا الوضع كان هو المقصود فى الأصل على الأقل . ولم يكن هناك ما يمنع — بالطبع — من استغلال رمزى هذين الصوتين واستخدامهما فى كتابة الواو والياء الحركتين ، كما حدث فى الماضى وما هو حادث الآن بالفعل .

ويؤيدنا فى هذا الفهم ما جاء عن باحث حديث ، مشيراً إلى هذا الاتجاه من علماء العربية نحو الحركات عموماً أو ما سماها هذا الباحث أصوات اللين . يقول : « وأصوات اللين مع أنها عنصر رئيسى فى اللغات ومع أنها أكثر شيوعاً فيها ، لم يعن بها المتقدمون من علماء العربية ، فقد كانت الإشارة إليها دائماً سطحية ، لا على أنها من بنية الكلمات بل كعرض يعرض لها ، ولا يكون منها إلا شطراً فرعياً . وليست العربية وحدها هى التى أهمل فى بحثها أصوات اللين ، بل شاركتها فى هذا أخواتها السامية . ولعل الذى دعا إلى هذا الانحراف أن الكتابة السامية منذ القديم عنيت فقط بالأصوات الساكنة (الصامتة) فرمزت لها برموز . ثم جاء عهد عليها أحس الكتاب بأهمية أصوات اللين الطويلة كالواو والياء الممدودتين فكتبوهما فى بعض النقوش والنصوص القديمة »[1] .

المدلول الثانى :

نعنى بهذا المدلول كون الواو والياء حركتين طويلتين (أو كما يسميهما البعض صوتى مد ولين) ، كما فى نحو أقول وأبيع . ولقد جاء هذا المدلول تابعاً فى الوجود للمدلول الأول ، حين

---

(١) دكتور إبراهيم أنيس : « بحث فى اشتقاق حروف العلة » ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية المجلد الثانى سنة ١٩٤٤ ، ص ١٠٤ ، ١٠٥ .

شعر العلماء بضرورة تصوير هاتين الحركتين فى الكتابة ؛ فاستغلوا رمزى الواو والياء الصامتتين للدلالة عليهما . ويمكن فهم هذا المعنى من النص السابق للباحث المذكور . وربما كان أصرح منه فى هذا المجال قول رايت W. Wright « إن العرب لم يكن لديهم فى الأصل علامات للحركات القصيرة . وللدلالة على الحركات الطويلة والحركات المركبة استخدموا (رموز) تلك الأصوات الصامتة الثلاثة التى تعد أقرب الأصوات إليها فى النطق ، أى [ا] (بدون علامة الهمزة) للدلالة على a و[ى] للدلالة على i و ai و [و] للدلالة على u و au »[1] .

ويؤخذ من كلام رايت أن العرب هم الذين ابتدءوا استغلال رموز هذه الأصوات الصامتة الثلاثة فى الدلالة على الحركات الطويلة الثلاث (ألف المد وواوه ويائه) . ولكن المعروف الصامتة الثلاثة فى الدلالة على الحركات الطويلة الثلاث (ألف طالمد وواوه ويائه) . ولكن المعروف أن العرب كانوا تابعين فى ذلك لما جرى فى بعض اللغات السامية كالعبرية والآرامية . ودليل ذلك أنا نلحظ فى الكتابة العربية فى أقدم عصورها آثاراً تدل على أن كتابتهم لهذه الحركات تمثل مرحلة انتقالية ، تتمثل هذه المرحلة فى عدم اطراد أسلوب الكتابة فيما يتعلق بهذه الحركات الثلاث ، حيث جاءت كلمات كثيرة بدون رموزها فى الكتابة . وبقيت هذه الآثار واضحة فى كثير من النصوص ، كما يبدو فى الخط العثمانى الذى كتب به القرآن الكريم فى زمن عثمان رضى الله عنه. ولدينا من أمثلة الواو والياء فى ذلك نحو : « سندع الزبانية » (العلق آية ١٨) ، « يوم يدع الداع » (القمر : آية ٦) و « مهطعين إلى الداع » (القمر : آية ٨)[2] . وفى الجانب الآخر من الصورة توجد الأمثلة الكثيرة التى تثبت فيها رموز الحركات الطوال فى مرحلة متقدمة من تاريخ العربية ويدل هذا السلوك غير المطرد على أن الكتابة العربية فى هذا الشأن كانت تتأرجح بين طريقين : الطريق القديم المعهود بها والمعروف لدى أصحابها ، وهو عدم الإشارة إلى هذه الحركات فى الكتابة ، والطريق الجديد الذى انتقل إليها من أخواتها الساميات ؛ والذى يعنى بتصوير هذه الحركات بالرموز . وهذا هو شأن مراحل الانتقال دائماً .

---

(١) انظر : W. Wright, A Grammar of Arabic Language, vol. I, p. 7.

(٢) أمثلة الألف فى ذلك كثيرة جداً وقد أشرنا إلى بعضها فيما تقدم ، انظر ص ١٠٣ من هذا البحث .

ولنا على كلام رايت السابق ملاحظة أخرى جديرة بالنظر فى هذا المقام . وهذه الملاحظة ذات شقين :

الأول : يدل كلام هذا الباحث على أن كلا من الواو والياء فى نحو حوض وبيت جزءاً من حركة مركبة diphthong، جزؤها الآخر هو الفتحة السابقة عليهما ، وتمثل هذه الحركة المركبة فى الكتابة هكذا : [au ـَوْ] ، [ai ـَىْ] .

وهذا التقدير فى نظرنا تقدير غير صحيح ؛ إذ الواو والياء فى هذا الموقع ونحوه ليستا جزأين من حركتين (ولا حركتين بالطبع) ؛ بل هما صوتان صامتان consonants أو ما يسميان بالاسم « أنصاف حركات» ؛ لشبههما الواضح بالحركات فى النطق . وهذا الذى ندعيه مبنى على أساس الخواص النطقية والوظيفية للصوتين : فتحة + واو أو ياء ساكنة (غير متحركة) . أما من حيث النطق . فهذه المجموعة combination لا تنطبق عليها الصفات النطقية للحركات المركبة التى تتمثل أساساً فى أن أعضاء النطق تبدأ فى منطقة حركة من حركات وتسير مباشرة فى اتجاه حركة أخرى ، مكونة حركة واحدة ذات خاصة انزلاقية a vowel-glide . وهذه الصفة الانزلاقية مفقودة فى نطق الفتحة العربية متلوة بواو أو ياء ساكنة ؛ إذ يحدث فى نطقها أن تنتقل أعضاء النطق من منطقة إلى أخرى أخرى محدثة نوعاً من الانفصال فى تحركها ؛ فهما إذن صوتان مستقلان ، أحدهما فتحة والثانى واو أو ياء صامتة أو نصف حركة .

وهذا الذى نشعر به من ناحية النطق تؤكده وظيفة هذه الأصوات فى تركيب اللغة . فكل من الفتحة والواو أو الياء فى هذا السياق وحدة مستقلة ، وتنتمى إلى جنس معين من الأصوات . فالوحدة الأولى وهى الفتحة تقوم بوظيفة الحركات ، والثانية هى الواو أو الياء تؤدى دور الأصوات الصامتة . ويظهر ذلك بوضوح فى سلسلة التوزيع الصرفى للكلمات التى تشتمل عليها من نحو أحواض وأبيات ، حيث تتبع الواو والياء بحركة (هى الفتحة الطويلة فى هذه الحالة) ، وهذه خاصة تستحيل على الحركات أو أجزائها فى اللغة العربية .

والحكم بأن الواو والياء فى نحو حوض وبيت جزءان من حركات مركبة خطأ مشهور وقع فيه المستشرقون منذ زمن طويل ، وتابعهم فيه كثير من اللغويين العرب المحدثين ، وبخاصة أولئك الذين يعملون فى حقل الدراسات السامية . وليست لهم الخبرة الكافية بالدراسات الصوتية الحديثة .

أما الشق الثانى : مما نلاحظه على « رايت » فى هذا السياق فهو ما يفهم من كلامه من الواو والياء فى مثل حوض وبيت إنما أشير إليهما فى تلك المرحلة الثانية التى جرت فيها كذلك كتابة الواو والياء الممدودتين فى نحو أدعو وأرمى . وهذا الفهم — على حد علمنا — يخالف المشهور والمعروف فى الآثار العلمية التى عرضت لموضوع الخط العربى والسامى بوجه عام .

فهناك تشير الدلائل إلى أن الواو والياء فى حوض وبيت ونحوهما كانتا تصوّران فى الكتابة السامية فى المرحلة **الأولى** التى كانت العناية فيها موجهة إلى الأصوات الصامتة ، والتى تمت فيها كتابة جميع هذه الأصوات ومن بينها الواو والياء الصامتتان فى مثل ولد ، يلد ، ثم بعد فترة من الزمن وفى مرحلة استخدام الرمزان [وى] الدلالة على الواو والياء الممدودتين فقط .

ولعل مما يؤيد هذه النظرة ما يفترضه البعض من أن الرمزين[وى] الدالين **فى الأصل** على الواو والياء الصامتتين ، إنما استخدما فى تصوير الواو والياء الممدودتين (الحركتين الطويلتين) لما رآه الناس من تطور الواو والياءالصامتتين **فى نحو حوض وبيت**[ḥawḍ bayt] إلى حركتين طويلتين ، أى حوض ، وبيت[ḥooḍ bet] كما تنطقان الآن فى العامية المصرية . ومعناه أنه بالرغم من تطور النطق ظل الخط ثابتاً **على حاله الأول** أى مشتملا على الواو والياء ، كما كانت قبل هذا التطور . ثم انتقل هذا الاستعمال فيما بعد إلى كل واو وياء ممدودة ، فى نحو أدعو وأرمى لاشتراكهما فى الطول مع الواو والياء فى حوض وبيت فى النطق المتطور .

واستخدام الرمزين [وى] الدالين على الواو والياء الصامتتين فى ولد يلد ، وحوض وبيت ، لتصوير الواو والياء الحركتين الطويلتين فى أدعو وأرمى تفسره أسباب مختلفة ، منها :

١ — ما سبق أن ألمعنا إليه من تطور الواو والياء فى حوض وبيت إلى حركتين طويلتين ، وهذا هو المشهور بين دارسى اللغات السامية . ومعناه أن اللغة العربية قلدت أخواتها الساميات فى هذا الاستغلال ، بالرغم من فقدان السبب الأصلى فيها ؛ إذ بقيت الواو والياء فى هذه اللغة فى هذين المثالين بحالهما ولم يتطورا حتى الآن إلى حركتين طويلتين ، بعكس ما يدعى أنه حدث فى غيرها من اللغات السامية .

والحق أن هذا السبب يبدو واهياً فى نظرنا ، إذ الحركتان الطويلتان فى حوض وبيت بالنطق المتطور . لم تتطورا عن الواو والياء وحدهما كما ادعى هؤلاء الدارسون، وإنما تطورتا عن صوتين مجتمعين ، هما الفتحة والواو والفتحة والياء . قارن الأمثلة الآتية :

النطق الأصلي	النطق المتطور
hawḍ ، bayt	hooḍ ، beet

(فتحة+ى) ، (فتحة +و) ، (حركة طويلة) ، (حركة طويلة) .

٢ – وأدق من هذا السبب بالنسبة للغة العربية ما نراه نحن من أن هذا الاستغلال لهذين الرمزين إنما كان نتيجة لتطور فى النطق فى نماذج أخرى من الكلمات. هذه النماذج تمثلها صيغ الفعل المضارع الأجوف والناقص مما كان على وزن يَفْعُلُ ويفْعِل. نحو: يقول، يبيع ويغزو ويرمى. فى رأينا أن الواو والياء الممدودتين فى هذه الصيغ تطورتا (تاريخيًّا وليس أمراً افتراضيًّا كما يظن الصرفيون) عن واو وياء صامتتين متلوتين بحركات[1]. قارن الأمثلة الآتية :

النطق الأصلي	النطق المتطور
يقول : yaqwulu	يقول : goquulu
(و + ضمة)	(حركة طويلة = واو المد)
يرمى : yarmiyu	يرمى : yarmii
(ى + ضمة)	(حركة طويلة = ياء المد)

وهذه النماذج ونحوها كانت المنطلق إلى استخدام الواو والياء الدالتين على صوتين صامتين فى الدلالة على واو المد وبائه .

٣ – على أن هناك سبباً علميًّا واضحاً لهذا الاستغلال. وهو الشبه الصوتى بين الواو والياء فى حالتيهما : كونهما صوتين صامتين وكونهما حركتين . فنطقهما إذا أخذنا منعزلتين يشتمل على خواص صوتية معينة متشابهة فى الحالتين . ولهذا نرى وجوب التفرقة بينهما فى الحالتين على أساس قيمهما فى التركيب الصوتى للغة لا على أساس النطق الخالص[2].

« واى » فى الأبجدية الإملائية :

ومهما يكن من أمر فقد نتجت عدة مشكلات عن التطور فى استعمال الواو والياء وعن التغير التاريخى الذى لحق مدلوليهما على مر الزمن . وتشترك الألف معهما فى هذا الموضوع نفسه . هذه المشكلات تنعكس بصفة خاصة على الأبجدية التقليدية ونظمها المختلفة .

---

(١) سيدرس هذا الموضوع بالتفصيل فى فرصة أخرى إن شاء الله .

(٢) نأمل أن نأتى ببحث مفصل فى ذلك فى المستقبل القريب بإذن الله .

نحن نعلم أن هناك نظامين للأبجدية . أما أحدهما فقديم ، ويقل استعماله فى الوقت الحاضر . يتألف هذا النظام من تسعة وعشرين حرفاً (رمزاً) ، تبدأ بالألف وتنتهى بالياء . غير أن رمز الألف قد ذكر مرتين : إحداهما فى أول الأبجدية والثانية قرب نهايتها مع وصل هذا الرمز بحرف اللام هكذا (لا) ، على حين ذكرت الواو والياء مرة واحدة .

وممن اختار هذا النظام ابن جنى ، يقول : « اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفاً »[1]. وتفسير ما فعله ابن جنى ومن لف لفه هو أنهم يخصصون الألف الأولى للهمزة على الأصل فى ذلك ، والثانية للفتحة الطويلة بطريق استغلال الصورة الكتابية . وهذا التفسير واضح من كلام ابن جنى نفسه ، حيث يقول : « اعلم أن الألف التى فى أول حروف المعجم هى صورة الهمزة »[2]، ثم يقول أيضاً : « فأما المدة التى فى نحو قام وسار وكتاب وحمار فصورتها أيضاً صورة الهمزة المحققة التى فى أحمد وإبراهيم وأترجة ، إلا أن هذه الألف لا تكون إلا ساكنة ، فصورتها وصورة الهمزة المتحركة واحدة وإن اختلف مخرجاهما »[3].

ومعنى هذا أن هؤلاء القوم قد أبقوا الاسم القديم (الألف) لإطلاقه على الهمزة (نطقاً ورسماً) واستغلوا صورته (واسمه كذلك لكن بإضافة كلمة المد إليه) للدلالة على الفتحة الطويلة ثم وصلوا صورة الألف باللام فى الحالة الثانية حتى « نتمكن من النطق بها » . قال ابن جنى : « واعلم أن واضع حروف الهجاء لما لم يمكنه أن ينطق بالألف التى هى مدة ساكنة — لأن الساكن لا يمكن الابتداء به[4]— دعمها باللام قبلها متحركة ليمكن الابتداء بها ، فقال هـ . و . لا . ى . فقوله (لا) بزنة ما ويا ، ولا تقل — كما يقول المعلمون — لام ألف »[5]. أما علة اختيار اللام بالذات لدعم ألف المد فلابن جنى فيه تفسير لطيف ، ولكنه لا يعنينا فى هذا المقام[6].

(١ ، ٢) ابن جنى : سر صناعة الإعراب جـ ١ ص ٤٦ ، وانظر ابن يعيش شرح المفصل حـ ١٠ ص ١٢٦ .

(٣) ابن جنى السابق : ص ٤٨ .

(٤) الواقع أن ابن جنى لم يوفق ـ كما لم يوفق غيره ـ فى هذه العبارة ، فالثابت أن الفتحة الطويلة وكذلك كل حركة يمكن النطق بها وحدها ، والذى جر ابن جنى إلى هذا القول هو نظرتهم إلى الحركات عموماً بأنها أشياء ثانوية تابعة للصوت الصحيح ، وإلى أصوات المد خصوصاً بأنها ساكنة أى غير متحركة ، مع العلم بأن أصوات المد نفسها ليست إلا حركات .

(٥) المرجع السابق ص ٤٨ ، ٤٩ .

(٦) المرجع السابق ص ٤٩ ، ٥٠ .

ونستطيع أن نستنتج من منهج أصحاب هذا الرأى أنهم يفضلون أو يميلون إلى كتابة الهمزة بالألف دائماً ، حيث خصصوا للهمزة رمزاً مستقلا وللفتحة الطويلة رمزاً آخر ، وإن اتفقا فى الصورة والرسم . وقد سبق أن قررنا أن هذا هو ما يفهم من كلام ابن جنى الذى صرح فيه بقوله : . اعلم أن الألف التى فى أول حروف المعجم هى صورة الهمزة ، وإنما كتب الهمزة واواً مرة وياء أخرى على مذهب أهل الحجاز فى التخفيف .**ولو أريد تحقيقها ألبتة لوجب أن تكتب ألفا على كل حال**، يدل على صحة ذلك أنك إذا أوقعتها موقعاً لايمكن فيه تخفيفها — ولا تكون فيه إلا محققة — لم يجز أن تكتب إلا ألفاً ، مفتوحة كانت أو مضمومة أو مكسورة . وذلك إذا وقعت أولا نحو أخذ ، أخذ وإبراهيم . فلما وقعت موقعاً لا بد فيه من تحقيقها اجتمع على كتبها ألفاً ألبتة . وعلى هذا وجدت فى بعض المصاحف (يستهزأون) بالألف قبل الواو ، ووجد فيها أيضاً : (وإن من شيأ إلا يسبح بحمده) بالألف بعد الياء ، وإنما ذلك لتوكيد التحقيق »[1] .

وهذا الذى جرى عليه ابن جنى وأصحابه بالنسبة للألف عمل جيد فى حد ذاته من وجهة النظر الصوتية ، إذ هم قد خصصوا لكل صوت رمزاً مستقلا : فالهمزة رمزها الألف الأولى ، والفتحة الطويلة رمزها الألف الثانية . ولا ضير إطلاقاً من تشابه الرسم والصورة ، فهذه ضرورة مقبولة عند الحاجة ، ويمكن التمييز بين صورتى الرمز بعلامات إضافية توضع فوق إحدى الصورتين أو تحتهما أو تتصل بهما ، كما هو حادث بالفعل فى المشكلة الحالية . فصورة الألف عند دلالتها على الهمزة تصاحب — قاعدة — بوضع العلامة الإضافية (ء) التى ابتكرها الخليل ، على حين تخلو الصورة الثانية من أية علامة عند دلالتها على الفتحة الطويلة . وجواز وضع العلامات الإضافية على الرموز الأساسية أو اتصالها بها أمر مقبول معترف به فى الكتابات الصوتية Phonetic transcription ، حيث تسمى الحرف الأساسية symbols (رموز) والعلامات الإضافية علامات مميزة diacritical marks

أما بالنسبة للواو والياء ، فالأمر يحتاج إلى نظر . إن النص فى الأبجدية على رمزين (أو صورتين مختلفتين لرمز واحد) ، أحدهما للهمزة والثانى للفتحة الطويلة — هذا النص — فيما يعلم — يقصد به شىء مهم ، هو التفريق بين صوتين مختلفين هما : الألف بوصفها همزة وهى حينئذ صوت صامت consonant أو ما سموه الحرف الصحيح ، وبين الألف بوصفها

(١) المرجع السابق ص ٤٦ ، ٤٧ .

فتحة طويلة وهى حينئذ حركة vowel أو ما سموه ألف المد واللين . هذا العمل كان يوجب على ابن جنى ومن سار على دربه أن يسلكوا الطريق نفسه مع الواو والياء . فمن الثابت — كما أشرنا من قبل — أن لكل من الواو والياء قيمتين مختلفتين . الأولى كون كل منهما صوتاً صامتاً consonant أو ما يسمى أحياناً « نصف حركة » semi-vowel ، والثانية كون كل منهما أو ما يسميها علماء العربية حينئذ واو المد وياءه .

فلم إذن اكتفى أصحاب هذا المنهج بذكر الواو والياء مرة واحدة فى أبجديتهم ؟ أو ليس الحال مع الواو والياء بحاجة إلى رمزين مختلفين (أو صورتين مختلفتين لهذين الرمزين) للدلالة على القيمتين المختلفتين لهما ؟

هناك ثلاثة احتمالات للإجابة عن هذين السؤالين :

١ — لعلهم اقتصروا على ذكر الواو والياء مرة واحدة ، اقتداء بالنهج القديم الذى كان يهمل كتابة الواو والياء الممدودتين . ومن ثم لم تكن هناك حاجة إلى تخصيص رمزين مستقلين لهما ، واكتفوا — بناء على ذلك — بالنص على الواو والياء الصامتتين وحدهما . ويرجح هذا الاحتمال ما كان يجرى فى الفترات الأولى للخط العربى من عدم اطراد كتابة الواو والياء الممدودتين ؛ فقد كانوا يكتبونهما أحياناً ويهملونهما أحياناً أخرى .

٢ — يبدو أن بعضهم لم يدرك حقيقة الفروق الصوتية بين حالتى الواو والياء . ونعنى بها تلك الفروق التى ترتبط **وظائفها وقيمها** فى التركيب الصوتى للغة . ولا نعنى بذلك ما قد يبدو بين الحالتين من خلاف فى خواص النطق وسماته . وبهذا لم تبرز أمام هؤلاء الباحثين أية حاجة تدعوهم إلى وضع رموز مستقلة لكل حالة .

٣ — لعلهم أدركوا قوة الشبه بين حالتى الواو والياء من حيث النطق الفعلى ؛ إذ كل واحدة منهما تنطق فى حالتيها بصورة يصعب معها التمييز بين هاتين الحالتين أو الفصل بينهما بصفة قاطعة . وإلى هذا المعنى يشير أحد الباحثين ؛ فيقول :

« أما فيما يخص الياء والواو فإن مخرجهما يبقى كما هو ، ساكنتين كانتا أو متحركتين ، وإنما الذى يتغير هو سلوكهما . فالمتحركة ياء كانت أو واواً تكتسب قوة أكبر ، إذ يمكن أن تكون مثل الحروف الصحيحة ، وهى كذلك فعلا ، حيث يكون لكل مخرج حرف مستقل . من أجل هذا لم يصور العرب هذه الحروف بصورتين : ياء ساكنة وياء متحركة ، وواواً ساكنة وواواً متحركة . وإنما صوّروها بصورة هذا الحرف الوحيد ، فقد اشتمل الحرف على الإمكانيتين

المصوت وهو الكسرة (i) أو الضمة (u) ، والصامت وهو الياء (y) أو الواو (w) »[1].

ومعنى هذا أن علماء العربية اكتفوا باستغلال الواو والياء الصامتتين فى الدلالة على الواو والياء الممدودتين ، وبخاصة أن هذا الاستغلال تسوغه حقيقة تاريخية تتمثل فى ذلك التطور الذى لحق الواو والياء الصامتتين فى بعض الصيغ ، وصيرهما (مع ما يصحبهما من حركات) إلى حركات طويلة . وبهذا يكون لكل من الواو والياء مدلولان مختلفان فى الأبجدية : كونهما صوتين صامتين ، وكونهما حركتين .

وهذا الاحتمال الأخير يعنى أن علماء العربية كانوا يدركون أن للواو والياء قيمتين صوتيتين ، كما أدركوا كذلك أن للألف قيمتين . وهذا الإدراك فى رأينا كان يوجب عليهم أن يقفوا من الرموز الدالة على الواو والياء فى حالتيهما المختلفتين موقفهم من الألف فى حالتيها ، حيث خصصوا لكل رمزاً ، أو بعبارة أخرى ، حيث نصوا فى أبجديتهم على رمزين اثنين للألف أو صورتين مختلفتين لها .

فإذا ما فرقنا بين حالتى الألف ، وجب — بالمثل — التفريق بين حالتى الواو والياء . وكان مقتضى ذلك أن يضع أصحاب هذا النظام الأبجدى رموزاً مستقلة ، أو علامات مميزة ، لكل من الواو والياء عند ما يكونان حركتين (حرفى مد) ، كأن يقولوا مثلا لام واو ولام ياء ، كما قالوا لام ألف .

وقد أدرك هذا الذى نقوله من قبل باحث حديث ولغوى ذواقة هو الأستاذ حفنى ناصف . يقول : « والذى ذكر » لام ألف فى الحروف كان عليه أن يذكر « لام واو » و « لام ياء »[2] وفى هذا ما يشير بوضوح إلى أن هذا الباحث الكبير كان يدرك القيم الصوتية المختلفة لكل من الألف والواو والياء ، وتدل عبارته التالية على عمق وأصالة فى البحث الصوتى ، كما تنبئ عن عبقرية فى فهم الحقائق وتصويرها يندر وجود مثلها فى كتابات كل من تعرض لهذه القضية وأمثالها من قضايا اللغويين . يقول فى تلخيص المشكلة وتفسيرها :

---

(١) د. هنرى فليش « التفكير الصوتى عند العرب » ترجمة د . عبد الصبور شاهين ، بحث مستخرج من مجلة مجمع اللغة العربية ، العدد ٢٢ سنة ١٩٦٨ ص ١٢ . وكان الأولى أن يقول «الكسرة الطويلة (ii) أو الضمة الطويلة (uu) » ، إذ الياء والواو بوصفهما مصوتين حركتان طويلتان .

(٢) حفنى ناصف : تاريخ الأدب ص ١١ .

وكلمة « ألف » المذكورة فى أول الحروف وكلمتا « واو » و « ياء » المذكورتان فى آخرها من قبيل المشترك اللفظى ، فالأولى تطلق على الألف فى نحو أمر وإمر وأمر ومرء تسمى بالألف اليابسة ، وبالهمزة وتطلق على الألف فى نحو قال، وتسمى بالألف اللينة وألف المد وهى المراد من حرف « لام ألف» عند من ذكرها فى حروف المعجم . . . .

والثانية تطلق على الواو فى نحو « صفواً وصفوٍ وصفوٌ » وتطلق على الواو فى نحو « محمود » وتسمى واو المد . والثالثة تطلق على الياء فى نحو « سعياً وسعى وسعىٌ » وعلى الياء فى نحو جميل وتسمى ياء المد[1]. ونأخذ من كلام هذا الباحث حقيقة مهمة — نص عليها هو نفسه — وهى أن الأصوات المرموز إليها فى العربية بحروف الأبجدية (سواء أعددتها ثمانية وعشرين رمزاً كما هو رأيه أم تسعة وعشرين كما هو رأى غيره) واحد وثلاثون صوتاً . ويؤكد هو هذا المعنى فيقول : « فأسماء الحروف الأصلية ثمانية وعشرون ومسمياتها واحد وثلاثون ، لأن ثلاثة من الأسماء تدل على ستة من المسميات وهذه الثلاثة هى ، كما سبق — الألف والواو والياء إذ كل واحد منها يكون مدا وغير مد »[2].

أما النظام الثانى للأبجدية العربية ، فهو ذلك النظام المشهور والمعروف بيننا الآن وهو الذى تسير عليه وزارة التربية والتعليم بجمهورية مصر العربية . وأبجدية هذا النظام تتألف من ثمانية وعشرين رمزاً فقط ، فلم تذكر فيه الواو والياء إلا مرة واحدة ، ولم تأخذ فى حسبانها الألف فى (لا) مكتفية بالألف الموجود فى أول الأبجدية ، على أن يؤدى وظيفتين مختلفتين (اسماً ورمزاً) ، فيطلق على الهمزة ، وعلى الفتحة الطويلة (ألف المد) كليهما . ويكون لفظ (الألف) حينئذ من قبيل المشترك اللفظى ، كما قرر ذلك حفنى ناصف فى كلامه السابق .

وهذا النظام — فى رأينا — أوفق وأقرب إلى الواقع ، لأن تخصيص رمز مستقل للفتحة الطويلة ، يوجب تخصيص رمز مستقل لكل من الواو والياء ، عند ما تكونان حركتين طويلتين (uu) و (ii) كما سبق أن بينا عند مناقشة النظام الأول .

غير أنه ينبغى على أتباع هذا النظام أن يدركوا حقيقة مهمة ، وهى أن كلا من الألف والواو والياء فى أبجديتهم يعنى شيئين اثنين لا شيئاً واحداً ، أحدهما صوت صامت consonant .

(١ ، ٢) حفنى ناصف : تاريخ الأدب ص ١١ .

وهو الهمزة والواو والياء والثانى حركة (أو حرف مد) وهو الفتحة الطويلة والضمة الطويلة والكسرة الطويلة . ولكن هل يعلم رجال وزارة التربية ذلك ؟ ربما ، قليل ما هم .

على أن لنا رأياً خاصاً فى هذه المشكلة نعرضه فى كلمات : نحن نختار نظام الأبجدية المكون من ثمانية وعشرين رمزاً ، ولكن بشرط أن تكون هذه الأبجدية **أبجدية الأصوات الصامتة فقط** consonants . وهذا معناه أن الألف فى أول الأبجدية لا تعنى حينئذ إلا الهمزة ، وأن الواو والياء فى آخرها **يعنيان فقط** الواو والياء **عندما يكونان صوتين صامتين** كذلك ، كما فى نحو ولد ، ويضرب . على هذا تكون الرموز ثمانية وعشرين والأصوات (الرئيسية) كذلك ثمانية وعشرين ، وكلها أصوات صامتة .

وهذا المنهج له ميزتان :

١ — اتباع السبيل التقليدى فى أكثر أبجديات اللغات الأخرى حيث تضع هذه اللغات نوعين من الأبجدية : إحداهما للأصوات الصامتة والثانية للحركات .

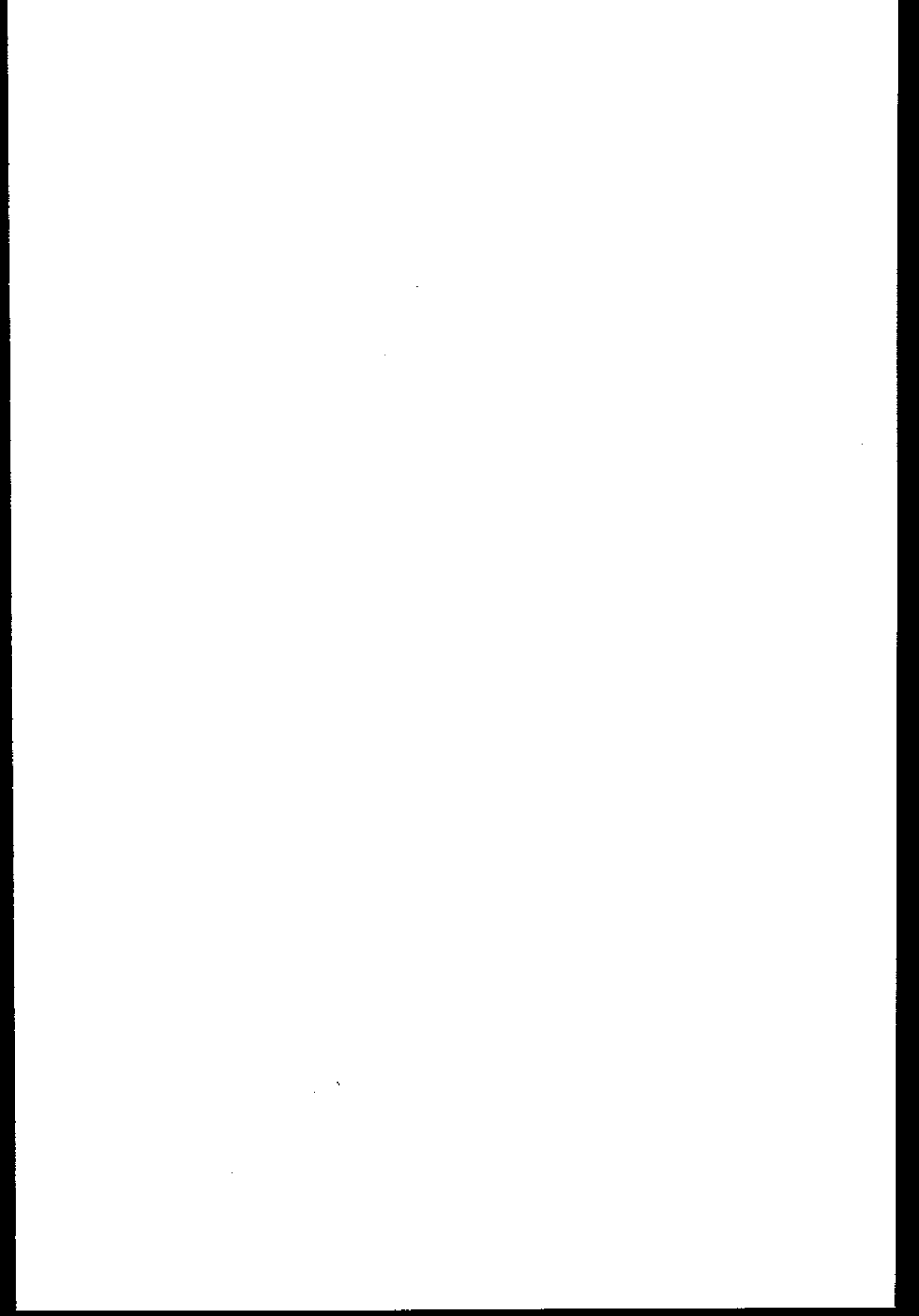
٢ — البحث اللغوى الدقيق، يفضل هذا المنهج لتأكيد الفرق بين الأصوات الصامتة والحركات ، ولتجنب الخلط الذى قد ينشأ من وضع الرمز (وليكن رمز الواو مثلا) فى أبجدية الأصوات الصامتة ، على حين أنه يستغل كذلك فى الدلالة على حركة .

ومقتضى ما نقول وجوب وضع نظام للأبجدية العربية مكون من قسمين رئيسيين ؛ أحدهما مكون من رمز الأصوات الصامتة ، والثانى من رموز الحركات . وهذا النظام بالذات أوفق وأنسب بالنسبة للغة العربية بوجه خاص ، إذ أننا حين نفعل ذلك نستطيع إدخال رموز الحركات القصيرة ضمن نظام الحركات بعامة ، لا أن نتركها هكذا مهملة أو شبه مهملة ، أى دون وضعها فى نظام خاص . نظام يقف على قدم المساواة من حيث الأهمية والقيمة اللغوية مع نظام الأصوات الصامتة . وتؤيدنا فى ذلك حقيقة مهمة ، تلك هى العلاقة القوية بين الحركات القصار والحركات الطوال ، بل إن أردت الحقيقة ، ليس هناك من فرق فى الكيف بين هذين النوعين ، وإنما الفرق فى الكم فقط ، وهو القصر والطول .

الألف والواو والياء

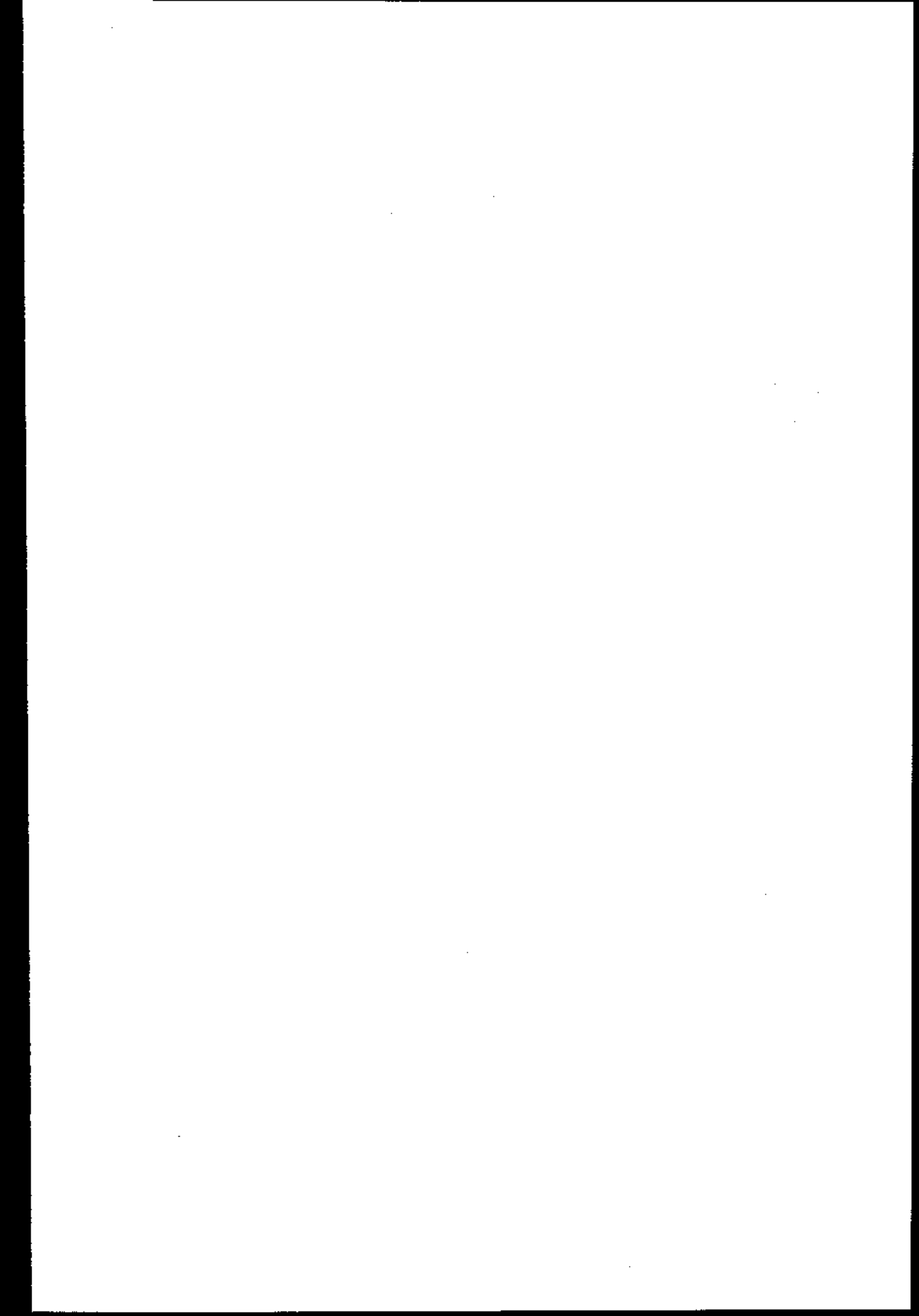
دراسة لغوية تحليلية

على المستويات الصوتية والصرفية والنحوية



الألف والواو والياء
على المستوى الصوتي

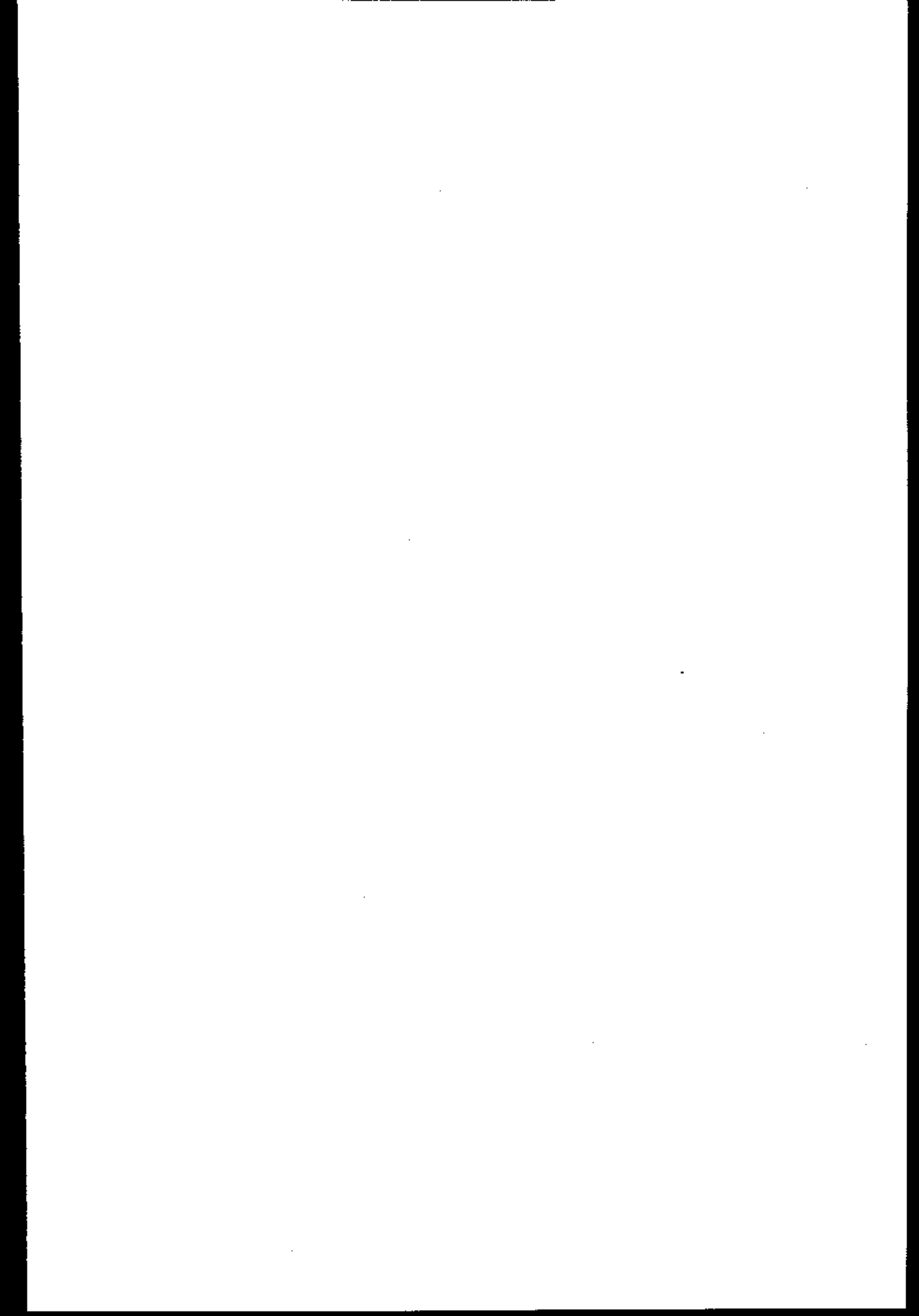
تلعب الألف والواو والياء دوراً بارزاً في النظام الصرفي للغة العربية ، وتتسم كل واحدة منها بمجموعة من الخواص التي تستأهل النظر العلمي الجاد ، والتي ترتبط بمشكلات صوتية مشهورة ، جرّت بعض الدارسين – قدامى ومحدثين على سواء – إلى الوقوع في كثير من الأخطاء .



الألف

تبين لنا من المقدمة التاريخية السابقة أن للألف مدلولين مختلفين . أحدهما الهمزة ، والثانى ما يراد به ألف أو ما يطلق عليه فى العرف الحديث الفتحة الطويلة . وهى بالاعتبار الأول جزء من نظام الأصوات الصامتة consonants ، ولكنها من الحركات vowels من وجهة النظر الثانية .

ولسوف نعرض فى الصفحات التالية لهذين المدلولين كليهما ، ولكن مع الفصل بينهما فى التحليل والمناقشة ، حيث ينفرد كل مدلول منهما بعدد من الصفات الصوتية التى تقتضى هذا النهج .



أولا : الهمزة

الهمزة – فى رأينا – صوت صامت حنجرى انفجارى ، أو ما يسمى « بالوقفة الحنجرية» ويطلق عليه فى الإنجليزية glottal stop أو glottal catch والفرنسية Coup de glotte .

ويتم نطق هذا الصوت بأن تسدفتحة المزمار The glottis الموجودة بين الوترين the vocal chords وذلك بانطباق هذين الوترين انطباقاً تامًّا وحبس الهواء خلفهما ، بحيث لا يمر من الحنجرة إلى الحلق وما بعده ، ثم ينفرج الوتران فيخرج الهواء فجأة محدثاً صوتاً انفجاريًّا .

ويلاحظ فى التعريف السابق للهمزة أنا راعينا أمرين :

أحدهما : موضع النطق وهو منطقة الحنجرة ، ومن ثم وصفت الهمزة بأنها حنجرية .

والثانى حالة من الهواء عند النطق . وقد رأينا أن هذا الممر يغلق إغلاقاً تامًّا ثم يفتح فجأة ، فيحدث انفجار نتيجة لخروج الهواء المضغوط خلف الوترين الصوتيين . ومن هنا كانت الصفة « وقفة »Stop أو انفجارية Plosive . فالهمزة وقفة إذا راعينا هذا الإغلاق . وهى انفجارية إذا راعينا انفجار الهواء . والأمريكيون أميل إلى الاعتبار الأول ، لا فى الهمزة فحسب ، بل فى كل ما يتفق معها فى هذه الصفة من الأصوات . أما الإنجليز فيفضلون الاعتبار الثانى ، وكلا المسلكين صحيح ودقيق .

غير أنا أهملنا جانباً ثالثاً يؤخذ به عادة عند النظر فى جميع الأصوات . ذلك الجانب هو ملاحظة وضع الوترين الصوتيين من حيث ذبذبتهما أو عدم ذبذبتهما عند النطق بالصوت المعين . فإذا ما مر الهواء المندفع من الرئتين خلال هذين الوترين بحيث يجعلهما يتذبذبان بانتظام وبسرعة ، سمى الصوت المنطوق آنئذ بالصوت « المجهور» Voiced . أما إذا مر هذا الهواء خلالهما دون أن يجابهه أى اعتراض ، بسبب انفراجهما انفراجاً يفسح مجالا للنفس ، سمى الصوت المنطوق صوتاً « مهموساً » Voiceless أو breathed[1] .

---

(١) انظر : دانيال جونز An Outline of English Phonetics ص ٢٠ وهناك ينص على جواز إطلاق أى من هذين المصطلحين على الأصوات التى تنطلق بهذه الطريقة أيًّا كان نوع هذه الأصوات ، غير أنه يفضل إطلاق المصطلح الأول Voiceless على تلك الأصوات المسماة « انفجارية » Plosives ، والثانى على الأصوات المسماة احتكاكية fricatives أوما أشار إليها فى هذا المقام بالمصطلح Continuants (المتمادة) . ومن ثم نرى أنه لا محل =

وهذا الإهمال مقصود ، حيث إن وضع الوترين الصوتيين — حال النطق بالهمزة — لايمكن وصفه بالذبذبة أو عدمها . فالوتران مغلقان إغلاقاً تامًّا ، فلا ذبذبة ، ولا مجال لخروج الهواء من بينهما كذلك فى نظرنا . ومن ثم جاز لنا أن نهمل هذا الاعتبار الثالث نهائيًّا ، أو أن ننظر إليه بصورة سلبية ، وحينئذ نضيف إلى وصف الهمزة عبارة أخرى هى « أنها صوت لا بالمجهور ولا بالمهموس » .

وهذا الذى نقوله بالنسبة لهذا الجانب الثالث يأخذ به كثير من المحدثين الذين يتفقون معنا فى وصف الهمزة بأنها صوت لا بالمجهور ولا بالمهموس[١].

وهناك آخرون يرون أن الهمزة صوت « مهموس » . ويعلل أحدهم الهمس بقوله : « وتأتى جهة الهمس فى هذا الصوت من أن إقفال الأوتار الصوتية معه لا يسمح بوجود الجهر فى النطق »[٢]. فهو يعدها مهموسة لعدم وجود حالة وضع الجهر . ويتفق معه فى مثل هذا التعليل باحث آخر حيث يقول : ولا يمكن حال النطق بالهمزة « أن تظل الأوتار الصوتية على ذبذبتها ، ضرورة أن الانحباس فى هذه الحالة يتم بانطباق الأوتار الصوتية انطباقاً تامًّا ، وهو أمر يناقض التذبذب ، ومن أجل هذا نقول بأن الهمزة مهموسة لأن الهمس يعنى عدم التذبذب »[٣].

وهكذا نجد أن كلا من هذين الدارسين قد عد الهمزة مهموسة لعدم التذبذب فى الأوتار

= لاعتراض الدكتور عبد الرحمن أيوب (أصوات اللغة ص١٨٣ ط ٢) على الدكتور إبراهيم أنيس فى استعمال المصطلح الثانى عند وصف الهمزة بأنها «صوت لا هو بالمجهور ولا بالمهموس وهو مايقابل عبارة دانيال جونز (المرجع السابق ص ١٣٨) عند وصفه للهمزة بأنها (neither breathed nor voicde) فاستعمل جونز هنا breathed (لا Voiceless) وهو استعمال جائز ولكنه غير مفضل .

(١) من هؤلاء الدكتور إبراهيم أنيس (الأصوات اللغوية ص ٧٣ ط ٢) والدكتور محمود السعران (علم اللغة ص ١٧١) ، ودنيال جونز (المرجع السابق) . وهذا المعنى نفسه يفهم من كلام B. Bloch aned G.Trager فى كتابهما Outline of Linguistic Analysis موجز فى التحليل اللغوى) ص ١٧ ؛ حيث يقرران أن « أى صوت مهما كان نوعه — باستثناء الهمزة — يمكن أن ينطق مجهوراً أو مهموساً ؛ أى مع ذبذبة الأوتار الصوتية أو عدم ذبذبتها » ؛ وانظر أيضاً ص ٢٥ من المرجع المذكور حيث يعيد المؤلفان هذا المعنى نفسه . ويشير إلى هذا الاتجاه كذلك ما سلكه (روبنس) R. H. Robins عند الكلام على أوضاع الأوتار الصوتية حال النطق بالأصوات ؛ حيث عين وضعاً خاصاً بنطق الهمزة ؛ يختلف عن وضع هذه الأوتار بالنطق بالأصوات المجهورة والمهموسة .

انظر : روبنس : General Linguistics : An Introductory Survey, pp. 88, 99. (روبنس : علم اللغة العام ؛ عرض تمهيدى ص ٨٨ و ٩٩) .

(٢) الدكتور تمام حسان : مناهج البحث فى اللغة ص ٩٧ .

(٣) الدكتور عبد الرحمن أيوب : أصوات اللغة ص ١٨٤ ؛ ط ٢ .

الصوتية أو لعدم وجود حالة الجهر . ونحن نرى أن الهمس ليس معناه عدم الجهر . أو بعبارة أدق ، نحن نرى أن الهمس لا ينتج عن عدم التذبذب وحده ، وإنما ينتج عن عدم التذبذب فى حالة الهمزة فهو نتيجة للإقفال التام للوترين ، وهذا فى رأينا وضع آخر ، لا هو بوضع حالة الجهر ولا هو بوضع حالة الهمس .

ومعنى ذلك أن للأوتار الصوتية – فى نظرنا – ثلاثة أوضاع رئيسية فى الكلام العادى : وضع لها حالة الجهر وآخر حالة الهمس وثالث عند النطق بالهمزة العربية . ولكن يبدو أن الباحثين المذكورين اكتفيا بوضعين اثنين لهذين الوترين ، وهو ما لا نأخذ به .

والقول بهمس الهمزة ذهب إليه كذلك هيفنر الأمريكى الذى يؤكد أنها « دائماً صوت مهموس »[١] ، ولكنه مع ذلك لا يعلل لنا هذا الحكم ولا يحاول تفسيره .

وهناك عالم إنجليزى – هو جاردنر – يؤكد أن « طبيعة الهمزة تجعل جهرها أمراً مستحيلا »[٢] ، ولكنه مع ذلك يقف عند هذا الحد ، فلا يفصح بشىء عن الهمس وجوازه أو عدم جوازه بالنسبة للهمزة .

ومهما يكن من أمر فهؤلاء الدارسون جميعاً متفقون فيما بينهم على الخواص الأخرى للهمزة ، وهى :

١ – كونها صوتاً صامتاً Consonant له خواص الأصوات الصامتة . وأما ما ينسب إليها من تسهيل أو تخفيف أو قلب إلخ ، فهذه كلها فى نظرهم ظواهر مستقلة يجب أن تؤخذ على أساس صورها الحاضرة ، لا على أساس الأصل المفترض .

٢ – حنجرية ، فمخرجها الحنجرة وهى أقصى مواضع النطق فى الجهاز النطقى عند الإنسان ، ولا يشركها فى هذا المخرج فى العربية إلا صوت الهاء .

٣ – انفجارية Plosive أو وقفة Stop .

كذلك يؤكد جميعهم أن الهمزة لا تكون مجهورة بحال من الأحوال ، لاستحالة ذلك الأمر استحالة مادية ، بسبب انطباق الوترين الصوتيين انطباقاً تامًّا حال النطق بها ، ومن ثم ليس من الممكن أن تحدث ذبذبة للأوتار من أى نوع كانت هذه الذبذبة .

وتلخيص هذا الاتفاق بين العلماء بالصورة السابقة أمر مهم وضرورى ، حيث

---

(١) هيفنر : General Phonetics, p. 125.

(٢) جاردنر : The Phonetics of Arabic, p. 30.

يعيننا على فهم المناقشة التالية الخاصة بآراء علماء العربية القدامى فى هذا الصوت .

ينص سيبويه فى كتابه على أن الهمزة حرف شديد مجهور ، وهى حلقية عنده ، أو من أقصى الحلق ، بعبارة أدق[١]. وقد تبع سيبويه فى ذلك معظم علماء العربية الذين جاءوا من بعده ، بل يكاد هؤلاء جميعاً يرددون الألفاظ نفسها . وممن تبعه فى ذلك أيضاً ابن جنى الذى لم يزد عما قاله سيبويه فى هذا الشأن إلا فى التفصيل والشرح وفى إقحام بعض المشكلات الصرفية فى مناقشة القضايا المتعلقة بهذا الصوت[٢].

أما تقويم هذه الأحكام من وجهة النظر الحديثة ، فيقتضينا أن ننظر أولا فى المصطلحات[٣] التى استعملت فى الوصف ، ثم فى معانيها والمقصود منها .

والمصطلحات المذكورة فى التعريف السابق أربعة أولها الحرف . والمقصود به هنا الصوت وهو صوت صحيح وهو ما نسميه Consonant ولهم تسمية أخرى بارعة يصح إطلاقها على هذا الصوت ، هذه التسمية هى « الصوت الصامت »[٤]. أما كونها صوتاً صحيحاً (أو صامتاً) فهو ثابت فى كلامهم : « وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح فى تحمل الحركات » ، غير أنه كان الأوثق — فى نظرنا — التعبير بأسلوب غير أسلوب التشبيه . ويبدو أن الالتجاء إلى أسلوب التشبيه هنا سببه ما رأوه من أن الهمزة أحياناً يعرض لها عارض من تخفيف أو تسهيل أو إبدال أو قلب إلخ ، فلم تكن حينئذ أصيلة فى الصحة — فى نظرهم — أصالة الباء أو التاء مثلا . يدل على هذا المعنى بقية النص السابق : « إلا أنها قد تخفف لأنها حرف ثقيل ؛ إذ مخرجه أبعد مخارج جميع الحروف . . . »[٥]. وهناك نصوص أخرى معروفة مشهورة تشير إلى تسهيل الهمزة أو إبدالها أو قلبها إلخ . . .

وفى رأينا — كما سبق أن أشرنا إلى ذلك — أن هذا النظر إلى الهمزة يعنى خلطاً بين اللهجات التى تحققها والتى تخففها أو تسهلها ، أو خلطاً بين مستويين كلاميين : كلام فصيح وكلام غير فصيح مثلا .

وعلى كل حال فالوصف الذى قدموه للهمزة هنا وصف علمى يتمشى — فى عمومه — مع ما أثبته النظر الحديث.

---

(١) سيبويه : الكتاب ج٢ ص٤٠٤ — ٤٠٦ (طبعة بولاق) .

(٢) ابن جنى : سر صناعة الإعراب ؛ ج١ ص ٥٢ ؛ ٦٩ ؛ ٧٨ ؛ وما بعدها .

(٣) من معانى « الحرف » فى اللغة العربية الرمز الكتابى والصوت والمقطع والكلمة والجملة والعبارة هذا بالإضافة إلى معانيها العامة التى لاتعنينا هنا .

(٤) أنظر الملحوظة (١) ص ٩٨ .

(٥) انظر شرح مراح الأرواح ص ٩٨ .

أما وصف الهمزة بأنها صوت شديد فيمكن أن يعد وصفاً صحيحاً ودقيقاً فى احتمال واحد . ذلك إذا أخذنا المصطلح « شديد » على أنه يعنى ما نعنيه بالمصطلح الحديث « انفجارى » . والحق أن كلام علماء العربية فى هذا الشأن يوحى فى عمومه بهذا التوافق . فبالرغم من صعوبة التعريف الذى قدموه للأصوات الشديدة ، فهناك دليل قوى يشير إلى أن فهمهم للصوت الشديد يتفق — فى عمومه — مع فهمنا للصوت الانفجارى ذلك الدليل يتلخص فى أن ماسموه بالحروف الشديدة يقابل عندنا — باستثناء واحد أو اثنين — ما نسميه بالأصوات الانفجارية فالأصوات الشديدة عندهم مجموعة فى قولك « أجدت طبقك » (والألف هنا تمثل الهمزة) . والأصوات الانفجارية عندنا — بحسب نطقنا الحالى للفصحى — هى : الهمزة والباء والتاء والدال والضاد والطاء والكاف والقاف .

وهكذا نرى أن الخلاف بيننا وبينهم يظهر فى حالتين اثنتين هما :

١ — إخراجهم للضاد من الأصوات الشديدة ، على حين أنا عددناها من الأصوات الانفجارية .

٢ — إدخالهم للجيم ضمن الأصوات الشديدة ، ولكننا نعدها صوتاً من نوع آخر يسمى بالأصوات المركبة أو الانفجارية الاحتكاكية .

فما سر هذا الخلاف (إذا كانت عندهم تساوى الانفجار عندنا) ؟ هناك احتمالان :
أحدهما : أنهم ربما أخطأوا فى وصف كل من الضاد والجيم .

الثانى : (وهو الراجح) أن تطوراً حدث لهذين الصوتين ، أو أنهم كانوا يصفون صوتين آخرين غير اللذين نعرفهما الآن فى الفصحى الحديثة . فالمفهوم لنا من جملة الأوصاف التى نعتوا بها الضاد أن الضاد القديمة تختلف عن ضادنا الحالية من وجوه عدة منها : أنها فى نظرهم جانبية (فهى تشبه — ولكنها ليست مثل — اللام فى ذلك) وأنها لا أخت لها من مخرجها أو فى بعض صفاتها ، على حين أن لها أختاً فى نطقنا الحالى وهى الدال ، والفرق بينهما إنما هو الإطباق أو التفخيم فى الأولى ، وعدم الإطباق أو الترقيق فى الثانية . أما بالنسبة للجيم فربما كانوا

---

(١) انظر هذا التعريف فى الكتاب لسيبويه ج٣ ص ٤٠٦ وسر صناعة الإعراب لابن جنى ج ١ ص ٧٠
(٢) ابن جنى : المرجع السابق ص ٦٩ .

يصفون جيماً أشبه بجيم القاهرة فهى التى يمكن أن تسمى شديدة أو انفجارية ، فلعل هذا الصوت إذن قد تطور فى الفصحى الحديثة ، ثم عاد إلى أصله فى لهجة القاهرة ونحوها أو لعله كان خاصاً بلهجات معينة[1].

فإذا ما صح هذا الاحتمال الثانى بالنسبة للضاد والجيم جاز لنا القول بأن المصطلح « شديد » عندهم يعنى ما نعنيه حديثاً بالمصطلح « انفجارى » . ومن ثم يكون وصفهم للهمزة بأنها صوت شديد صحيح دقيق ؛ إذ الخلاف فى لفظ المصطلحات كلا خلاف ، وإنما العبرة بالمدلول .

ووصف القدامى بالهمزة بأنها صوت مجهور يستدعى تأملا ونظراً ، ذلك لأن أحداً — غير هؤلاء العلماء — لم يقل بجهر الهمزة ، ولاستحالة ذلك استحالة مادية حال النطق بها . كما سبق أن أشرنا إلى ذلك .

فكيف إذن جاز لعلماء العربية وصف هذا الصوت بأنه مجهور ؟ أهم مخطئون فى وصف الهمزة أم فى تعريف الجهر نفسه ؟ وهل هناك من مخرج أو تفسير لما قالوه ؟

قدمْ علماء العربية تعريفاً للجهر وللصوت المجهور ، ولكنه فى نظرى تعريف صعب عسير الفهم . وواضع التعريف فى الأصل هو سيبويه ، وتبعه غيره فيه بدون أدنى تغيير فى العبارة تقريباً[2] . أما صعوبة هذا التعريف فترجع فى رأيى إلى سببين :

أحدهما : استعمال مصطلحات فى هذا التعريف غير مألوفة وغير معروف المقصود بمعانيها بدقة ووضوح .

وثانيهما : عدم ذكر أية إشارة إلى العنصر الأساسى أو الشرط الأساسى فى تعريف الجهر بحسب العرف الحديث . هذا العنصر أو الشرط هو ضم الوترين الصوتيين ضماً معيناً بحيث يسمح بمرور الهواء من خلالهما ، وبحيث يجعلهما يتذبذبان بسرعة فائقة وبانتظام[3] .

فهل مفهوم الجهر عندهم يختلف عن مفهومه فى نظر المحدثين ؟ من الجائز أن يكون

---

(١) مازالت الجيم تنطق كما ينطقها القاهريون (g) فى بعض المناطق اليمنية فى الشمال والجنوب كليهما ؛ كما يروى التاريخ اللغوى أن هذا النطق هو الأصل فى اللغة العربية وأخواتها الساميات كذلك .

(٢) انظر : الكتاب لسيبويه جـ٢ ص ٤٦٥ ؛ وسر صناعة الإعراب لابن جنى جـ ١ ص ٦٩ .

(٣) يروى الدكتور إبراهيم أنيس نصاً عن أبى الحسن الأخفش نسبه إلى سيبويه ؛ ومنه يفهم الدكتور إبراهيم أنيس أن كلام سيبويه فى الجهر والهمس يتضمن « آراء قيمة فى الدراسة الصوتية تتفق مع أحدث النظريات إلى حد كبير » ؛ وأن هذه الآراء فى مجموعها تفيد مانفهمه الآن من ذبذبة الوترين (فى حالة الجهر) وعدم ذبذبتهما (فى حالة الهمس) .
انظر : الأصوات اللغوية ص ٨٨ — ٩١ ط ٣ .

الأمر كذلك ، إذا نظرنا إلى مجموع تصريحاتهم فى هذا الشأن نظرة عجلى سطحية ، أو إذا أسأنا الظن بهم وبتقديرهم للموضوع . ولكن النظر الدقيق فى بعض ما قالوه — بقطع النظر عن التعريف الذى قدموه للجهر — وحسن الظن بهم يقودان إلى احتمال أقرب إلى الصحة والحقيقة . لقد نص هؤلاء العلماء على الأصوات المجهورة نصاً ، وهى فى مجموعها تتفق مع ما عددناه مجهوراً فيما عدا صوتى القاف والطاء (وهذا الصوت المختلف فيه هو الهمزة) ، فهما فى نظرهم مجهوران، على حين أنهما مهموسان بحسب نطقنا الحالى لهما ، ومع ذلك فمن السهل تفسير هذا الخلاف فيما يختص بهذين الصوتين . يبدو أن القاف التى وصفها علماء العربية صوت أشبه بالجاف المصرية التى تنطق فى الصعيد وبعض جهات الوجه البحرى فى نحو قال (G) وهذا صوت مجهور ولا شك ، ولعله كان خاصاً بلهجة أو لهجات معينة . وكذلك يبدو أن الطاء فى القديم كانت تختلف عن طائنا الحالية . وهناك نص صريح لسيبويه يفيد ما نقول . فى هذا النص يذكر سيبويه أن الطاء أخت الدال فى كل خواصها ما عدا الإطباق فى الطاء وعدمه فى الدال . ونحن نعرف أن الدال صوت مجهور ، فنظيره إذن — وهو الطاء مجهور كذلك[١] .

إذا صح هذا التفسير — وهو ما نأخذ به لأسباب أخرى ليس هنا محل تفصيلها — بالنسبة لهذين الصوتين (القاف والطاء) أصبح من الواضح أنهم يدركون معنى الجهر ، وإن خانهم الحظ فى إدراك الدور الذى يلعبه الوتران الصوتيان أو إدراك ما يحدث فى المنطقة كلها . ويبدو أنه كانت لديهم فكرة غامضة يحدث فى الجهاز النطقى حال الجهر .

ويؤكد احتمال إدراك هؤلاء العلماء لمعنى الجهر اتفاقهم معنا فى عدد الأصوات المجهورة بعد هذا التفسير الذى قدمناه لصوتى القاف والطاء ، كما تؤكده حقيقة أخرى ، وهى إدراكهم لوظيفة الجهر فى الكلام .

ومعنى ما تقدم إذن أنهم كانوا على صواب فى تعريف الجهر والصوت المجهور ، ولكنهم أخطأوا فى وصف الهمزة بالجهر . على أنا نستطيع — بطريقتهم — أن نفسر سبب هذا الخطأ الذى وقعوا فيه . هناك احتمالان لوصفهم الهمزة بالجهر .

الأول : لعلهم وصفوا الهمزة متبوعة بحركة ، فأحسوا الجهر بسبب وجود الحركة ؛ إذ الحركات العربية كلها (عادة) مجهورة .

---

(١) الكتاب لسيبويه جـ٢ ص ٤٠٦ . وانظر أيضاً الأصوات اللغوية للدكتور إبراهيم أنيس : ص ٥٠ ؛ ٥٢ ؛ ٦٧ — ٦٩ .

الثانى : لعلهم كانوا يصفون الهمزة المسهلة (وهى ما تسمى همزة بين بين) . وفى نطق الهمزة المسهلة لا تقفل الأوتار الصوتية إقفالا تاماً (بخلاف حال نطق الهمزة المحققة) ، « بل يكون إقفالا تقريبياً » ، وحينئذ يحدث الجهر حال النطق ، غير أن المجهور هنا ليس الهمزة أو الوقفة الحنجرية ، ولكنه شيء أشبه بأصوات العلة [١] .

والاتجاه الغالب عند علماء العربية هو وصف الهمزة بأنها صوت حلقى ، وهو وصف يمكن قبوله بضرب من التوسع فقط ، ذلك لأن الهمزة تخرج فى حقيقة الأمر من منطقة الحنجرة Larynx وهى منطقة تقع فى أسفل الفراغ الحلقى Pharynx ، وهى أول مواضع النطق فى الجهاز الصوتى عند الإنسان . على أنه يمكن تفسير ما ذهب إليه علماء العربية بوجه من الوجوه الآتية :

١ — ربما أخطأ هؤلاء العلماء الملاحظة والتقدير ، فلم يستطيعوا تحديد منطقة الهمزة بالدقة ، وبخاصة أنها متصلة بمنطقة الحلق .

٢ — يبدو أن هؤلاء العلماء أطلقوا « الحلق » على منطقة أوسع وأكبر من تلك التى نسميها « الحلق » اليوم . أو بعبارة أخرى ، يبدو أنهم أطلقوا لفظ « الحلق » على تلك المنطقة التى تشمل — فى عرفنا الحاضر — الحنجرة والحلق (بمعناه الدقيق) وأقصى الحنك من باب التوسع والمجاز . ويظهر هذا الاحتمال واضحاً فى قول قائلهم :

همز فهاء ثم عين حـــاء   مهملتان ثم غين خـــاء

ويقصد أن هذه الأصوات الستة كلها حلقية ، على حين أنا نقسمها اليوم إلى ثلاث مجموعات : الهمزة والهاء ، وهما صوتان حنجريان، والعين والحاء وهما صوتان حلقيان ، والغين والخاء ، وهما من أقصى الحنك . وربما سوغ ما ذهب إليه هؤلاء الدارسونَ أمران :

أحدهما : قرب هذه المخارج بعضها من بعض ، بل عدم إمكانية الفصل بينها فصلا تاماً ، وإنما الفصل أمر تقديرى مبنى على الناحية الفسيولوجية .

ثانيهما : اشتراك هذه الأصوات الستة فى بعض الخواص الصوتية والصرفية فى اللغة العربية ، منها أن الفعل على وزن فعل يفعل بفتح العين فى الماضى والمضارع لا يقع إلا إذا كان عين الفعل أو لامه حرف حلق . وإنما التزموا فتح العين فيهما « ليقاوم خفة فتحة العين

---

(١) أرشدنا إلى هذا التعليل الدكتور تمام حسان عند مناقشته لتسهيل الهمزة ؛ انظر مناهج البحث فى اللغة ص ٩٧ .

ثقالة حروف الحلق »[١]. ومن هذه الخواص أيضاً جواز تحريك عين الكلمة الساكنة بالفتح إذا كانت هذه العين حرف حلق ، فيقال مثلا نَهَر وبَحَر بفتح الهاء والحاء .

على أن هؤلاء أنفسهم أحسوا بأن الهمزة (ومعها الهاء والألف على خلاف) أدخل فى النطق من أخواتها ، ومن ثم قسموا الحلق إلى ثلاث مناطق : أقصاه وأوسطه وأدناه ، فمن أقصاه « الهمزة والألف والهاء »[٢].

وخلاصة ما تقدم أن معظم علماء العربية اتفقوا مع البحث الحديث فى نقطة مهمة ، هى أن الهمزة تخرج من أول مواضع النطق ، غير أنهم سموا هذا الموضع أقصى الحلق وسماه البحث الحديث بالحنجرة . يدل على إدراكهم لهذه الحقيقة ــ حقيقة أن الهمزة أسبق الأصوات مخرجاً أو من أسبقها ــ ترتيبهم للأصوات العربية ترتيباً مخرجياً ، فهم فى هذا الترتيب وضعوا الهمزة فى صدر الأصوات هكذا : الهمزة والألف والهاء . . . إلخ . والمعروف أن غالبية لغويى العرب القدامى سلكوا هذا المسلك الذى ابتدعه سيبويه . وهو مسلك سليم مقبول فيما يختص بوضع الهمزة فى الترتيب المخرجى للأصوات العربية .

أما المروىّ عن الخليل فيما يتعلق بمخرج الهمزة وبعض خواصّها ففيه خلط واضطراب واضحان. ويستوى فى ذلك ما جاء فى كتاب العين المشهور بنسبته إلى هذا العالم الجليل ، وما ورد فى غير هذا المعجم من الآثار اللغوية التى ترسمت خطاه فى هذه المسألة (وغيرها) كالتهذيب للأزهرى . وإذا صحّت نسبة الآراء الواردة فى هذه الآثار وغيرها إلى الخليل فلا يسعنا إلا القول بأن الهمزة كانت تمثل مشكلة حقيقية عنده ، حيث لم يستطع أن يأتى برأى حاسم فيها ، وإنما كان يسلك نحوها مسالك شتى قادته إلى الغموض أحياناً ، وإلى التناقض أحياناً أخرى[٣].

---

(١) انظر شرح مراح الأرواح ص ١٨ .

(٢) الكتاب لسيبويه الجزء الثانى ص : ٤٠٤ ؛ وسر صناعة الإعراب لابن جنى ؛ ج ١ ص ٥٠ . وقد جاء هذا التقسيم منظوماً بصورة واضحة فى متن الجزرية ؛ حيث يقول صاحبها (ابن الجزرى) :

ثم لأقصى الحلق همز هاء ثم لوسطه فعين حاء
أدناه غين خاؤها. . . . .

ونلاحظ هنا ــ خلافاً للكثيرين ــ لم ينسب ألف المد إلى أى جزء من الحلق ؛ وإنما نسبه ــ مع الواو والياء إلى الجوف والهواء ؛ وهو عمل جيد ؛ كما سنرى فيما بعد .

(١) أغلب الظن أن الخلط فى موضوع الهمزة (وغيرها) على نحو ما جاء فى كتاب العين المنسوب إلى الخليل ليس مصدره الخليل نفسه ؛ وإنما يرجع إلى تلامذته الذين خانهم التوفيق فى تدوين آراء الشيخ =

ويقيننا أن موضوع الهمزة عند الخليل – على نحو ما جاء فى هذه الآثار – يحتاج إلى دراسة مستقلة ، ولكنا مع ذلك رأينا أن نشير هنا – فى إيجاز موجز – إلى تلك المعالم البارزة من آرائه وتصريحاته فيما يتعلق بموضوع الحديث .

من المعروف أن الخليل لم يبدأ ترتيبه المخرجى للأصوات بالهمزة ، وإنما بدأه بصوت العين ، مخالفاً بذلك أكثر علماء العربية ومنهم تلميذه سيبويه ، ومخالفاً أيضاً ما كنا نتوقعه من باحث عبقرى مثله فى شئون الأصوات والموسيقى اللغوية .

ولقد قدّم تعليل مشهور لتسويغ هذا المسلك الذى سلكه الشيخ الكبير نحو موقع الهمزة فى سلسلة الأصوات العربية من حيث مخارجها ومواضع نطقها . يروى السيوطى فى المزهر عن ابن كيسان أنه قال : « سمعت من يذكر عن الخليل أنه قال : لم أبدأ بالهمزة لأنها يلحقها النقص والتغيير والحذف ، ولا بالألف لأنها لا تكون فى ابتداء كلمة ولا فى اسم ولا فعل إلا زائدة أو مبدلة ، ولا بالهاء لأنها مهموسة خفية لا صوت لها ، فنزلت إلى الحيز الثانى ، ومنه العين والحاء فوجدت العين أنصع الحرفين ، فابتدأت به ليكون أحسن فى التأليف »[1] .

فهذا النص – إن صحت روايته – يدل على أن الخليل كان يدرك أن الهمزة هى أول الأصوات العربية مخرجاً ، وبذلك يتفق مع سيبويه وغيره من الباحثين العرب ، كما يتفق مع وجهة النظر الحديثة فى ذلك . ولكن الخليل – بالرغم من هذا الإدراك – لم يشأ أن يبدأ بها أبجديته الصوتية ؛ لأنها فى نظر غيره مستقرة الصورة النطقية ، ولم ترق إلى درجة غيرها من الأصوات التى هى أحق منها (ومن غيرها) فى أن تتصدر الأصوات العربية ، وهى العين لقوتّها ونصاعتها .

وعلى فرض التسليم بصحة هذا الاحتمال – وهو إدراك الخليل لموقع الهمزة بين الأصوات – فما زال هذا النص السابق نفسه يدل على اضطراب الخليل فى فهم حقيقة الهمزة وغيرها

= كما ألقاها عليهم أو كما أراد لها أن تكون . وقد أخذ بعضهم هذا الخلط دليلا على أن الكتاب المذكور ليس من صنع الخليل ؛ وإنما هو من جمع تلامذته لآرائه وهؤلاء لم يسلموا من الخطأ فى نقل كلام أستاذهم ولم يتحروا الدقة فى تفسير مادته وشرحها. ومن المعتقد كذلك أن بالكتاب زيادات وإضافات أدخلها عليه بعض هؤلاء التلاميذ أو رواه الكتاب عبر الأجيال المتعاقبة . ومهما يكن من أمر ، فنحن نناقش موضوعنا هذا على أساس المادة الواردة فى كتاب العين وفى غيره من الآثار العلمية التى نقلت عنه أو التى نسبت ماسجلته فى هذا الشأن إلى الخليل . وليس يعنينا فى هذا المقام أن نثبت صحة هذه النسبة أو أن ننفيها .

(١) المزهر للسيوطى جـ١ ص ٩٠ .

من الأصوات . إن ظواهر النقص والتغيير والحذف التي ظن الخليل أنها تلحق الهمزة ظواهر مستقلة ، وليست – في رأينا – صوراً أخرى لها أو إبدالا منها . إن المنطوق في هذه الحالات قد يكون ألفاً أو واواً أو ياء ، وقد لا يكون هناك أي منطوق على الإطلاق . والنظر العلمي الحديث يوجب علينا أن نأخذ في الحسبان تلك الظواهر أو الأحداث المنطوقة وحدها ، لا ما يظن أنه أصل هذه الظواهر وتلك الأحداث .

إن الهمزة همزة فقط حين تحقق وتنطق بالفعل ، أما تلك الحالات المشار إليها ونحوها فليست من الهمزة في شيء ، وهي وحدها التي تؤخذ في الحسبان دون الهمزة .

ولقد كانت هذه النظرة إلى الهمزة سبباً في وقوع الخليل في خطأ آخر يتعلق بهذا الصوت نفسه . ذلك أنه يرى أن الهمزة حرف معتل ؛ إذ هي في نظره قابلة للتغير والتحول ، شأنها في ذلك شأن « حروف العلة » المعهودة : الألف والواو والياء . يروي صاحب التهذيب عن الخليل أنه قال : « والحروف الثمانية والعشرون على نحوين : معتل وصحيح . فالمعتل منها ثلاثة أحرف : الهمزة والياء والواو . قال : (يعني الخليل) وصورهن على ما ترى : ا و يْ » ، ثم يعيد هذا المعنى نفسه ناسباً إياه إلى الخليل كذلك . ولكن مع إضافة الألف إلى هذه الحروف الثلاثة ، على ما هو المتوقع ، « قال : (يعني الخليل) : والعويص في الحروف المعتلة ، وهي أربعة أحرف : الهمزة والألف اللينة والياء والواو »[(١)] . أما الاعتلال فيفسره الأزهري في التهذيب نقلا عن الخليل على نحو ما ذكرنا ، فيروي أن الخليل قال : . « واعتلالها (أي اعتلال هذه الحروف ومن ضمنها الهمزة) تغيرها من حال إلى حال ، ودخول بعضها على بعض واستخلاف بعضها من بعض »[(٢)] .

وقد بنى الخليل على هذا السلوك نحو الهمزة أحكاماً أخرى مختلفة ، ليس لها ما يسوغها

---

(١) تهذيب اللغة للأزهري ؛ ج ١ ص ٥٠ – ٥١ ؛ تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون (سلسلة « تراثنا ») . ونلاحظ هنا أن الأزهري لم يذكر الألف ضمن الحروف المعتلة في النص الأول على حين ذكرها في الثاني ؛ وهو يدل على خلط واضح . ولعل هذا الخلط وقع من الأزهري عند النقل ؛ أو هو ناتج عن سوء فهم واختلاط الأمر عليه . وربما يكون هذا الخلط من الخليل نفسه ، فهو يذكر الألف مرة ويهملها أخرى ، كما رأينا ؛ لأنه – على مايبدو – كان يعاصر مرحلة انتقالية فيما يتعلق بهذين الصوتين . ونعني بها مرحلة التوسع في مفهوم الألف (الذي هو أصل في الهمزة وحدها دون ألف المد) ليشمل الهمزة والألف كليهما . وهناك خلط ثان يظهر في النص الأول حيث قرر أن الخليل عد الحروف ثمانية وعشرين ؛ على حين يذكر في مكان آخر نقلا عن الخليل كذلك أنها تسعةوعشرون حيث يقول (ص ٤٨ من المرجع المذكور) : قال الخليل ابن أحمد ؛ حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً ؛ وهذا هو الوارد في كتاب العين نفسه ؛ انظر مثلا ص ٦٤ – ٦٥ من هذا المرجع الأخير .

(٢) الأزهري : المرجع السابق ص ٥٠ .

من الحقيقة والواقع . من ذلك مثلا إحجامه عن بدء أبجديته الصوتية بالهمزة ، كما رأينا . ومن هذه الأحكام كذلك أنه لم يشأ أن يبدأ بها الأبجدية العادية (الإملائية) ، مخالفاً بذلك العرف السائد قبله ، كما يبدو بوضوح من ذلك النص التالى الوارد فى كتاب العين . فقد جاء هناك أن الخليل حين أراد أن يؤلف الحروف ويرتبها تدبر فى الأمر وأعمل فكره فيه ، « فلم يمكنه أن يبتدئ التأليف من أول أ ب ت ث وهو الألف ؛ لأن الألف حرف معتل »[١] ولقد ردد صاحب التهذيب هذا الكلام نفسه على لسان الليث ، قال : « قال الليث بن المظفر : لما أراد الخليل بن أحمد الابتداء فى كتاب العين أعمل فكره فيه فلم يمكنه أن يبتدئ من أول أ ب ت ث ، لأن الألف حرف معتل »[٢] .

ولقد أكد الخليل هذه النظرة غير الدقيقة إلى الهمزة ، وهى كونها حرف علة ، ومساواتها بحروف العلة المعروفة فى هذا الحكم بأمرين آخرين تجدر الإشارة إليهما فى هذا المقام .

الأول : قسم الخليل أبجديته الصوتية من حيث مواضع النطق إلى قسمين اثنين :

أحدهما : خاص بما سماه « الحروف الصحاح » ، وبدأ بصوت العين ، على ما هو معروف ، وختمه بالباء والميم .

أما الثانى فيشتمل على الحروف الأربعة الواو والألف والياء والهمزة . وهذا ترتيبه للقسمين كما ورد فى كتاب العين :

« ع ح هـ خ غ ، ق ك ، ج ش ض ، ص س ز ، ط د ت ، ظ ذ ث ، ر ل ن ، ف ب م ، فهذه الحروف الصحاح ، و ا ى ء »[٣] .

فهذا الترتيب يشير بوضوح إلى أن الخليل قد سوّى فى الخواص والميزات بين الهمزة وحروف العلة . وهو حكم جانبه الصواب ؛ إذ الهمزة — بهذا الوصف — صوت صامت أو « صحيح » له موضع من النطق محدّد هو الحنجرة ، على حين تعدّ الألف والواو والياء المدّيات

---

(١) كتاب العين للخليل بن أحمد حـ ١ ص ٥٢ . والمقصود بالألف هنا الهمزة باتفاق المتقدمين والمتأخرين ؛ وهذا أيضاً هوما يفهم من سياق الكلام ؛ حيث جاء هناك فى هذا المقام نفسه ما يلى : وإنما كان ذواقه إياها يعنى الحروف أنه كان يفتح فاه بالألف ثم يظهر الحرف نحو أب ؛ أت ؛ أح ..» إلخ فالألف هنا لا يمكن أن تكون ألف المد لأنها — بهذا الوصف — حركة (طويلة) والحركة لا يجوز الابتداء بها فى العربية ؛ أو هى — على حد تعبيرهم — حرف ساكن ؛ ويجوز الابتداء بالساكن ؛ كما هو معروف ؛ بحسب قواعدهم التى قرروها للفتهم .

(٢) التهذيب حـ ١ ص ٤١ .

(٣) العين حـ ١ ص ٦٥ .

حركات صرفة Vowels ، وتصدر عن جهاز النطق بصفة مخصوصة تختلف اختلافاً جذريًّا عن طريقة نطق الأصوات الصامتة .

ويسجل صاحب التهذيب هذا الترتيب نفسه ، ولكن مع عدم ذكر الهمزة فى هذه الأبجدية التى نقلها عن الخليل ، وكذلك فعل ابن منظور فى « لسان العرب » ؛ حيث ذكر الأبجدية الصوتية — كما رآها الخليل — وبدأها بالعين ثم الحاء ثم الهاء وانتهى بالباء والميم والياء والواو والألف [١] .

فإذا ما فسرنا الألف هنا بألف المدّ — دون الهمزة — كان ذلك أنسب وأوفق ، حيث إن وضع ألف المد مع الياء والواو له ما يسوّغه ، وهو كونها جميعاً تشترك فى خاصتى المدّ والعلة ، كما يقولون . وهذا التفسير محتمل ولا شك ، وبخاصة فيما يتعلق برواية صاحب اللسان الذى كان يعيش فى وقت متأخر نسبيًّا ، حيث كان الألف يغلب إطلاقه على ألف المدّ دون الهمزة . ومعنى هذا حينئذ أن الهمزة أهمل ذكرها فى الأبجدية الصوتية . وهو أمر يمكن فهمه بالنسبة لنظر العلماء إلى هذا الصوت فى هذه المرحلة . وهى مرحلة شاهدت كتابة الهمزة بصور مختلفة . أى كتابتها على الألف أو الواو أو الياء أو مفردة . ومن ثم اختلط عليهم الأمر بالنسبة لهذا الصوت ذى الصور الكتابية المختلفة .

أما إذا فسر الألف فى رواية اللسان (وغيره) بالهمزة وألف المدّ معاً (على سبيل التوسع فى مفهومه) فلا يزال الاعتراض على الخليل قائماً .

وهناك رأى آخر فى الترتيب الصوتى للحروف عند الخليل ، رواه أبو الفرج سلمة بن عبد الله بن دلان المعافرى الجزيرى فى قوله :

يا سائلى عن حروف العين دونكما   فى رتبة ضمها وزن وإحصاء

إلى أن قال :

واللام والنون ثم الفاء والباء   والميم والواو والمهموز والياء [٢]

فإذا ما فسر المهموز بالهمزة فيمكن الاعتراض عليه بمثل ما اعترض على الخليل نفسه ، والمرجح أن يكون المقصود بالمهموز هنا ألف المد وحده ، وإنما اقتضى النظم عدم ذكره ،

---

(١) التهذيب حـ ١ ص ٤١ ؛ واللسان حـ ١ ص ٧ .

(١) المزهر للسيوطى حـ ١ ص ٨٩ — ٩٠ .

أو أن التعبير خان واضع الأبيات . ومما يؤيد هذا الظن أن أبا الفرج لم يشر إلى ألف المد إطلاقاً فى بقية الأبيات . وليس من المستساغ أن يترك النص عليه ؛ إذ لم يفعل ذلك أحد من قبله أو من بعده . أما إذا كان المقصود بالمهموز الهمزة وألف المد معاً ؛ فيكون موقفنا منه هو موقفنا من الاحتمال الثانى لرواية صاحب اللسان التى أشرنا إليها فيما سبق .

أما الأمر الثانى الذى يؤكد عدم الدقة فى النظر إلى الهمزة فيظهر فى الحكم عليها بأنها لا تنسب إلى أى جزء من اللسان أو الحلق أو اللهاة ، وأنها تصدر حيث تصدر الألف اللينة والواو والياء . ولقد ألحّ صاحب كتاب العين على هذا المعنى أكثر من مرة حيث جاء هناك مثلا : « قال الليث : قال الخليل : فى العربية تسعة وعشرون حرفاً ، منها خمسة وعشرون حرفاً صحاحاً ، لها أحياز ومخارج ، وأربعة هوائية وهى الواو والياء والألف اللينة (والهمزة) . فأما الهمزة فسميت حرفاً هوائياً لأنها تخرج من الجوف ، فلا تقع فى مدرجة من مدارج اللسان ، ولا من مدارج الحلق ولا من مدارج اللهاة . إنما هى هاوية فى الهواء ، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف . وكان يقول كثيراً : الألف اللينة والواو اللينة والواو والياء هوائية ، أى أنها فى الهواء »[1] . ويكرر هذا المعنى نفسه فى سياق آخر ، فيقول : « والياء والواو والألف والهمزة هوائية فى حيز واحد ، لأنها لا يتعلق بها شىء »[2] .

أما الأزهرى صاحب التهذيب الذى يحرص على نقل آراء الخليل برمتها فيما يختص بالقضايا الصوتية على الأقل ، فنلاحظ أنه يعرض لكيفية صدور حروف « العلة » ومخارجها ثلاث مرات فى سياق واحد ، ولكنه يهمل ذكر الهمزة فى حالتين منهما ، ويكتفى بذكرها مع هذه الحروف مرة واحدة . وقد جاء ذلك فى نص له تكاد تتفق ألفاظه وعباراته مع ما رويناه عن العين . وهذا هو النص :

---

(١) كتاب العين ص ٦٤ . وذكر الهمزة فى أول النص من عمل المحقق وهى زيادة يقتضيها السياق كما هو واضح من بقية الكلام .

(٢) العين للخليل ص ٦٥ . والكلام المذكور فى صفحتى ٦٤ – ٦٥ من هذا الكتاب فيما يتعلق بهذه الأصوات الأربعة فيه خلط كبير . فقد جاء هناك مرتين نسبة هذه الحروف الأربعة إلى حيز واحد ووصفها جميعاً بأنها هوائية ؛ ولكنه مرة ثالثة يعزل الهمزة عن أخواتها ويقرر أن « الألف والواو والياء فى حيز واحد » أما الهمزة فهى « فى الهواء لم يكن لها حيز تنسب إليه » . ففى هذا النص الأخير يأتى بالتفريق بين الهمزة والحروف الأخرى ؛ ولكنه تفريق جاء فى غير موضعه . إن الفرق بين الهمزة وهذه الحروف ليس فى كونها – كما جاء فى هذا النص – غير ذات حيز تنسب إليه ؛ وإنما – على العكس من ذلك تماماً – فى كونها ذات حيز معين ؛ هو الحنجرة ؛ على حين يخرج هواء هذه الأصوات الثلاثة – بوصفها حركات – حراً طليقاً بدون عائق ؛ كما هو معروف .

قال الخليل بن أحمد : حروف العربية تسعة وعشرون حرفاً ، منها خمسة وعشرون حرفاً لها أحياز ومدارج ، وأربعة أحرف يقال لها جوف . الواو أجوف ، ومثله الياء والألف اللينة والهمزة . سميت جوفاً لأنها تخرج من الجوف فلا تخرج فى مدرجة ، وهى فى الهواء ، فلم يكن لها حيز تنسب إليه إلا الجوف »[1].

وهكذا نرى الخليل أو تلامذته الذين جمعوا آراءه فى كتاب العين يخلطون خلطاً واضحاً فى نقطتين اثنتين تتعلقان بمخرج الهمزة .

النقطة الأولى : تتمثل فى عدم نسبتها إلى نقطة أو مدرجة معينة من مدارج النطق ، وإصرارهم على أنها فى الهواء لا حيز لها . والهمزة — على ما هو مقرر الآن — لها مدرجة محددة لا سبيل إلى الشك فى خروج الهمزة منها ، وهى الحنجرة ، كما سبق ذكر ذلك فى موقعه[2]. ومن المؤكد أن الذى أوقعهم فى هذا الخطأ هو نظرتهم إلى الهمزة كما لو كانت حرف « علة » (بحسب تعبيرهم) أو كما لو كانت حركة ، كما نقول اليوم . أو لعلهم ركزوا على حالة من الحالات التى ظنوا أنها تعتريها ، وهى حالة التخفيف أو التسهيل . وهذه الحالة فى رأينا — كما ألمحنا إلى ذلك سابقاً أكثر من مرة — ليست من حالات الهمزة فى شىء ، إذ المنطوق فى هذه الحالة ليس همزاً ، وإنما هو شىء آخر قد يكون ألفاً أو واواً أو ياءً . وهذا المنطوق وحده — لا الهمزة — هو الذى يؤخذ فى الحسبان .

النقطة الثانية : التى تتصل بالاضطراب الحاصل منهم بالنسبة لمخرج الهمزة نعنى بها ضمهم الهمزة إلى الألف والواو والياء ونسبتها جميعاً إلى الهواء أو إلى الجوف . فهذه النسبة وإن صحت بالنسبة لحروف المدّ (والحركات عموماً) لاتصح بالنسبة للهمزة على الإطلاق . فهواء الهمزة ليس منطلقاً من « الجوف » إلى الخارج بدون عائق — كما هو الحال فى نطق الحركات ومنها حروف المدّ بوصفها حركات طويلة — وإنما المعروف أن هواءها يقف وقوفاً تاماً فى منطقة الحنجرة بسبب انطباق الوترين الصوتيين ثم ينطلق هذا الهواء فجأة وبسرعة إلى الخارج محدثاً انفجاراً ، ومن ثم كانت تسميتها « بالوقفة الحنجرية glottal stop أو « بالصوت الانفجارى الحنجرى » glottal plosive

وهناك دليل آخر على اضطراب الخليل وتلامذته فيما يتعلق بمخرج الهمزة ، يتمثل فى

---

(١) التهذيب جـ١ ص ٤٨ .

(٢) انظر ص ٩١ .

تصريحهم أكثر من مرة بأنها صوت حلقى . ومن ذلك مثلا قول الخليل : « وأما الهمزة فمخرجها من أقصى الحلق »[١] . ويعيد الأزهرى فى التهذيب هذا الكلام نفسه بحروف الخليل ، فيقول « وأما مخرج الهمزة فمن أقصى الحلق » . ثم يثنى ثانية فى سياق آخر فيسجل المعنى بإضافة العين إلى الهمزة ، ويقرر أن « الألف اللينة هى أضعف الحروف المعتلة والهمزة أقواها متناً ، ومخرجها من أقصى الحلق من عند العين »[٢] .

فهم ها هنا قد نسبوا الهمزة إلى مدرجة أو نقطة معينة من نقاط النطق ، على حين نفوا هذه النسبة فى نصوص أخرى — كما نسبوها إلى الحلق هنا وإلى الهواء هناك .

وفى استطاعة البحث العلمى أن يقبل نسبة الهمزة إلى الحلق ، ولكن على أساس واحد معين . وذلك عند ما نفسر الحلق — فى مفهومهم — بمعنى أوسع ليشمل ثلاث مناطق مختلفة ، ولكنها متصلة بعضها ببعض اتصالا وثيقاً . تلك المناطق هى : الحنجرة ، الحلق (بالمفهوم الدقيق) ، وأقصى الحنك . وقد درج على نحو هذا التقسيم كثير من قدامى الدارسين العرب (كسيبويه وابن جنى) ، حيث قسموا الحلق إلى ما سمّوه : أقصى الحلق ومنه الهمزة والهاء ، وأوسطه ومنه العين والحاء ، وأدناه ومنه الغين والخاء . فأقصى الحلق عندهم إذاً يقابل الحنجرة فى العرف الحديث ، وبهذا يسوغ لهم ما فعلوا ، ويتركز الفرق حينئذ فى التسمية . على أن هذا الاعتذار الذى قدّمناه لهم لا ينطبق على الرواية الثانية لصاحب التهذيب ، حيث قرر بوضوح أن الهمزة تخرج من حيث تخرج العين . وهذا غير صحيح على الإطلاق سواء أفسرنا الحلق بالمعنى الضيق أو الواسع ، فالهمزة فى كلتا الحالتين أعمق من العين وأسبق منها مخرجاً .

والحق أن الموضوع كما قدمه هؤلاء الرجال كله خلط واضطراب . وذلك مرجعه إلى أمرين رئيسيين :

١ — معاملتهم للهمزة معاملة « حروف العلة » .

٢ — عدم قدرتهم على تحديد موضوع نطقها تحديداً دقيقاً ، فهم تارة ينسبونها إلى ما ينسب إليه « حروف العلة » ، وأخرى يعينون لها مخارج غير صحيحة .

(١) كتاب العين ص ٥٨ .

(٢) التهذيب جـ١ ص ٤٤ ، ٥١ .

٢ – عدم قدرتهم على تحديد موضوع نطقها تحديداً دقيقاً ، فهم تارة ينسبونها إلى ما تنسب إليه « حروف العلة » ، وأخرى يعينون لها مخارج غير صحيحة .

ونتيجة هذا كله أن الخليل أو صانعي ذلك الكتاب الذى نسبوه إليه (وهو العين) لم يوفقوا فى التعرف على الخواص الصوتية للهمزة ، كما لم يستطيعوا تحديد مخرجها تحديداً واضحاً . والقول بأن الخليل كان يدرك أن الهمزة هى أول الأصوات مخرجاً قول يحتمل النظر والمناقشة . إن هذا الحكم قد استنتجه العلماء من رواية ابن كيسان التى أشرنا إليها سابقاً (ص ١٠٤) والتى تقول : « سمعت من يذكر عن الخليل أنه قال : لم أبدأ بالهمزة لأنها يلحقها النقص والتغيير والحذف ، ولا بالألف لأنها لا تكون فى ابتداء كلمة ولا فى اسم ولا فعل إلا زائدة أو مبدلة ، ولا بالهاء ؛ لأنها مهموسة خفية لا صوت لها ، فنزلت إلى الحيز الثانى ومنه العين والحاء فوجدت العين أنصع الحرفين ، فابتدأت به ليكون أحسن فى التأليف » .

فهذا النص فى رأينا من صنع المتأخرين ، وليس من كلام الخليل نفسه . فهناك فى الآثار المروية عن الخليل وتلامذته ما يناقض مفهوم هذه الرواية ويضعها موضع الشك ، وذلك من جهتين اثنتين تتعلقان بموضوع الحديث .

الجهة الأولى : مفهوم هذا النص أن الخليل يعلم تماماً أن الهمزة – دون غيرها – هى أول الحروف مخرجاً ، كما ذكرنا ، على حين ينص هو نفسه فى كتاب العين على ما يبطل ذلك وينقضه ، حيث يقرر أن العين – لا الهمزة – هى أول الأصوات فى المخرج . يقول : « وإنما كان ذواقه إياها (يعنى الحروف) أنه كان يفتح فاه بالألف ، ثم يظهر الحرف ، نحو : أب ، أت ، أح ، أع ، أغ ، فوجد العين أدخل الحروف فى الحلق ، فجعلها أول الكتاب ثم ما قرب منها الأرفع فالأرفع حتى أتى على آخرها وهو الميم » . ويؤكد هذا المعنى نفسه مرة أخرى فيقول : « فأقصى الحروف كلها العين»[1] . ثم يعقب هذا النص بترتيب الأصوات بحسب ذواقه إياها ، فيضع العين أولها ثم الحاء ثم الهاء إلى أن يصل إلى « حروف العلة » فيضعها فى نهاية الترتيب ومعها الهمزة ووضع الهمزة فى هذا الموضع إنما يرجع إلى معاملته لها معاملة حروف العلة ، كما بينا سابقاً ، وهذه النظرة الخاطئة هى السبب الحقيقى فى هذا الاضطراب الذى نتج عنه عدم معرفته بمخرجها الصحيح .

---

(١) العين ص ٥٢ ؛ ٦٤ .

(٢) السابق ص ٦٥ .

وهذا المسلك نفسه سلكه صاحب التهذيب حيث يروى عن الخليل أنه قال : « وأقصى الحروف كلها العين » . ثم يؤلف الحروف فيبدأ بالعين فالحاء ، ويضع حروف العلة فى نهاية الترتيب ، ولكنه – بعكس ما جاء فى العين – يغفل ذكر الهمزة[١] .

الجهة الثانية : يفهم من رواية ابن كيسان السابقة أن الخليل كان يرى أن الهاء أسبق من الحاء ، ولكنه أخرها لخفائها ، على حين يفيد كلام الخليل فى أكثر من موضع أن الهاء تعقب الحاء – لا تسبقها – أو هى قريبة منها فى موضع عام واحد . قال الخليل : « فأقصى الحروف كلها العين ثم الحاء ، ولولا بحة فى الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين . ثم الهاء « فأقصى الحروف كلها العين ثم الحاء ، ولولا بحة فى الحاء لأشبهت العين لقرب مخرجها من العين . ثم الهاء ولولا هتة فى الهاء ، وقال مرة : « ههة » ، لأشبهت الحاء لقرب مخرج الهاء من الحاء ، فهذه ثلاثة أحرف فى حيز واحد ، بعضها أرفع من بعض . . . »[٢] . ثم النظرة بترتيب الأبجدية – فى أكثر من سياق – واضعاً الهاء بعد الحاء . ولم يخرج كلام الأزهرى فى التهذيب عن هذا المعنى الذى ينقله عن الخليل بالألفاظ والعبارات ذاتها تقريباً ، كما يتبعه فى هذا الترتيب الذى أشرنا إليه[٣] .

وليس يعنى كل ما تقدم على أية حال أن العرب خانهم التوفيق فى التعرف على صوت الهمزة وخواصّها المميزة لها . إنهم – باستثناء الخليل أو رواته وتابعيهم – استطاعوا الوقوف على أهم صفات هذا الصوت ، وهى صفة الانفجار ، أو الشدة ، بحسب تعبيرهم ، كما استطاعوا أن يعينوا لها موضعاً عامًّا من مواضع النطق .

بل نزيد على ذلك فنقرر أن منهم من يدركون هذا الموضع أو المخرج إدراكاً دقيقاً ، غير أنهم لا يملكون التعبير الفنى الحديث . من هؤلاء مثلا الزركشى صاحب « البرهان » الذى يصرح بأن « الهمزة من الرئة » وأنها « أعمق الحروف »[٤] . فكونها أعمق الحروف مخرجاً (ومعها الهاء ، على ما هو معروف) حكم دقيق بارع ، وأما التعبير عن مخرجها بالرئة بدلا من الحنجرة ، فسببه – فيما نعتقد – شعوره القوى بالحفز الواضح والواقع على هذا الجزء من الإنسان ، نتيجة لضغط الهواء وانحصاره فى

---

(١) التهذيب جـ١ ص ٤١ ؛ ٤٨
(٢) العين ص ٦٤ .
(٣) التهذيب ص ٤١ ؛ ٤٨ .
(٤) البرهان فى علوم القرآن للزركشى جـ ١ ص ١٦٨ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .

الحنجرة وما تحتها ، بسبب انطباق الوترين الصوتيين الواقعين فى هذه الحنجرة . وهو شعور صحيح ووصف سليم لما يحدث بالفعل عند النطق بالهمزة . غير أن هذا العالم لم يستطع التعبير عن موضع النطق بالمصطلح « حنجرة » لاحتمال عدم معرفته بهذا المصطلح الذى لم يكن مشهوراً بين لغويى العرب ، بل كان مجهولاً تماماً لكثير من متقدميهم .

على أن هناك عالماً عربياً فذاً قدم لنا وصفاً لكيفية حدوث الهمزة ، أتى فيه بمعظم خواصها كما يراه البحث الصوتى الحديث . هذا العالم هو الشيخ الرئيس ابن سينا فى رسالة صغيرة له تسمى « أسباب حدوث الحروف » . يقول الشيخ فى هذا الشأن :

« أما الهمزة فإنها تحدث من حفز قوى من الحجاب وعضل الصدر لهواء كثير ومن مقاومة الطرجهارى زماناً قليلا لحصر الهواء ثم اندفاعه إلى الانقلاع بالعضل الفاتحة وضغط الهواء معاً »[١] . فهذا الوصف ينتظم خاصتين من خواص الهمزة[٢] : الأولى ، كيفية نطقها وهو مكون من مرحلتين ، ونعنى بذلك سد طريق الهواء فى الحنجرة بانطباق الوترين الصوتيين ثم خروج هذا الهواء منفجراً إلى الخارج بعد ذلك فجأة وبسرعة . وقد عبر ابن سينا عن الحالة الأولى بالحفز القوى فى الحجاب وعضل الصدر ، وهو حفز نحس به بقوة عند بداية نطق الهمزة ، بسبب انضغاط الهواء وحصره الناتجين عن انطباق الوترين ، كما أشرنا إلى ذلك عند تفسير كلام الزركشى . أما الخطوة الثانية (وهى الانفجار) فقد أشار إليها الشيخ الرئيس « باندفاع الهواء» الذى ينقلع بالعضلات الفاتحة أى ينحيها بعضها عن بعض فتنفتح الحنجرة (أى ينفرج الوتران) مصحوباً ذلك كله بخروج الهواء المضغوط .

أما الخاصة الثانية التى ينظمها هذا الوصف البارع فهى تتعلق بالمنطقة التى تصدر منها الهمزة . إنها الحنجرة ، بصريح عبارة ابن سيناء . فليس « الطرجهارى » المذكور فى الوصف السابق إلا ما نسميه اليوم بالغضروف الهرمى arytenoid ، وهما فى الواقع غضروفان هرميان . وسميا كذلك لأن كلا منهما يشبه الهرم[٣] . وهذان الغضروفان يكونان جزءاً

(١) أسباب حدوث الحروف لابن سينا ص ٩ .

(٢) الخاصة الثالثة والمكملة لخواص الهمزة هى حالتها من حيث وضع الأوتار الصوتية ؛ أى من حيث الجهر والهمس ؛ ولم يشر إليها ابن سينا هنا .

(٣) الغضروف الهرمى arytenoid أشير إليه « بالطرجهارى » مرة و « بالطرجهالى » مرة أخرى فى رسالة ابن سينا المذكورة . ويبدو أن كلا الاستعمالين صحيح ؛ على مايفهم من القاموس المحيط ؛ إذ جاء فيه « طرجهارة » شبه كأس يشرب فيه ؛ وفى مكان آخر يقول : « الطرجهالة بالكسر الفنجانة كالطرجارة » .

=

رئيسياً من غضاريف الحنجرة، ولهما قدرة على الحركة . فقد يقترب أحدهما من الآخر أو يبتعد عنه ، وقد يشتد الاقتراب بينهما حتى تلتقي قمتاهما فينسد فراغ الحنجرة ، وهذا هو ما يحدث بالفعل عند النطق بالهمزة ؛ حيث يؤدى هذا الالتقاء إلى انطباق الوترين الصوتيين انطباقاً تاماً .

والمصطلح « حنجرة» نفسه ليس غريباً عن ابن سينا ، كما هو معروف . وقد قدم لنا فى رسالته المذكورة وصفاً بارعاً مفصلا لهذا العضو وأجزائه المختلفة (وهى الغضاريف) مشيراً إلى ما يطرأ على هذه الأجزاء أثناء عملية إصدار الكلام وغيرها .

* * *

اقتصرنا فى كل ما سبق على وصف الهمزة ومناقشة مشكلاتها من وجهة النظر الصوتية الصرفة ، فبنينا هذه المناقشة على أساس أنها صوت مفرد منعزل ، ونظرنا إليها فى ذلك من ناحيتين اثنتين .

١ — الناحية العضوية أو الفسيولوجية physiological ؛ وهى تتعلق بكل ما يتصل بأعضاء النطق وأوضاعها وحركاتها المختلفة .

٢ — ناحية التأثير السمعى audible effect ، من حيث تلك الآثار السمعية التى تحدثها الذبذبات الصوتية المنتشرة فى الهواء والتى تؤثر فى أذن السامع تأثيراً معيناً والتى تنتج — فى الوقت نفسه — عن ميكانيكية النطق .

وهذه النظرة بجانبيها نظرة صوتية محضة ، أى جاءت على مستوى الفوناتيك

at the phonetic level

أما دراسة الهمزة من الناحية الصوتية الوظيفية at the phonological level أى على مستوى

= ويقول الدكتور أنيس (أصوات اللغة عند ابن سينا : مجموعة بحوث مؤتمر مجمع اللغة العربية يناير ١٩٦٣ ؛ ص ١٨٠) : الطرجهارى « من الكلمة الفارسية طرجهارة أى كأس للشرب » . ثم يقول : « ويبدو أن هذا الغضروف قد ظهر لأطباء العرب القدماء على هذه الصورة على حين أنه بدا للإغريق القدماء على شكل المغرفة لأن معنى arytenoid الشبيه بالمغرفة . ويرى الدكتور شرف أن هذا الغضروف فى الحيوان يشبه الإبريق . ولذا سماه ابن سينا بالطرجهارى » . أما نحن فقد سميناه بالهرمى لأنه يشبه الهرم إلى حد ما . وهذه التسمية هى المشهور الآن؛ كما يبدو مثلا من عبارة « هيفنر » (علم الأصوات العام ص ١٦) roughly pyramid-shaped arytenoid artilages ومما يذكر أن بعض الباحثين يسميه «الطهرجالى » ويدعوه آخرون «الطهرجليانى » . والتسمية الأولى ذكرها إلياس أنطون إلياس فى قاموسه المعروف ؛ والثانية للدكتور عبد الرحمن أيوب أصوات اللغة ص ٤٨ ط ٢) .

الفنولوجيا ، بالنظر إلى قيمتها ووظيفتها فى التركيب الصوتى للغة العربية — نقول أما هذه الدراسة فلم نعرض لها هنا لسببين :

أولهما : أنها دراسة واسعة تحتاج إلى بحث مستقل ، لتشعب الكلام فيها تشعباً لا تحتمله هذه الدراسة .

ثانى السببين (وهوالأهم) أن دراسة أى صوت دراسة وظيفية لا يمكن أن تتم بدون دراسة جميع أصوات اللغة المعينة ؛ لأن هذا الصوت أو ذاك لا قيمة له إلا بوصفه جزءاً من نظام معين ، وفيه تظهر قيمته ويبرز معناه الصوتى .

ثانياً : ألف المد

ألف المد هو المسمى الثانى للمصطلح العام «ألف» ، وهذه التسمية هى المشهورة فى الدرس الصوتى التقليدى عند العرب . وقد ينعت أحياناً بألف المد واللين ، أو بالألف اللينة ، فى مقابل الألف « اليابسة » التى يعنون بها الهمزة . وليس من النادر أن يطلقوا عليه « حرف علة » غير أن هذا النظر الأخير إنما يغلب تطبيقه فى ميدان الصرف .

أما فى العرف الصوتى الحديث فألف المد تسمى حركة ، ونعنى بها الفتحة الطويلة ، التى تصور فى الكتابة الصوتية Phonetic transcription تصويراً عاماً هكذا [:a] أو [aa] على أساس أن تكرار الرمز يعنى طول الحركة ، كما فى نحو قال : qaal (a) بالفتحة الطويلة (= ألف المد) فى مقابل نحو كتب : kataba بالفتحة القصيرة .

ومن الطبيعى أن يعتمد تحديد هذه الحركة الطويلة على تحديد الحركة القصيرة المعروفة بالفتحة فى التراث العربى والتى وضعوا لها الرسم التقليدى المعروف (ـَ) للدلالة عليها . وسبب هذا الاعتماد هو اتفاق الحركتين فى كل الخواص النطقية ، فيما عدا خاصة الكمية quantity أو الفترة الزمنية duration التى يستغرقها نطق كل منها ، والتى تستتبع — بالضرورة — اختلافاً من نوع ما فى درجة انفتاح الشفاه .

والفتحة — كما هو معروف — هى إحدى الحركات الثلاث الرئيسية فى اللغة العربية ، وهى تكمل مع أختيها — الكسرة والضمة — نظام الحركات فى هذه اللغة — The vowel system[1] of Arabic . ولهذه الفتحة — كما لغيرها من الحركات — خواص صوتية معينة ، يمكن تحديدها والتعرف عليها بأكثر من طريق علمى على المستوى الصوتى .

١ — يمكن تحديد الفتحة — كما يمكن تحديد غيرها من الأصوات — على أساس خواصها النطقية ، وما يرتبط بذلك من آثار سمعية تصل إلى أذن السامع عن طريق الذبذبات المنتشرة فى الهواء نتيجة لحركات أعضاء النطق ، أو بعبارة أخرى ، نستطيع

---

(١) لسنا هنا فى مجال دراسة الحركات العربية بالتفصيل ، ومن ثم ليس من شأننا أن نشير إلى أى نوع من تلك الحركات الأخرى الإضافية التى قد تنسب إلى العربية أحياناً كالإمالة بأنواعها ، أو تلك الحركات التى قد تكون خاصة بلهجة (قديمة) دون أخرى .

أن نصف الفتحة (وغيرها) بالإشارة إلى ميكانيكية النطق ، وما تنتظمه هذه العملية من أوضاع أعضاء النطق وحركاتها المختلفة ، وما ينتج عن ذلك من ذبذبات وموجات صوتية ملائمة لهذه الأوضاع والحركات ، وتصل إلى أذن السامع ، وتؤثر فيه تأثيراً معيناً .

وهذه النظرة — كما ترى — تتضمن ثلاثة جوانب متصلة غير منفصلة . الجانب الأول : جانب نطقي articulatory ، والثاني طبيعي أو مادي physical أو acoustic ، كما يشار إليه أحياناً ، أما الثالث فهو سمعي audible . وسوف نعتمد في دراستنا هنا على الجانب الأول لأنه أوضحها وأهمها ، مشيرين إلى الجانب الثالث كذلك ، إذ لا نملك إهمال الآثار السمعية التي تصل إلى أسماعنا . أما الجانب الثاني فهو جانب دقيق بطبيعته ويحتاج إلى تحليل صوتي معملي لا تحتمله البحوث الصوتية الدقيقة المتخصصة .

وهذه النظرة بجوانبها الثلاثة تدخل في نطاق علم الأصوات phonetics أو الفوناتيك ، بوصفه المنهج الذي يركز جهوده على الناحية المادية للأصوات ، أي على الأساس أنها أحداث منطوقة بالفعل speech-events في الموقف المعين .

٢ — يمكن تحديد الحركة (كما يمكن تحديد غيرها) بالنظر إلى وظيفتها في التركيب الصوتي ، أي بالنظر إلى قيمتها ومعانيها الصوتية في الموقع المعين . ويتم ذلك عادة بطريق التقابل أو التبادل commutation بين الصوت المعين وغيره من الأصوات في سياقات متشابهة أو متماثلة comparable ، كمقابلة الفتحة مثلا في نحو جلسة (بفتح الجيم ، اسم مرة) بالكسرة في نحو جلسة (بكسر الجيم ، اسم هيئة) .

وهذا الجانب جانب وظيفي functional ، يعنى بالأصوات من حيث وظائفها في تركيب اللغة ، لا بالأصوات من ناحيتها المادية النطقية الخالصة . فهو إذ ينظر إلى الفتحة مثلا إنما ينظر إليها بوصفها وحدة unit أو عنصراً term في نظام system صوتي معين ، لا بوصفها حدثاً صوتياً منطوقاً .

فوظيفة هذا الجانب إذن التجريد abstraction وتنظيم المادة وتقعيدها ، لا البحث في الأمثلة الجزئية الواقعة أو حصرها ودرسها بهذا الوصف . وهو إن عرض لهذه الجزئيات إنما يعرض لها بغرض التجريد والوصول منها إلى قواعد كلية . وربما يتضح الفرق بين هذا الجانب الوظيفي والجانب السابق بالمثال الآتي :

الفتحة من وجهة النظر الوظيفية وحدة صوتية تكون جزءاً من نظام الحركات فى اللغة العربية ، وهى بهذا المعنى ليست كسرة أو ضمة . ولكنها من حيث النطق وآثاره السمعية ، (وهو ما يهتم به الجانب الأول) قد تكون ذات صور نطقية متعددة ، وذات آثار سمعية مختلفة ، بحسب الموقع الصوتى الذى تقع فيه . فهناك مثلا الفتحة المضخمة ، والفتحة المرققة ، وتلك التى قد تدعى بين بين . وهناك كذلك الفتحة القصيرة والفتحة الطويلة إلخ .

هذه النظرة الثانية للأصوات دراسة وظيفية ، وإطارها العام هو علم وظائف الأصوات » أو الفونولوجيا phonology .

ونحن فى تعريفنا للفتحة سوف نأخذ فى الحسبان الجانب النطقى وما يتعلق به أولا ، ثم نخلص من ذلك إلى النظرة الوظيفية التى تنتهى بنا إلى تحديد الفتحة بوصفها وحدة صوتية أو جزءاً من نظام الحركات فى العربية . وإنما كان ذلك النهج منا لأن جانب الفونولوجيا — بالرغم من اختصاصه بمرحلة التجريد والتقعيد — لا يمكن فصله فصلا تاماً عن الفوناتيك ، فكلاهما مرتبط بالآخر ومعتمد عليه .

الفتحة بوصفها حركة ينطبق عليها (من وجهة النظر الفوناتيكية) التعريف العام للحركات ، ذلك التعريف الذى ينتظم خاصتين أساسيتين هما .

حرية مرور الهواء خلال الحلق والفم ، وذبذبة الأوتار الصوتية حال النطق بها . أو بعبارة أخرى — كما يقول علماء الأصوات — : الحركة صوت يحدث أثناء النطق به أن يمر الهواء حراً طليقاً من خلال الحلق والفم ، دون أن يقف فى طريقه عائق أو حائل ، ودون أن يضيق مجرى الهواء ضيقاً من شأنه أن يحدث احتكاكاً مسموعاً ، ودون أن ينحرف عن وسط الفم إلى الجانبين أو أحدهما . وهى فى العادة صوت مجهور [1] .

أما تحديدها بوصفها فتحة فيعتمد على عاملين مهمين ، هما وضع اللسان فى الفم والشكل الذى تتخذه الشفاه عند النطق .

---

(١) انظر : دانيال جونز : An Outline of English Phonetics, p. 23. وروبنس : « علم اللغة العام : عرض تمهيدى » ص ٩٤ ، وبلوك وتريجر « موجز التحليل اللغوى ص ١٨ ، ٢٥ . ومن رأى جونز ان الحركات دائماً مجهورة فى الكلام العادى ، ولكن ينعدم هذا الجهر فى الوشوشة Whispered Speech . أما الباحثون الآخرون فيرون أن جهر الحركات هو القاعدة العامة ولكن هناك لغات معينة بها حركات مهموسة فى الكلام العادى . أما « هيفنر » فى كتابه General Phonetics فيرى أن الحركات قد تكون مجهورة أو غير مجهورة ومن هذه الحالة الأخيرة الحركات فى الوشوشة وقد تسمى حينئذ « مهموسة » انظر المرجع السابق ص ٨٥ — ٨٦ .

أما بالنسبة للحالة الأولى فاللسان مع الفتحة العربية يكاد يكون مستوياً flat فى قاع الفم مع ارتفاع خفيف فى وسطه ، وربما ينحو هذا الارتفاع نحو الخلف قليلا . فالفتحة بهذا الاعتبار حركة متسعة أو منفتحة open . وتدل هذه التسمية على الاتساع النسبي الواقع بين اللسان فى وضعه المذكور وبين سقف الحنك الأعلى .

والملاحظ أن الشفاه حال النطق بالفتحة تكون فى وضع محايد neutral . أى غير مضمومة not ro eed ، وغير منفرجة not spread . (ضم الشفاه يكون مع الضمة ، وانفراجها مع الكسرة) ، أو بعبارة أخرى تكون الشفاه معها مفتوحة ، ومن هنا كانت تسميتها « بالفتحة »[1].

ومن الجدير بالذكر أن هذا الوصف إنما ينطبق على الفتحة بوصفها نمطاً أو جنساً a type or a class of sounds ينضم تحته عدد من الفتحات التى قد يأخذ اللسان معها أوضاعاً مختلفة من حيث درجة ارتفاعه وانخفاضه ومن حيث جزؤه المرتفع أو المنخفض : أهو الجزء الأمامى أم الخلفى .

وهذا الوصف ذاته — وإن كان مبنيًّا على أساس النطق (أو النظرة الفوناتيكية) — يقرب أن يكون وظيفياً أو فنولوجياً لاهتمامه بالأنماط لا بالجزئيات والأمثلة النطقية المختلفة Variants .

ومهما يكن الأمر ، فالفتحة بصورها النطقية المتعددة ليست **إلا وحدة** صوتية واحدة من الناحية الفنولوجية الوظيفية . ذلك لأن هذه الصور ليست إلا صوراً سياقية نتجت عن اختلاف المواقع الصوتية فى التركيب ، وليست تنفرد كل صورة منها بقيمة لغوية تختلف عن قيمة الأخريات . إنها جميعاً من هذه الناحية الأخيرة — ناحية الوظيفة والقيمة اللغوية — تمثل كلا أو نوعاً من الحركات هو ما اتفق على تسميته بالفتحة .

والفتحة بهذا المعنى الوظيفى ليس لها من مدلول أكثر من كونها ليست كسرة أو ضمة ، وهى تتبادل السياقات الصوتية معهما . نقول مثلا :

جلسة (بفتح الجيم) × جلسة (بكسر الجيم) .

وبرد (بفتح الباء) × برد (بضم الباء = ثياب) .

فنلاحظ وقوع الفتحة موقع الكسرة والضمة وتبادلها للمواقع معهما . وقد أدى هذا

---

(١) من هذا يظهر أن هذه التسمية تسمية علمية بارعة ، وقد توصل إليها أبو الأسود الدؤلى منذ مئات السنين ، كما تبدو من تلك القصة المشهورة المروية عنه فى هذا المجال .

الوقوع وهذا التبادل إلى اختلاف المعنى فى الحالتين ، كما هو واضح من الأمثلة . وهذا يعنى أن الفتحة هنا ذات وظيفة لغوية ؛ إذ استطاعت أن تفرق بين المعانى فى الكلمات المتشابهة فى كل مكوناتها الصوتية ، باستثناء نفسها . وهذه الوظيفة هى وظيفة الفتحة بهذا الوصف ، أى بقطع النظر عن صورها وأمثلتها الجزئية المتعددة من فتحة مفخمة ومرققة و بين بين إلخ .

والأوصاف السابقة بجانبيها الفوناتيكى والفونولوجى أو النطقى والوظيفى تنطبق فى عمومها على الفتحة الطويلة (= ألف المد) ؛ إذ هى مثل الفتحة القصيرة فى كل ما ذكرنا باستثناء خاصتين فرعيتين .

أولاهما : تظهر فى فرق الكمية ؛ حيث يستغرق نطق الفتحة الطويلة زمناً أطول نسبيًّا من نطق القصيرة . وتصحب هذه الخاصة ظاهرة نطقية أخرى ، هى أن حياد الشفتين (المعهود فى نطق الفتحة القصيرة) يميل إلى اتخاذ وضع مختلف إلى حد ما ، يظهر هذا الوضع فى ازدياد درجة الاتساع بينهما ، بسبب خاصة الطول فى الفتحة الطويلة دون القصيرة .

ونعنى **بالخاصة الثانية** التى تنفرد بها الطويلة دون القصيرة أن الفتحة الطويلة إنما تقارن وظائفها اللغوية فى التركيب بوظائف الكسرة والضمة الطويلتين — لا القصيرتين — أى واو المد ويائه ، كما ترى فى نحو :

قاما (للمثنى) × قومى (أمر المخاطبة) .

وقاما («) × قوموا (أمر جماعة الذكور) .

حيث وقع التبادل هنا بين الحركات الطويلة فى سياقات صوتية متماثلة ، وحيث أدى هذا التبادل إلى التفريق بين المعانى .

نخلص من كل ما تقدم إلى أن ما يسمى « ألف المد » فى التراث التقليدى ليس إلا حركة ، هى الفتحة الطويلة .

أما كونها حركة فلا تصفها بخواص الحركات بعامة . وتتلخص تلك الخواص فى صفة « الجهر » الذى ينشأ عن ذبذبة الأوتار الصوتية حال النطق ، وفى أن هواءها عند النطق يخرج فى الحلق والفم حرًّا طليقاً دون أن يعوقه عائق أو مانع ودون أن ينحرف إلى أحد الجانبين أو كليهما . أما كونها فتحة فلانطباق الخواص النطقية للفتحة عليها ، باستثناء خاصتى الطول وإمكانية التبادل فى المواقع الصوتية مع الواو والياء ، لا مع الكسرة والضمة القصيرتين ، كما سبق أن ذكرنا .

فالفتحة فى العربية إذن وحدة واحدة ، ولكنها قد تكون قصيرة وعلامتها الكتابية (َ) أو طويلة وعلامتها [ا] وهى ما تسمى ألف المد .

وتتفق هاتان الصورتان للفتحة فى ظاهرة صوتية أخرى مهمة ، تلك هى ظاهرة التفخيم والترقيق وما بينهما .

فالفتحة بذاتها لا تتصف بتفخيم أو ترقيق ، وإنما تعتريها هذه الظاهرة فى السياق أى بسبب تأثرها بما يجاورها من الأصوات ؛ فهى إذن ظاهرة سياقية contextual كما يظهر فى نحو :

صبر — قبر — سبر

حيث فخمت الفتحة فى المثال الأول ، ورققت فى الثالث ، ولكنها بين الحالتين فى المثال الثانى . وهذا الاختلاف فى الدرجة يرجع إلى الأصوات السابقة عليها فى هذه الكلمات . فهى فى الكلمة الأولى مسبوقة بصوت مفخم هو الصاد ، وفى الثالثة بالسين وهو صوت مرقق . أما فى المثال الثانى فهى واقعة بعد القاف وهو صوت بين بين أى بين التفخيم والترقيق .

وكذلك الحال فى الفتحة الطويلة (= ألف المد) ؛ حيث لا تتصف بذاتها بهذه الظاهرة بدرجاتها المختلفة . قارن :

صاد — قاد — ساد

حيث كانت « الألف » (= الفتحة الطويلة) مفخمة فى الكلمة الأولى ومرققة فى الثالثة ، ولكنها بين الدرجتين فى المثال الثانى . وسبب هذا الاختلاف إنما هو السياق نفسه .

ومن الجدير بالذكر أن عالماً عربياً قد لحظ هذه الحقيقة ، وهى أن ما تخضع له الألف (= الفتحة الطويلة) من تفخيم (أو ترقيق بطبيعة الحال) إنما سببه السياق ، أما هى ذاتها فلا توصف بتفخيم أو ترقيق . يقول ابن الجزرى : ومن الحروف « الحروف المستفلة وضدها المستعلية . والاستعلاء من صفات القوة . وهى سبعة يجمعها قولك ؛ قظ خص ضغط ، وهى حروف التفخيم على الصواب ، وأعلاها الطاء ، كما أن أسفل المستفلة الياء . وقيل حروف التفخيم هى حروف الإطباق[1] ، ولا شك أنها أقواها تفخيما . وزاد مكى عليها الألف . وهو وهم ؛ فإن الألف تتبع ما قبلها فلا توصف بترقيق أو تفخيم »[2] .

---

(١) حروف الإطباق أربعة هى : الصاد والضاد والطاء والظاء .
(٢) النشر فى القراءات العشر لابن الجوزى جـ ١ ص ٢٠٢ — ٢٠٣ .

فابن الجزرى هنا ينفى كون الألف مفخمة أو مرققة بذاتها ، وهذا قول سليم ولا شك ، غير أنه قصر خضوع الألف لهذه الظاهرة على الحالات التى تكون فيها تالية للأصوات التى تؤثر فيها . وكان الأوفق به أن يعمم الأمر فيرجعها إلى الموقع أو السياق بعامة ، لندخل الحالات الأخرى التى يحدث فيها التأثر بالأصوات التالية لها أيضاً ، كما يظهر مثلا فى نحو :

فاض ، باض

حيث تأثرت الألف بتفخيم الأصوات التالية لها (لا السابقة عليها) ، وكان مقتضى كلامه أن تكون مرققة فى مثل هذه الحالات لسبقها بأصوات مرققة .

« وأما ابن جنى فلم يذهب هذا المذهب الدقيق على ما يبدو . إنه لم يربط تفخيم الألف (أو ترقيقه) بالسياق أو الموقع ، وإنما يفهم من كلامه أن الألف قد تفخم (أو ترقق) بذاتها أى بقطع النظر عما يسبقها أو يلحقها من الأصوات . يقول :

« وأما ألف التفخيم فهى التى تجدها بين الألف والواو ، نحو قولهم : سُلام عليك وقُام زيد . وعلى هذا كتبوا الصلوة والزكوة والحيوة بالواو ، لأن الألف مالت نحو الواو » .

فابن جنى ها هنا يشعرنا بأن التفخيم من صفات الألف ذاتها ، كما يشعرنا بأن هناك أكثر من صورة لنطقها بقطع النظر عن سياقها الصوتى .

والظاهر على كل حال أن هذا العالم كان يتكلم عن الألف فى لهجة معينة أو مستوى لغوى معين ، بدليل أنه عدّ هذا النطق داخلا فى إطار ما سماه الأصوات أو الحروف المستحسنة[١] ومعناه أن تفخيم الألف جائز وإن لم يكن هو الأصل فيها . وفى ظننا أن هذا النطق اللهجى — غير المرتبط بالموقع والساق — متأثر بنطق أجنبى عن العربية فى مستواها الفصيح ، بدليل أمثلته الأخرى فى بقية النص ، وهى « الصلوة والزكوة » إلخ ، وهى كلمات سوريانية الأصل على ما نعلم .

ويجب أن نعرف على كل حال أن التفخيم فى الألف (والحركات العربية كلها) ليس ظاهرة « فونيمية » phonemic ، أى ليس ظاهرة من شأنها التفريق بين المعانى فى الكلمات المماثلة فى تركيبها الصوتى ، فيما عدا هذه الظاهرة نفسها . وإنما التفخيم هنا ظاهرة تطريزية prosodcc ، هى خاصة السياق كله وناتجة عنه . فالتفخيم هنا يختلف عن التفخيم فى الطاء

---

(١) سر صناعة الإعراب لابن جنى ـ ١ ص ٥١ و ٥٦ .

من نحو طاب ؛ إذ هذا الأخير تفخيم « فونيمى » ؛ إذكان وجوده مفرقاً ومميزاً للمعانى ، كما يظهر من مقارنة : طاب بمثل تاب .

فنى « طاب » تفخيم واضح فى الحدث اللغوى كله ، ولكنه تفخيم ذو معنى لغوى فى الطاء (إذ هو يميزها من التاء) وتفخيم سياق تطريزى فى الألف (والباء كذلك) ، سببه وجود هذه الطاء .

هذا القول الموجز الذى سقناه فيما يتعلق بألف المد وخواصها من وجهة النظر الحديثة من شأنه أن يقود إلى عقد مقارنة بين هذه النظرة وما رآه علماء العربية فى الموضوع نفسه . ولكننا رأينا أن نرجئ الكلام على هذه المقارنة لنعود إليه فى دراسة خاصة تضم الواو والياء كذلك ، لأن هؤلاء العلماء قد تناولوا هذه « الحروف » الثلاثة معاً ، وأتوا فيها بأحكام تنسحب عليها جميعاً بصفة عامة .

الواو والياء

يطلق كل من الواو والياء على مدلولين صوتيين مختلفين . فهما اسمان للواو والياء ، فى نحو ندنو ، نرمى narmii ، nadnuu ، وهما كذلك يدلان على الواو والياء فى مثل وهب ، يهب : yahabu ، wahaba ، وقوم ، بيت : qawm, bayt

والواو والياء فى الحالة الأولى حركتان خالصتان ، ونعنى بهما الضمة والكسرة الطويلتين ، ومن ثم كانا عنصرين أو مثالين من أمثلة الحركات فى اللغة العربية ، أما فى الحالة الثانية فيعرفان فى الدرس الصوتى الحديث « بأنصاف حركات» semi-vowels ، ولكنهما ينضمان — إلى تلك المجموعة من الأصوات المعروفة بالأصوات الصامتة Consonants .

ولكن السؤال الآن هو : كيف يمكن التمييز بين الحالتين ؟ أو بعبارة أخرى : ما أسس التفريق بين هذين المدلولين ؟ وما حدود كل منهما ووظائفه فى اللغة العربية ؟

نستطيع الإجابة عن هذه الأسئلة من زاويتين صوتيتين مختلفتين ، زاوية فوناتيكية ، تعنى بالنطق وآثاره المادية والسمعية ، وزاوية فنولوجية ، توجه اهتمامها نحو الوظيفة اللغوية لهذه الأصوات فى التركيب الصوتى للغة العربية ، وسوف نأتى بذلك كله فى فرصة أخرى إن شاء الله .

للبحث بقية

مراجع البحث

١ — إبراهيم أنيس (دكتور) :
الأصوات اللغوية ، (دار النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ، سنة ١٩٦١ م) .

٢ — إبراهيم أنيس (دكتور) :
بحث فى اشتقاق حروف العلة (مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، المجلد الثانى سنة ١٩٤٤) .

٣ — إبراهيم أنيس (دكتور) :
أصوات اللغة عند ابن سينا ، (مجموعة بحوث مؤتمر الدورة التاسعة والعشرين لمجمع اللغة العربية ، سنة ١٩٦٣) .

٤ — الأزهرى ، أبو منصور محمد بن أحمد :
تهذيب اللغة (الجزء الأول ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر والترجمة سنة ١٩٦٤) .

٥ — ابن الجزرى ، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقى :
النشر فى القراءات العشر (المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة) .

٦ — ابن الجزرى ، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقى :
متن الجزرية بشرح شيخ الإسلام الشيخ زكريا الأنصارى (المكتبة التجارية سنة ١٩٥٠) .

٧ — ابن جنى ، أبو الفتح عثمان :
الخصائص ، تحقيق الأستاذ محمد على النجار (طبع دار الكتب المصرية سنة ١٩٥٦) .

٨ — ابن جنى ، أبو الفتح عثمان :
سر صناعة الإعراب (الجزء الأول) ، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا وزملائه (مصطفى البابى الحلبى الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤) .

٩ — ابن سينا ، أبو على الحسين :
أسباب حدوث الحروف ، تحقيق محب الدين الخطيب (مطبعة المؤيد سنة ١٣٢٢ هـ) .

١٠ — ابن مسعود ، أحمد بن على :
مراح الأرواح فى علم الصرف ، وله شرحان لديكنقوز وابن كمال باشا ، (ط ٢ ، مصطفى البابى الحلبى سنة ١٩٣٧) .

١١ — ابن يعيش ، أبو البقاء موفق الدين :
شرح المفصل للزمخشرى .

١٢ — تمام حسان (دكتور) :
مناهج البحث فى اللغة (مكتبة الأنجلو المصرية سنة ١٩٥٥) .

١٣ — حفنى ناصف :
تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية (الطبعة الثانية مطبعة جامعة القاهرة سنة ١٩٥٨).

١٤ — الخليل بن أحمد :
كتاب العين (الجزء الأول) ، تحقيق الدكتور عبد الله درويش (مطبعة العانى ، بغداد سنة ١٩٦٧) .

١٥ — الزركشى ، بدر الدين محمد بن عبد الله :
البرهان فى علوم القرآن ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم (عيسى البابى الحلبى وشركاه ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٧) .

١٦ — سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر :
كتاب سيبويه (المطبعة الأميرية ببولاق) .

١٧ — السيوطى ، أبو بكر جلال الدين عبد الرحمن :
المزهر فى علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق جاد المولى وآخرين (دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابى الحلبى وشركاه ، الطبعة الرابعة سنة ١٩٥٨) .

١٨ — عبد الرحمن أيوب (دكتور) :

أصوات اللغة (مطبعة الكيلانى ، الطبعة الثانية سنة ١٩٦٨) .

١٩ — عبد الصبور شاهين (دكتور) :
التفكير الصوتى عند العرب .
وهو ترجمة لبحث بالفرنسية للأب هنرى فليش (مستخرج من مجلة مجمع اللغة العربية العدد ٢٣ سنة ١٩٦٨) .

٢٠ — محمود السعران (دكتور) :
علم اللغة (دار المعارف ، الطبعة الأولى سنة ١٩٦٢) .

* * *

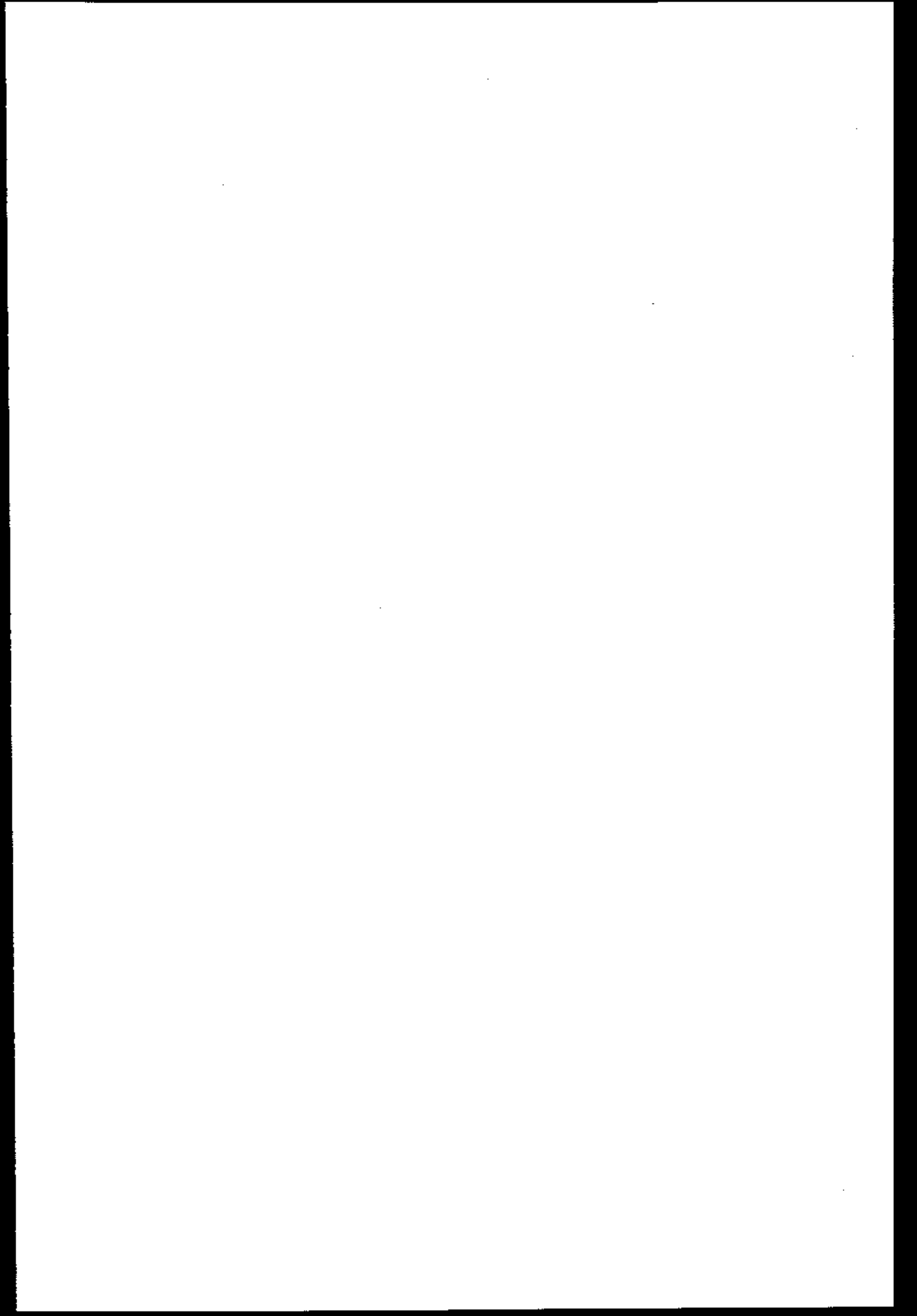
21 — Bloch, B. & Trager, G.L. :
Outline of Linguistic Analysis (Linguistic Society of America, 1942)

22 — Gairdner, W.H.T. :
The Phonetics of Arabic, (Oxford University Press, 1925).

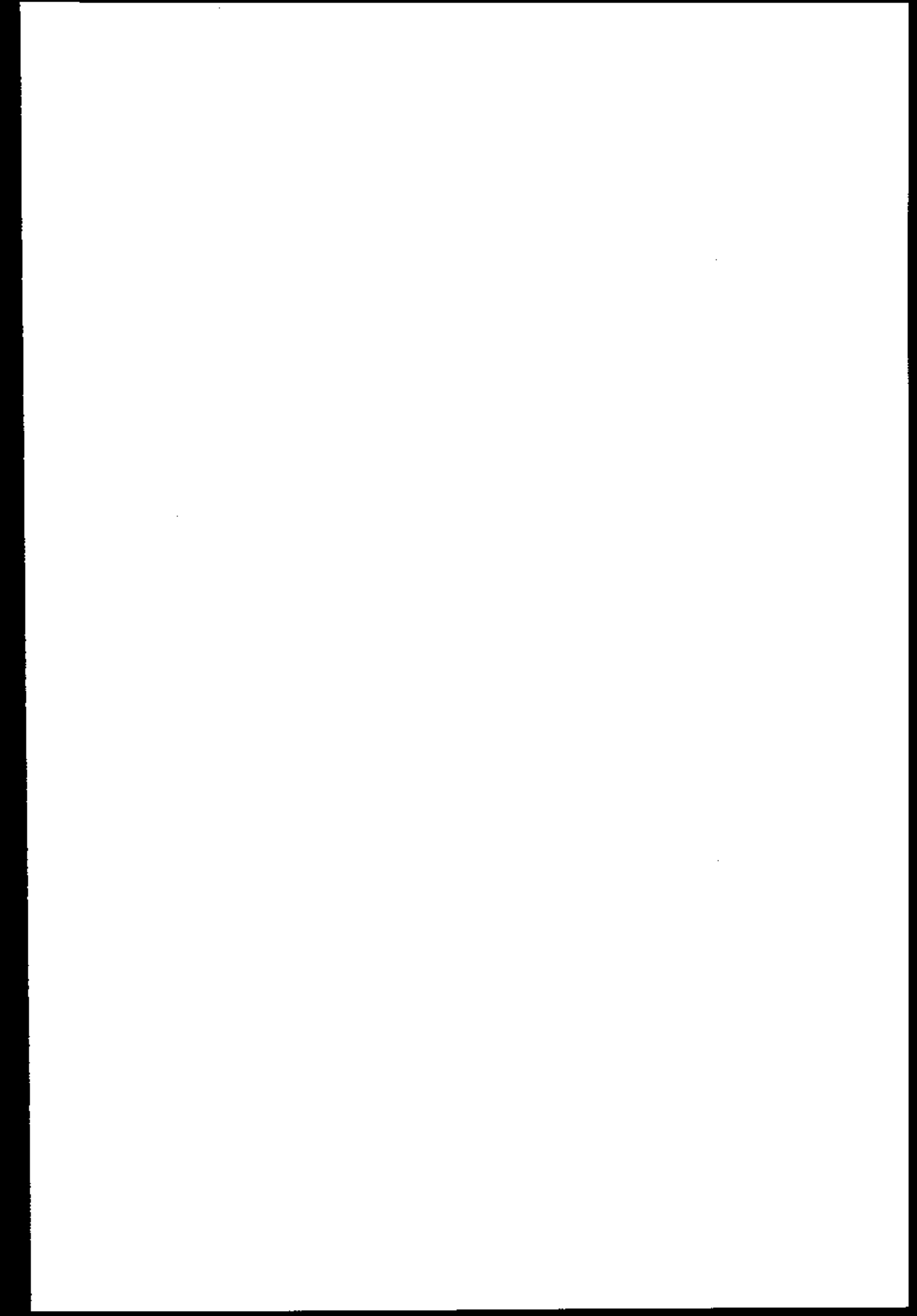
23 — Heffner, R.M.S. :
General Phonetics (The University of Wisconsin Press 1960).

24 — Robins, R.H. :
General Linguistics : An Introductory Survey (Longmans, Green & Co. Ltd. 1964).

25 — Wright, W. :
A Grammar of the Arabic Language, translated from the German of Caspari, (third ed., Cambridge University Press, 1951).



همزة الوصل



همزة الوصل

هناك قاعدتان مشهورتان فى التراث اللغوى عند العرب ، تنص أولاهما على أنه « لا يوقف على متحرك » ، وتقرر الثانية أنه « لا يجوز الابتداء بالساكن » . والمفروض أن هاتين القاعدتين – كغيرهما من القواعد – قد استخلصهما علماء اللغة من الأحداث الكلامية الفعلية ، ومن الأمثلة الجزئية للواقع اللغوى .

ويبدو حتى هذه اللحظة أن القاعدة الأولى – بوصفها قاعدة – قد استوفت شروطها ، وكملت لها خواصها ؛ إذ لم يرد عنهم ما يناقضها ، وليس هناك من القوانين الصوتية ما يعارضها أو يحول دون تصديقها .

أما القاعدة الثانية فتتضمن قضية تدعو إلى المناقشة والنظر ، وبخاصة إذا أخذنا فى الحسبان تلك القاعدة الأخرى التى ارتبطت بها دائماً فى الدرس اللغوى التقليدى ، والتى أتى بها علماء العربية لتصبح لهم قاعدتهم الأساسية أو لتكملها . هذه القاعدة الأخرى التكميلية تتمثل فى تصريح اللغويين بوجوب « اجتلاب همزة » ، ليتوصل بها إلى النطق بهذا الساكن الذى منعوا جوازه .

هذه الهمزة المجتلبة سموها « همزة وصل » ، ولكنهم اختلفوا فيما بينهم فى سبب هذه التسمية :

١ – قيل : إنها سميت كذلك من باب المجاز « لعلاقة الضدية ، لأنها تسقط وصلا ، فكان حقها أن تسمى همزة ابتداء » .

٢ – وقيل : لا مجاز ، بل « سميت بذلك لوصل ما بعدها بما قبلها عند سقوطها » .

٣ – وقال البصريون : « سميت بذلك لوصول المتكلم بها إلى النطق بالساكن » . واعترض عليهم بأنه كان من اللائق حينئذ أن تسمى همزة الوصول أو التوصل ، لا الوصل »[1].

ومهما كان السبب فى هذه التسمية فقد اتفق هؤلاء العلماء على أن همزة الوصل تظهر

(١) حاشية الخضرى على بن عقيل ، ج ٢ ص ١٧٩ .

وتُحقّق نطقاً فى ابتداء الكلام ، ولكنها تسقط فى درجه، كما اتفقوا على الدافع إلى اجتلابها، وهو تعذر النطق بالساكن ، أى الصوت غير المتبوع بحركة ، أو المشكل بالسكون فى اصطلاحهم .

هذا الدافع — وهو هنا يمثل القاعدة الأساسية فى هذه القضية — أمر فيه نظر ؛ إذ لا تخلو المسألة من احتمالين اثنين . أحدهما أن النطق بالساكن فى ابتداء الكلام متعذر أو مستحيل استحالة مطلقة ، بقطع النظر عن وقوعه بالفعل أو عدم وقوعه .

الثانى : أن هذا النطق متعذر أو مستحيل بحسب الواقع والحقيقة ، لأنه لم يسمع من أفواه العرب ، ومن ثم أصبح خاصة من خواص لغتهم ، ولهذا جىء بهمزة الوصل للتخلص من هذا التعذر أو تلك الاستحالة .

أما الاحتمال الأول فمردود ؛ إذ النطق بالساكن ابتداء بوصفه إمكانية صوتية أمر ليس متعذراً أو مستحيلا: لا فى الواقع ، أو التصور ، أو كليهما . كما لا نظن أن العربى فى الماضى أو الحاضر يعجز جهازه النطقى عن أداء هذه الظاهرة الصوتية . وقد جاءت عبارة بعضهم بما يفيد إمكانية هذا النطق وبما يوحى بجواز وقوعه . يروى الصبان عن السيد الجرجانى والكافيجى أن النطق بالساكن فى ابتداء الكلام «ممكن لكنه مستثقل »[1] . بل هناك ما هو أوضح من هذا وأصرح ، حيث ورد عن بعضهم ما يشير — بالنص — إلى وقوع ذلك بالفعل فى اللغة العربية. يروى الشيخ شمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أن « الابتداء بالساكن إذا كان مصوتاً أعنى حرف مد ممتنع بالاتفاق . وأما الابتداء بالساكن الصامت أعنى غير حرف المد فقد جوزه قوم »[2].

وهذا الذى ذكره هذا الشيخ لا يخلو من واحد من اثنين . فهو إما تجويز من المتكلمين (أو بعضهم على حد هذه الرواية) ، أى وقوعه منهم . وهذا أهم شىء فى الموضوع ، إذ المتكلم — فى نظرنا — هو مصدر القواعد اللغوية وأساسها الأول . وإما أنه تجويز من بعض العلماء . وهو احتمال يؤدى إلى النتيجة نفسها ؛ إذ من المفروض — بل من المحتم — أن يستنبط العلماء قواعدهم من الواقع اللغوى المنطوق بالفعل .

---

(١) حاشية الصبان على الأشمونى ج ٤ ص ٢٠٥ .
(٢) شرح مراح الأرواح ص ١٢٠ ؛ والمراد بالساكن فى قوله : « الساكن الصامت » المشكل بالسكون أى غير المتلو بحركة والمقصود بالصامت هو ما يطلق عليه Con onant بالإنجليزية .

ومعنى ذلك فى الحالتين أن النطق بالساكن فى ابتداء الكلام ظاهرة حقيقية وقعت فى كلام الناس فى فترة من تاريخ العربية . غاية الأمر أن بعض الدارسين استطاعوا بقوة ملاحظتهم ودقة حسهم أن يدركوا هذه الظاهرة الصوتية . على حين عجز آخرون عن هذا الإدراك ، إما لصعوبة ذلك عليهم . أو لعيوب ترجع إلى ذوات أنفسهم . ولكن ذلك بالطبع لا يقدح فى حقيقة الموضوع . وهى حدوث ظاهرة النطق بالساكن فى ابتداء الكلام فى العربية أو إحدى لهجاتها ، كما تشير إلى ذلك تلك الرواية السابقة .

ولعلنا إذا رجعنا فى التاريخ اللغوى قليلا إلى الوراء استطعنا أن نعثر على بعض الحقائق العلمية التى من شأنها أن تقوى هذا الادعاء الذى ندعيه أو هذا الافتراض العلمى الذى نفترضه.

تروى لنا كتب اللغة أن ظاهرة النطق بالساكن فى أول الكلام ليست ظاهرة غريبة عن اللغات السامية ، أو عن بعضها فى أقل تقدير ، إذا قصرنا أداتنا على المسجل منها بالفعل بالنسبة لهذه الظاهرة . يقرر الدارسون فى حقل البحوث السامية أن اللغة السريانية عرفت النطق بالساكن فى ابتداء الكلام . وأن ذلك كان يحدث فى سياقات تقابل مجموعة من المواقع اللغوية التى يقتضى بعضها وجود همزة الوصل فى اللغة العربية والتى لا يقتضى بعضها وجود هذه الهمزة ، كما يتبين لنا ذلك من الأمثلة التالية :

qṭol (قْطُل) = اقتل
šmoʿ (شمْع) = اسمع
ḵtoḇ (كشْفُ) = اكتب
blaʿ (بلْع) = ابلع
dḥal (دْحل) = خَفْ

ويخيل إلينا أن هذه الظاهرة كانت موجودة كذلك بالفعل فى اللغة العبرية ، غير أن النحاة العبرانيين ــ متأثرين بالقاعدة العربية : لا يجوز الابتداء بالساكن ــ افترضوا وجود نوع من التحريك الخفيف سموه « شڤا » . كما فى نحو :

q°ṭol (قطل) = اقتل
š°mor (شمر) = احرس
š°al (شأل) = اسأل (١)

---

(١) تفضل مشكوراً ، فأمدنا بهذه الأمثلة السريانية والعبرية ، الدكتور رمضان عبد التواب .

والواقع أن ظاهرة النطق بالساكن فى أول الكلام ليست مقصورة على التراث اللغوى القديم، بل هى موجودة كذلك فى اللهجات العربية الحديثة المنتشرة فى أرجاء الوطن العربى .

فى لهجة لبنان مثلا (وبخاصة لهجة الدروز والقطاع الشمالى كله) توجد هذه الظاهرة فى مجموعة من السياقات اللغوية ، من أهمها :

١ — كل سياق لغوى يقتضى وجود همزة الوصل فى اللغة الفصحى ، على القول بوجودها ، نحو : « ضروب » (فعل أمر = druub) . انفتح (فعل ماض = infatah) .

٢ — أول كل فعل مضارع ماضيه فى الفصحى على وزن فعل بتشديد العين (فيما عدا صيغة المتكلم حيث تحذف الهمزة نهائياً نحو : يوفق [ywaffaq]

٣ — أول مضارع الفعل الأجوف الثلاثى (ما عدا حالة المتكلم حيث تحذف الهمزة نهائياً كالسابق) نحو [nruuh]

٤ — أول كل كلمة هى اسم فاعل أو مفعول من الرباعى المضعف العين . مثل مجرب [mjarrib] موفق [mwaffaq] .

وقد ارتبطت بهذه الظاهرة — ظاهرة النطق بالساكن ابتداء — ظاهرة أخرى يستحيل وقوعها فى اللغة الفصحى بحسب ما نص عليه علماء هذه اللغة . تتمثل هذه الظاهرة فى صورتين رئيسيتين ، هما :

١ — وجود مقطع مكون من صوت صامت واحد consonant . أو ما يمكن أن يشار إليه بالنمط : c (consonant = c) ، ويكون هذا المقطع عادة فى أول الكلمة نحو : ضروب c/ cvvc=d/ ruub .

٢ — التقاء ساكنين . أو اجتماع ثلاثة أصوات صامتة متتالية ، والثالث منها فقط متلو بحركة نحو : ستعد stᶜidd

وقد نتج عن ذلك وجود مقطع يبدأ تركيبه بصوتين صامتين أى [consonant + consonant = cc] ويقع هذا المقطع عادة فى المركز الثانى من الكلمة : ستعد : c / ccvcc = stᶜidd

ولكن هذا النمط المقطعى الذى يبدأ بصامتين [cc] غير كثير الورود فى هذه اللهجة، إنه مقصور على حالة واحدة معينة . هى صيغة ما أصله « استفعل » وفروعها فى اللغة

---

(١) يستثنى من ذلك همزة أداة التعريف ، حيث تطورت إلى كسرة فى هذه اللهجة .

الفصحى . على أن يكون عين الكلمة ولامها من جنس واحد ، نحو ستعد ، أو تكون عينه حرف مد نحو ستراح : [c / ccvvc = straah]

وظاهرة النطق بالساكن نلحظها كذلك فى لهجة القاهرة . نحن لا ننكر أن هذه اللهجة قد احتفظت بهمزة الوصل فى أماكنها التقليدية . بل نضيف إلى ذلك . فنقول : إننا نسمعها أحياناً من بعض المثقفين وأنصافهم كما لو كانت همزة قطع . ولكنا مع ذلك نلاحظ أن هذه اللهجة قد كونت لنفسها نماذج وأنماطاً من الصيغ يبدأ أولها بصوت صامت ساكن أى غير متبوع بحركة .

من أشهر هذه النماذج وأوضحها فى نظرنا حتى الآن صيغ الفعل الماضى من الثلاثى الموزون على فعل (بفتح فكسر) فى الفصحى ، وذلك عندما يتصل هذا الفعل بضمائر الرفع المتصلة . يقولون :

فهم	: fihim	ولكن	فْهمت	: fhimt
شرب	: širib	ولكن	شْربت	: šribt

وهذا يعنى بالضرورة أن اللهجة القاهرية قد طورت لنفسها تركيباً مقطعيًّا من نمط جديد . هو [c= consonant] . كما فى : فهمت [c/ cvcc = fhimt] . وموقعه أول الكلمة . وهو نمط غير معروف فى الفصحى إذا أخذنا بكل ما رآه علماء هذه اللغة من قواعد صوتية وصرفية .

* * *

كل هذا الذى قررنا إنما يمثل معالم على الطريق إلى تأكيد القول بإمكانية النطق بالساكن فى ابتداء الكلام وإلى الاعتقاد بوقوع ذلك النطق فى اللغة العربية أو لهجاتها ، على الأقل فى بعض فتراتها التاريخية . وليس من البعيد أن تكون هذه اللغة أو لهجاتها قد خضعت فيما بعد لشىء من التطور ، ظهر أثره فى حدوث صوت فى أول الكلمات التى كانت تبدأ بالساكن قبل وجود هذا الصوت الذى سماه علماء العربية « همزة الوصل » .

وهذا الافتراض يقودنا إلى التفسير الثانى لقاعدتهم المشهورة : «لايجوز الابتداء بالساكن» هذا التفسير — بحسب فهمنا لكلامهم — هو أن النطق بالساكن فى ابتداء الكلام لم يقع من أفواه العرب ، وإنما الذى وقع هو نطقهم بهمزة وصل اجتلبت للتخلص من هذا الممنوع فى سياقات معينة .

ورأينا فى هذا التفسير الثانى يتلخص فى هذه العبارة : على فرض التسليم بصحة القول بأن العرب لم ينطقوا بالساكن فى ابتداء الكلام ، إننا نشك فى أن يكون المنطوق فى هذه السياقات المعينة همزة . ولا يغير من ظننا هذا وصفها بأنها للوصل أو لغيره . ويعتمد اتجاهنا فى هذه القضية على مجموعة من الأدلة العلمية المستقاة من خبرتنا الصوتية ونطقنا الفعلى للغة العربية ومناقشاتهم لهذه الهمزة ومشكلاتها .

إن هذا الصوت الذى يظهر فى أول « اضرب » و « استخراج » إلخ والذى يرمز إليه بالألف فى الكتابة ليس همزة فيما نعتقد . إنه — على فرض وقوعه — نوع من التحريك الذى يسهل عملية النطق بالساكن . وهذا التحريك قد يختلط أمره على بعض الناس فيظنونه همزة ؛ إذ أن هواءه يبدأ من منطقة صدور الهمزة وهى الحنجرة . ويبدو أن اللغويين العرب قد وقعوا فى هذا الوهم ، ولكنهم لما أدركوا أن صفات هذا « الصوت » تختلف عن صفات ما سموه « همزة قطع » دعوا هذا « الصوت » الأول « همزة وصل » ، إشارة إلى خاصة من خواصها ، وهى « وصل ما قبلها بما بعدها عند سقوطها »[1].

وحقيقة الأمر — فى نظرنا — أن هذا « الصوت» الذى سموه فى المواقع التى نصوا عليها إنما هو ذلك التحريك ،أو ما نفضل أن نسميه « الصويت » الذى يستطيع أن يؤدى تلك الوظيفة التى ارادها علماء اللغة وهى التوصل إلى النطق بالساكن .

أما أدلتنا على أن هذا « الصوت » ليس همزة (على الأقل فى الأصل قبل تطوره إلى همزة أو ما يشبهها فى أفواه العامة وأنصاف المثقفين فكثيرة ، نجملها فيما يلى :

الدليل الأول :

طبيعة التكوين الصوتى للهمزة تناقض الغرض الذى من أجله جاءت همزة الوصل ، وهو التوصل إلى النطق بالساكن ، أو تسهيل هذه العملية ، بعبارة أخرى . وقد جاء فى كلامهم ما يفيد الإشارة إلى هذا الغرض من اجتلاب الهمزة ، فيسميها الخليل مثلا « سلم اللسان»[2] ، ويرى أن « الألف التى فى اسحنكك واقشعر واسحنفر واسبكر — ليست من أصل البناء . وإنما أدخلت هذه الألفات فى هذه الأفعال وأمثالها من الكلام لتكون الألف عماداً

(١) انظر آراءهم المختلفة فى سبب تسميتها « همزة وصل » . ص ١٣٧ ، ١٣٨ .

(٢) شرح مراح الأرواح ص ٥٥ .

وسلماً للسان إلى حرف البناء ، لأن حرف اللسان حين ينطلق بنطق الساكن من الحروف يحتاج إلى ألف الوصل »[1].

فألف الوصل إذن « صوت» جيء به لتسهيل النطق بالساكن الذى هو الأصل ، لكن عدل عنه لصعوبته . وما كانت الهمزة — بوصفها همزة أو وقفة حنجرية — سلماً أو تمهيداً إلى النطق بالساكن . إنها على العكس من ذلك ، فهى حاجز ومانع فى حقيقتها obstacle ، وفى نطقها صعوبة ظاهرة تناقض استخدامها للتسهيل والتيسير .

وتسميتها همزة الوصل لا يناقض هذه الحقيقة . فهى همزة وصل ، لا لأنها سهلة فى النطق ، أو لأنها تختلف — فى النطق منعزلة — عما سموه همزة قطع . وإنما لأنها لا تسمع فى درج الكلام ، أو لأنها تصبح « لا شيء » من الناحية الصوتية فى الكلام المتصل . وهذه ظاهرة صوتية فنولوجية phonological feature تعرض لغيرها من الأصوات وبخاصة الحركات فى وصل الكلام word - junction .

الدليل الثانى :

كون « ألف الوصل » همزة يوقعنا فيما أردنا التخلص منه . فالهمزة — وحدها — صوت ساكن خال من الحركة . فكيف إذن نبدأ بالساكن على حين نريد التخلص منه ؟

لقد تنبه إلى هذا التناقض بعض الأذكياء منهم ، كابن جنى وغيره من اللغويين . فتساءلوا : أجاءت همزة الوصل ساكنة ، ثم حركت ؟ أم أنها جاءت متحركة ؟ اختلفت الإجابات عن هذا السؤال وتنوعت إلى اتجاهين !

أحدهما : يذهب إليه ابن جنى وهو أن همزة الوصل « حكمها أن تكون ساكنة لأنها حرف جاء لمعنى ، ولاحظ له فى الإعراب . وهى فى أول الحرف (يعنى الكلمة) كالهاء التى لبيان الحركة بعد الألف فى آخر الحرف فى : وا زيداه، ووا عمراه، ووا أمير المؤمنيناه . فكما أن تلك ساكنة فكذلك كان ينبغى فى الألف (يعنى همزة الوصل) أن تكون ساكنة . وكذلك أيضًا نون التثنية ونون الجمع ونون التنوين ، هؤلاء كلهن سواكن . . . فلما اجتمع ساكنان ، هى والحرف الساكن بعدها ، كسرت لالتقائهما ؛ فقلت : اضرب . اذهب .

(١) كتاب العين الخليل بن أحمد ، تحقيق الدكتور عبد الله درويش : ج ١ ص ٥٤ .

ولم يجز أن يتحرك ما بعدها لأجلها . من قبل أنك لو فعلت ذلك لبقيت هي أيضاً في أول الكلمة ساكنة ، فكان يحتاج لسكونها إلى حرف قبلها محرك ، يقع الابتداء به . فلذلك حركت هي دون ما بعدها»[1]. وقد تبع ابن جني في رأيه هذا كل من الرضي وابن الحاجب ، على ما يروي ابن كمال باشا[2] .

ويبدو أن ابن جني قد تأثر برأى أستاذه أبي علي الفارسي في ذلك . يروي الصبان عن السيوطي في الهمع أن البصريين اختلفوا في كيفية وضع همزة الوصل ، « فقال الفارسي وغيره اجتلبت ساكنة ، لأن أصل المبني السكون ، وكسرت لالتقاء الساكنين »[3].

ويرى شمس الدين أحمد صاحب أحد شرحي المراح أن هذه الكيفية لوضع الهمزة تمثل رأي الجمهور ، فهي – عندهم – اجتلبت ساكنة « لما فيه من تقليل الزيادة ، ثم لما احتيج إلى تحريكها حركت بالكسرة لأنه أصل في تحريك الساكن »[4] .

الاتجاه الثاني يرى القول باجتلابها متحركة « لأن سبب الإتيان بها التوصل إلى الابتداء فوجب كونها متحركة كسائر الحروف المبدوء بها » . وهذا رأي جماعة من البصريين على ما يفهم من كلام الصبان[5] ، كما هو رأي ابن كمال باشا الذي يرفض اتجاه ابن جني السابق ، ويذهب إلى أن ما قرره أبو الفتح « باطل لأنه يلزم العود إلى المهروب عنه . وهو الهرب عن حرف ساكن إلى حرف آخر ساكن مثل الأول » . وعنده أن « الحق زيادتها متحركة لئلا يلزم المحظور »[6].

وهذا الخلاف يمثل – في رأينا – اضطراباً حقيقياً في إدراك كنه الصوت المجتلب لتسهيل عملية النطق بالساكن . ومن ثم عجزوا عن تحديده بالدقة : أهو الهمزة وحدها ؟ أم الهمز متلوة بحركة ؟ والقائلون بالهمزة وحدها أحسوا بصعوبة جديدة تقابلهم عند افتراضهم هذا ؛ إذ أن ذلك يقتضي الوقوع فيما أرادوا التخلص منه وهو البدء بالساكن . ولهذا تحايلوا على الموضوع بافتراض آخر ، هو تحريك هذه الهمزة بعد اجتلابها .

(١) سر صناعة الإعراب لابن جني ج ١ ص ١٢٧ .
(٢) شرح مراح الأرواح لابن كمال باشا ص ٥٥ .
(٣) الصبان على الأشموني ج ٤ ص ٣٠٩ .
(٤) شرح مراح الأرواح لشمس الدين أحمد ص ٥٥ .
(٥) الصبان : المرجع السابق ص ٢٠٩ .
(٦) ابن كما باشا : المرجع السابق ، ص ٥٥ .

وعندنا أن مجىء الصوت ساكناً أولاً ثم تحريكه ثانياً عملية عقلية افتراضية ، لجأ إليها اللغويون لتسويغ قواعدهم وتصحيح مبادئهم . أما المتكلم – وهو أهم عنصر فى الدرس اللغوى – فلم يسلك هذا المسلك الذى يتضمن وقوع النطق على مراحل ، والذى يعنى كذلك أن هذا المتكلم كان يشغل نفسه بالتفكير فى هذه القضية قبل النطق . إنه نطق هذا الصوت إما ساكناً وبهذا يقع هؤلاء اللغويون فيما أرادوا الهروب منه ، وإما متحركاً وبذا يلتقى هذا الرأى مع الاتجاه الثانى القائل بزيادة الهمزة متحركة من أول الأمر .

ومعنى ذلك فى الحالتين أن المزيد حينئذ صوتان لا صوت واحد ، أحدهما الهمزة والثانى الحركة التالية لها . وهذا الافتراض – وإن أمكن تصديقه عقلا – يبعد أن يكون قد وقع فى حقيقة الأمر ، إننا عندما نمارس نطق هذا الصوت الذى افترضوه وسموه همزة الوصل لا نحس بهذه الثنائية ، وإنما نشعر بصوت واحد أو « بصويت» هو أقرب ما يكون إلى نوع من التحريك ، يعتمد عليه اللسان حتى يصل إلى الساكن بعده ، على ما يفهم من رأى الخليل الذى أشرنا إليه سابقاً .

على أن هذا الافتراض نفسه قد واجه اللغويين بصعوبة أخرى اضطرتهم إلى الدخول فى مناقشات جديدة كان يغنى عنها النظر فى الموضوع من زاوية الواقع بدلا من الافتراض والتأويل . تلك الصعوبة تتمثل فى تحديد نوع الحركة التى تصاحب الهمزة .

الدليل الثالث :

يبدو أن إجماعهم قد انعقد على أن الكسرة هى الأصل فى تحريك همزة الوصل . أما اختيار الكسرة بالذات ، فلأنها هى « الأصل فى التخلص من التقاء الساكنين » أو لأنها أحق الحركات بها لأنها (أى الكسرة) راجحة على الضمة بقلة الثقل ، وعلى الفتحة بأنها لا توهم استفهاماً »[١] .

وهذه التعليلات التى قدموها لتفضيل الكسرة على غيرها تعليلات واهية فى نظرنا ولا نستطيع أن نسلمها لهم ، فالحركة التى يأتى بها العربى عند التقاء الساكنين ليست فى نظرنا كسرة وإنما هى نوع من التحريك الذى لا ينحاز إلى أى من الحركات الثلاث : إنه صويت جىء به لتسهيل النطق بالساكنين المتتاليين ، ويمكن تسميته حركة من باب المجاز فقط

---

(١) الصبان على الأشمونى ، ج ٤ ، ص ٢٠٩

ويسمى فى اللغة الإنجليزية prosthetic vowel . وليس لنا بحال أن نعد هذه الحركة أوهذا التحريك — بعبارة أدق — جزءاً من نظام الحركات فى اللغة العربية ، إذ هو يختلف من ناحية النطق ومن ناحية التوزيع الصوتى فى اللغة phonetic distribution عن بقية الحركات اختلافاً بيناً .

ثم لنا أن نسأل : لم كانت الكسرة بالذات هى الحركة المفضلة عند التقاء الساكنين ؟ يجيب بعضهم عن هذا التساؤل إجابات لا تعدو أن تكون افتراضات عقلية أوتخمينات نظرية لا أساس لها من الواقع . يقول المولى شمس الدين أحمد :

«وإنما جىء بالكسر لتحريك همزة الوصل « لأنه أصل فى تحريك الساكن ، لأنه أبعد حركات الإعراب لامتناع دخوله فى قبيلين من المعربات وهما المضارع وما لاينصرف ودخول أخويه فى المعربات كلها . فلما احتيج إلى التحريك حركت بما هو أقل وجوداً فى الإعراب وأكثر شبهاً بالسكون الذى وجد فى بعض المعربات دون بعض ، ولأن السكون والجزم عوض فى الفعل من الكسرة فى الاسم ، فعوض الكسرة من السكون أيضاً ، ولأن وقوع اجتماع الساكنين كثير فى الكلام بشهادة الاستقراء وللأفعال منه القدح المعلى ، وناهيك نوعا الأوامر من الأفعال المشددة الأواخر وما ينجزم منها بأنواع الجزم ، وعندك أن للأكثر حكم الكل فتقدمت الأفعال فى اعتبار احتمال الساكنين والاحتياج إلى التحريك . ومعلوم ألا مدخل للجر فى الأفعال : فأفادت الكسرة الخلاص من اجتماع الساكنين وذلك ظاهر ، وكون الكسرة طارئة بحكم المقدمة المعلومة ، بخلاف أختيها فإنهما يفيدان الخلاص فقط . والمفيد لفائدتين أولى بأن يكون أصلا ، فالكسر أصل فى تحريك الساكن »[١].

وهكذا نرى أن هذا النص مشحون بالافتراضات الذهنية التى تتضمن قضايا خطيرة ، ما كان ينبغى لها أن تلقى بهذه البساطة إلى القارئ ، دون التأنى والتعمق فى البحث عن حقيقتها وكل افتراض من هذه الافتراضات قابل للنظر والمناقشة ، بل للرفض كذلك .

فالادعاء بأن الكسر أقل وجوداً فى الإعراب من أخويه (الضم والفتح) مبنى على النظر فى عدد الأبواب التى تدخلها هذه الحركة أو تلك . ونحن هنا لا ننظر إلى الأبواب التى هى من صنع اللغوى ، وإنما ننظر إلى الواقع اللغوى المنطوق أى إلى الأمثلة الفعلية التى يمارسها

(١) شمس الدين أحمد شرح مراح الأرواح ص ٥٥ .

المتكلم والتى تندرج تحت هذه الأبواب . وفى ظننا أن المعرب بالكسرة فى هذه الأمثلة الفعلية لا يقل – إن لم يزد – عما كان حظه الإعراب بالضمة أو الفتحة منفردة . على أنا نستطيع – على طريقتهم – أن ندعى أن هذه القلة تنطبق على الفتحة كذلك ، إذ هى لا توجد فى بابين ، هما جمعا التصحيح : جمع المؤنث السالم وهذا ظاهر ، وجمع المذكر السالم الذى ينصب ويجر بالياء ، أى بالكسرة الطويلة فى نظرنا ، ولا وجود للفتحة فيهما .

أضف إلى هذا أن مسألة الكثرة والقلة فى الوقوع مسألة تستدعى إحصاء شاملا لكل الأمثلة ، ولا يمكن الاعتماد على التخمين فيها ، فإذا ما تم هذا الإحصاء ربما ساغ لنا هذا الادعاء ونحوه وحتى فيما لو ثبت أو صح أن الكسرة أقل وقوعاً فى الإعراب فلسنا – مع ذلك – نرى أن هذا الأمر يصلح مسوغاً لتفضيلها على أختيها ، إذ لا ارتباط بين الجهتين .

أما تشبيه الكسر بالسكون فى قلة الوقوع بالمعربات ففيه مغالطة واضحة ، إذ ما الداعى إلى قصر وجه الشبه على الوقوع فى المعربات دون المبنيات ؟ لا نظن أن هناك سبباً غير التمحل والتحايل على الأمور لتسويغ افتراضاتهم .

على أن هذا التشبيه يثير الدهشة فى نظر القارئ ، إذ هو على عكس المألوف المتعارف فيما بينهم. هذا المتعارف هو تشبيه الفتحة (لا الكسرة بالسكون للخفة فى كل منهما . وهذه الخفة – وهى وجه الشبه هنا – أولى بالأخذ فى الحسبان فى قضيتنا هذه ؛ لأن المسألة كلها من بدايتها إلى نهايتها ترتبط بموضوع تسهيل النطق وتيسيره. أما كانت الفتحة إذن أولى من الكسرة فى ذلك ؟

ومن طريف ما ذكروا أن اختيار الكسرة بالذات إنما جاء على طريق العوض . فالسكون أى الجزم خاص بالأفعال دون الأسماء : على عكس الكسرة فى ذلك . فكان من العدل فى نظرهم – على طريق المقاصة – أن يعوض الكسر من السكون (فيدخل الأفعال) ولما استشعروا أن الكسر (للتخلص من التقاء الساكنين) لا يقتصر على الأفعال . سوغوا هذه المقاصة بأن « للأفعال القدح المعلى » من ظاهرة اجتماع الساكنين التى تستدعى وجود الكسر ، ومعلوم أن « للأكثر حكم الكل » .

وبهذا التعليل الذى قدموه وسجلوه فى النص السابق ، كانت الكسرة فى نظرهم هى الأصل عند التقاء الساكنين ، ومن ثم كانت الأصل كذلك فى تحريك همزة الوصل ، وهو

تعليل واه ضعيف ، لا يفضل التعليل الثانى الذى قدموه لتفضيل الكسرة على الضمة . فالكسرة فى نظرهم أولى من الضمة لخفتها أو « لقلة ثقلها » فى النطق . وهذه — فى رأينا — مسألة تختلف فيها أذواق الناس . وما كانت أذواق الناس فى يوم من الأيام أساساً للحكم الموضوعى على الأشياء . أو أساساً لوضع قواعد اللغة وتقنينها . إن النظر العلمى الموضوعى لا تعنيه بحال مسألة الصعوبة والسهولة لاعتمادها على الذاتية وتأثرها بالرأى الفردى .

أمّا التعليل الثالث وهو إيثار الكسرة على الفتحة حتّى « لا توهم استفهاماً » فهو يدل على جهل بحقائق الأمور ، إذ شتان بين همزة الوصل وهمزة الاستفهام : فالأولى لها خواصها بوصفها للوصل ، والثانية همزة قطع لها صفاتها ومميزاتها التى تختلف عما استقر للأولى ، وينطبق هذا على النطق وعلى ما يعرض لكل منهما فى سياق الكلام المتصل ، على نحو ما قرره علماء العربية أنفسهم . أضف إلى هذا أن همزة الاستفهام لها سياقات لغوية معينة يدركها من له أدنى خبرة بخواص « المنطوق » الاستفهامى ، حيث يتميز هذا المنطوق بصفات صوتية ، منها التنغيم (أو موسيقى الكلام) وأنماطه . ومنها ما يسبقها أو يلحقها من كلام ، وهناك أخيراً — وليس آخراً — المقام الذى يعين الباحث على تحديد الظواهر اللغوية المختلفة .

وبهذا كله تبين لنا أن تعليلاتهم التى ذكروها لاختيار الكسرة بالذات ولتفضيلها على أختيها فى حال التقاء الساكنين وتحريك همزة الوصل — ادعاءات لا يؤيدها الواقع اللغوى ، أو منطق البحث العلمى الصحيح . ويبدو أن الكوفيين كانوا أكثر توفيقاً من غيرهم حيث نصوا على أن كسر همزة الوصل فى نحو « اضرب وضمها فى اسكن » إنما جاء « اتباعاً للثالث »[1] ، فالكسر إذن ليس مفضلا لذاته ، وإنما لسبب صوتى واضح ، وهو تعليل جيد يدل على تذوق وفهم .

وهذا الذى رآه الكوفيون ذو أهمية خاصة فى هذا المجال ، إذ هو يقودنا إلى حقيقة الموضوع . وهى أن هذا الصوت الذى سمى همزة وصل لا يعدو أن يكون نوعاً من التحريك ينحو نحو الحركة التالية له فى الكلمة . وربما يدل على هذا ما أحس به بعض النابهين من أن حركة همزة الوصل لها حالات متعددة يلاحظ فيها أو فى أغلبها أنها تناسب نوع الحركة التالية لها وتوافقها فى بعض خواصها . يقول الأشمونى :

---

(١) الأشمونى ج ٤ ص ٢٠٩ .

« اعلم أن لهمزة الوصل بالنسبة لحركتها سبع حالات : وجوب الفتح وذلك فى المبدوء بأل، ووجوب الضم وذلك فى نحو انطلق واستخرج مبنيين للمفعول ، وفى أمر الثلاثى المضموم العين فى الأصل ، نحو اقتل واكتب ، بخلاف امشوا وامضوا . ورجحان الضم على الكسر وذلك فيما عرض جعل ضمة عينه كسرة نحو اغزى ، قال ابن الناظم . وفى تكملة أبى على أنه يجب إشمام ما قبل ياء المخاطبة وإخلاص ضمة الهمزة . وفى التسهيل أن همزة الوصل تشم قبل الضم المشم . ورجحان الفتح على الكسر وذلك فى ايمن وايم . ورجحان الكسر على الضم وذلك فى كلمة اسم ، وجواز الضم والكسر والإشمام وذلك نحو اختار وانقاد مبنيين للمفعول ، ووجوب الكسر وذلك فيما بقى وهو الأصل »[1].

ومعنى هذا أن حركة همزة الوصل فى جميع الحالات ـ باستثناء حالتى ال وايمن (وايم لغة فيها) ـ روعى فيها أن تكون متناسبة فى النوع وأكثر الصفات مع الحركة التالية لها فى الكلمة ، سواء أكان ذلك بحسب أصل الكلمة أو بحسب الصورة التى توجد عليها . وفى هذا السلوك الصوتى الذى تسلكه هذه الحركة ما ينهض دليلا آخر على ما افترضناه من عدم وجود همزة وصل وتأكيد ما ادعيناه من وجود تحريك أو « صويت » تبدأ به الكلمة فى مكان الهمزة التى أوجب اجتلابها علماء العربية . وهذا الصويت هو الذى يتشكل بشكل الحركة التالية اه .

الدليل الرابع :

يبدو لنا أن هناك إحساساً من نوع ما بين اللغويين العرب بأن ما سموه همزة وصل ليس إلا « نقلة » حركية تختلف فى طبيعتها وصفاتها عن كل من الأصوات الصامتة consonants والحركات vowels . يتمثل هذا الإحساس فى جملة من تصريحاتهم ومناقشاتهم المتناثرة هنا وهناك فى التراث اللغوى ؟ من ذلك مثلا وصفهم للهمزة بأنها « للوصول » أو « الوصل » .

أما الأول (وهو كونها للوصول أو التوصل) فمعناه أنها تساعد المتكلم وتوصله إلى النطق بالساكن . وما كانت الأصوات الصامتة فى رأيهم ـ باستثناء الهمزة ـ وسيلة أو موصلا سهلا إلى هذا الهدف . أما الهمزة ـ وهى ما خرجت عن هذه القاعدة فى نظرهم ـ فنحن نشك فى قيامها بهذه الوظيفة كذلك ، إذ هى الأخرى صوت صامت له صفات الصوامت

---

(١) السابق ج ٤ ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩ .

وخواصها . فما ينطبق على هذه الصوامت ينطبق عليها ، لاتحادها جميعاً فى المميزات الأساسية التى سوغت جمعها وضمها بعضها إلى بعض تحت باب واحد ، هو باب الأصوات الصامتة . أمَّا ما قد يدعيه البعض من أن الهمزة تنفرد ببعض مميزات معينة ، كالتسهيل أو التخفيف أو الحذف إلخ فهو مردود بأن هذه الظواهر وغيرها ظواهر مستقلة ، لاتنسب إلى الهمزة ، وإنما تنسب إلى نفسها بوصفها أحداثاً لغوية ذات كيان خاص وقعت فى سياقات أو لهجات معينة ، تقابلها سياقات أو لهجات أخرى تظهر فيها الهمزة .

أضف إلى هذا أن الهمزة بطبيعة نطقها — كما سبقت الإشارة إلى ذلك — تناقض غرض التسهيل والتيسير فى النطق . وهو الغرض الذى من أجله أوجبوا اجتلاب همزة الوصل ، وقد أحس بهذا الذى نقوله بعض المدققين منهم. يقرر ابن كمال باشا أن الهمزة قد تخفف « لأنها حرف ثقيل ، إذ مخرجه أبعد من مخارج جميع الحروف لأنه يخرج من أقصى الحلق . فهو شبيه بالتهوع المستكره لكل أحد بالطبع »[١] .

ولا يعترض على هذا بأن المقصود بهذا النص همزة القطع لا الوصل ؛ إذ لا فرق عندنا فى النطق بين الهمزتين ، فالهمزة فى كل الحالات همزة ، وما الفرق بينهما إلا ظاهرة السقوط فى درج الكلام لهمزة الوصل على الرأى القائل بوجودها . ولكن هذا السقوط ظاهرة سياقية contextual feature تخضع لظروف صوتية مختلفة ، وقد تعرض لأصوات أخرى غير الهمزة ، ومن أخصها الحركات .

والثانى : (وهو كونها للوصل) معناه أنها تصل ما قبلها بما بعدها لسقوطها فى درج الكلام ، وهذه الخاصة — فى رأينا — تناسب الحركات ، فهى التى تخضع لكثير من الظواهر الصوتية ، كالتقصير والتطويل والحذف إلخ ، وهى التى تؤهلها طبيعتها لوصل الكلام . ونحن نعلم علم اليقين أن العربية تقرر وجوب وصل الكلام عند إظهار الحركات فى أواخر الكلمات ، وذلك مفهوم من قاعدتهم المشهورة : « لا يوقف على متحرك » ؛ إذ معناه — بمفهوم المخالفة — وجوب الوصل عند التحريك .

ولسنا مع ذلك ندعى أن هذا الصوت الذى سموه همزة وصل حركةٌ وذلك لسببين :

أولهما : أن ذلك الصوت الذى يبدأ به النطق فى نحو « اضرب » و « اكتب » ليست

---

(١) ابن كمال باشا : شرح مراح الأرواح ص ٩٨ .

له صفات الكسرة أو الضمة وخواصهما . وذلك واضح تمام الوضوح لكل من له دراية بطبيعة هاتين الحركتين وطريقة تكوينهما فى النطق الفعلى .

أما السبب الثانى الذى يمنع افتراض كون هذا الصوت حركة ، فهو أن التركيب الصوتى للغة العربية يمنع ابتداء النطق بالحركات. وهذا يتمشى مع القانون الفنولوجى العام phonological rule لهذه اللغة : وهو عدم وقوع أى مقطع بها يبدأ بحركة .

وقد أدرك هذه الحقيقة بعض لغويى العرب ، حيث نصوا على أن « الابتداء بالساكن إذا كان مصوتاً أعنى حرف مد ممتنع بالاتفاق . أما الابتداء بالساكن الصامت أعنى غير حرف المد فقد جوزه قوم . ولاشك أن الحركات أبعاض المصوتات . . . فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء ببعضه . ويمكن الابتداء بالصامت الساكن ، فيجوز أن يقدم الصامت الساكن على الحركة ، ولا يجوز أن تقدم الحركة على الحرف ، وإلا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقاً » .

على أن القول بوجوب تحريك هذه الهمزة — قبل اجتلابها أو بعده — يقتضى سقوط صوتين لا صوت واحد فى درج الكلام ، هما الهمزة وحركتها كما يظهر فى المثالين التاليين :

يقولون : qifham (بهمزة الوصل فى الابتداء وقد رسمناها بالرمز الصوتى q) .

ولكن : qultu lahu fham (بحذف qi — همزة الوصل وكسرتها فى درج الكلام) .

و : quktub (بهمزة الوصل فى الابتداء) .

ولكن : qultu lahu ktub (بحذف qu = همزة الوصل وضمتها فى درج الكلام) .

وإذا كانت همزة الوصل تتحمل الحركات — كما رأوا هم — فمعناه أنها صوت صامت consonant ، له صفات الأصوات الصامتة ، شأنها فى ذلك شأن همزة القطع التى لم يختلفوا على كونها من هذه الأصوات . وقد جاء فى كلامهم ما يؤيد هذه الحقيقة ، حيث صرحوا بأن « حكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح فى جميع الأحكام » وفى عبارة بعضهم أن « حكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح فى تحمل الحركات» .

---

(١) أما الهمزة المفتوحة فى أداة التعريف وأيمن فلنا فيها رأى خاص . انظر ص ٢١١ وما بعدها .

(٢) شمس الدين أحمد : مراح الأرواح ص ١٢٠ .

(٣) المرجع السابق ص ٩٨ .

(٤) ابن كمال باشا ، شرح مراح الأرواح ص ٩٨ . ومما يذكر أن هذين العالمين استثنيا من شبه الهمزة بالحروف الصحيحة كونها تخفف (وذلك إذا لم يكن مبتدأ بها) لأنها حرف ثقيل وعندنا أن هذا الاستثناء =

ومتى ثبت أن همزة الوصل كهمزة القطع فى كونها من الأصوات الصامتة وفى كونها تتحمل الحركات مثلها ، كان من الواجب إعطاؤها أحكامها ، على الأقل فيما يتعلق بهذه الحركات التى تشترك « الهمزتان » فى تحملها . ولكنا مع ذلك نراهم يفرقون بينهما من هذه الناحية فى حالات كثيرة ، نذكر منها على سبيل المثال :

١ — أن البصريين نصوا على أنه « لا يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها » ، على حين « أجمعوا على جواز نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها نحو من — ابوك »(١).

٢ — أنهم فرقوا بينهما وبين حركاتهما فى الرسم ؛ فقد جاء فى صبح الأعشى أن المتقدمين كانوا يشيرون إلى الهمزة (همزة القطع) ، « بنقطة صفراء ليخالفوا بها نقط الإعراب . . . . . ويرسمونها فوق الحرف أبدا . إلا أنهم يأتون معها بنقط الإعراب الدالة على السكون والحركات الثلاث بالحمرة ... . وسواء فى ذلك كانت صورة الهمزة واواً أوياء أو ألفاً، إذ حق الهمزة أن تلزم مكاناً واحداً من السطر ، لأنها حرف من حروف المعجم . والمتأخرون يجعلونها عيناً بلا عراقة ، وذلك لقرب مخرج الهمزة من العين ولأنها تمتحن بها »(٢).

أما بالنسبة لهمزة الوصل فقد جاء فى هذا المرجع نفسه أن المتقدمين كانوا يشيرون إليها برسم جرة بالحمرة ، « وأما المتأخرون فإنهم رسموا لذلك صاداً لطيفة إشارة إلى الوصل ؛ وجعلوها بأعلى الحرف دائماً ، ولم يراعوا فى ذلك الحركات اكتفاء باللفظ »(٣).

فهذا النصان يقرران شيئين مهمين فى هذا الباب ؛ أولهما : المخالفة بين الهمزتين فى الرسم وهو أمر يبدو ضرورياً بالنسبة للقائلين بالفرق بينهما . ولكن يعكر الصفو عليهم ما قرروه هم من أن الهمزتين كلتيهما تتحملان الحركات ، وهو ما يعنى اتفاقهما أو وحدتهما من حيث النوع والصفات ، وكان ذلك — بالطبع — يقتضى توحيد رسمهما وتصويرهما فى الكتابة .

وإذا جازت المخالفة بين الهمزتين نفسيهما فى الرسم ، فما كان يجوز لهؤلاء العلماء أن

= لا محل له ، لأن التخفيف فى نظرنا ظاهرة مستقلة عن الهمزة، تدرس ويقرر حكمها بحسب الحالة التى تبدو عليها بالفعل فى الكلام المنطوق ، وبمثل هذه الدراسة سوف يتضح لنا أن التخفيف ليس سوى لهجة أو ظاهرة تتعلق بالسياق .

(١) د . عبد الرحمن السيد : مدرسة البصرة النحوية (مخطوط مكتبة كلية دار العلوم) ص ٩٠ .
(٢) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٣ ، ص ١٦٣ (من مطبوعات : تراثنا) .
(٣) المرجع السابق ص ١٦٦ .

يخالفوا بين حركاتهما ؛ إذ لا فرق بين الحركات — وهذا أمر لا خلاف فيه — سواء أكانت تالية لهمزة القطع أو همزة الوصل : إن الحركة فى أى سياق مهما كان نوعه لا تخرج عن طبيعتها ومميزاتها الأصلية ، وإن جاز تأثرها بوجه من الوجوه بالسابق أو اللاحق لها من أصوات كما يظهر ذلك مثلا فى تأثرها بالتفخيم أو الترقيق .

ولكن الذى حدث — وهو ما يدل عليه الأمر الثانى المستفاد من النصين السابقين — هو أن علماء العربية خالفوا بين الحالتين ، حيث قرروا رموزاً خاصة بحركات همزة القطع ، على حين أهملوا حركات همزة الوصل فتركوها عارية من الرموز « اكتفاء باللفظ » .

ورأينا أن هذا السلوك الذى سلكوه تجاه الحركات هنا ربما يدل على أنهم أحسوا — وقد يكون إحساساً غامضاً — بأن هناك فرقاً بين الحركات فى الحالتين . وهذا فى الحقيقة هو ما نود توضيحه : ليست هناك حركات بالمعنى الدقيق ، بل ليست هناك أيضاً همزة وصل فى تلك السياقات التى أوجبوا وجود هذه الهمزة فيها[1] . وإنما هناك تحريك بسيط ، حار علماء العربية فى تحديده صوتيا وفى بيان حقيقته ، ومن ثم خلطوا فى وصفه وفى بيان أحكامه .

وقد يؤيدنا فى هذا كذلك رأى البصريين السابق الذى ينص على عدم جواز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها » ؛ إذ لا توجد هناك حركة تنقل ، ولا همزة وصل « تسمح » بنقل حركتها إلى سابقها ، على نحو ما يجرى مع همزة القطع .

الدليل الخامس:

إمكانية الابتداء بالساكن فى بعض اللغات السامية الأخرى كالسريانية والعبرية مثلا قد تؤخذ دليلا جديداً على احتمال خلو اللغة العربية من هذه الهمزة كذلك . وربما ينطبق هذا الأمر على هذه اللغة بصورة آكد فى فتراتها التاريخية السابقة ، حيث كان من الجائز الابتداء بالساكن فى النطق آنذاك . ولعل مما يشير إلى صحة هذا الافتراض وقوع هذه الظاهرة — ظاهرة النطق بالساكن فى ابتداء الكلام — فى اللغة السريانية (وربما فى العبرية كذلك) وفى بعض اللهجات الحديثة ، كاللهجة اللبنانية ، كما سبقت الإشارة إلى ذلك[2] .

وإلى هذا الاتجاه الذى نتجه إليه ذهب أحد الدارسين المحدثين ، حيث يقرر أن المرحلة

---

(١) نستثنى من ذلك همزة أداة التعريف وهمزة أيمن .

(٢) انظر ص ١٨٣ — ١٨٥ .

« السابقة لهذه العربية الفصيحة كانت تجيز الابتداء بالساكن . والذى يقوى هذا الافتراض عندى قولهم ؛ إن أمر الثلاثى فى العربية همزته همزة وصل . والناطق المجيد لهذه البنية لا يحس بهذه الهمزة فلسانه ينطلق بالضاد كما فى كلمة اضرب (الأمر) قبل أن ينطلق بشىء اسمه الوصل . وإجادة النطق تستدعى محو هذه الألف إطلاقاً . وعلى هذا جاء نطق المغاربة فى أيامنا هذه ، فهم ينطلقون بالساكن فى أفعال الأمر الثلاثة » .

ويرى هذا الباحث أن هذه الظاهرة ليست مقصورة على الأفعال ، بل هى كذلك تطبق على الأسماء ، فيقول : « ومثل هذا ننطلق بالساكن إذا بدأنا بالأسماء التى نصوا على أن ألفاظها للوصل ، كما فى " ابن " و " اسم " ، فأنت تنطلق بالساكن أو بشىء فيه سكون أو بنصف الساكن — إذا أسعفتنا لغة الإصطلاح — حتى يتم النطق بالكلمة على الوجه اللازم ووجود هذه الناحية ربما كان دليلا على الابتداء بالساكن فى العربية التى سبقت هذه المرحلة الفصيحة ، كما يقوى هذا القول استساغة الانطلاق بالساكن فى سائر اللغات السامية الأخرى ، بل ربما كانت الآرامية السريانية أشد قبولا للبدء بالساكن من التحرك . ومن أجل ذلك صارت هذه الناحية من مميزاتها الظاهرة »(١) .

وإلى هنا يجوز لنا أن نسأل القائلين بهمزة الوصل : لم اختيرت الهمزة بالذات ليتوصل بها إلى النطق بالساكن ؟ لِمَ لَمْ يكن هذا الموصل صوتاً آخر كالطاء أو الياء إلخ ؟

يجيب ابن جنى — بطريقته الفلسفية — عن هذا التساؤل بإجابتين اثنتين . يقول فى إحداهما : « فإن قال قائل : ولم اختيرت الهمزة ليقع الابتداء بها دون غيرها من سائر الحروف نحو الجيم والطاء وغيرهما ؟ فالجواب : أنهم أرادوا حرفاً يتبلغ به فى الابتداء ، ويحذف فى الوصل للاستغناء عنه بما قبله . فلما اعتزموا على حرف يمكن حذفه واطراحه مع الغنى عنه جعلوه همزة ؛ لأن العادة فيها فى أكثر الأحوال حذفها للتخفيف وهى مع ذلك أصل ، فكيف بها إذا كانت زائدة ؟ ألا تراهم حذفوها أصلا فى نحو خذ وكل ومر وويْلِمِّه وناس والله ، فى أحد قولى سيبويه ، وقالوا : ذَنْ لا أفعل ، فحذفوا همزة إذن . وقال الآخر :

وكان حاملكم منا ورافدكم　　　وحامل المينَ بعد المينَ والألفِ

أراد المئين ، فحذف الهمزة »(١).

---

(١) د . إبراهيم السامرائى : التطور اللغوى التاريخى ص ٦٦ — ٦٧ .

وفى هذا النص يعتل ابن جنى لاختيار الهمزة بعلتين .

إحداهما : كونها — فى رأيه — حرفاً يتبلغ به فى الابتداء. وذلك مردود بما سبقت الإشارة إليه من أن الهمزة — بصريح عبارتهم — « حرف ثقيل مستكره » ، أو هى غصة فى الحلق .

والعلة الثانية : هى أن الهمزة — دون غيرها من الأصوات — صوت يمكن حذفه مع الاستغناء عنه، سواء أكانت الهمزة أصلا أم زائدة. وهذاالاعتلال تمكن مناقشته مع جهتين.

الجهة الأولى : أن الخواص التى ذكرها تناسب الحركات وتنطبق عليها بصورة واضحة ، إذ هى أكثر الأصوات تعرضاً لمثل هذه الظواهر التى ذكرها فى نصه . وقد بينا فيما سبق امتناع الابتداء بالحركات فى العربية ، وهو ما يتمشى مع ما قرروه .

الجهة الثانية : أن « حذف » الهمزة فى نحو خذ وبابه ظاهرة صرفية لا صوتية تقتضيها بنية الصيغ فى هذه الأفعال ، كما هو معروف. ولنا أن نفترض أن تطوراً قد لحق بهذه الصيغ ونحوها ، وربما يدل عليه تأويلهم لهذه الصيغ بنحو قولهم : خذ : أصلها اؤخذ إلخ . أما الأمثلة الأخرى من نحو « ناس » و « الله » إلخ ، فالحذف فيها لهجة من اللهجات ، ولا يجوز الاستدلال بأحكام لهجة على لهجة أخرى ، أو بعبارة أوضح ، لا يجوز فى البحث الحديث فرض ظواهر لهجة من اللهجات على لهجة أخرى ، لأن لكل منهما خواصها المميزة لها .

على أنا نلاحظ أن الهمزة فى كل الأمثلة التى ذكرها ابن جنى همزات قطع . وهذا يعنى أن استدلاله استدلال ناقص لعدم اتحاد جهتى التناظر إذ هم أنفسهم قد نصوا على اختلاف الهمزتين فى طبيعتهما وخواصهما[١] .

أما الإجابة الثانية التى قدمها ابن جنى عن التساؤل حول تفضيل الهمزة دون غيرها من الأصوات فتتمثل فى قوله : « وإن شئت فقل: إنما زادوا الهمزة هنا لكثرة زيادة الهمزة أولا ، نحو أفكل وأيْدع وأيلُم وإصبع وأترجّة وإزْفنّة . ولم يكثر زيادة غير الهمزة أولا كزيادتها هى أولا »[٢].

(١) ابن جنى : سر صناعة الإعراب ج ١ ص ١٢٧ — ١٢٨ . ويلمه ، ويل أمه ، أسقطت الهمزة وجعلت كلمة واحدة ، وناس أصلها أناس ، والله أصلها الإله عنده . والمقصود « بالألف » على وزن سبب ، الألف ، فحرك اللام للضرورة . و « لكن صاحب اللسان قال : أراد الآلاف » بالجمع ، انظر المرجع المذكور ، ص ١٢٨ ، هامش ٨ .

(٢) ابن جنى : سر صناعة الإعراب ، ج ١ ص ١٢٨ ، ١٢٩ .

وهذا فى الواقع تعليل ضعيف لا يعدو أن يكون تفسيراً ، أو بالأحرى تسويغاً متكلفاً لما وقع بالفعل، أو لما يظنه هؤلاء اللغويون أنه قد وقع . وهو تعليل يقتضى كذلك أن المتكلم – وهو أهم عنصر فى الموضوع كله – قد أعمل فكره قبل الكلام فيما ينبغى أن يسلكه حتى اختار الهمزة بالذات للأسباب التى ذكرها أبو الفتح . ومعلوم بالطبع لكل أحد أن يتكلم ما حاول – ولن يحاول – هذا الذى ظنه ابن جنى ، لأنه دائماً وأبداً يرسل الكلام إرسالا دون التفكير فى قواعده الصوتية أو الصرفية إلخ .

كل هذا الذى قررناه يقودنا إلى نتيجتين اثنتين :

أولاهما : أن النطق بالساكن فى ابتداء الكلام إمكانية صوتية يجوز وقوعها فى اللغة العربية ، وأغلب الظن أنها وقعت فى فترة من الفترات التاريخية لهذه اللغة ، وربما كان ذلك قبل أن يتجه الناطقون بهذه اللغة إلى استحداث صوت أو « صويت » فى أول أنواع معينة من الصيغ والكلمات ، وهو ما سماه علماء العربية بهمزة الوصل .

النتيجة الثانية : أن ما سماه هؤلاء العلماء همزة الوصل ، ليس فى حقيقة الأمر إلا نوعاً من التحريك أو هو « نقلة » حركية لجأ إليها المتكلمون فى فترة تاريخية من الزمن لتسهيل عملية النطق بالساكن .

ومن المهم أن نقرر أن هذا التحريك أو الصويت ذو صفة غامضة ؛ فقد ينحو نحو الكسرة أو الضمة ، وقد يكون بينهما إلى آخر ما روى علماء العربية من وجوه خاصة بحركات همزة الوصل [1] . وهذه الوجوه – فى بعض الروايات – سبعة ، (نستثنى منها حركة الفتحة وهى خاصة بال وايمن ، كما سنبين فيما بعد) وقد أثبتنا أن هذه الحركات ليست إلا هذا التحريك متخذاً لنفسه عدة صور بحسب السياق المعين .

كما يجب أن نقرر أن هذا التحريك إنما هو ظاهرة صوتية فنولوجية phonologic feature أو نوع من التطريز الصوتى prosodic feature الذى يتغير بتغير السياق. فهو مثلا ذو أثر سمعى فى ابتداء الكلام ، ولكنه غير موجود فى درجه ، أى أنه حينئذ ليس له تحقيق نطقى phonetically nothing .

ومعنى ماتقدم أن هذا الصوت ليس حركة أو ليس جزءاً من نظام الحركات فى اللغة العربية . إنه لايقع فى أى حيز من أحياز الحركات الثلاث قصيرها وطويلها ؛ فهو يختلف

---

(١) انظر ص ١٩٦ .

عنها جميعاً فى الصفات ، كما يختلف عنها فيما هو أهم من ذلك وهو التوزيع الصوتى phonetic distribution فى اللغة العربية ، وفى عدم التبادل معها فى أى سياق . فهو إذن « وصلة » أى وسيلة « إيصال » أو « وصل » على اختلاف ما رأوا فى ذلك بالنسبة لهمزة الوصل .

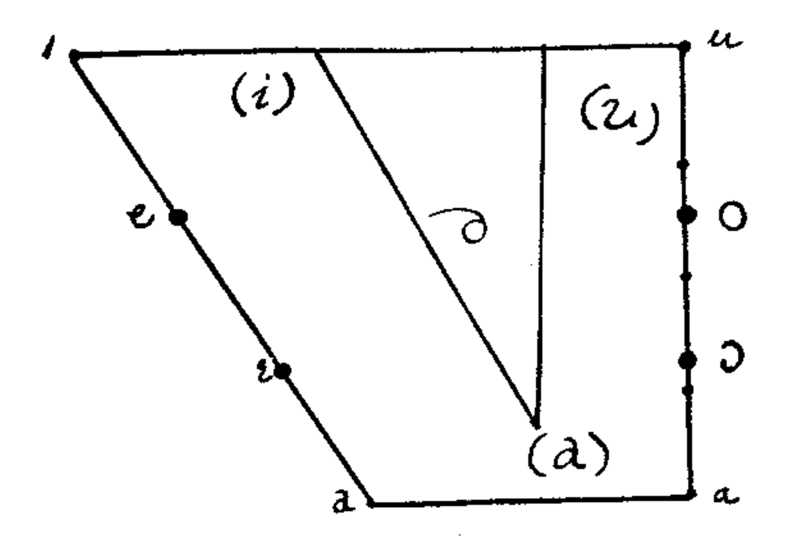
على أنه من الممكن القول بشىء من التساهل : إن هذا « الصويت » كان فى الأصل هو ذلك التحريك الذى أشرنا إليه . ولكن ربما بالغ بعض الناس فى نطقه حتى قارب أن يكون همزة ، أو أنه أصبح همزة محققة ، وهذا ما نلاحظه الآن بالفعل بين العوام وأنصاف المثقفين ، حيث ينطقون هذا الصوت همزة ، بل هم يرسمونه فى الكتابة همزة كذلك .

غير أن هذا الأمر لا يفسد الاحتمال الذى رأيناه ، لأن ما يفعله هؤلاء الناس إنما هو نوع من التطور اللغوى linguistic change الذى يجب أن ينظر إليه بهذا الوصف ، وقد يعد خطأ فى نظر بعض الدارسين .

وهذا التحريك الذى رأينا أنه يقوم مقام همزة الوصل التى افترض وجودها علماء العربية له قيمتان :

إحداهما : قيمة صوتية محضة ، أى كونه ظاهرة صوتية لها أثر سمعى تدركه الأذن . وقد رمز إليه العرب (على أساس أنه همزة) بالألف فى أبجديتهم الإملائية العادية ، وهو رمز صالح مقبول ، على شريطة أن ينظر إليه من الزاوية التى تناولناه من خلالها . أما فى البحث الصوتى فنحن نقترح أن نشير إليه بالرمز [ə] وهو الرمز المختار فى الأبجدية الصوتية العالمية للإشارة إلى ما يسمى المركزية central vowel. وهذا الرمز — وإن كان يشير إلى حركة فى بعض اللغات ، كالإنجليزية فى نحو singer (الحركة الأخيرة) — لا يصح أن يؤخذ هذا المأخذ فى بحثنا هذا ؛ إذ أن قيمته الصوتية فى لغتنا ليست حركة كما قررنا سابقاً . وإنما اخترناه للدلالة على هذا التحريك ، لاتفاق المدلولين — فى الأبجدية العالمية وفى دراستنا هذه — فى تنوع الصفات وتعدد الإمكانيات النطقية لهما (من حيث اتجاههما نحو حركات مختلفة) وفى الغموض كذلك .

ونستطيع أن نوضح القيمة الصوتية لهذا التحريك ببيان موقعه من اللسان عند النطق ، مع الإشارة إلى العلاقة بينه وبين الحركات الأصلية فى اللغة العربية ، كما يظهر فى الرسم التالى :



هذا الشكل يبين وضع اللسان بالنسبة للحركات المعيارية الأساسية . والحركات على الجانب الأيمن تمثل الحركات الخلفية والتى على الجانب الأيسر تمثل الحركات الأمامية ، نسبة إلى جزء اللسان الأقصى ارتفاعاً عند النطق . والمنطقة الوسطى (وفيها ə) تمثل الحركات المركزية ، وهى منطقة واسعة ولها إمكانيات نطقية متعددة ويمكن أن تستعمل رموزاً أخرى مع (ə) للإشارة إلى هذه الحركات كالرمز [+] مثلا .

أما الحركات العربية فى هذا الشكل فهى الموضوعة بين الأقواس . وتوضيحها كما يلى : (u) = الضمة و (i) = الكسرة و (a) = الفتحة وهى فى منطقة تمتد من الخلف إلى الأمام أو العكس ، وكلما اقتربت من خلف اللسان كانت مفخمة ، وبالعكس إذا اقتربت من الجزء الأمامى منه فهى مرققة .

يتضح من هذا الشكل أن التحريك [ə] لاينتمى إلى أى حيز من أحياز الحركات العربية الثلاث ، وإن كان يقترب منها أحياناً إلى حد ملحوظ وبخاصة فى حالتى الضمة والكسرة ، وربما كان هذا الاقتراب أو الاختلاط هو السبب فى خفاء طبيعته على علماء العربية ، وفى اضطرابهم فى تحديد نوعه ، لدرجة أن بعضهم عد حركات همزة الوصل (التى يقوم هذا التحريك مقامها فى رأينا سبع حالات ، منها حالة الفتح الخاصة بأداة التعريف وأيمن .

فهذا التحريك إذن على المستوى الصوتى المحض phonetic level ليس أكثر من صويت خفيف لا يمكن عده جزءاً من نظام الحركات أو الأصوات الصامتة فى العربية . ولا ضير علينا إن نحن أهملناه نهائيا على هذا المستوى ، واقتصرنا على حسبانه نوعاً من التطريز الصوتى على المستوى الصوتى الوظيفى at the phonological level فى سياقات معينة .

أما القيمة الثانية : لهذا التحريك أو « الصويت» فتظهر فى النظر إلى وظيفته فى التركيب الصوتى للغة العربية ، إنه فى رأينا يكون عنصراً مقطعياə-syllabic فى بعض المواقع المعينة ، وهى تلك المواقع التى افترض علماء العربية وجود همزة الوصل فيها .

وهذا الافتراض يستتبع وجود عنصر مقطعى فى اللغة العربية غير مألوف للدارسين حتى هذه اللحظة ، ومختلف عن كل الأنماط المقطعية المستخلصة من كل القوانين الصوتية التى قررها لغويو العرب للغتهم . هذا النمط الجديد هو : əc = Consonant + ə ، كما فى نحو : [ə Ktub]

غير أن هذا النمط محدود فى مواقعه ونسبة وروده فى العربية . فهو لا يقع إلا فى الأماكن التى افترض فيها وجود همزة الوصل ، ولا يرد إلا فى تلك الصيغ والكلمات التى تأخذ همزة الوصل — على الرأى التقليدى — فيما عدا أداة التعريف وأيمن . وإليك أمثلة للمقارنة بين التركيب المقطعى لنماذج من هذه الصيغ على الرأى التقليدى ، والرأى الذى نتبناه :

الكلمة	التركيب المقطعى التقليدى	التركيب المقطعى المقترح
افهم	çifham cvc / cvc	efham əc / cvc
اكتب	çuktub cvc / cvc	əK / tub əc/cvc

ومن الواضح أن هذا النمط الجديد مكون من [ə] وصوت صامت واحد . وهذا الصويت [ə] ليس محسوباً فى نظرنا من الحركات أو الأصوات الصامتة ، وإنما هو مجرد عنصر مقطعى اقتضاه نظام المقاطع للغة العربية على الرأى الذى ذهبنا إليه فى هذه الدراسة .

بقى علينا أن نشير هنا إلى أن كل ما قررناه فيما سبق لا يطابق على همزتى أل وأيمن ، إذ هما فى نظرنا همزتا قطع لا وصل . ونستطيع أن نؤيد وجهة نظرنا هذه بمجموعة من الحقائق العلمية التى نلخصها فيما يلى :

١ — نطق الهمزتين فى ابتداء الكلام هو نطق الهمزة محققة ، ولهما صفات ما سموه « همزة القطع » أو الوقفة الحنجرية . أما سقوطهما فى درج الكلام ، فهو ظاهرة صوتية اقتضاها وصل الكلام بعضه ببعض . وخضوع الأصوات بعامة لشىء من التغير فى وصل

الكلام أمر عادى مألوف ، لا يقتصر على مجموعة من الأصوات دون غيرها .

٢ — لزوم الهمزة فى أداة التعريف و « ايمن » حركة واحدة (بالاتفاق فى الأولى وعلى الراجح فى الثانية) وعدم تغير هذه الحركة بتغير السياق دليل يقوى الادعاء بأن هذه الهمزة ليست للوصل ، وبخاصة إذا أخذنا فى الحسبان ما قرره علماء العربية من أنواع الحركات المصاحبة لهمزة الوصل . فهذه الحركات فى نظرهم تبلغ ستا أو تظهر فى ست صور مختلفة (انظر ص ١٥٣ والصورة السابعة المذكورة هناك خاصة بال) .

فعدم تغير الحركة فى هاتين الصيغتين وتغيرها إلى هذه الصور المتعددة فى الصيغ الأخرى يشير إلى أن هناك فرقاً من نوع ما بين الحالتين . هذا الفرق — على ما نرى — هو أن الهمزة فى « ال » و « ايمن » صوت صامت consonant أتبع بحركة محددة ، على حين أن الموجود بالصيغ الأخرى إنما هو تحريك أو انزلاق حركى يتشكل بصور مختلفة طبقاً للسياق الصوتى الذى يقع فيه .

٣ — كون الحركة اللازمة فتحة لا كسرة علامة أخرى على الطريق إلى هذا الاتجاه . فلو كانت الهمزة هنا للوصل حقيقة لأوجبوا كسرها ، تمشياً مع قاعدتهم الأساسية التى تنص على أن الكسرة هى الحركة الأصلية لهذه الهمزة ، أما غيرها من الحركات فهو خروج عن هذا الأصل .

وقد أدرك علماء العربية أنفسهم هذا الشذوذ . ومن ثم حاولوا تفسيره بما لا يخرج — فى نظرنا — عن كونه مجرد تبرير أو تعليل عقلى افتراضى لما حدث بالفعل . جاء فى مراح الأرواح وشرحه ما يلى :

« وفتح ألف أيمن أى همزته . . . مع كونه للوصل بدليل سقوطه فى الدرج والأصل فى ألف الوصل الكسر . . . لأنه جمع يمين وألفه للقطع لأنه ألف أفعُل وألفه مفتوحة ، ثم جعل للوصل أى عومل معاملة ألف الوصل بأن أسقطت فى الدرج لكثرته أى لكثرة أيمن استعمالا ، وكثرة الاستعمال تقتضى التخفيف . . . وفتح ألف التعريف مع كونه للوصل بدليل سقوطه فى الدرج لكثرته استعمالا أيضاً » (١) .

فهو هنا يعتل لفتح همزة « أيمن » بكونها صيغة جمع على أفعُل (وهو رأى على ما سنرى

---

(١) مراح الأرواح لأحمد بن على بن مسعود ، وشرح هذا المرجع لشمس الدين أحمد ، ص ٥٦ .

فيما بعد) ، وهمزة هذا الجمع همزة قطع بالاتفاق وهى مفتوحة كذلك . ولكنها هنا عوملت معاملة همزة الوصل بسقوطها فى الدرج لكثرة الاستعمال . وهذا تعليل – كما نرى – يحمل بطلانه فى ثناياه ، لما يتضمنه من تحايل على الحقائق وتعسف واضح فى تفسيرها .

أما بالنسبة لهمزة أداة التعريف فلم يجدوا ما يعتلون به سوى كثرة استعمال هذه الأداة ، وفى رأيهم أن الفتحة أوفق من غيرها مع هذه الكثرة ! !

واستمع إلى ابن جنى فى تفسيره لهذه الظاهرة – ظاهرة فتح الهمزة فى « ال » و « ايمن » – حيث يقول :

« فأما لام التعريف فالهمزة معها مفتوحة. وذلك لأن اللام حرف ، فجعلوا حركة الهمزة معها فتحة ، لتخالف حركتها فى الأسماء والأفعال . فأما أيمن فى القسم ففتحت الهمزة فيها – وهى اسم – من قبل أن هذا اسم غير متمكن ، ولا يستعمل إلا فى القسم وحده . فلما ضارع الحرف بقلة تمكنه فتح تشبيهاً بالهمزة اللاحقة لحرف التعريف . وليس هذا فيه إلا دون بناء الاسم، لمضارعته الحرف . . . . . . ويؤكد عندك أيضاً هذا الاسم فى مضارعته الحرف أنهم قد تلاعبوا به وأضعفوه. فقالوا مرة: آيمن الله، ومرة آيْمُ الله ومرةِ ايمُ الله ، ومرة م الله ومرة مُ الله، وقالوا: مُنُ ربى ومِنِ ربى. فلما حذفوا هذا الحذف المفرط وأصاروه من كونه على حرف واحد إلى لفظ الحروف قوى شبه الحرف عليه، ففتحوا همزته تشبيهاً بهمزة لام التعريف»[1] .

فهذا التفسير – كما نرى – ليس إلا مثلا آخر من أمثلة الإغراق فى التأويل والتماس العلل التى يولع بها ابن جنى فى كثير من مناقشاته . وهو إن دل على شىء فإنما يدل على المقدرة البارعة لدى أبى الفتح فى تصوير الأمور بغير صورها الحقيقية . ففتح الهمزة المصاحبة للام التعريف لغرض المخالفة بين حركتها هنا وحركتها فى الأسماء والأفعال أمر لا يقره منطق الواقع ولا منطق اللغة . إنما المنطق هو أن هذه الهمزة وردت فى كلام العرب مفتوحة ، فيجب أن تؤخذ بهذه الصفة وتسجل أحكامها وفق ما تبديه من خواص واقعية دون تأويل أو تعليل . واختيار الفتحة لهمزة أيمن تشبيهاً لهذه الصيغة بالحرف لما يعتريها من ضعف أو نقص هو الآخر تفسير واه يبدو فيه التكلف واضحاً .

(١) ابن جنى : سر صناعة الإعراب ، ص ١٣١ – ١٣٢ .

وحقيقة الأمر أن الهمزة فى أداة التعريف وايمن همزة قطع ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك ، وكما يتبين كذلك من أدلة أخرى خاصة بكل حالة منهما .

ففى « ايمن » نلاحظ اضطراباً بين النحاة فى الحكم عليها وعلى همزتها . فهى عند البصريين اسم مفرد من اليمن ، وهمزتها للوصل عندهم ، بدليل سقوطها فى درج الكلام ، ووزنها على أفعُل ، ومثله جاء فى العربية كآجر وآنك .

وأغلب الظن أن هذا الكلام ليس إلا ترديداً لرأى شيخهم سيبويه فى هذه النقطة ذاتها . فهذا هو الزجاجى يقول : وهمزة أيمن فى نحو قولهم أيمن الله لأفعلن ذلك « ألفه ألف وصل ، إلا أنها فتحت لدخولها على اسم غير متمكن ، كذلك يقول سيبويه . واشتقاقه عنده من اليمن . واستدل على ذلك بقول بعضهم : ايمُنُ الله بكسر الألف ولو كانت ألف قطع لم تكسر ، وبقول الشاعر :

فقـال فريق القوم لما نشـدتهم   نعم ، وفريق ليمُنُ الله ما ندرى

فحذف الألف فى الوصل »[1].

أما عند الكوفيين فأيمن جمع لا مفرد ، إذ ليس فى رأيهم اسم مفرد فى العربية على وزن أفْعُل. أما آجر وآنك فأعجميان فى نظرهم . وهمزتها همزة قطع عندهم ، ولكنها عوملت معاملة همزة الوصل فسقطت فى الدرج لكثرة الاستعمال[2]. وهذ هو ما يروى عن الفراء كذلك. يقول الزجاجى فى الجمل : قال الفراء : « ألف أيمن ألف قطع وهى جمع عنده »[3].

وهكذا يقع الخلاف بين الفريقين ويلتمس كل منهما العلل والتأويلات لما ذهب إليه . وفى اعتقادنا أن الحق فى جانب الكوفيين ومن تابعهم . وأما ما اعتل به البصريون من سقوط الهمزة فى وصل الكلام فليس يكفى دليلا مقنعاً للقول بأنها همزة وصل . فهذا السقوط لا يعدو أن يكون ظاهرة فنولوجية اقتضاها السياق ، لا لأنها « جعلت للوصل » ، كما ادعوا .

وأما تحريك هذه الهمزة بالكسرة — كما قرر سيبويه — فذلك يغلب أن يكون لهجة خاصة ينبغى ألا تنسحب أحكامها على غيرها من أساليب الكلام .

---

(١) الزجاجى : الجمل ص ٨٥ —٨٦ .

(٢) انظر : حاشية الخضرى على ابن عقيل ج ٢ ص ١٨١ ، وشرحى مراح الأرواح لشمس الدين أحمد وابن كمال باشا ص ٥٦ .

(٣) الزجاجى : السابق ص ٨٥ — ٨٦ .

وهناك فيما يتعلق بهمزة أداة التعريف آراء ونصوص صريحة تؤكد لنا ما ذهبنا إليه . فهذه الهمزة للقطع عند بعضهم ، ومنهم شيخ اللغويين العرب الخليل بن أحمد . يقول ابن كمال باشا فى شرح مراح الأرواح : « اعلم أنهم اختلفوا فى آلة التعريف. فذكر المبرد فى كتابه الشافى أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها . وإنما ضم اللام إليها لئلا يشبه ألف التعريف بألف الاستفهام فيكون للقطع . . . . وقال الخليل« ال » بكمالها آلة التعريف ثنائى نحو هل فيكون همزته للقطع ، وإنما حذفت فى الدرج لكثرة الاستعمال »[1] .

وكذلك عاملوا همزة أداة التعريف معاملة همزة القطع فى عدم حذفها عند سبقها بهمزة الاستفهام ، وجواز إبدالها ألفاً وتسهيلها فى هذا السياق نفسه ، شأنها ، فى ذلك شأن همزة القطع تماماً . تقول : آلحق قلت ؟ كما تقول : آكرمت يا زيد عمراً ؟ بإبدال الهمزة ألفاً فيهما .

كل هذا الذى قررنا يقودنا إلى نتيجة واضحة ، تلك هى أن همزة أداة التعريف وايمن همزة قطع ، وأما ما تخضع له من سقوط فى وصل الكلام أحياناً فهو ظاهرة صوتية سياقية تعرض للهمزة ولغيرها من الأصوات وبخاصة الحركات .

(١) شرح مراح الأرواح لابن كمال باشا ص ٥٦ .

مراجع البحث

١ — إبراهيم السامرائى (دكتور) :
التطور اللغوى التاريخى (من مطبوعات معهد البحوث العربية سنة ١٩٦٦) .

٢ — ابن جنى ، أبو الفتح عثمان :
سر صناعة الإعراب (الجزء الأول) تحقيق الأساتذة مصطفى السقا وزملائه (مصطفى البابى الحلبى ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤) .

٣ — ابن مسعود ، أحمد بن على :
مراح الأرواح فى علم الصرف ، بشرحيه لديكنقوز وابن كمال باشا (مصطفى البابى الحلبى الطبعة الثانية سنة ١٩٣٧) .

٤ — الخضرى ، محمد :
حاشية الخضرى على ابن عقيل (المطبعة الميمنية سنة ١٣٠٥ هـ) .

٥ — الخليل بن أحمد :
كتاب العين (الجزء الأول) تحقيق الدكتور عبد الله درويش (مطبعة العانى ، بغداد سنة ١٩٦٧) .

٦ — الزجاجى :
الجمل ، تحقيق ابن أبى شنب الأستاذ بكلية الجزائر (الطبعة الثانية ، باريس سنة ١٩٥٧) .

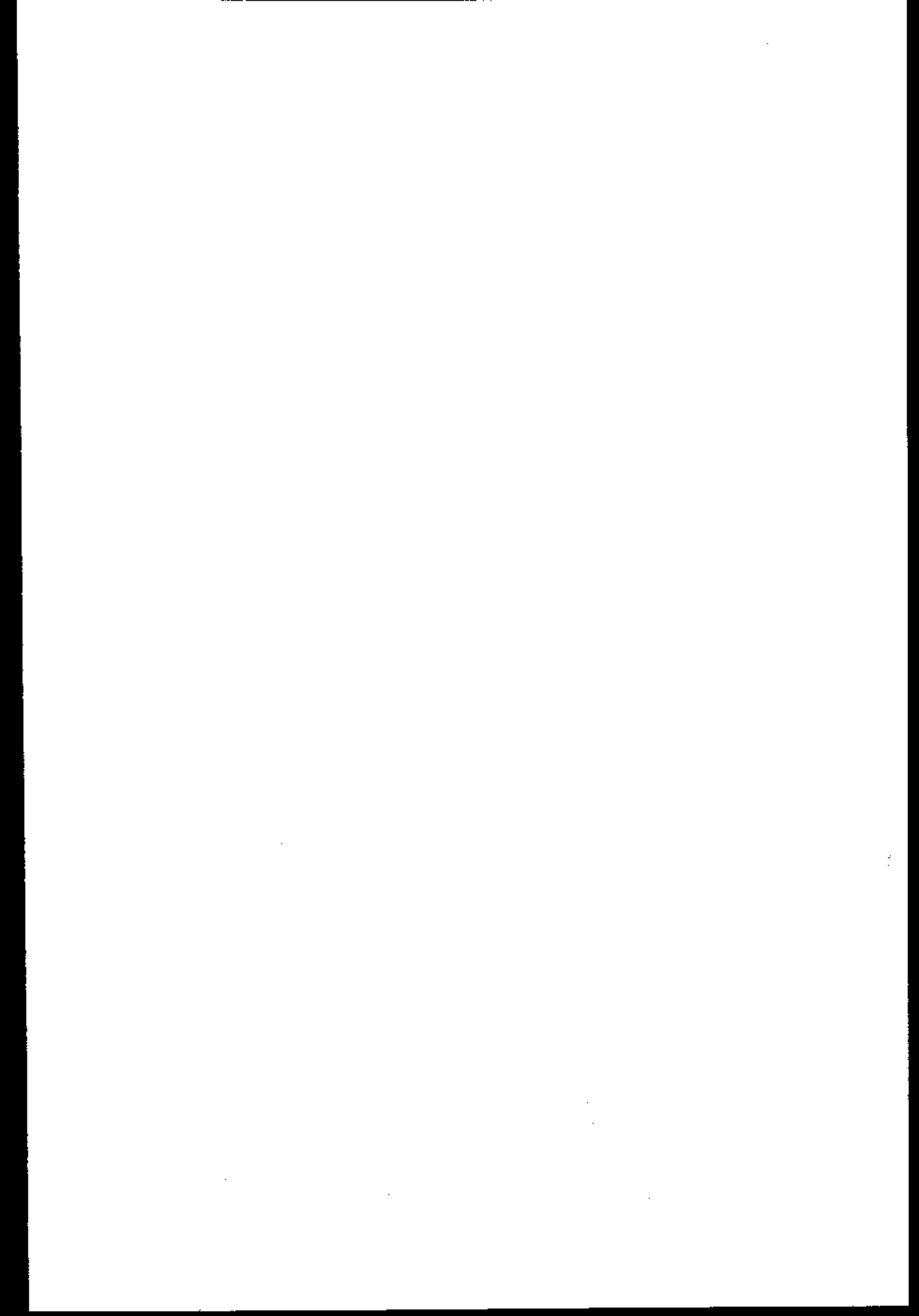
٧ — الصبان ، محمد بن على :
حاشية الصبان على الأشمونى (المكتبة التجارية الكبرى) .

٨ — عبد الرحمن السيد (دكتور) .
مدرسة البصرة النحوية (مخطوط بمكتبة كلية دار العلوم ، رسالة ماجستير) .

٩ — القلقشندى :
صبح الأعشى (الجزء الثالث من مطبوعات تراثنا) .

السكون

فى اللغة العربية



السكون فى اللغة العربية(1)

لعب السكون درساً مهما فى الدرس اللغوى عند العرب . وقد تناولوه وعرضوا لكثير من مشكلاته على مختلف المستويات اللغوية . وقد اهتموا به فى الخط والكتابة كذلك . فوضعوا له علامة مميزة ، أصبحت فى عرف الناطقين بالضاد جزءاً من النظام الكتابى للغتهم .

ولكنا مع ذلك نلاحظ أن كل ما خلفوه لنا من تراث فى هذا الشأن مملوء بالاضطراب والبعد عن جادة الصواب أحياناً ، مما دفعنا إلى مناقشة الموضوع من جديد ، فى محاولة ترمى — فيما ترمى إليه — إلى تقويم وجهات النظر التقليدية فى هذه الظاهرة .

ومناقشة السكون مناقشة لغوية كاملة تقتضينا أن نعرض له من الزوايا المختلفة للبحث ، أى من الناحية الصوتية والصرفية والنحوية . وقد يكون من المفيد كذلك أن نشير فى إيجاز إلى ما رآه علماء اللغة العربية فيما يتعلق برمزه فى الكتابة .

يروى صاحب التصريح احتمالات عدة تبلغ فى مجموعها ستة ، يمكن أن نرجع إليها تلك العلامة المألوفة لنا ، وهى [ه] .

١ — ينقل عن أبى حيان أن علامة السكون خاء فوق الحرف ، وأن سيبويه جعلها هكذا : [خ] على أنها اختصار للكلمة « خف » أو « خفيف » .

٢ — هى رأس جيم وهى مختصرة من « اجزم » .

٣ — هى رأس ميم وهى مختصرة من « اجزم » أيضاً .

٤ — هى رأس حاء مهملة مختصرة من « استرح » ، لأن « الوقف استراحة ».

٥ — علامة السكون دائرة ، لأن الدائرة صفر [ه] ، وهو الذى لا شىء فيه من العدد .

٦ — علامة السكون دال ، ويعلل ذلك بقوله : « وكأنهم لما رأوها بغير تعريف ظنوها دالا »(2).

وواضح من هذا أن كل واحد من هذه الاحتمالات يصلح لأن يكون هو الأصل الذى

---

(١) نشر موجز لهذا البحث بمجلة مجمع اللغة العربية (الجزء الرابع والعشرون ، يناير سنة ١٩٦٩) .

(٢) انظر التصريح شرح التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ج ٢ ص ٣٤٣ — ٣٤٤ .
وانظر أيضاً : الصبان على الأشمونى ج ٤ ص ١٥٦ ، حيث جاء هناك ذكر العلامات الأربع الأولى .

تطورت عنه العلامة الحالية [٥] ، بل إن الاحتمال الخامس — وهو كونها دائرة ، أو علامة الصفر [٥] ، على ما عليه الحال فى كثير من اللغات — يطابق هذه العلامة تمام المطابقة فى الشكل والصورة . وهذا الاحتمال بالإضافة إلى ذلك ، يتضمن ما يرشحه للقبول أكثر من غيره ، إذ الصفر — فيما لو أخذ وحده منعزلا — ليس له قيمة عددية إيجابية، كما نص على ذلك صاحب التصريح . والسكون من الناحية الصوتية خال هو الآخر من التحقيق الصوتى Phonetic realization ، أى ليس له أثر مادى من ناحية النطق الفعلى . وبهذا تكون هناك مناسبة واضحة بين المعنى المنقول منه والمعنى المقول إليه .

أما كون علامة السكون خاء فيفسر على أن المقصود رأس خاء بلانقطة، هكذا [ح] . ثم لحقها تغير فى الشكل حتى صارت إلى ما هى عليه الآن . واختيار الخاء فيه إشارة إلى خاصة من خواص السكون ، وهى الخفة فى النطق ، على ما رآه كثير من النحويين ، أى إذا قيس بالحركات أو إذا قورن بما سموه « السكون » الشديد ، وهو ما يصاحب الإدغام الذى رمزوا إليه بحرف الشين بلا نقط [س] للدلالة على هذا المعنى .

والإشارة بحرف الجيم إلى السكون تعنى أن المقصود رأس جيم بلا نقطة كذلك [ح] واستعمال هذا الرمز يعنى — فى نظر القائلين بذلك — الدلالة على وظيفة من أهم وظائف السكون عندهم ، وهى كونه علامة على الحالة الإعرابية المعروفة بالجزم، أو كونه ينبىء عن الجزم بمعنى القطع والبت فى الأمور . وهذا التفسير مبنى على اختلاف الآراء فى معنى الجزم الذى يفيده السكون : أهو القطع المادى ، بمعنى قطع الحركة أو حرف العلة ؛ أى حذفهما ، أم القطع المعنوى الذى يفيد الأمر والتشدد فى الطلب ، والذى يتحقق — ماديا — فى صيغة الأمر مثلا ؟ رأيان نص عليهما علماء اللغة العربية .

وما قيل عن الجيم هنا يطبق على الميم، إذ استخدامها — أو بالأحرى استخدام رأسها — علامة على السكون ، فيه الإشارة إلى المعانى السابقة ، إذ الميم هى الأخرى اختصار لكلمة « اجزم » .

أما استعمال رأس الحاء للإرماز إلى السكون ففيه إيماء إلى وظيفة واضحة من وظائفه ،

---

(١) ورأس الخاء (بدون نقط) لا تزال واضحة فى الاستعمال فى بعض أنواع الخطوط فى الوقت الحاضر .

وهى دلالته على الوقف فى الكلام . والوقف ــ كما يرى أصحاب هذا الرأى ــ فيه استراحة ، فكأن الرمز مختصر من الفعل « استرح » كما نصوا على ذلك ، أو من أية صيغة أخرى من المادة نفسها .

ويخيل إلينا على كل حال أن هذه الاحتمالات الثلاثة الأخيرة مبنية على مجرد التخمين والحدس . كما أنها تعتمد فى تفسير رموزها على الإشارة إلى وظيفة السكون فى سياق واحد فقط هذا السياق هو نهاية الكلمة أو الجملة ، حيث يكون هذا السكون علامة مميزة للجزم أو الوقف .

والأولى فى نظرنا أن نفسر علامة السكون ــ فى حالتى الجيم والحاء ــ على أنها رأس خاء ، إذ فى استخدام هذه الخاء إشارة واضحة إلى الخاصة الأساسية للسكون فى كل سياق وكل موقع فى الكلام العربى . هذه الخاصة ــ كما رأوا هم ــ هى خفته .

على أنه من الجائز أن تكون هذه العلامة قد فسرت أو قرئت خطأ : لعلها خاء فى الواقع وحقيقة الأمر ، ولكنها أخذت بطريق الخطأ على أنها رأس جيم أو حاء ، وذلك بسبب غياب النقط الذى يفرق بين هذه الحروف ، وهذا الذى نراه هنا من كون العلامة هى رأس خاء يتمشى مع القول التقليدى الشائع بين القدامى والمحدثين على سواء[1].

أما القول بأن علامة السكون هى رأس الميم ففيه خلط واضح بين رأس الميم [٥] وبين علامة الصفر [٥] ، (وهو أحد الاحتمالات التى نصوا عليها) . وربما أوقعهم فى هذا الخلط علم معرفتهم بهذا الرمز الأخير أو عدم إدراكهم لقيمته .

والرأى الذى يرى أن الدال هى الأصل فى علامة السكون رأى يبدو بعيداً عن الصواب. والظاهر أن الأمر التبس عليهم للتشابه الكبير بين رأس الخاء (غير المنقوطة) وبين الدال المفردة [د] ، وهو أمر نلحظه كثيراً فى بعض أنواع الخطوط .

وإذا كان لنا أن نبدى رأياً فى « رموز» السكون فإننا نميل إلى تفضيل وجهة النظر القائلة بأن علامة الصفر [٥] هى رمز السكون. وربما كان ذلك أقرب إلى غيره من الحقيقة. لما بين الجهتين من اتفاق وتماثل فى خاصتهما الأساسية وهى « الخلو » من القيمة المادية . وذلك بالطبع إذا أخذا منعزلين . أو قورنا بما من شأنه أن يصحبهما من أعداد أو حركات .

---

(١) انظر : حفنى ناصف ، تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية ص ٧٦ ط ٢ .

على أن الافتراض القائل أن علامة السكون هى رأس خاء غير منقوطة افتراض له وجاهته ، وليس هناك ما يمنع من قبوله، على أن يكون تالياً للاحتمال السابق من حيث الأفضلية والاختيار .

ومن يدرى ؟ لعل للاحتمالين أصلا تاريخيا . فربما وضعت رأس الخاء بالفعل فى فترة من الفترات للدلالة على السكون — وهو ما تشير إليه كتب اللغة ، حيث ينسبون هذا الوضع إلى الخليل بن أحمد — ثم تطورت إلى ما يشبه الدائرة [٥] ، كما يظهر فى بعض الخطوط ، أو بقيت محافظة على كثير من سماتها الأصلية [ح] ، كما يبدو فى أنواع أخرى . ومن الجائز كذلك أن تكون هناك علامة جديدة ، قد استحدثت فى فترة من تاريخ العربية للدلالة على هذا السكون ، وأن تكون هذه العلامة هى رمز الصفر [٥] . وربما يؤيد هذا الرأى الذى نراد من وضع علامتين وصلتا فى النهاية إلى صورة واحدة هى [٥] — ربما يؤيد هذا أكثر من غيره شيوع هذا الرمز بعينه [٥] فى الاستعمال الحاضر — وربما الماضى كذلك — بصورة أوسع من استعمال غيره من الرموز التى ظن أنها — كلها أو بعضها — علامات للسكون .

والأهم من هذا كله على أية حال هو بيان القيمة اللغوية للسكون ، وبخاصة من وجهة النظر الصوتية ، ويخيل إلينا أن تجلية هذا الأمر تعتمد فى أساسها على الإجابة عن هذا السؤال .

ما السكون ؟ أهو صوت لغوى ؟ أو بعبارة أقرب إلى موضوع الحديث (وهو تقويم آراء علماء العربية فى السكون) : هل السكون حركة ؟

الإجابة عن هذا السؤال — بكل صوره — سهلة ميسورة على كل من له دراية بمعنى الصوت اللغوى وكل من له أدنى خبرة بالدراسات الصوتية. فلسوف يقرر هؤلاء جميعاً على الفور أن السكون ليس صوتاً لغويا alinguistic Sound أى أنه شىء لا ينطق ولا يسمع أو هو شىء ليس له تحقيق صوتى عادى phonetic realization أو أى تأثير سمعى audible effect وبهذا يصبح السكون خالياً تماماً من العنصرين الأساسيين لأى صوت من الأصوات . ولقد أثبت التحليل لأصوات العربية أن ليس بينها صوت ينطق أو يحقق ماديا أكثر من تلك الأصوات المنحصرة فى المجموعتين المعروفتين بالأصوات الصامتة Consonants والحركات vowels . وفى عرف المحققين من الدارسين أن السكون — من الناحية النطقية الصرفية — لا ينتمى إلى أى من هاتين

المجموعتين ، وإن كان بعض هؤلاء الدارسين يرى أن لهذا السكون قيمة لغوية من نوع ما ، على ما سنرى فيما بعد .

وبهذا ثبت لنا أن السكون ليس صوتاً صامتاً Consonant ، وهذا أمر واضح بالنسبة للقدامى والمحدثين على سواء ، كما أنه ليس حركة بالمعنى الذى يفيده هذا المصطلح فى نظر العارفين من الباحثين ، إذ انتفاء كونه صوتاً يعنى استحالة اعتباره حركة ، لأن الحركة صوت لها صفات الأصوات فى عمومها ، مضافاً إلى ذلك مميزاتها النوعية التى تنفرد بها بوصفها حركة ، وفقاً لما قرره علماء الأصوات .

ونستطيع أن نؤكد ما قررناه بعبارة تقربنا من الاصطلاح التقليدى ، ليسهل الفهم ويتبين القصد فى جلاء ووضوح ، فنقول : إن السكون لا يتلفظ به ولا وجود له من الناحية النطقية الفعلية ، أو هو — من وجهة نظر معينة — « عدم » الصوت ، أى عدم الحركة . وإنما فسرنا الصوت هنا بالحركة بالذات ، لأن مناقشة علماء العربية للسكون تدور فى جملتها حول كونه حركة أو غير حركة ، وحول بيان موقعه من الحركات العربية وعلاقته بها .

أما تفاصيل آراء هؤلاء العلماء فى هذا الموضوع فتظهر فى عدد من النصوص المختلفة التى تتسم — فى عمومها — بالخلط ، بل بالتناقض أحياناً ، وليس من النادر أن نجد الباحث الواحد يناقض نفسه فى فكرته عن السكون ، حيث يلقى إلينا برأيين اثنين — فى مكان واحد أو مكانين مختلفين — لا يتمشى أحدهما مع الآخر ، وربما عارضه أو ناقضه كذلك .

وهذه الآراء كلها يمكن تصنيفها إلى ثلاث مجموعات رئيسية ، على أساس ما بين أفراد كل مجموعة من تشابه أو تماثل .

المجموعة الأولى :

وهذه المجموعة تمثل اتجاهاً قويا بين لغويى العرب ، والمتأخرين منهم بوجه خاص . يعامل أصحاب هذا الاتجاه السكون على أنه حركة أو كما لو كان كذلك حيث ينعتونه صراحة بالمصطلح « حركة » ، ويجعلونه قسما للحركات وواحداً فى سلسلة عددها . أو هم — على أقل تقدير — يقرنون السكون بالحركات وينسبون إليه مالها أو لبعضها من خواص صوتية أو وظيفية . ومن الواضح أن هذا الاتجاه يستلزم ضمناً — وبالضرورة — اعترافهم بأن السكون شىء

ينطق ويتلفظ به بالفعل . إذ الثبوت كونه حركة أو منحه الخواص الصوتية للحركات يقتضى هذا اللزوم بداهة .

ومن أصرح النصوص فى هذا الشأن عبارة بعضهم التى تحكى « أنه ينوب عن أربع حركات الأصول عشرة أشياء . فينوب عن الضمة الواو والألف والنون ، وعن الفتحة الألف والكسرة والياء وحذف النون ، وعن الكسرة الفتحة والياء ، وعن السكون الحذف »[١].

ويفهم من هذا القول صراحة أن السكون حركة وأنه أحد أربع حركات . كما يفيد أن السكون شىء محقق صوتيا أو أنه شىء إيجابى مادى ، ينوب عنه شىء مادى آخر (هو الحذف وفقاً للنص السابق) ، إذا اقتضى السياق عدم ظهوره أو إذا لم يسمح هذا السياق بذلك .

ويقرب من هذا ما قرره ابن هشام فى توضيحه ، حيث قرن السكون بالحركات وجعله واحداً منها ، فيقول : « وأنواع البناء أربعة ، أحدها السكون وهو الأصل . . . ويسمى أيضاً وقفاً . ولخفته دخل فى الكلم الثلاث نحو هل وقم وكم . والثانى الفتح وهو أقرب الحركات إلى السكون ، فلهذا دخل أيضاً فى الكلم الثلاث نحو سوف وقام وأين . والنوعان الآخران ، وهما الكسر والضم ولثقلهما وثقل الفعل ، لم يدخلا فيه ودخلا فى الحرف والاسم »[٢] .

وفى هذا النص كذلك نلاحظ أن السكون عومل معاملة الحركات من حيث « الوجود الصوتى » ؛ فهو يظهر فعلا فى الكلمات المختلفة أو يدخلها كالحركات تماماً . كما أن وصفه بالخفة ومقارنته بالفتحة فى ذلك ، فيه إشارة واضحة إلى خاصة « الوجود الصوتى » هذه ، إذ الخفة إنما تكون فى النطق أولا وقبل كل شىء .

ومن الواضح أن ابن هشام هنا يردد قولة ابن مالك عن أنواع البناء :

ومنــه ذو فتح وذو كسر وضم   كأين أمس حيث والســاكن كم

ولابن هشام رأى آخر فى مفهوم السكون يختلف عن رأيه السالف ، بل يكاد يناقضه ؛ إذ يشير إليه كما لو كان شيئاً سلبيا أو شيئاً يتحقق وجوده عند زوال غيره (ويعنى بذلك

---

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل ، جـ ١ ص ٣٤ .

(٢) التصريح على التوضيح ، جـ ١ ص ٥٩ .

الحركات) . وهذا التفسير يؤخذ من قوله : وعلامات الإعراب الأصلية أربع ، « هى الضمة للرفع والفتحة للنصب والكسرة للخفض وحذف الحركة للجزم »[1] ، وهو فى هذا السياق كذلك متأثر بقول ابن مالك : واجزم بتسكين.

والتسكين – كما فسروه وارتضاه الكثيرون منهم – معناه حذف الحركة (لاعدمها) . وهذا الرأى الثانى – وإن كنا لا نميل إليه – يسير فى الاتجاه الصحيح حيث نفى الإيجابية الصوتية عن السكون ، غير أنه كان الأولى أن يعبر عن هذه الحالة « بعدم الحركة » ، لأن « حذف الحركة » – بحسب عبارته السابقة – يفيد أنه كانت هناك حركات ثم أزيلت . والواقع اللغوى – كما هو واضح – لا يؤيد ذلك إذ الحركة لم توجد وما كان لها أن توجد فى مثل هذا السياق الذى يشير إليه ابن هشام .

وهناك من المحدثين من وقع فى مثل هذا الخلط أو أشد درجة ، بالرغم مما تشعر به بعض عباراته من أنه يدرك المفهوم الصوتى للسكون . إننا نعنى بذلك الأستاذ حفنى ناصف[2] الذى يصرح بأن « الحركات الأصلية التى تصور الحروف أربع وهى الفتحة والكسرة والضمة والسكون » . ويؤكد هذا المعنى نفسه بقوله فى مناسبة أخرى : إن « الحركات قسمان أصلية ومتفرعة ، فالأصلية هى الفتحة والكسرة والضمة والسكون ، وهى المصطلح على تصويرها هكذا : ـَــِــُــْـ » .

ولكنه يعود فيعتذر عن نفسه اعتذاراً لطيفاً ، فيقول : « وإنما أطلق اسم الحركة على السكون هنا تغليباً »[3] ومع ذلك ما زلنا نضعه فى عداد الواهمين ، لأن تسمية الشىء باسم غيره تغليباً تقتضى الاشتراك أو الاتفاق فى خواص معينة . وهذا لا ينطبق على السكون ألبتة من الناحية النطقية ، وهى الناحية التى يعنيها هذا الباحث فى هذا المقام ، على ما يبدو . أما إذا كان يعنى مشاركة السكون للحركات فى الوظائف الصرفية والنحوية فهذا أمر مقبول ، بل من الضرورى أخذه فى الحسبان عند معالجة قواعد العربية (انظر ص ٢٣١ وما بعدها) .

---

(١) انظر التصريح على التوضيح جـ ١ ص ٦١ .

(٢) هناك محدثون آخرون اتجهوا هذا الاتجاه ، كالأستاذ إبراهيم مصطفى ، وقد ناقشنا رأيه مستقلا نظراً لأهميته وغرابة ما جاء به من آراء . انظر ص ٢٤٩ وما بعدها .

(٣) حفنى ناصف تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية ص ١١ ، ١٥ .

المجموعة الثانية :

وتضم هذه المجموعة عدداً من النصوص المتناثرة هنا وهناك فى التراث اللغوى . وهذه النصوص تمثل غالبية الآراء وأشهرها فيما يتعلق بحقيقة السكون ، وهى جميعاً تتفق فى خاصة واضحة ، هى عدم تسمية السكون بالحركة وعدم وصفه بهذا المصطلح ، ولكنها كلها — أو جلها — تعامله على أنه شيء ينطق ويتلفظ به تحقيقاً ، وكثيراً ما يقارنون بينه وبين الحركات فى هذه الخاصة التى نسبوها إليه .

وهذا الاتجاه — بكثرة نصوصه وتنوعها — تلخصه إشارات عابرة يلقى بها الدارسون من وقت إلى آخر ويمر بها كثير من القراء دون التمعن فى حقيقة ما تنطوى عليه . من ذلك قولهم مثلا :

« السكون أخف الحركات » أو « أخف من الحركات » ، أو نحو قولهم : « الفتح أقرب الحركات للسكون » ، أو « الفتح يشبه السكون فى الخفة » إلخ . . .

فهذه الإشارات ونحوها — وإن اختلفت فى الأداء اللفظى — تنبئ عن معنى واحد ، هو افتراضهم أن السكون شيء ينطق ، ولكنه أخف الحركات أو أخف منها فى ذلك . والفتح — فى نظر علماء العربية والتقليديين من المحدثين أقرب الحركات إلى السكون لأنه يقرب منه أو يشبهه فى خفة النطق . وهذه المقارنة فى الحالتين — بين الحركات فى عمومها وبين السكون ، وبين الفتحة وحدها وبينه — لا يمكن تفسيرها إلا على أساس التشابه الصوتى أو التقارب فى عملية النطق الفعلية ، وإلا ما كان هنا داع لاستعمال المصطلحات « خفة » ، « خفيف » فى حالة السكون أو استعمال عكسها فى حالة الحركات كالتعبير « بالثقل أو ثقيلة » وهذه المصطلحات — كما ترى — تفيد التحقيق الصوتى أو إيجابيته ، إذ لا يكون ذلك بجانبيه (الخفة والثقل) إلا فى النطق والتلفظ بالشىء بداهة .

وقد جرهم إلى هذا الافتراض أو الوهم محاولتهم تسويغ قاعدة مشهورة ، غير معتمدة هى الأخرى على الواقع اللغوى أو منطق اللغة نفسها . هذه القاعدة هى ما أشار إليها ابن مالك بقوله :

والأصـــل فى المبنى أن يسكنا

قال أكثر الشراح : وإنما كان ذلك هو الأصل « لخفة السكون » و « لثقل الحركة »[١].
ولم يكتف صاحب المفصل بذلك بل عد البناء على السكون هو القياس . وعالج شارحه — ابن يعيش — هذا الادعاء بكلام طويل نكتفى منه بقوله : وإنما كان القياس فى كل مبنى السكون لوجهين :

أحدهما : أن البناء ضد الإعراب وأصل الإعراب أن يكون بالحركات المختلفة للدلالة على المعانى المختلفة ، فوجب أن يكون البناء الذى هو ضده بالسكون .

والوجه الثانى : أن الحركة زيادة مستثقلة بالنسبة إلى السكون ، فلا يؤتى بها إلا لضرورة تدعو لذلك »[٢].

فهذا التعليل — بالإضافة إلى ما يشتمل عليه من مغالطة منهجية — يصف الحركات بالثقل ، إذا قورنت بالسكون ، وفى ذلك ما يعنى إيجابية السكون ووجوده نطقاً ، غير أنه يتميز بالخفة فى ذلك .

على أن غالبية النصوص التى تنتمى إلى هذا الاتجاه لا تكتفى بمجرد المقارنة بين السكون والحركات فى بعض سمات النطق ، وإنما تصرح — بل تؤكد هذا التصريح أحياناً — بأن

---

(١) انظر حاشية الخضرى على ابن عقيل ج ١ ص ٣٢ والتصريح على التوضيح ج ١ ص ٥٨ .

(٢) واجع إحياء النحو للأستاذ إبراهيم مصطفى ص ١٠٢ — ١٠٣ . والقول بأن البناء على السكون هو القياس أمر غير مقبول ويتضمن مغالطة منهجية ، وذلك لأن القياس ينبغى أن يكون مبنياً على الواقع اللغوى نفسه . وقد لاحظ الأستاذ إبراهيم مصطفى أن هذا الأساس مفقود ، فليس الكلام المبنى ساكناً كله أو أغلبه . وقد قام هو بالنظر فى الكلم المبنى كله فوجد أن عدد حروف المعانى سبعون حرفاً « الساكن منها اثنان وعشرون والمتحرك ثمانية وأربعون » ومعناه ، كما قال ، أن الساكن « فى البناء أقل من المتحرك » . أما بالنسبة للاسم فوجد أننا « لسنا فى حاجة إلى الإحصاء ، وجلى أنه قل أن يبنى على السكون . « أما الفعل فالماضى بناؤه على الفتح ما أمكن والمضارع أكثر بناؤه على الفتح وذلك حين يؤكد بإحدى النونين والأمر وحده يبنى على السكون » . (انظر المرجع السابق ص ١٠٤ —١٠٧) . وخلاصة هذا أن المبنى على السكون من الكلم أقل من المبنى على غيره ، وهذه الحقيقة الواقعة تفسد أساس هذا القياس الذى ذكروه . وقد أدرك الصبان هذا الذى قلناه ، فيصرح — تعليقاً على قول ابن مالك : والأصل فى المبنى أن يسكنا — بأن « الأصل أى الراجح والمصطحب لا الغالب ؛ إذ ليس أغلب المبنيات ساكناً».

السكون شيء يتلفظ به ويتساوى فى هذه الخاصة مع الحركات .

جاء فى كلام بعضهم قوله : « وأما البناء فعلى أنه لفظى هو الحركات والسكنات ونوابها اللازمة . . . » ويتأكد هذا المعنى من قول هذا الدارس نفسه : إن فعل الأمر مبنى عند البصريين « على ما يجزم به مضارعه لو كان يجزم ، من سكون فى صحيح الآخر ملفوظ كاضرب أو مقدر كرد واضرب الرجل » .

ولم يقنع الخضرى هنا بالحكم على السكون بأنه شيء يتحقق فى اللفظ والنطق ، بل منحه خاصة من أهم خواص الحركات عندهم وهى وجوب تقديرها إذا منع مانع من ظهورها . ومعناه — بعبارة أخرى — أن للسكون نوعين من الوجود : وجود بالفعل ووجود فى التقدير حين يصعب أو يستحيل تحققه فى واقع النطق .

ومعاملة السكون معاملة الحركات فى النطق وفى خاصة الظهور أحياناً ، والتقدير أحياناً أخرى ، تبدو أصرح وأوضح فى سياق آخر من عبارة الخضرى نفسه حيث ينص على أن حركة البناء تكون ظاهرة أو مقدرة «كضرب وضربت وكذا السكون كمن وإذا ؛ فإن إذا مبنية على سكون مقدر منعه السكون الأصلى فى الألف ، كما تمنع الحركة الحركة »[1] .

وفى هذا النص الأخير — كما ترى — إغراق فى الوهم والخلط حيث عد الخضرى الألف فى « إذا » سكوناً وأن هذا السكون منع السكون الآخر من الظهور . وكلا التقديرين — فى رأينا أمر غير مقبول. أما أن الألف : فى « إذا » سكون فهو خطأ صوتى وقع فيه علماء العربية منذ القديم ، مخدوعين فى ذلك — على ما نعتقد — بغياب رموز الحركاب القصيرة ، وهذا الغياب فى نظرهم يعنى السكون ، بقطع النظر عن طبيعة الصوت المعين .

وقولهم إن سكون الألف فى (إذا) منع السكون الآخر من الظهور أمر لا يمكن تفسيره إلا على أساس أن المقدر هو رمز السكون [٥] لاصوته ؛ إذ السكون (بمعنى غياب الحركات) شيء لا يتعدد . أما الحركات فهى تختلف عن السكون فى ذلك ، فهى متعددة فى طبيعتها وصورها ، فهناك الفتحة والكسرة ، والضمة . وفى هذا الذى يذهب إليه هؤلاء العلماء دليل واضح على أنهم قد خلطوا بين الرموز والأصوات أو المكتوب والمنطوق ،

---

(١) الخضرى على ابن عقيل جـ ١ ص ٣٠ ، ٣٢ — ٣٣ .

وهو ما أدى إلى وقوعهم فى بعض الأخطاء الصوتية ، كما فى هذه الحالة مثلا .

وليس ينفرد الخضرى بهذه النظرة تجاه السكون ، فقد شاركه فيها غيره مستخدماً مصطلحات وعبارات لا تخرج فى جملتها عما فعله الدارس الأول. يقول صاحب التصريح — فى التعليق على كلام الموضح بأن الإعراب أثر ظاهر أو مقدر — : « والمراد بالأثر الظاهر أو المقدر نفس الحركات الثلاث والسكون وما ناب عنها . والمراد بالظاهر ما يتلفظ به من حركة أو حرف أو سكون . « والمراد بالمقدر ما ينوى من ذلك »[1].

وجدير بالذكر أنه بعضهم قد أدرك ما فى هذه الآراء من مغالاة وبعد عن الحقيقة، ففسرها — أو بعبارة أدق فعارضها — فى صورة تأويلات أو تخريجات تقليدية . من هؤلاء المعارضين الشيخ يس فى تعليقه على الكلام السابق الذى نقلناه عن خالد الأزهرى ، فيقول : « قال الدنوشرى : عد السكون من الإعراب اللفظى فيه تسامح . وكأنهم أرادوا باللفظى ما يتعلق باللفظ ، والسكون عدم الحركة الملفوظة أو ما يلفظ به . وقال أيضاً :جعلهم السكون — وهو عدم الحركة — والحذف — وهو إسقاط حركة أو حرف — لفظيا تسمح واللفظ إنما هو متعلقهما وهو الحركة والحرف »[2].

وفى هذا المنقول عن الدنوشرى ما يدل على وعى بطبيعة « السكون » وقيمته الصوتية[3]، وفيه كذلك ما يتضمن الرد البليغ على أولئك الخالطين الذين استغلق عليهم الأمر ، فلم يستطيعوا التفريق بين الحركات و بين ما سموه بالسكون من ناحية النطق .

وفى ظننا أن هناك سببين آخرين قد أوقعا هؤلاء العلماء فى وهمهم الزاعم « نطقية » السكون

---

(١) التصريح على التوضيح حـ ١ ص ٥٩ — ٦٠ .

(٢) حاشية الشيخ يس على التصريح حـ ١ ص ٦٠ .

(٣) ما قرره الدنوشرى بالنسبة للسكون (وهو كونه ليس لفظياً أو كونه عدم الحركة) قول صحيح مقبول ، كما قلنا . ولكن ما ذكره فيما يتعلق بحذف الحرف أو إسقاطه ليس دقيقاً لأن حذف الحرف أو إسقاطه له أثر نطقى ، يتحقق فى صورة حركة قصيرة . نقول مثلا : يرمى ، بوجود الحرف وهو رمز الحركة الطويلة وهى الكسرة ، ولكن لم يرم بإسقاط الحرف ؛ وبالرغم من هذا بقى أثر منطوق هو الكسرة القصيرة . ويبدو أن الدنوشرى متأثر بطريقة الكتابة (غير مدرك لناحية النطق) فقد لاحظ حذف الحرف فى الكتابة (فى لم يرم مثلا) فظن الا أثر النطق تبعاً لذلك على حين أن الأثر النطقى موجود وهو محقق فى الحركة القصيرة . ومعنى ذلك أن حذف الحرف فى الكتابة ارتبط به تقصير الحركة فى النطق .

ومساواته بالحركات فى هذه السمة وفى غيرها من الخواص الصوتية . وينطبق هذا القول الذى نقوله على كل أولئك الذين تبنوا أحد الاتجاهين السابقين أو كليهما معاً .

لعل **السبب الأول**: يرجع إلى ما رآه علماء العربية من أن « تلك الظاهرة » التى سموها سكوناً تمثل إمكانية رابعة فيما يختص بنهايات الكلمات فى الجمل : فقد تنتهى بفتحة أو كسرة أو ضمة أو بعدم هذه الإمكانيات الثلاث .

كما أنها احتمال رابع فى بعض المواقع بالصيغ الصرفية : فالنموذج : فعل قد يكون مفتوح العين أو مكسورها أو مضمومها أو « ساكنها » وعلى مستوى الأصوات من الناحية الوظيفية at the phonological level لاحظ هؤلاء العلماء أن « السكون » قد يكون نهاية المقطع ، كما فى نحو : ضربت : ض ، ربْ ، ت . ولم يغب عن أذهانهم بالطبع ماتلعبه هذه الظاهرة من دور بارز فى التفاعيل العروضية إلى غير ذلك من الوظائف الصوتية الخاصة بموسيقى الكلام ، كما فى الوقف مثلا .

فمن المحتمل أن تكون هذه الوظائف وغيرها قد خدعت هؤلاء العلماء فساووا بين السكون والحركات من جهات أخرى ، فظنوه شيئاً ينطق ، كما تنطق الحركات وسموه حركة كذلك ، على حين أنه « لا شىء » من الناحية النطقية كما أنه ليس حركة من هذه الناحية أيضاً وإنما هو عدمها ، كما سنعرف فيما بعد .

أما السبب الثانى : فهو وجود رمز خاص بالسكون فى نظام الكتابة العربية . فربما أوحى هذا التخصيص إلى بعضهم بأن مدلول هذا الرمز [ه] لا بد أن يكون شيئاً ينطق ويلفظ به بالفعل ، شأنه فى ذلك شأن الحركات المختلفة التى خصص لكل واحدة منها رمز مستقل كذلك. ولعل هذا نفسه هو السر فى حكم بعض آخر على السكون بأنه حركة ومنحه أهم خواصها عندهم : فهو شىء تجتلبه العوامل ، ويظهر كما تظهر الحركات ويقدر كما تقدر إذا لم يكن ظهوره مستطاعاً .

وقد جرهم هذا الخلط فى فهم الرموز الكتابية ووظيفتها إلى إطلاق المصطلح « ساكن » (وما اشتق منه) على كل « حرف » خلا من علامات الحركات الثلاث : الفتحة والكسرة والضمة . وهذا « الحرف » يتحقق فى صورتين رئيسيتين .

إحداهما : تتمثل فى كل حرف « صحيح» لم تصاحبه هذه العلامات ، وقد ابتكروا هم لهذه الحالة علامة مميزة هى [٥] ، وسموها السكون ، ودعوا مدلولها الحرف الساكن كالباء فى نحو لم يضرب. أما الحالة الثانية فيقصدون بها كل حروف المد فى نحو دعا ، أدعو ، أرمى فهذه الحروف عندهم « لا يكن إلا سواكن، لأنهن مدات والمدات لا يتحركن أبداً »[١].

وما سميت هذه المدات سواكن – على ما نفهم من كلامهم – إلا لخلوها من علامات الحركات الثلاث (الفتحة والكسرة والضمة القصيرات) ، وإلا فمن المستحيل تسميتها سواكن على أى وجه فسرت السكون ومعناه ، أى سواء أعددته حركة ملفوظة ، أم أخذته على أنه حذف الحركة أو عدمها ، لعدم انطباق هذه المعانى جميعاً على حروف المد من الناحية النطقية .

فمن الواضح أن ما سموه حروف المد ليس إلا تعبيراً قديماً عما يعرف فى الاصطلاح الصوتى الحديث بالحركات الطويلة : الفتحة والكسرة والضمة الممثلة كتابة بالألف والياء والواو بهذا الترتيب . فكيف إذن تكون هذه المدات حركات ، ثم نسميها سواكن أو ننعتها بصفة السكون ؟

إن هذا الذى رأوه بالنسبة لهذه المدات ليس إلا تناقضاً صريحاً أوقعهم فيه عدم قدرتهم على التفريق بين الصوت والرمز الكتابى الذى يشير إلى هذا الصوت . وكثيراً ما اختلط الأمر على بعضهم فبنوا قواعدهم على النظر إلى الرموز دون الأصوات الحقيقية ، مما أدى إلى وقوع اضطراب مصحوب بعدم دقة فيما وصلوا إليه من قوانين صوتية وغير صوتية .

فمن المألوف مثلا قولهم : الفعل فى : لم يرم مجزوم بحذف الياء ، على حين أن المحذوف إنما هو الرمز الكتابى ، لا الصوت ، وإنما الصوت الممثل فى الحركة الطويلة [ii] قد قصر وصار [i] فقط ، إذ التصوير الصوتى للفعل قبل الجزم هو [yarmii] ، ولكن بعد الجزم أصبح [yarmi]

وإذا قيل إنهم يقصدون بالياء هنا الحركة لا الرمز، إذ هى مدة والمدة – كما هو معروف ومفهوم من كلام بعضهم – حركة طويلة – إذا قيل هذا، ظل الاعتراض قائماً وهو أن الياء

(١) سر صناعة الإعراب لابن جنى ٣١/١ .

بوصفها حركة لم تحذف وإنما أصابها القصر فقط . ومعى هذا كله أن التعبير بحذف الياء على أى من التفسيرين تعبير غير دقيق .

ولكنا مع هذا لا ننكر بحال أن بعضهم يدرك تماماً ما لهذه المدات من قيم صوتية ، وأن بينها وبين الحركات علاقة هى علاقة الكل بالجزء أو العكس ، ويفهم هذا بوضوح من قول ابن جنى :

« اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد واللين ؛ وهى الألف والياء والواو . فكما أن هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث ، وهى الفتحة والكسرة والضمة . فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو . وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة ، وقد كانوا فى ذلك على طريق مستقيمة »[1].

ولكنهم بالرغم من هذا الفهم الواعى الدقيق لم يسلموا من البعد عن جادة الصواب أحياناً ، فنظروا إلى هذه المدات نظرتهم إلى « الساكن » وعاملوها معاملته فى كثير من الأحكام الصوتية والصرفية . ذلك يرجع – كما قلنا – إلى انخداعهم بغياب علامات الحركات الثلاث القصار ، متأثرين فى ذلك بالرموز الكتابية .

أما هذه المعاملة فتظهر فى كثير من الحالات ، نكتفى بالإشارة إلى أمثلة منها لتوضيح ما نقول . وأكثر ما جاء من هذا الباب قصد به تفسير قاعدتهم المشهورة : وجوب « التخلص من التقاء الساكنين » . ويقع هذا التخلص فى حالة السكون (بمعنى عدم الحركة) بتحريك الساكن ، ولكنه يتم فى حالة المدات بحذفها ، كما رأوا هم فى نحو المثال التالى :

لم يقل : أصلها عندهم لم يقول ، التى ساكنان (الواو واللام) ، فحذفت الواو لالتقاء الساكنين . أما حقيقة الأمر – كما نراها نحن – فهى أن الواو هنا رمز للضمة الطويلة [uu] ، وليست صوتاً ساكناً ، وفى هذا السياق قصرت هذه الضمة فصارت [u] فقط ، لأن التركيب المقطعى للعربية الفصحى يمنع وجود حركة طويلة ، متلوة بصوت غير متحرك إلا فى حالة الوقف ، وفى باب دابة ونحوها مما كان الأول من « الساكنين » فيه حرف مد والثانى مدغماً

---

(١) سر صناعة الإعراب لابن جنى ١/١٩ .

فى مثله . أو بعبارة أخرى قريبة إلى الاصطلاح الصوتى ، نقول : إن التركيب المقطعى ص ح ح ص[١] ممنوع فى اللغة العربية إلا فى هاتين الحالتين المذكورتين .

ومن نحو ما تقدم كذلك ، قولهم فى « لتكتُبُنّ » مثلا : أصلها ، لتكتبون (أى بعد حذف نون الرفع) ، التقى ساكنان ، الواو والنون فحذفت الواو لالتقاء الساكنين . فإذا ما سئلوا ، لم حذفت الواو بالذات ؟ أجابوا بأن حذف النون يفوت غرض التوكيد ، على حين أن حذف الواو لا يفوت غرضاً ، ولأنها لو لم تحذف التقى ساكنان ، هذا بالإضافة إلى وجود ضمة قبلها تدل عليها عند الحذف . قال شارح المراح .

« وحذفوا واو ليضربوا ، أى حذفوا الواو من الجمع المذكر من الأمر الغائب عند زيادة نون التوكيد الثقيلة وكذا من الأمر المخاطب نحو اضربوا للتخفيف ، اكتفاء بالضمة ، ولأنه لو لم يحذف التقى ساكنان ، مع أنه لا التباس . وحذفوا ياء اضربى ، أى وحذفوا الياء من المفرد المؤنث المخاطبة عند زيادة النون الثقيلة أيضاً للتخفيف اكتفاء بالكسرة . ولا يرد أن يقال إن الواو والياء علامتان والعلامة لا تحذف ، **لأن الحركتين اللتين قبلهما تدلان عليهما** فكانا كأنهما لم تحذفا »[٢] .

وفى هذا النص ما يدل على الخلط بين الرمز الكتابى والصوت . فمن المؤكد أن الذى حذف إنما هى الواو أو الياء بوصفها رمزاً كتابيا لا بوصفها صوتاً .

أما الواو والياء بهذا الوصف الأخير فقد لحقهما التقصير ، فصارتا ضمة [u] وكسرة [i] بعد أن كانتا واواً [uu] وياء [i i] ، بسبب امتناع التركيب المقطعى المشار إليه سابقاً فى هذا السياق[٣] . ومعنى هذا أن الضمة والكسرة اللتين نصوا على أنهما تدلان على الواو

---

(١) ص = صوت صامت consonant و ح ح = حركة طويلة long vowel .

(٢) شرح مراح الأرواح لابن كمال باشا ص ٦٠ .

(٣) هذا التفسير نفسه يتمشى مع قواعدهم الأخرى . فالمعروف أن الواو هنا فاعل ، فالقول بحذفها يعنى حذف الفاعل وهو غير جائز عندهم . أما القول بالتقصير (تقصير الضمة الطويلة الممثلة كتابة بالواو) فيعنى وجود الفاعل ولكن بصورة أخرى هى الضمة القصيرة ، لا الواو . وهذا يعنى أن مورفيم morpheme الفاعلية فى نحو يكتبون له صورتان . إحداهما الواو أو الضمة الطويلة ، والثانية الضمة القصيرة عند التوكيد بالنون .

والياء « المحذوفتين » ليستا أجنبيتين عن الواو والياء ، أو ليستا غير متصلتين بهما ، وإنما هما في حقيقة الأمر بعضهما ، على ما نص عليه ابن جني وغيره من الواعين لهذه الظاهرة . وقد قام هذا البعض مقام الكل بسبب صوتي وظيفي phonologieol يتسق مع النظام المقطعي للغة العربية .

ومن أمثلة الخلط بين السكون بمعناه العام (وهو عدم الحركة) وبين حروف المد قولهم : إن « ذو » الطائية مبنية « على سكون الواو عند بعض طيئ » .

والحقيقة — من وجهة النظر الصوتية — هي أن هذه الكلمة تلزم الواو أو الضمة الطويلة في جميع الحالات . وليست هذه الواو ساكنة إلا إذا فسر السكون بالخلو من علامة الحركات القصار ، على ما يفهم من كلامهم وهو وهم آخر ، كما ألمعنا إلى ذلك فيما سبق .

على أن هذا الذى نراه من وجوب القول بلزوم « ذو » الواو أو الضمة الطويلة ، لا القول بأنها مبنية على سكون الواو -- يتمشى مع ما قرروه هم أنفسهم بالنسبة لهذه الصيغة ، عند ما رووا رأياً ثانياً ينص على أن بعضاً آخر من طيئ « يعربها بالحروف حملا على ذى بمعنى صاحب»[1]. فهذا القول يعني أنها تعرب بالواو في حالة الرفع ، وهذه الواو — كما هو واضح — ليست إلا مدة أو ضمة طويلة [uu] ولا أثر للسكون فيها ، على رأيهم أو رأى غيرهم على سواء . وإذا صح هذا بالنسبة لهذه الحالة . لزم كذلك القول بأن « ذو » تلزم الواو في حالة البناء ، وأنها ليست مبنية على السكون إذ لا فرق بين الحالتين (حالة الرفع على القول بإعرابها وحالة البناء مطلقاً) من ناحية النطق ؛ فهي تنطق[ðuu] فيهما . وإذا كان هناك من فرق بين الحالتين فإنما يتمثل ذلك فقط في اختلاف وجهات نظر اللغويين إلى هذه الصيغة ، حيث يرى بعضهم بناءها ويقرر آخرون إعرابها . ولكن اختلاف الرأى في هذا الحكم لا يصلح مسوغاً بحال من الأحوال لتغيير الحقيقة الصوتية المنطوقة بالفعل ؛ تلك الحقيقة هي أن « ذو » تنطق بمدة واوية أو ضمة طويلة[uu] وأنها خالية مما سموه سكوناً ، سواء أحكمت عليها بالرفع (في حالة الإعراب) أم اخترت بناءها في كل الحالات . ،

وهناك من التصريحات ما هو أدخل مما تقدم في الخلط بين السكون وطبيعة أصوات

---

(١) حاشية الخضرى على ابن عقيل ٣٥/١

« المد » (الحركات الطويلة المسماة الألف والياء والواو) وما يتضمن فى الوقت نفسه خلطاً بين الرموز الكتابية والأصوات .

ويتضح هذا بصفة خاصة فى تلك العبارات المشهورة من نحو قولهم : « أحرف المد المسبوقة بحركة تجانسها » أو قولهم : « أحرف المد هى الألف والياء والواو الساكنة إذا سبقت بحركة من جنسها » ، أى أن تكون هناك فتحة قبل الألف وكسرة قبل الياء وضمة قبل الواو . ومن هذا القبيل تصريح حفنى ناصف بأن من صفات الأصوات « المد ويختص بالأحرف (وى ا) الساكنة المسبوقة بحركة مجانسة »[1] .

فهذه الأحرف فى نظرهم مدات وهى فى الوقت نفسه ساكنة ، وهذه المدات كذلك مسبوقة بحركات مجانسة . حكمان لا صحة لأحدهما ، ويدلان على اضطراب فى فهم حقائق الأشياء . فكونها مدات يعنى بداهة كونها حركات طويلة uu — ii — aa وذلك يبطل كونها ساكنة ، إذ السكون عدم الحركة . وعلى هذا لا يمكن فهم كلامهم هنا إلا على تفسير السكون بأنه خلو من علامة الحركات القصار . ولكن الخلو من هذه العلامة (وهى رمز كتابى لا صوت) لا يعنى عدم الحركة فى النطق دائماً ؛ فقد يتحقق هذا العدم فى نحو لم يضرب ، وقد لا يتحقق كما فى نحو غزا ، ويرمى ، ويدعو ؛ حيث تنتهى هذه الكلمات بحركات طويلة ، هى أصوات المد التى نعتوها بالسكون خطأ بسبب خلوها من علامات الحركات القصار .

أما أن هذه المدات مسبوقة بحركات تجانسها فهو وهم آخر لا أساس له من الصحة ؛ إذ ليست هناك حركات سابقة أو لاحقة ، وإنما المدات نفسها هى الحركات وهى حركات طويلة ويرمز إليها فى الكتابة بالرموز المعروفة (ا وى = aa : قال ، : uu يدعو ، ii : أرمى) وقد ساقهم إلى هذا الاضطراب عدم قدرتهم على التمييز بين الرمز والصوت أو المكتوب والمنطوق .

فالواو مثلا بوصفها رمزاً فى نحو أدعو ، يمكن تسميتها « ساكنة » بمعنى أنها خالية من علامات الحركات القصيرة ، ولكنها بوصفها صوتاً حركة طويلة . ويبدو أن علماء العربية قد اعتمدوا على الاعتبار الأول دون الثانى ، ومن ثم كان حكمهم عليها بالسكون وأنها مسبوقة بحركة تجانسها هى الضمة ، مخدوعين فى ذلك بالرسم الكتابى . وقد زاد فى هذا الخداع

---

(١) حفنى ناصف : أو تاريخ الأدب ، أو حياة اللغة العربية ص ٢١ .

ما عمد إليه بعضهم من وضع علامة لما ظنوه حركة قصيرة تسبق حروف المد ، فوضعوا فتحة قبل الألف فى قال وكسرة قبل الياء فى أرمى وضمة قبل الواو فى أدعو .

وهذا — فى رأينا — سلوك خاطئ تماماً من وجهة النظر الصوتية، إذ الحروف هنا ليست ساكنة ولا مسبوقة بحركة ؛ إنها نفسها هى الحركات (وهى طويلة) وقد أشير إليها كتابة بالألف والياء والواو . ومعنى هذا أننا لسنا فى حاجة إلى وضع علامات الحركات القصار قبل هذه الحروف ، أو ليس هناك من الأصوات ما تمثله أو تشير إليه . وانتفاء الأصوات يقتضى — ضرورة — انتفاء الرموز ، إذ الرموز تابعة للأصوات لا العكس .

ومن هذا الضرب كذلك ما جاء فى كلام بعضهم من حكمهم على الألف بأنها حركة وأنها ساكنة فى الوقت نفسه . وهو فى حقيقة الأمر تناقض صريح أوقعهم فيه الخلط بين السكون وبين القيم الصوتية لأحرف المد .

يرى صاحب المراح أن الفعل الماضى إنما بنى على الفتح، لأن الفتح « أخو السكون لأن الفتحة جزء الألف ، والألف أخو السكون » . ثم يعلق عليه شارحه بقوله : « يعنى أن بين الفتح والسكون مناسبة ، وبين الألف والسكون مناسبة أيضاً ، لأن الألف ملزوم السكون لأنه ساكن أبداً ؛ فيكون بين الفتح والسكون مناسبة، وحيث تعذر السكون صير إلى ما يناسبه من الحركات عملا بالأصل بقدر الإمكان »[1]. فالألف فى نظرهم حركة طويلة لأنه « مركب من فتحتين » وهو قول صحيح مقبول ، ولكنه كذلك ساكن عندهم ، وهو وهم واضح ، والجمع بين هاتين الصفتين أمر ترفضه طبائع الأشياء .

ولقائل أن يقول : لعل علماء العربية أطلقوا المصطلح « ساكن » على الواو والياء والألف فى نحو أدعو وأرمى وقال : للتفريق بينها وبين الواو والياء والألف فى مثل وعد ، يعد ، وأعد[2]، حيث جاءت متحركة أى متلوة بحركة فى هذه الأمثلة الأخيرة .

ورأينا أن هذه الاحتمال — على فرض صحته — يشير إلى أن هؤلاء القوم يدركون بصورة ما، طبيعة الفروق بين حالتى هذه الحروف . ولكن هذا الاصطلاح الذى أطلقوه على هذه الحروف فى الأمثلة الأولى ما زال يخالف الواقع اللغوى ؛ فهى فى هذه الأمثلة حركات طويلة أو مدات ، وليست بساكنة ولا يصح تسميتها كذلك إلا على احتمال واحد هو : تفسير

(١) مراح الأرواح ص ٢٥ .

(٢) الألف فى العربية تطلق على الهمزة كما فى نحو أعد ويسميها البعض الألف المتحركة ، وعلى ألف المد فى نحو قال وتسمى عندهم بالألف الساكنة ، أو اللينة . انظر مراح الأرواح ص ٦٠ .

السكون بالخاو من علامات الحركات القصار . وهذا التفسير مرفوض من وجهة النظر العلمية بسببين اثنين :

أولهما : أن فى هذا النهج اعتماداً على الرموز لا الأصوات الفعلية فى تقعيد القواعد ، وهو ما لم يأخذ به أحد ، لأن الرموز فى عمومها وسائل كتابية ناقصة لاتفى بحاجة النطق فى كثير من الأحيان .

ثانيهما : أن الاعتماد على الرموز دون الأصوات الحقيقية كثيراً ما يؤدى إلى الخلط والاضطراب ، كما رأينا فى تلك الأمثلة ، التى أوردناها سابقاً ، للتدليل على وقوع علماء العربية فى أخطاء صوتية وصرفية بهذا السبب نفسه .

المجموعة الثالثة :

تضم هذه المجموعة عدداً من الأقوال التى تدل على فهم واع لطبيعة السكون وقيمته الصوتية ، والتى تنبئ عن إدراك لحقيقته من ناحية النطق .

ترى هذه الأقوال فى مجموعها أن السكون لا ينطق ، وأنه ليس بحركة وإنما هو « عدم الحركة » . ويمثل هذا الاتجاه نفر قليل من اللغويين المتأخرين الذين نقرأ فى عباراتهم ما ينص صراحة على هذا المعنى الذى ذكرناه . من هؤلاء مثلا الأشمونى وصاحب التصريح وغيرهما ممن يقررون — فى أكثر من مناسبة — أن «السكون عدم الحركة »[1] بل إن هناك فى كلام بعضهم ما يشعر بأنهم يدركون أعماق الموضوع ، فلا يكتفون بالنص على أن السكون عدم الحركة ، وإنما يعترضون كذلك على أولئك الذين يعاملون السكون معاملة الحركات من ناحية النطق والتلفظ . فلقد روينا سابقاً عن الشيخ يس ما نقله عن الدنوشرى فى قوله : « جعلهم السكون وهو عدم الحركة والحذف وهو إسقاط حرف أو حركة لفظيا — تسمح »[2].

(١) الأشمونى ج ٤ ، ص ١٥٦ ، والتصريح على التوضيح ج ١ ، ص ٥٨ . والحق أن صاحب التصريح كان مضطرباً فى الحكم على القيمة الصوتية ؛ فهو مرة ينظر إليه كما لو كان شيئاً ينطق ويلتفظ به ، شأنه فى ذلك شأن الحركات (انظر ص ٢٣٥) . ومرة ثانية يعرف السكون بأنه « سلب » الحركة ، وسلب الحركة — كما هو واضح — يعنى أن الحركات كانت موجودة ثم أزيلت . وحقيقة الأمر أن الكلام جاء خالياً من الحركات من بداية الأمر . ثم يعود هذا الرجل نفسه مرة ثالثة فيسمى السكون « عدم الحركة » ، كما فى الحالة التى معنا ، وهو قول وجيه مقبول انظر . التصريح على التوضيح . ٥٨/١ ، ٦٠ ، ٣٤٣/٢ .

(٢) حاشية الشيخ يس على التصريح ٦٠/١ .

ويبدو أن السكون — من وجهة النظر الصوتية — لم يمثل مشكلة فى نظر المتقدمين من اللغويين . فلم يرو عنهم — فيما نعلم — أى شىء يناقض قيمته الصوتية أو حقيقته من حيث النطق بالمفهوم الذى نرتضيه اليوم .

وهناك فى آثارهم ما يؤكد أن هؤلاء المتقدمين كانوا يدركون هذه القيمة وتلك الحقيقة إدراكاً صحيحاً . فنرى أبا الأسود مثلا فى تلك القصة المشهورة التى تعد — فى نظرنا — أول محاولة فى العربية لتحديد نوع من القيمة الصوتية للحركات — نراه يهمل السكون إهمالا تاما ولا يشير إليه ألبتة ويكتفى بوصف خاصة من أهم خواص الحركات ، وهى تلك التى تتعلق بشكل الشفاه حال النطق بها . فقد روى عنه أنه كان يقول للكاتب الذى اختاره لتشكيل القرآن : إذا « رأيتنى فتحت شفتى بالحرف فانقط واحدة فوقه وإذا كسرتهما فانقط واحدة أسفله ، وإذا ضممتهما فاجعل النقطة بين يدى الحرف . . . » ومن الثابت كذلك أنهم فى تلك الفترة لم يكونوا يستخدمون أية علامة أو إشارة فى الكتابة للدلالة على الحرف « الساكن » [١] .

وهذا ابن جنى ، عند ما يبين العلاقة بين الحركات القصار والحركات الطوال ، لا يعرض للسكون ولا يحاول ربطه بهذه الحركات ، بل إن عبارته فى هذا المقام تنفى صراحة احتمال كونه واحداً منها حيث حصرها فى ثلاث فقط . يقول : « اعلم أن الحركات أبعاض حروف المد اللين ، وهى الألف والياء والواو . فكما أن هذه الحروف ثلاثة ، فكذلك الحركات ثلاث ، وهى الفتحة والكسرة والضمة » [٢] .

ويؤكد ابن جنى هذا المعنى نفسه حين يعلل — بطريقته الفلسفية المعهودة — تسمية الحركات بهذا الاسم ، حيث يأتى تعليله غير منطبق بحال على السكون أو على خاصته من ناحية النطق . وفى هذا التعليل جاء قوله : « وإنما سميت هذه الأصوات الناقصة حركات لأنها تعلق الحرف الذى تقترن به وتجذبه نحو الحروف التى هى أبعاضها . فالفتحة تجذب الحرف نحو الألف والكسرة تجذبه نحو الياء والضمة تجذبه نحو الواو » [٣] .

رأى الأستاذ إبراهيم مصطفى :

ولأستاذنا إبراهيم مصطفى رأى فى السكون يتفق فى أساسه مع تلك الآراء التى أوجزتاها

---

(١) انظر : تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية لحفنى ناصف ص ٦٧ .

(٢) سر صناعة الإعراب لابن جنى ص ١٩ .

(٣) سر صناعة الإعراب لابن جنى ص ٣٠ .

فى المجموعتين الأوليين من أقوال العرب فى هذا الموضوع . وتذهب هذه الآراء فى عمومها إلى أن السكون شىء ينطق وأنه حركة ، أو تعامله معاملة الحركات من حيث الخواص النطقية ، وإن لم تطلق عليه المصطلح « حركة » بطريق التصريح ، وهو بالإضافة إلى ذلك ، حين يعرض وجهة نظره ، يعرض من وقت إلى آخر لبعض المشكلات الصوتية ويذهب فيها مذاهب تدعو إلى النظر والمناقشة . لذلك آثرنا تخصيص جزء مستقل من هذا البحث لبيان حقيقة الأمر فيما اشتمل عليه كلام هذا الدارس الكبير .

ولم يكن السكون فى حد ذاته هو النقطة الأساسية فى درسات إبراهيم مصطفى وإنما جره إليه موضوع آخر ألح عليه إلحاحاً شديداً ، فعكف عليه ، وأولاه عناية فائقة وخصص له جزء كبيراً من كتابه المشهور « إحياء النحو » .

هذا الموضوع الآخر يتمثل فى موقف الباحث من « الفتح » أو الحركة المسماة « بالفتحة ووظيفتها فى العربية . إن الفتحة عنده — بخلاف أختيها الكسرة والضمة — ليست « علامة إعراب ولا دالة على شىء ، بل هى الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التى يراد أن تنتهى بها الكلمة كلما أمكن ذلك . فهى بمثابة السكون فى لغة العامة »[١] . ثم يتدرج من ذلك إلى إثبات أن الفتحة أخف فى النطق من الكسرة والضمة كلتيهما ، ولم يكتف بهذا القدر ، بل إنه يحاول جاهداً تأكيد خفة الفتحة « عن السكون » كذلك . يقول :

« فخفة الفتحة فى النطق وامتيازها فى ذلك على أختيها الضمة والكسرة أمر جلى ، يؤيده البرهان من كل وجه . والذى نحاول أن نقرره بعد ، هو أن الفتحة أخف السكون أيضاً وأيسر نطقاً . خصوصاً إذا كان ذلك فى وسط اللفظ ودرج الكلام »[٢] .

يؤخذ من هذا النص أمران :

أولهما : وهو الموضوع الأساسى للباحث — أن الفتحة أخف من السكون فى النطق .

وثانيهما : وهو ما يعنينا نحن — أن السكون شىء ينطق بالفعل أى أنه — كالأصوات الحقيقية ، حركات أو غير حركات — له تحقق صوتى Phonetic realization وأثر سمعى audible effect . وهذا الأمر الثانى واضح كل الوضوح من المقارنة بين الفتح والسكون؛ إذ هذه

---

(١) إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ص ز ، ٥٠ ، ٧٨ .

(٢) السابق ص ٨١ .

المقارنة تعد دليلا على الاعتراف باشتراكهما فى الخاصة الأساسية للأصوات وهى النطقية .

وكون السكون شيئًا ينطق أو كونه حركة يبدو أنه أمر بديهى ثابت لا يحتاج إلى تدليل أو تأييد فى نظر هذا الباحث . إنما الذى يحتاج إلى ذلك هو ما ذهب إليه من أن الفتحة أخف من السكون نطقًا . وإنه ليحاول جاهداً تأكيد ذلك بمختلف الشواهد المباشر منها وغير المباشر على سواء، ويعيب على النحاة أن اتجهوا فى ذلك الأمر الاتجاه المضاد ، فقرروا أن السكون هو الأخف من الفتح ، لأنه — بعبارتهم — « أخف من الحركات جميعًا » فيصرح بأنه قد وجد « فى أقوالهم ما يشير إلى أن السكون أخف من الحركات جميعًا . فقد يسمونه التخفيف ، ويقولون إن السكون عدم والحركة وجود " و لا شىء " أضعف وأخف من "شىء" ، مهما يكن ضعيفاً » وذلك من سنتهم فى الأخذ بالفلسفة النظرية وغلوهم فيها بما قد يلفتهم عن الواقع »[1] .

ونحن نرى أن فى كلام النحاة مايدل على ذكاء ووعى، وما يمكن أن يجعلهم أقرب منه إلى الواقع . فالسكون — فى حقيقة الأمر — عدم أو (لا شىء) من الناحية النطقية أما التعرض له من حيث الخفة أو الثقل فقد أوقعهم فيما يناقض كلامهم ؛ إذ الخفة وعدمها أمران يرتبطان بالنطق ، و « العدم » (والسكون) شىء لا ينطق بداهة . على أنه — بشىء من التسمح — يمكن تفسير كلامهم بأن المقصود هو أن نطق الحرف خاليًا من الحركة أخف منه متبوعًا بها .

ومهما يكن من أمر فلم يأل الباحث جهداً فى تقديم ما وسعه من الأدلة لتأييد رأيه وهو كون الفتح أخف من السكون فى النطق ولسوف نعرض فيما يلى لأهم هذه الأدلة ، لا لذاتها ، وإنما لما اشتملت عليه من فكر تعنينا فى هذا المقام . تتلخص تلك الفكر فى أمرين مهمين :

الأول : ما تتضمنه من القول « بنطقية » السكون ، وهو أمر مرفوض عندنا .

الثانى : تعرض الباحث لعدد من المسائل الصوتية ذات الصلة بموضوع المناقشة ووقوفه منها موقفًا يدعو إلى المساءلة أو التوضيح ، كما سبق أن ألمعنا بذلك وهذه الأدلة هى :

١ — إن السكون أثقل من الفتح فى النطق . لأننا إذا « عدنا إلى طبيعة السكون ، وفحصناه حين النطق بالساكن ، رأينا أن السكون يستلزم أن تضغط النفس عند مخرج

(١) إحياء النحو ص ٨١ .

الحرف ، محتفظاً به . وفى هذا العمل كلفة تراها إذا نطقت بمثل : أ ب ، أ ت ، أ ث ، وقسته إلى با ، تا ، ثا »[1] .

إنه هنا يرى أن السكون ثقيل فى النطق ، لأنه يستلزم وقف النفس أو ضغطه ، كما فى الأمثلة التى أوردها ، على حين ألا سكون هناك نطقاً ، وإنما المنطوق — أو ما يراد نطقه — هو عدد من الأصوات منفردة ، هى بالترتيب : ب ، ت ، ث . وتذوقها إنما يكون بنطقها غير متبوعة بحركة ، حتى لا تختلط بهذه الحركة . وضغط النفس الذى أحس به الباحث ونسب إليه صعوبة النطق ، يرجع إلى طبيعة هذه الأصوات ؛ فالصوتان الأولان وهما (ب ، ت) صوتان انفجاريان ، ويحدث حال النطق بهما وقوف الهواء وقوفاً تامًّا عند مواضع النطق لفترة قصيرة ، يعقبها انفجار مفاجئ . فهذه الوقفة ، لا السكون ، هى التى جعلته يشعر بما يسميه « كلفة » فى النطق . والصوت الثالث وهو (ث) صوت احتكاكى مما بين الأسنان . يضيق المجرى حال النطق به ضيقاً ملحوظاً بحيث يخرج الهواء ، ولكن بشىء من المشقة والجهد . فلعل هذه الظاهرة هى التى دفعته إلى تصور صعوبة فى النطق . وإذا جاز وجود هذه الصعوبة ، فإنما يرجع ذلك إلى طبيعة الصوت نفسه وهو «ث» ولا دخل للسكون فى ذلك ، إذ ليس « سكون » ينطق .

على أن المقارنة بين أ ب ، أ ت إلخ ، وبين با ، تا إلخ ، مقارنة خاطئة ؛ إذ الأصوات الأولى أصوات مفردة هى [b و t] ولكنها فى الأمثلة الأخرى أصوات متبوعة بحركة طويلة ، تظهر فى الكتابة الصوتية هكذا : [baa و taa]

٢ — وبشىء من التفصيل ، يؤيد الكلام السابق وهو ادعاؤه خفة الفتح ، فى النطق وثقل السكون فيه ، فيورد أمثلة منوعة للأصوات حين تنطق « ساكنة » . . . يقول فى ذلك : هناك من الحروف « ما إذا أسكنته أرسلت به النفس آنا ومطلت النطق ، متكلفاً الاحتفاظ بمخرج الساكن ، كما ترى فى غواشْ واشْراك ، ونواصْ واصْنع ، وناسْ ومسْئول ، ومتراخْ وأخْبار « ومنها ما يكلفك أن تردد اللسان كأنك تكرر الحرف ، كما ترى فى راء إرْعاد وقـدَرْ « فإذا حركته حركة ما مررت به الهوينى من غير ضغط ولا ترديد . ومنها

(١) إحياء النحو ، ص ٨٢ .

ما يلزمك قطع النفس وبت النطق ، مع الضغط على الحرف والتمسك بمخرجه مثل : أبْ وإبْراهيم وطبقْ وإقْبال ، وقدْ وقدْر . ففيها كما ترى ، شدة فى النطق ونصيب من الكلفة ، لا تراه إذا أرسلت الحروف مفتوحة »[1] .

ذكر الباحث هنا ثلاث مجموعات من الأصوات (أو الحروف على حد تعبيرهم) حين تنطق « ساكنة » أى غير متلوة بحركة ليؤكد ما ذهب إليه . المجموعة الأولى هى الشين والصاد والسين والخاء ، والثانية هى الراء وحدها . أما المجموعة الثالثة فهى الباء والقاف والدال .

أما بالنسبة لأصوات المجموعة الأولى فهو يرى أن فى نطقها « ساكنة » صعوبة ظاهرة ، لأنك تتكلف الاحتفاظ بمخرجها . وبديهى أن هذه الأصوات احتكاكية ، يحدث فى أثناء النطق بها أن يضيق مجرى الهواء الصاعد من الرئتين إلى الحلق والفم ضيقاً من شأنه أن يجعل الهواء يمر ، ولكن مع إحداث احتكاك أو حفيف مسموع . ويختلف التأثير السمعى لهذا الاحتكاك باختلاف المنطقة التى يقع فيها ، وباختلاف درجة ضيق المجرى أو اتساعه . ويبدو أن هذا التأثير السمعى هو الذى دفع الباحث إلى القول بأن هناك تكلفاً فى الاحتفاظ بالمخرج ، إذ الاحتكاك يعنى بداهة تسلل الهواء ونفاده ، بل تفشيه فى منطقة واسعة نسبياً . وقد يوحى ذلك بانتقال المخرج، أو — على حد تعبيره — قد يؤدى ذلك إلى صعوبة فى النطق بسبب محاولة الاحتفاظ بالمخرج . على أن كل ما حدث وما سمع إنما يرجع إلى طبيعة هذه الأصوات الاحتكاكية نفسها ، لا إلى « السكون » ، إذ ليس هناك سكون بالمعنى الذى رآه بعضهم وهو أنه شىء ينطق .

وصوت الراء ، كما هو معروف ، صوت مكرر أو تكرارى ، أو هو صوت التكرار كما سماه علماء العربية ، وإنما سمى كذلك لما يحدث من تكرار التقاءات طرف اللسان باللثة ، وهذا التكرار أحد خواصه النطقية . فإذا كانت هناك صعوبة فى نطقه فتلك الصعوبة مصدرها هذا الصوت نفسه ، لا ما تصوره الباحث من وجود سكون معه ذى قيمة نطقية . أما أن صفة صوت الراء ، أو — بعبارة أدق — أما أن التأثير السمعى لهذا الصوت يختلف حين يحرك ، فهذا أمر طبيعى ؛ إذ المنطوق فى هذه الحالة الأخيرة صوتان لا صوت واحد ، هما

---

(١) إحياء النحو ، ص ٨٢ .

الراء والحركة التالية له . وقد ترتاح أذن بعض الناس إلى نطق هذا الصوت محركًا ، على حين تستثقل ذلك حين يأتى غير متبوع بحركة، ومن ثم يحكم هؤلاء الناس بسهولة النطق فى الحالة الأولى وصعوبته فى الثانية .

وأصوات المجموعة الثالثة ، وهى الباء والقاف والدال ، أصوات انفجارية Plosives أو وقفات stops . يقف الهواء حال النطق بها وقوفًا تامًّا عند مواضع النطق ، ثم يخرج هذا الهواء المضغوط فجأة وبسرعة محدثًا انفجاراً مسموعًا . فهناك إذاً فى بداية الأمر قطع النفس أو « الضغط على الحرف والتمسك بمخرجه » ، كما عبر الباحث ، يتلوه انفجار . فهذه الكلفة فى النطق التى أحسها هذا الدارس والتى نعتها بالصعوبة (إن كانت هناك صعوبة) ترجع إلى هذا القطع أو الضغط الذى هو جزء من طبيعة النطق بالصوت الانفجارى لا إلى أى شىء آخر ، مهما كان اسمه ، أى سواء أطلقت عليه السكون أم لا .

أما زوال هذه الكلفة أو الصعوبة عند نطق هذه الأصوات متلوة بفتحة (أو بأية حركة أخرى) ، فليس يفسر بأكثر من أن العملية العضوية للنطق قد اختلفت فى الحالتين اختلافًا كبيراً بينا ؛ فهذه العملية كانت فى إحدى الحالتين تقوم بإصدار أصوات مفردة ، هى الباء أو القاف أو الدال فقط ، ولكنها فى الحالة الثانية كانت تؤدى أصواتًا مصحوبة بحركة . وبهذا يسقط الاستدلال بهذا الدليل الأخير ، إذ المقارنة بين الحالتين غير دقيقة لاختلاف عناصر جهتى المقارنة اختلافًا جذريًّا ، كما رأيت .

ومما هو جدير بالذكر على كل حال أن الأستاذ فى مناقشته هذه يشعر بأنه يدرك تمام الإدراك ما يحدث فى أثناء النطق بهذه الأصوات التى ذكرها ، وأنه على وعى بالفروق بين المجموعات الثلاث السابقة ، سواء أكان ذلك من ناحية النطق أم من ناحية التأثير السمعى ، ولكنه فاته أن ينسب هذه الخواص التى أحس بها إلى هذه الأصوات نفسها ، لا إلى ما ظنه سكونًا ينطق .

٣ ــ السكون أشد كلفة من الفتح فى النطق ، والفتح أيسر منه فى ذلك بدليل اتفاق « القراء والنحاة على أن مخرج الحرف إنما يتبين ويتمثل إذا كان ساكنًا . فكلفوا من يريد درس الحروف ووصفها وتحقيق مخارجها أن يسكن الحرف ، ويصله بمتحرك قبله ، فيقول : أبْ وأتْ وأثْ ، ثم يرقب النطق ويصف المخرج ويبين الصفات ، وما رسموا ذلك إلا لما رأوا

فى الإسكان من التمهل بالحرف والتمسك بمخرجه وتحقيق نطقه ، فهذا من طبيعة السكون ، ونطق العرب به يبين أن الفتحة أخف منه وأيسر مؤونة فى النطق . وليس ينكر ذلك إلا من غالط نفسه وأنكر حسه »[١].

وهذا الدليل — فى نظرنا — لا يفيد الأستاذ فى شىء ؛ فاتفاق القراء والنحاة على نطق الصوت (أو الحرف) ساكناً عند دراسته ووصفه إنما جاء لحكمة واضحة ، تلك هى أن المقصود هنا إنما هو نطق هذا الحرف وحده ، إذ نطقه متلواً بحركة يفقده بعض خواصه ، لاختلاط تلك الخواص بخواص الحركة التالية له . ومن ثم لم يكن بد من نطق الحرف «ساكناً» أى خالياً من الحركة أو غير متلوبها وليس يعنى السكون هنا وجود أى شىء آخر ينطق بالإضافة إلى الصوت المقصود نطقه ، وإلا فاتت الحكمة من تسكينه أى تجريده من الحركات . ومعنى هذا أن العرب كانوا على طريق مستقيمة حين اشترطوا هذا الشرط الذى أخذه الباحث ليكون شاهداً له على صعوبة « النطق » بشىء غير موجود ، هو السكون فى نظره .

٤ — السكون ثقيل فى النطق ؛ لأنك « تعلم أن العرب تأبى أن تبدأ بساكن وترفض أن يجتمع فى نطقها ساكنان ، حتى تفر من أحدهما بكسر أو فتح »[٢] .

امتناع النطق بالساكن فى ابتداء الكلام فى رأيهم خاصة من خواص العربية ، والمقصود بالساكن هنا هو « الحرف » غير متلو بحركة ، وليس يعنى ذلك ثقل « السكون » أو خفته ، إذ ليس فى هذا السياق سكون ينطق ، وإنما هناك صوت مجرد من التحريك ، وقد يكون الصوت أى واحد من الأصوات العربية ، الباء ، التاء ، الثاء ، إلخ .

ورفض اجتماع ساكنين فى النطق يعنى امتناع صوتين صامتين متتالين ، أى امتناع التركيب : ص + ص (Consonant + Consonant = cc) فالثقل (إن كان هناك ثقل) يرجع إلى خروج هذا النموذج عن المألوف فى نطق العرب لا إلى السكون ؛ إذ ليس هناك سكون إلا فى الرسم الكتابى أو التصور فقط .

٥ — ولم يكتف الباحث بهذه الأدلة التى استنتجها من « واقع » النطق فى نظره ، والتى

---

(١) إحياء النحو ص ٨٦ — ٨٧ .

(٢) السابق ص ٨٦ .

اعتمد فيها على التأثير السمعى لما ظنه السكون ، فأورد شاهداً آخر يعتمد على المعنى الذى يفيده السكون أو استخدامه فى العربية .

فهو يرى أن من دلالات صعوبة السكون فى النطق (إذا قيس بالفتحة) استخدامه « علامة التشديد والبت فى الطلب ، كما ترى التزامه فى الأمر ، وفى لتفعلْ ولا تفعلْ . وأنت تعلم ما يستدعيه الأمر فى أغلب حاله من البت والتشدد والجزم . وربما أتوا بالسكون فى غير الأمر للدلالة على التأكيد وتقوية الكلام ، كما ترى فى قول امرئ القيس :

فاليوم أشربْ غير مستحقب إثماً من الله ولا واغـــل

وقول جرير :

ما للفرزدق من عز يلوذ به إلا بنو العم فى أيديهم الخشب
سيروا بنى العم فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فما تعرفْكم العرب

بل إن أبا عمرو بن العلاء ، من القراء السبعة ومن أئمة النحاة ، قرأ : (إن الله يأمركم أن تذبحوا بقرة) ، بإسكان الراء ، لما كان استنكار المأمورين له ظاهراً ونفورهم منه قريباً[1] .

وفى رأينا أن ربط الظواهر الصوتية بالمعنى ، أى ادعاء أن أصواتاً معينة تدل على معان معينة أو توحى بها ، قضية لم يتفق على صحتها الدارسون . وهى قضية — وإن جاز الأخذ بها فى بعض العلوم كالنقد الأدبى مثلا — لا يصح الاعتماد عليها فى البحث اللغوى الحديث . ذلك لأنها تعتمد فى أساسها على الذوق الشخصى والنظرة الذاتية وهما يمثلان اتجاهاً مرفوضاً فى دراسة اللغة .

وعلى فرض التسليم بصحة هذا الادعاء أو قبوله بوجه عام ، فإننا نشك فى سلامة تطبيقه على المسألة التى بين أيدينا . فمن الواضح أنه لا تلازم ألبتة بين السكون وبين ما سماه الباحث « تقوية الكلام والبت فى الطلب » فقد يحصل هذا الغرض بغير السكون ، كما يحدث فى أمر غير الواحد ، وفى الأفعال الخمسة حين تجزم بلام الأمر . وقد يقع السكون فى الكلام ، ومع ذلك لا نلاحظ « تأكيداً أو بتاً فى الطلب » ، وهو كثير ، من ذلك مثلا : التسكين فى حالات الوقف أو ضرورات الشعر أو فى الجزم بغير لام الأمر ولا الناهية .

---

(١) إحياء النحو ص ٨٦ — ٨٧ .

على أن هذا الدليل – فى حقيقة الأمر – باطل من أساسه ، إذ ليس هناك سكون يوصف بالثقل أو الخفة فى النطق ، وإنما هناك عدم الحركة ، وهذا العدم لا منطوق له ، فى الواقع أو التصور . وتسمية هذا « العدم » سكونًا أمر يجوز قبوله ، ولكن على شريطة أن يكون الدارس على وعى بمفهوم هذا المصطلح من ناحية النطق .

وبالرغم من هذا كله ، ينهى الباحث كلامه بما بدأه به ، مؤكداً أن السكون شىء ينطق وأن الفتحة أخف منه فى ذلك . فيقول : « فهذا حسب المنصف بيانًا ودليلا أن الفتحة أخف من السكون وأيسر نطقًا . فإذا كان ذلك فى وسط اللفظ ودرج الكلام كان أوضح وأبين ، لأن الإسكان أشبه بالوقف وأقرب إلى قطع النفس » .

ونحن من جانبنا لانوافق الباحث الفاضل على هذه النتيجة التى انتهى إليها ، كما لا نوافقه هو وغيره ممن ناقشنا آراءهم فى هذا البحث ، على كثير مما نسبوه إلى السكون من خواص ، تجعله كما لو كان صوتًا له تحقق مادى كالأصوات الأخرى للغة .

أما رأينا فى هذا الموضوع كله فيعتمد على نظرة شاملة لظاهرة السكون ، وللدور الذى يلعبه فى اللغة العربية ، ولا يتم ذلك بالطبع إلا بدراسته على المستويات المختلفة للبحث اللغوى ، أى من الناحية الصوتية والصرفية والنحوية .

أما من الناحية الصوتية ، فللسكون جانبان .

أحدهما : جانب النطق والتأثير السمعى .

والثانى : جانب الوظيفة التى يقوم بها فى النظام الصوتى للغة العربية .

فهو من حيث الجانب الأول « عدم » ، « أو » لا شىء Phonetically or acoustically nothing إذ أنه لا ينطق وليس له أى تأثير سمعى . ومعنى هذا أنه ليس صوتًا صامتًا Consonant أو حركة Vowel ، على هذا المستوى الصوتى المادى .

وهذا الرأى – كما هو واضح – يختلف اختلافًا جذريًا عما ذهب إليه كثير من اللغويين العرب (قدامى ومحدثين) الذين نظروا إلى السكون على أنه شىء ينطق ويسمع بالفعل ، والذين عاملوه معاملة الحركات فى كثير من الخواص ، كمقارنتهم إياه بهذه الحركات وبخاصة الفتحة ، فى الخفة أو الثقل فى النطق ، ومن ثم سموه حركة وعدوه رابع الحركات .

---

(١) إحياء النحو ص ٨٥ .

وإطلاق اسم « الحركة » على السكون على هذا المستوى النطقى المحض at the phonetic level إطلاق غير دقيق ، ولا يستند إلى أساس من الواقع ، لأن الحركة من هذه الناحية — ناحية النطق الفعلى والتأثير السمعى — لها صفات معينة لا يوجد شيء منها ألبتة فى السكون .

وهذا يعنى أننا إذا اقتصرنا على هذه الزاوية — زاوية النطق — جاز لنا الاستغناء عن السكون وساغ لنا إهماله فى الدرس اللغوى . ولكن النظر العميق فى السكون من الجوانب اللغوية الأخرى يؤكد أن له قيماً معينة توجب علينا الاهتمام به وأخذه فى الحسبان .

بعض هذه القيم — وهى أهمها — تظهر فى الجانب الصوتى الثانى للسكون . ونعنى به جانب الوظيفة ، أى جانب الدور الذى يؤديه داخل الإطار العام لأصوات العربية .

إن السكون من هذه الزاوية « ظاهرة » feature أو « عنصر » element له قيمة value ، تقارن بقيم الحركات فى هذه اللغة ، وتتلخص مظاهر هذه القيمة أو هذا الدور فى الحالات الآتية :

١ — السكون إمكانية من إمكانيات أربع ، تعرض للحروف أو الأصوات الصامتة . فهذه الحروف أو الأصوات قد تتبع بفتحة أو كسرة أو ضمة أو « بلا شيء » منها » وهذه الإمكانية الرابعة — وهى الخلو من الحركة — لها قيمة صوتية على المستوى الوظيفى at the phonological level إذ هى تميز الحرف الخالى من الإمكانيات الثلاث الأخرى . وهذا التمييز ذو أهمية خاصة ، لأنه يشير إلى حالة صوتية رابعة « موجودة » بالفعل ، وهى ولا شك فى حاجة إلى اصطلاح خاص بها يكون اسمًا لها ودليلا عليها .

وهذه الإمكانيات الأربع تظهر بوضوح فيما لو نظرنا مثلا إلى عين الكلمة الثلاثية . فهناك : فعل ، بفتح العين وكسرها وضمها ، ثم هناك فعْل بخلو العين من الحركات الثلاث . وقد أشاروا إلى هذه الحالة الرابعة برمز السكون [٥] .

٢ — الخلو من الحركة (وهو السكون) له وظيفة فى التركيب المقطعى فى اللغة العربية . فهو يميز نهاية المقطع المنتهى بحرف خال من الحركات الثلاث ، كما فى المقطع ص ح ص (= صوت صامت + حركة + صوت صامت = cvc) وهو مقطع متوسط مغلق ، يقابل المقطع : ص ح ح ، وهو مقطع متوسط مفتوح أو المقطع : ص ح ، وهو مقطع قصير [١] .

---

(١) والحركة — قصيرة (= ح) أو طويلة (= ح ح) — قد تكون فتحة أو كسرة أو ضمة .

٣ – السكون له وظيفة موسيقية فى نهاية الكلمة أو الجملة فى بعض المقامات اللغوية . وقد لاحظ العرب هذه الوظيفة وأدركوا قيمتها ، ورتبوا عليها قواعد نحوية معينة فى باب خاص سموه « باب الوقف » .

ولهذه الظاهرة نفسها – بالإضافة إلى ذلك – قيمة وظيفية تتعلق بالتركيب المقطعى ، فالسكون فى حالة الوقف يعد واحداً من سياقين اثنين يسمحان بوقوع نمط مقطعى معين لا يجوز حدوثه فى غيرهما فى اللغة العربية[1] هذا النمط هو : ص ح ح ص [cvvc] .

٤ – وتظهر هذه القيمة الموسيقية للسكون بصورة أوضح فى التفعيلات العروضية . فهذه التفعيلات – كما هو معروف – مبنية على أنساق صوتية (موسيقية) معينة ، للسكون دور كبير فى تشكيل أنماطها وأنماط وحداتها المكونة لها .

٥ – هناك تبادل فى الموقع بين الخلو من الحركة والفتح فى بعض السياقات الصوتية فى صيغ صرفية خاصة ، كتلك التى نص عليها علماء العربية ، مما كانت عينها صوتاً من الأصوات التى نعتوها بالأصوات الحلقية (وهى الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء) ، كما فى نهْر ونهَر وبحْر وبحَر إلخ .

هذه الوظائف تبرر لنا أهمية الخلو من الحركة أو السكون فى اللغة العربية ، ومن ثم وجب علينا أن نجد له مكاناً مناسباً فى النظام الصوتى لهذه اللغة . وقد قادنا التحليل الذى قمنا به إلى عده عنصراً an element من العناصر المكونة للنظام الصوتى للغة العربية على المستوى الوظيفى أو الفنولوجى at the phonological level ، كما أرشدنا هذا التحليل كذلك إلى جواز قرنه بالحركات وربطه بها ، لما بينه وبينها من تشابه فى وظائف صوتية معينة ، كما سبق أن بينا .

ولكن ؛ ماكنه هذا العنصر وما نوعه ؟ أهو حركة أم هو مجرد ظاهرة مميزة لبعض السياقات الصوتية ؟

تختلف الإجابة عن هذا السؤال باختلاف الزاوية التى ننظر منها إلى السكون . فهو – كما اتضح لنا فيما مضى – ليس صوتاً ولا حركة إذا أخذناه من زاوية النطق والتأثير السمعى

---

(١) السياق الثانى هو باب دابة ونحوها مما كان الساكن فيه (بعد حرف المد) مدغماً فى مثله وكان المثلان من كلمة واحدة ، أو أصليين فى الكلمة .

لخلوه من صفات الأصوات والحركات على هذا المستوى . إنه من هذه الناحية « لا شىء » أو هو « عدم الحركة » ، أو الخلو منها . وهذا هو الاصطلاح الواجب اتباعه حين ننظر إلى السكون هذه النظرة النطقية المادية . وقد وفق بعض علماء العربية حين نعتوه بهذا الوصف فى بحوثهم ، كما تبين لنا ذلك مما تقدم .

ويحق لنا كذلك أن نتمسك بهذه التسمية (= عدم الحركة أو الخلو منها) حين ننتقل إلى المستوى الصوتى الثانى ، وهو مستوى الدور الذى يقوم به السكون فى اللغة ، لأن الصوت على هذا المستوى الوظيفى – بالرغم من كونه وحدة مجردة abstract unit – يعتمد فى حقيقة الأمر على الصوت المادى المنطوق ، فالسكون وإن أدى وظيفة الأصوات ، أو الحركات – بعبارة أدق – لا يزال من حيث النطق « عدماً » أو « خلواً » من الحركة .

وبهذا يسوغ لنا الاكتفاء بوصفه أو تسميته عنصراً على أساس أنه مجرد ظاهرة ارتبطت بها بعض القيم الصوتية فى سياقات معينة . وهذه الظاهرة – كما هو واضح – سلبية نطقاً ، إيجابية عملا ووظيفة .

ولكن هذا العنصر الإيجابى أثبت أنه يقف موقف المساواة مع الحركات فى كثير من المقامات الصوتية على مستوى الكلمة والجملة كليهما . ولا شك أن هذا الوضع يرشحه لأن يكون جزءاً من نظام الحركات فى اللغة العربية ، بل قد يدفعنا إلى إطلاق اسم « الحركة » عليه كذلك . غير أن إطلاق هذا الاصطلاح على السكون مشروط بقيدين اثنين مهمين :

الأول : تسمية السكون « حركة » مقصورة على الجانب الوظيفى له . وهو جانب لا يعتمد – فى هذه الحالة الخاصة – على النطق المادى، أو هو يعتمد عليه ، ولكن بالمعنى السلبى ، إذ السكون سلبى أو عدم من هذه النظرة الأخيرة .

الثانى : هذه التسمية يجب أن تكون مقرونة بمصطلح يشير إلى الفروق الأساسية بين السكون وبين الحركات الأخرى . هذه الفروق تتلخص فى خاصة واحدة ، هى « سلبية » السكون فى النطق ، وإيجابية الحركات من هذه الجهة . ولهذا نقترح أن نسمى السكون « الحركة الصفر » zero vowel للدلالة على ذلك . ولا يتبادر إلى الذهن أن هذا الإطلاق قد يعنى خلو السكون من القيمة ، لأن الصفر ، وإن كان غير ذى قيمة منعزلا ، وحدة إيجابية ذات

وظيفة خاصة فى النظام العددى . وكذلك الحال فى السكون ، فهو سلبى نطقًا إيجابى فى النظام الفنولوجى للعربية .

ومن هذا كله نخلص بنتيجتين اثنتين :

أولاهما : يجوز لنا تسمية السكون « ظاهرة » أو « عنصراً » أو « حركة » ، إذا نظرنا إلى قيمته الوظيفية .

ثانيتهما : يختلف عدد الحركات فى العربية باختلاف الجانب الصوتى : فهذه الحركات ثلاث من حيث النطق والتأثير السمعى [١] ، وهى الفتحة والكسرة والضمة ، ولكنها أربع على المستوى الوظيفى ، وهى هذه الثلاث مضافًا إليها السكون . وفى هذه الحالة الأخيرة ، يكون هناك نظام وظيفى للحركات مكون من أربعة عناصر : a four-term system ، ثلاثة منها لها تحقيق صوتى مادى phonetic realization وهى الفتحة والكسرة والضمة ، وعنصر واحد (وهو السكون) « لا شىء » ، أو عدم من هذه الناحية phonetically nothing .

وهنا قد يلح على القارئ هذا السؤال المهم : كيف يكون السكون عنصراً صوتيًّا أو حركة وهو فى الوقت نفسه خال من أية خاصة نطقية أو سمعية تعيننا على التعرف عليه ؟ وإذا كان السكون محرومًا من كل المظاهر النطقية والسمعية ، فماذا يبقى إذن ، أو ماذا يكون هناك من وسائل لتدلنا على وجوده ؟

الإجابة عن هذين السؤالين ذات ارتباط وثيق بفكرة عامة مهمة فى الدراسات اللغوية الحديثة ، تلك هى فكرة « الصفر » فى بحث اللغة : zero in linguistics

يرى الآخذون بهذا الاتجاه أن الدارس قد تدفعه الحاجة إلى تأسيس « عنصر » غير ذى مضمون نطقى أو سمعى فى نظمه اللغوية المختلفة ، من صوتية وصرفية ونحوية ، إذ قد يعينه ذلك على الوصول إلى حقائقه ونتائجه بصورة سهلة دقيقة . وهذا « العنصر » اللغوى سموه « صفراً » zero على طريق المجاز بجامع التشابه بينه وبين « الصفر » فى نظام الأعداد فى خواص معينة ، أهمها سلبية « الصفر » اللغوى فى النطق ، وسلبية الصفر العددى إذا أخذ منعزلا .

---

(١) الحركات ثلاث على أساس أنها وحدات لها تحقق صوتى مادى ، ولكن هذا التحقق المادى قد يتعدد للحركة بتعدد السياق . فلو نظرنا إلى السياقات المختلفة ولاحظنا الفروق الجزئية الدقيقة فى النطق أمكننا الوصول إلى أضعاف هذا العدد ، يصل إلى ثمانى عشرة صورة للحركات الثلاث وربما أكثر من ذلك .

وفى حالة « الصفر » اللغوى كانت هناك صعوبات معينة ، تتلخص فى ثلاث :

١ ــ المفروض أن يكون للعنصر اللغوى وجود مادى ، ومن الواضح أن ليس للصفر مثل هذا الوجود .

٢ ــ وظيفة العناصر اللغوية التعبير عن الفِكَر ، والمفروض أن يتم هذا التعبير بعناصر أو رموز مادية material signs ، والسكون ليس رمزاً مادياً إذ لا ينطق ولا يسمع [١] .

٣ ــ كل عنصر لغوى لا بد له من صورة مادية (فى النطق) form خاصة به ، ويمكن التعرف عليها فى كل السياقات المختلفة ، لاستقرارها على حالة واحدة [٢] ، ولا بد لكل عنصر لغوى كذلك من قيمة مميزة distinctive value ، أى قيمة تقع موقع التقابل مع قيم أخرى فى سياقات معينة .

وقد استطاع أصحاب « منهج الصفر » التخلص من هذه الصعوبات كلها ، بطريق أو بآخر . أما بالنسبة للصعوبة الأولى فقد توسعوا فى استعمال لفظ « عنصر » وجعلوا من مدلولاته (وإن كانت جانبية أو هامشية بحسب تعبير بعضهم) ما ليس له وجود مادى . فكما توسع الرياضيون فى فكرة « العدد » بحيث تشمل « الصفر » أو أى عدد « خيالى » كذلك لا ضير إطلاقاً من التوسع فى فكرة « العنصر اللغوى » لتغطى ظواهر أخرى ؛ كالتنغيم ومواقع الكلم فى الجملة word-order والصفر كذلك .

وتخلصوا من الصعوبة الثانية بانتهاج منهج دى سوسير الذى يرى أن « الرمز المادى ليس ضرورياً للتعبير عن الأفكار » . فهناك كثير من الأفكار التى لا تحتاج إلى صور مادية للتعبير عنها ، ويكتفى فيها « بالعدم » أو « الخلو » أو « الصفر » .

ويوجد من ذلك فى اللغة العربية أمثلة ذات أنواع عدة . منها ــ على المستوى الصرفى ــ فكرة الغيبة والإفراد والتذكير فى الفعل الماضى فى نحو : محمد حضر ، حين يقارن بمثل :

(١) ليس المقصود بالرمز هنا الرمز الكتابى . وإنما المقصود به الصورة المادية للرمز العقلى mental sign المخزون فى الذهن ، وهى تلك الصورة التى تحقق هذا الرمز العقلى فى النطق . وهذا التفسير ، على كل حال ، مبنى على رأى دى سوسير فى مفهوم « الرمز اللغوى » .

(٢) التعبير « بالاستقرار على حالة واحدة » فى النطق فيه تجوز . فالصوت أو الوحدة الصوتية ، بعبارة أدق ، تختلف صورها النطقية من سياق إلى آخر ولكن المقصود هنا الاستقرار النسبى بمعنى الاحتفاظ بالخواص الأساسية التى تفرق بين وحدة وأخرى ، كالفرق بين التاء والدال مثلا ، بالرغم مما يخضعان له من تغيرات جزئية فى بعض السياقات .

فاطمة حضرت . فنى المثال الثانى وجدت لاحقة مادية هى تاء التأنيث التى دلت على الغيبة والإفراد والتأنيث ، على حين خلا المثال الأول من مثل هذه اللاحقة . وهذا الخاو نفسه ذو قيمة ، إذ هو دليل فكرة التذكير بالإضافة إلى الإفراد والغيبة . وبهذا جاز لنا هنا افتراض وجود عنصر لغوى ، أو « لاحقة صفر » zero suffix

أما الصعوبة الثالثة وهى التى تفترض وجود كل من الصورة المادية للعنصر اللغوى والقيمة المميزة له فيبدو أنها هى الصعوبة الحقيقية فى هذا المقام . ذلك لأن « الصفر » وهو العنصر اللغوى فى حالتنا هذه ليست له أية صورة من هذا القبيل، إذ هو خال من أى مظهر سمعى . devoid of any acoustic shape

ولكن الحقيقة فيما يتعلق بالصفر هى أن الشرطين اللذين تنتظمهما هذه الصعوبة الثالثة لا يمكن تحقق أحدهما مستقلا عن الآخر . فالصفر لا يمكن أن تكون له صورة يتعرف عليها إلا من خلال قيمته . أو بعبارة أخرى ، إن التعرف على الصفر إنما يتم بقيمته المميزة فقط ، من خلال قيمته . أو بعبارة أخرى ، إن التعرف على الصفر إنما يتم بقيمته المميزة فقط ، وهذه القيمة وحدها ذات غناء كبير فى الدلالة عليه .

وقيمة الصفر هى وظيفته . وتثبت هذه الوظيفة وتتأكد حين يكون الصفر أو أى عنصر لغوى آخر قادراً على التبادل commutation مع عناصر أخرى فى مواقع لغوية معينة، أو على حد تعبير دى سوسير — حين يكون هناك تقابل opposition بينه و بين غيره . والتقابل وسيلة من وسائل التعبير فى رأى بعضهم ، وبخاصة أولئك الذين يتبعون دى سوسير الذى يصرح بأن اللغة « قد تكتفى أحياناً بالتقابل بين الشيء واللاشيء » . ومن هنا جاءت فكرة هذا الباحث العظيم التى تذهب إلى « أن الرمز المادىّ ليس ضروريا للتعبير عن الفكرة » ، إذ قد « تقنع الفكرة بالصفر» للتعبير عنها [1] .

وبهذه الطريقة استطاع أصحاب « نظرية الصفر » أن يثبتوا أن « الصفر » جدير أن يسمى عنصراً وأن يصبح وحدة لغوية ذات قيم خاصة ، تختلف من مستوى إلى آخر بحسب النظام اللغوى المعين الذى تنتمى إليه .

وبهذه السبيل نفسها يجوز لنا نحن أن نسمى « السكون » عنصراً ، بل نطلق عليه اسم

---

(١) See, Zero in Linguistics, by W. Haas, (Studies in linguistic analysis, Special Vol. of the Philological Society, 1957), pp. 33—53.

الحركة كذلك . أما أنه عنصر فواضح ، ذلك لأنه — وإن خلا من الصورة المادية — يقوم بدور معين فى اللغة العربية يقارن بأدوار العناصر الأخرى ، ويظهر ذلك إما بطريق التبادل أو التقابل على خلاف فى وجهات نظر الدارسين . كما ألمعنا إلى ذلك .

أما القول بأنه حركة (أى على المستوى الوظيفى) فمبنى على ما أشرنا إليه أكثر من مرة من أن وظيفة السكون إنما تقارن بوظائف الحركات دون غيرها من الأصوات ، وأنه يتبادل معها عدداً من السياقات الصوتية فى اللغة العربية . ولكننا — بالرغم من هذا التشابه — لم ننس ما بينه وبينها من فروق واضحة ، ومن ثم كانت التسمية التى اخترناها له ، وهى « الحركة الصفر » zero vowel للدلالة على ذلك .

وبسبب هذه الفروق التى تتلخص فى تلك الصعوبات المذكورة سابقًا بوصفها عوائق فى طريق « الصفر اللغوى » (والسكون مثل له) ، لم نستطع الحكم على السكون بأنه وحدة صوتية phonological unit ، تقف على قدم المساواة مع وحدات الحركات الأخرى (وهى الفتحة والكسرة والضمة) فى كل خواصها وصفاتها .

إننا نستطيع أن نحكم عليه بأنه وحدة ، ولكنها وحدة من ذلك النوع الذى يطلق عليه البعض «الوحدات الثانية أو الهامشية » marginal or secondary units وكذلك نستطيع — مستخدمين اصطلاح الأمريكان فى مثل هذه الحالة — أن نسميه فونيما ثانوية secondary phoneme أو « فونيماخارج التركيب » suprasegmental phoneme ، على حين تعد الحركات الثلاث الأخرى فونيمات أساسية primary pho emes ، أو فونيمات تركيبية : segmen phonemes

والفرق بين الحالتين هو أن الفونيم الأساسية أو التركيبية تعد جزءاً من بناء التركيب الصوتى ، كلمة كان هذا التركيب أو غير كلمة ، وهى فونيم يمكن إفرادها وعزلها عن أخواتها فى التركيب ، على حين أن الفونيم الثانوية أو الهامشية أو « الفونيم خارج التركيب » مجرد ظاهرة خارجية ، ترتبط بالتركيب وتميزه ، ولكنها ليست جزءاً من بنائه ، ومن ثم لا يمكن إفرادها أو عزلها .

وهذا الوصف ينطبق على السكون فى العربية ، إذ لا يمكن عزله ، أو حتى تصور هذا العزل ، لأنه لا يتحقق وجوده إلا بوجود التركيب نفسه ، فسكون الباء فى : لم يضرب مثلا

لا يعدو أن يكون ظاهرة تنتمى إلى التركيب كله وليس جزءاً من مكونات هذا التركيب الأساسية .

ولأستاذنا فيرث رأى فى السكون يتفق فى أساسه مع ما قررناه هنا . فالسكون عنده ذو وظيفة تقارن بوظائف الحركات ، ومن ثم ربطه بها وضمه إليها ، وسماه — كما فعلنا — « الحركة الصفر » zero vowel ، لأن « كل حرف فى العربية له إمكانيات حركية ثلاث أو عدم الحركة » a trivocalic potentiality or zero vowel [1] . ولكنه لم يشأ أن يعده فونيما ثانوية أو غير ثانوية ؛ لأنه ليس ممن يفرقون بين الفونيمات هذا التفريق الذى ذكرناه سابقاً . والحق أن فيرث ليس من أنصار « نظرية الفونيم » فى عمومها ، لأنها لا تتمشى مع منهجه الذى يرى أنه ليس هناك فى الكلام ما هو أولى أو أساسى وما هو ثانوى أو هامشى ، وإنما هناك التركيب كله بمكوناته وخواصه مجتمعة ، وليس لبعضها أفضلية على البعض الآخر : وإذا كان ولا بد من التفريق بين هذه المكونات فينبغى أن يكون ذلك على أساس الوظيفة ونوعها ، لا على الأهمية أو عدمها ؛ ولهذا كان عنده « وحدات » units و « ظواهر تطريزية » prosodies . والنوع الأول من هذا التقسيم الثانى يطابق ما يعرف بالفونيمات الأساسية ونحوها ، على حين يطابق النوع الثانى الفونيمات الثانوية وأخواتها .

ويبدو من كلام فيرث حول السكون فى العربية أنه يعده « ظاهرة تطريزية » prosody كما يعد رمزه الكتابى (ە) رمزاً تطريزياً كذلك a prosodic sign وفى رأيه أن هذا الرمز واحد من رموز معينة تكون فيما بينها نظاماً ثانياً للكتابة فى العربية . وهذه الرموز هى تلك العلامات التى تضاف إلى « الحروف » لتوضيح دقائقها وهى ما يطلق عليها diacritical marks أو العلامات المميزة . وأفراد هذا النظام فى نظره هى : الفتحة والكسرة والضمة والسكون والألف والواو والياء والتشديد والهمزة ، فكلها تشكل ما سماه « بالنظام التطريزى » للكتابة العربية [2]

---

(١) Firth, Papers in Linguistics p, 126.

(٢) انظر : فيرث ، المرجع السابق ص ١٢٦ ، ١٢٧ ، أما النظام الآخر الذى يراه فيرث للكتابة العربية فهو النظام الخاص برموز الوحدات أو الأصوات الصامتة فى اللغة consonants ويفهم من كلام فيرث أن « النظام التطريزى » الذى اقترحه للكتابة إنما تشير رموزه إلى ظواهر تطريزية prosodies لا إلى وحدات units . وهنا نختلف معه فى بعض ما رآه . كون الألف والياء والواو والسكون والتشديد (بوصفها رموزاً) دلالات كتابية على ظواهر تطريزية أمر مقبول ، أما بالنسبة للسكون والتشديد فظاهر ، وكذلك الأمر فيما يختص بالألف والياء والواو بوصفها دلالات على طول الحركات (الفتحة والكسرة والضمة ، بهذا الترتيب) ، إذ الطول ليس وحدة =

وبهذا كله استقام لنا ما رأيناه وسجلناه فيما مضى من أن السكون — على المستوى الصوتى الوظيفى — عنصر صوتى أوحركة ، بالرغم من أنه « لا شىء » — وبالتالى ليس حركة أو صوتًا من ناحية النطق والتأثير السمعى . وليس فيما ذهبنا إليه من تناقض ، لاختلاف الجهتين واختلاف وجهتى النظر اللتين بنيت عليهما هذه النتيجة كما ظهر لنا ذلك بالتفصيل فيما سبق .

ولا يظنن ظان أننا — بهذه النتيجة — قد عدنا إلى ما اعترضنا عليه ولم نقبله من أولئك الدارسين — قدامى ومحدثين — الذين رأوا أن السكون حركة وأنه رابع الحركات . إننا لم نعد إلى هذا الرأى ، وليس ما توصلنا إليه يتفق مع ما ذهبوا إليه فيما يتعلق بهذه القضية ، فشتان بين القولين وبعد ما بين النتيجتين .

ويظهر الفرق بيننا وبينهم من عدة وجوه ، تتلخص فى نقطتين :

أولاهما : أن بعض هؤلاء الدارسين نظروا إلى السكون نظرة سطحية واعتمدوا أكثر ما اعتمدوا على الرمز الكتابى له دون حقيقته الصوتية . سواء أكان ذلك من ناحية النطق أم من ناحية الوظيفة . . وهذا السلوك ولا شك سلوك مضلل ، لأن الرموز الكتابية لا تصلح بحال أن تكون مصدراً للحقائق الصوتية . وقد ظهر ذلك واضحًا فيما وقعوا فيه من خلط ، حتى لنجد الدارس الواحد فى السياق الواحد يناقض نفسه : فالسكون عنده حركة وهو كذلك عدم الحركة ، أو كانت هذه التسمية المختلفة باعتبارين مختلفين لأجزناها لهم وارتضيناها منهم ، ولكن ذلك فى واقع الأمر لم يكن سوى نتيجة للخلط وعدم الفهم بحقيقة السكون ، ودوره فى اللغة .

النقطة الثانية : تتمثل فى تلك الحقيقة الناصعة ، وهى أنهم بنوا حكمهم هذا على النطق

= بذاته وإنما هو « ظاهرة تطريزية » a prosody of length أما أن الفتحة والكسرة والضمة والهمزة رموز لظواهر تطريزية ، فقول غير مقبول عندنا . ذلك لأن الفتحة والكسرة والضمة والهمزة (من الناحية الكتابية) ، وإن كانت رموزاً إضافية فى اللغة العربية diacritics تشير إلى وحدات units أو primary phonemes (فونيمات أساسية) ، لا ظواهر تطريزية ، إذ هى عناصر أساسية فى التركيب الصوتى للغة العربية segmental phonemes . ويبدو أن فيرث متأثر بآراء العرب الذين ينظرون إلى هذه العناصر كما لو كانت أشياء ثانوية من الناحية الصوتية والكتابية معاً .

الفعلى والتأثير السمعى ، فسموه حركة وعاملوه معاملة الحركات على هذا الأساس . وهذا الأساس – كما رأيت – لايصلح مسوغاً ألبته لتسمية السكون حركة وإعطائه خواص الحركات لخلوه من صفاتها تماماً على هذا المستوى .

أما ماآل إليه بحثنا فهو أن السكون حركة على المستوى الوظيفى لاالنطق ، مهملين بالطبع رمزه الكتابى لعدم جدواه فى هذا الشأن . أما الحكم عليه بأنه حركة فالتشابه الواضح بين دوره ودور الحركات على المستوى الصوتى الوظيفى ، وهو مااختصت به التسمية « حركة » .

وهذا العنصر الصوتى أو ماسميناه « الحركة الصفر » ، ونعنى به السكون ، له قيم لغوية على المستوى الصرفى والنحوى كذلك . ويمكن التدليل على ذلك بالإشارة إلى أمثلة مما يقوم به من وظائف فى هذا المجال .

من المعروف أن كل حرف من حروف الأصول radicals ، وبخاصة فى الأصول الثلاثية ، قد يتبع بواحدة من الحركات الثلاث أو بالحركة الصفر وهى السكون . وهذه الإمكانيات يظهر أثرها فى تكوين الصيغ وتحديد الأوزان . وليس من الضرورى أن تتحقق هذه الإمكانيات فى المادة الواحدة ، ولكنها إمكانيات جائزة الوقوع بالمعنى العام أوالمعنى التجريدى . وقد وفق علماء العربية إلى إدراك هذه الحقيقة ، فابتكروا الأوزان ، وجعلوها بمثابة المقاييس العامة أو القواعد التجريدية للنماذج الحقيقية .

ولا تصافها بصفة العموم والتجريد ، كانت الأوزان ، لا الأمثلة الفعلية هى التى تقبل هذه الإمكانيات الأربع بصورة لا تقبل الشك . فهناك فى المادة الثلاثية (ف ع ل) تجد هذه الإمكانيات الأربع بالنسبة للعين مثلا : فعل بفتح العين وكسرها وضمها : ثم فعل بسكونها .

هذا فيما لو نظرنا إلى الصيغ منعزلة ، ولكنها بمجرد أن توضع فى تركيب نحوى يتحدد وزنها ولا يمكن أن تقع لها إلا إمكانية واحدة . فالصيغة « فهم » فى : محمد فهم الدرس مكسورة العين ، ولكنها ساكنتها فى : هذا فهم جيد ولا يمكن أن تقبل العين أية إمكانية أخرى فى أى من هذين السياقين . ومعنى هذا أن الإمكانيات الصرفية الأربع يحددها السياق النحوى للجملة : grammatically determined .

فإذا تركنا مستوى النظر فى الصيغ والأوزان وانتقلنا إلى التراكيب النحوية ألفينا عدة وظائف مهمة للسكون ، تبرز أمامنا اثنتان منها بوجه خاص .

تظهر الأولى فى حالة جزم الفعل المضارع الصحيح الآخر ، حيث يقوم السكون بوظيفة تقارن بوظيفتى الفتحة والضمة ، فالسكون دليل الجزم والفتحة علامة النصب والضمة شاهد الرفع . وهذه كلها حالات إعرابية مقررة ، ولكنها ذات معان نحوية مختلفة ، وترجع أسباب هذا الاختلاف إلى عدة عوامل ، منها موقع الكلمات فى الجملة والارتباط الداخلى بين الوحدات المكونة لها ، وفى النهاية يتبلور هذا الاختلاف ويظهر فى صورة الإعراب ، ويستدل عليه بعلامات هذا الإعراب ، ومن هذه العلامات السكون .

وتقودنا هذه الحقيقة إلى القول بأنه من الممكن أن نعد السكون «وحدة صرفية morpheme قامت بوظيفة إعرابية واضحة على هذا المستوى النحوى فى الجملة . فإذا كانت الفتحة (فى إعراب المضارع) هى مورفيم النصب والضمة مورفيم الرفع ، وجب بالمثل الحكم على السكون بأنه دورفيم الجزم .

والوظيفة الثانية للسكون على المستوى النحوى تتحقق فى فعل الأمر للمفرد المذكر فى نحو اضرب . فالسكون هنا ذو دلالة نحوية تقارن بدلالة الألف فى المثنى (اضربا) والياء فى حالة المفردة المخاطبة (اضربى) ، والواو حالة الجمع (اضربوا) .

وهكذا نرى السكون (بمعنى الخلو من الحركة) يتبادل المواقع فى التركيب مع وحدات صرفية مقررة عند علماء العربية أنفسهم . فالألف صيغة المثنى والياء للمخاطبة المؤنثة والواو دليل الجماعة . ونستطيع كذلك أن نقرر أن السكون وحدة صرفية morpheme قامت بوظيفة الدلالة على الأفراد والتذكير فى فعل الأمر .

وهناك بالإضافة إلى هاتين الوظيفتين البارزتين قيم نحوية أخرى ، نستطيع أن نمثل لها لها فى هذا المقام بمثالين اثنين :

١ ـ السكون دليل إعرابى فى حالة الوقف فى صورة نحوية خاصة ، وهى صور حددها علماء العربية وأسسوا قواعدها ، على نحو ما هو معروف .

٢ ـ السكون إمكانية من إمكانيات البناء فى اللغة العربية ، حيث تجىء كلمات لازمة

الفتح ، وأخرى تظهر بالضم وثالثة تختص بالكسر ، وعدد آخر منها يلزم السكون .

هذه الحقائق كلها — كما وضحت لنا فى المناقشة السابقة — تقرر وجوب النظر إلى السكون نظراً شاملا على مختلف المستويات اللغوية ، ووجوب الحكم عليه بأنه وحدة صوتية phonological unit أو فونيم ثانوية secondary phoneme أو ما سميناه « الحركة الصفر » zero vowel على المستوى الصوتى الوظيفى .

وتدفعنا هذه الحقائق كذلك إلى القول بأن السكون وحدة صرفية morpheme أيضاً ذات قيم معينة على المستوى الصرفى والنحوى . وكما جازت لنا تسميته « الحركة الصفر » zero vowel فى حالة النظر إلى النظام الصوتى للغة العربية ، يسوغ لنا هنا كذلك أن نطلق عليه المصطلح « المورفيم الصفر » zero morpheme ، مراعين فى ذلك حقيقته المادية وهى أنه ليس ذا صيغة form من حيث النطق .

والنتيجة النهائية لهذا كله هى أن السكون فى العربية عنصر لغوى لا ينبغى إغفاله ، بالرغم من عدم تحققه المادى وخلوه من أى أثر سمعى .

مراجع البحث

١ — إبراهيم مصطفى :
إحياء النحو .

٢ — ابن جنى ، أبو الفتح عثمان :
سر صناعة الإعراب (الجزء الأول) تحقيق الأساتذة السقا وزملائه (مطبعة البابى الحلبى ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤) .

٣ — ابن مسعود ، أحمد بن على :
مراح الأرواح فى علم الصرف ، بشرحيه لديكنقوز وابن كمال باشا (مصطفى البابى الحلبى ، الطبعة الثانية ١٩٣٧) .

٤ — ابن يعيش ، أبو البقاء موفق الدين :
شرح المفصل للزمخشرى .

٥ — الأشمونى ، على بن محمد :
شرح الأشمونى (بحاشية الصبان) ، المكتبة التجارية .

٦ — حفنى ناصف :
تاريخ الأدب أو حياة اللغة العربية (مطبعة جامعة القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٥٨).

٧ — الخضرى ، محمد :
حاشية الخضرى على ابن عقيل (المطبعة الميمنية سنة ١٣٠٥ هـ) .

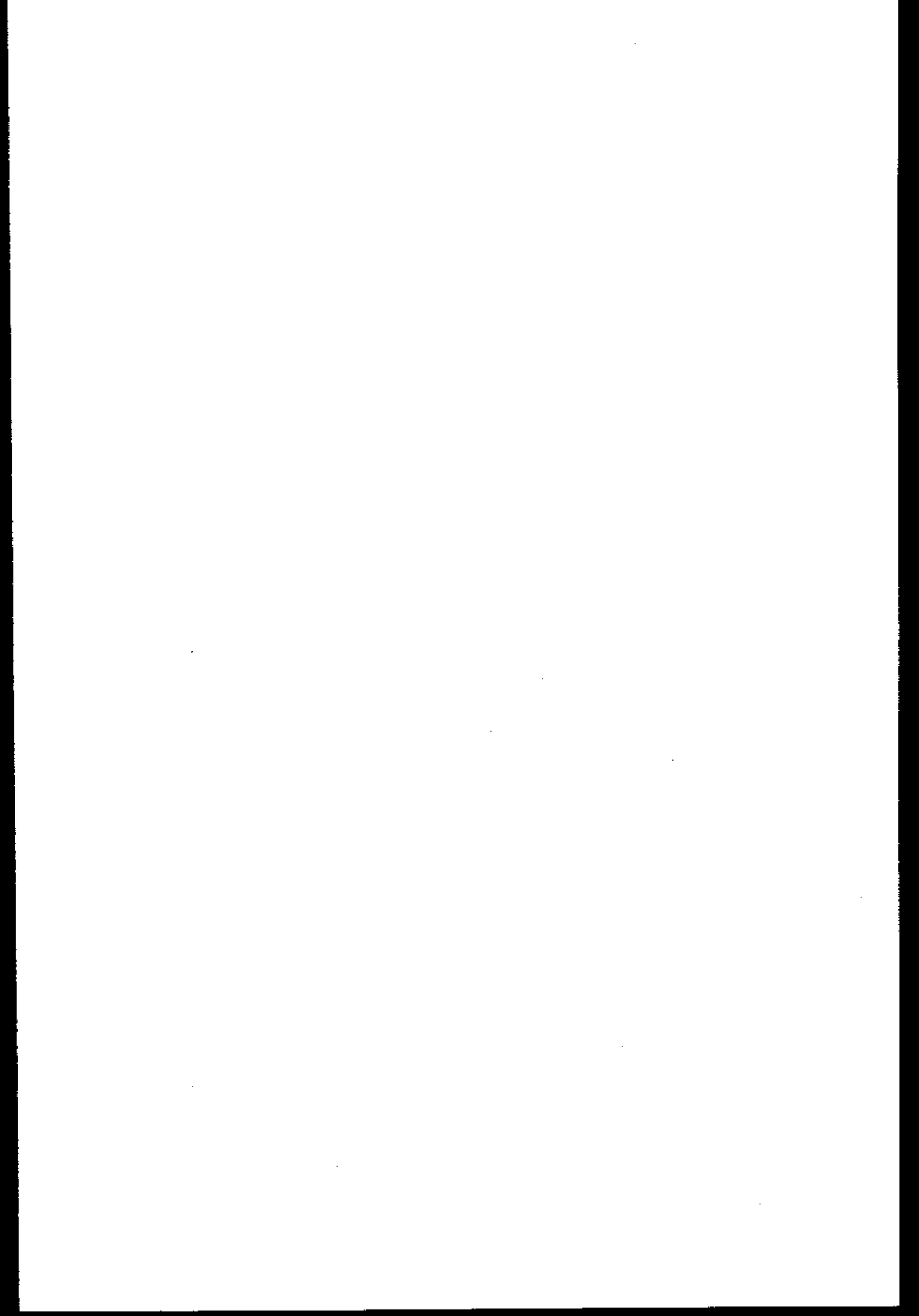
٨ — خالد الأزهرى :
شرح التصريح على التوضيح (بحاشية الشيخ يس بن زين الدين) ، المكتبة التجارية سنة ١٣٥٨ هـ) .

9 — **Firth, J.R.** :

Papers in Linguistics, (Oxford University Press, 1967).

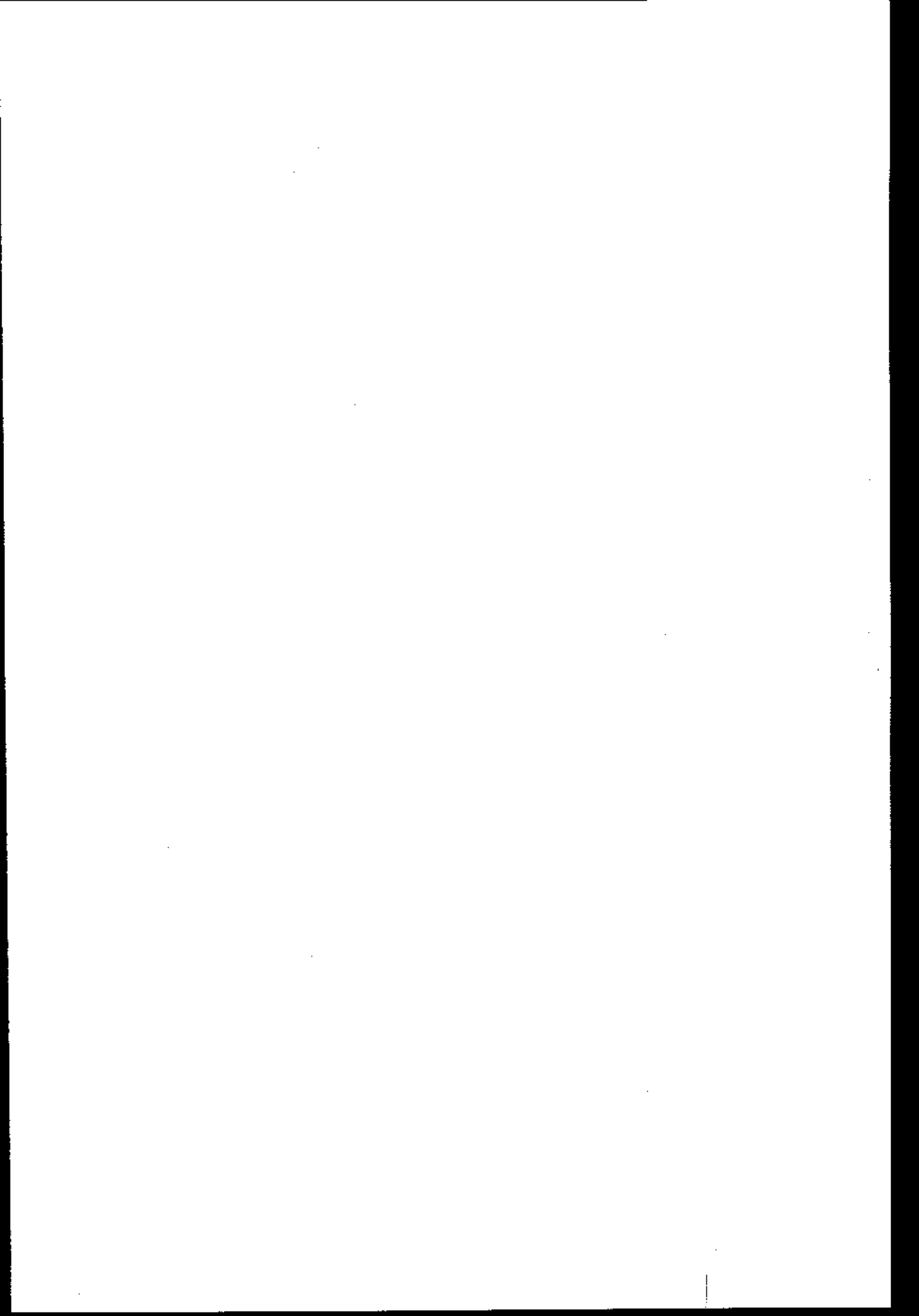
10 — **Haas, W.** :

Zero in Linguisitcs (Studies in Linguistic analysis, special vol. of the Philological Society, 1957, pp. 33-53).



مفهوم الصرف

عند العرب



مفهوم الصرف عند العرب

للعرب باع طويل فى الدرس اللغوى على مختلف المستويات، فقد كتبوا فى الأصوات والصرف والنحو وفى المعجم والدلالة وأجادوا الكتابة فيها إلى حد ملحوظ ووصلوا فى دراسة بعضها — وهو النحو — إلى درجة أذهلت الأجيال المتعاقبة من حيث غزارة المادة ووفرتها ومن حيث القدرة على التحليل والتفريع والإحاطة بالشوارد والنوادر .

غير أن هذه الإجادة فى نظرنا لم ترق إلى حد يمنع النظر فى أعمالهم أو مساءلتهم فى بعض القضايا بنظرة علمية موضوعية ، ولم تبلغ هذه الإجادة كذلك الغاية التى تجعل مناقشتهم عبثًا أو نوعًا من التهجم: إن البحث اللغوى عند العرب له محاسنه ومساوئه ، ويختلف الأمر فى ذلك باختلاف الظرف والحالة المعينة .

وفى اعتقادنا أن الصرف العربى كان من أقل العلوم اللغوية حظًّا من الإجادة وحسن النظر ، فقليله مستساغ مقبول ، وكثيره يحتاج إلى معاودة البحث والدرس ويتطلب مراجعة الرأى فيه وفى قواعده التقليدية .

ولقد رأينا أن نشير فى هذا البحث إلى بعض المسائل الصرفية التى يمكن اتخاذها خطوات أولية على الطريق الطويل إلى غاية منشودة ، هى الوصول بقواعد الصرف وقضاياه إلى صورة تتفق والواقع اللغوى وتتمشى مع ما يقتضيه منطق البحث اللغوى الجديد ، ومن ثم نستطيع أن نفيد من دراسة هذا العلم ، ونتخلص من تلك المتاهات الفلسفية والافتراضات العقلية التى يلجأ إليها الصرفيون التقليديون فى آثارهم القديمة والحديثة على سواء ، ونقترب — بذلك — إلى الحقيقة اللغوية السهلة البسيطة التى نود تقديمها إلى المتعلم والباحث كليهما .

ولسوف نعرض فى دراستنا هذه لكل من المادة التى نظروا فيها والمنهج الذى اتبعوه فى عملهم . وقد يكون من المفيد أن نبدأ بإلقاء ضوء على المقصود بالمصطلح «الصرف» فى نظرهم وفى نظر الدرس اللغوى المعاصر فنقول :

الصرف morphology فى العرف اللغوى الحديث أحد مستويات البحث التى تتعاون فيما بينها للنظر فى اللغة ودراستها ، وهذه المستويات على أشهر الآراء هى :

علم الأصوات، علم الصرف ، علم النحو ، الدراسات المعجمية .

ومن المفيد أن نذكر أن هذه العلوم أو هذه الفروع تكون فى مجموعها كلها متكاملاً ، وأن كل واحد منهما مرتبط بسابقه ولاحقه ارتباطاً وثيقاً بحيث لا يجوز الفصل بينها فصلاً تاماً ، وكلها ترمى إلى هدف نهائى واحد هو بيان خواص اللغة المدروسة ومميزاتها .

وليس الترتيب بين هذه العلوم ترتيب أهمية أو أفضلية إنما هو ترتيب يقتضيه منطق الأشياء .

ووقوع علم الصرف فى هذا الموقع الذى نراه معناه بالضرورة أنه يعتمد فى مسائله وقضاياه على نتائج البحث الصوتى، وهو فى الوقت نفسه يخدم النحو ويسهم فى توضيح مشكلاته وتفسيرها . والحق أن الرأى المعتمد عليه فى هذا الشأن يعد الصرف مقدمة للنحو أو خطوة تمهيدية له . والصرف فى نظر أصحاب هذا الرأى الذى نأخذ به ليس غاية فى ذاته ، إنما هو وسيلة وطريق من طرق دراسة التركيب والنص اللذين يقوم بالنظر فيهما علم النحو Syntax

ومعنى هذا أنه لا يجوز عزل أحد هذين العلمين عن الآخر فى النظر والتطبيق لأن مسائلهما متشابكة إلى حد كبير . ونتائج البحث فى الصرف لا قيمة لها ولا وزن فى نظرنا ما لم توجه إلى خدمة الجملة والتركيب . ولهذا جرى التقليد الغالب الآن على مناقشة هذين العلمين معاً، وعلى التعرض لمسائلهما فى إطار عام واحد مع ملاحظة البدء بقضايا الصرف بوصفه مقدمة ضرورية . ويجمع العلمين كليهما فى هذا الرأى مصطلح لغوى واحد هو جراماتيكا grammar الذى يشمل كذلك ــ طبقاً لبعض الأقوال علم وظائف الأصوات Phonology .

أما مادة هذا العلم فهى الوحدات الصرفية morphemes ، وربما تكون الوحدة الصرفية كلمة أو جزءاً من كلمة فى بدايتها أو وسطها أو نهايتها ، وقد تكون المغايرة بين الصيغ ، كالمغايرة بين فعل (المبنى للمعلوم) وفعل (المبنى للمجهول) وقد تتكون الوحدة الصرفية من وحدة صوتية Phoneme (فونيم) أو أكثر إلخ[1] .

---

(١) لسنا نرمى هنا إلى بيان كل أنواع الوحدات الصرفية والعلاقات بينها وبين الوحدات الصوتية ، وليس من هنا كذلك أن نعرض للآراء الكثيرة التى تختلف فى حقيقة الوحدة الصرفية ومعناها : أهى الصورة والشكل أم المضمون أم كلاهما . نحن نأخذ فى هذا البحث بأن الوحدة الصرفية تشمل الأمرين معاً : الصورة اللفظية ومعناها الصرفى لأنا ممن يرون عدم الفصل بين أجزاء الحدث اللغوى ، ونرفض كل ثنائية فيه dichotomy.

فالكلمات : قال ، نصر ، ضرب ، وحدات صرفية ، وحروف أنيت وحدات صرفية ، وكذلك ضمائر الرفع المتصلة ومنها الواو فى نحو ضربوا ، وهى هنا وحدة صوتية (فونيم) كذلك ، فهذه الواو وحدة صرفية على أساس أنها دليل الجمع ، ولكنها فونيم على أساس أن لها قيمة صوتية وهى أنها ضمة طويلة ، وتستطيع أن تفرق صوتيًا بين ضربوا وضربا مثلا .

وبإيجاز موجز نستطيع أن نقرر أن كل دراسة تتصل بالكلمة أو أحد أجزائها وتؤدى إلى خدمة العبارة والجملة أو — بعبارة بعضهم — وتؤدى إلى اختلاف المعانى النحوية — كل دراسة من هذا القبيل هى صرف فى نظرنا . فن ذلك مثلا :

تقسيم الكلمة من حيث الاسمية والفعلية وغيرهما .

النظر إليها من حيث العدد (الإفراد والتثنية والجمع) .

النظر إليها من حيث النوع (التذكير والتأنيث) .

الكلام على الشخص (المتكلم والخطاب والغيبة) إلخ .

ولكن ليس من الصرف فى نظرنا البحث فى صيغ الأفعال من حيث أوزانها وكذلك البحث فى صيغ جمع التكسير من حيث أبنيتها إلخ (انظر ص ١٠٢ — ١٠٤ وما بعدها) .

ويبدو من التراث القديم فى أولى مراحله أو مسائل الصرف وقضاياه كانت تدرس مختلطة بالنحو ، وكان الأثر العلمى الواحد يشمل قضايا العلمين (وغيرهما) معًا ، كما يبدو ذلك واضحًا فى كتاب سيبويه مثلا . ومن الواضح أن التفرقة بين العلمين لم تكن قد ظهرت آنذاك ، ولم تتبلور أصولها ، بحيث تفرد بحوث خاصة بكل من هذين الفرعين . واستمر هذا الاختلاط وهذا الاندماج بينهما طويلا من الزمن حتى لقد ظهر هذا السلوك نفسه فى كتب بعض المتأخرين .

ولقد انعكس هذا الاتجاه على بعض التعريفات التى قدمت إلينا فى الفترات الدراسية المختلفة ، بحيث نرى كثيراً من الدارسين يلقون بين أيدينا بتعريفات أشبه ما تكون بتعريفات اليوم من حيث اشتمالها على ما يعم الصرف والنحو جميعًا .

يقول ابن جنى فى هذا الشأن : النحو « هو انتحاء سمت كلام العرب فى تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك ليلحق

من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها فى الفصاحة فينطق بها وإن لم يكن منهم وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها »[1].

وأوضح من هذا وأصرح فى هذا المجال قول الخضرى فى حاشيته على ابن عقيل محدداً النحو بأنه : « يطلق على **ما يعم الصرف تارة** وعلى ما يقابله أخرى ، ويعرف على الأول بأنه علم بأصول مستنبطة من كلام العرب يعرف بها أحكام الكلمات العربية **حال إفرادها كالإعلال والحذف والإبدال وحال تركيبها** كالإعراب والبناء وما يتبعهما من بيان شروط لنحو النواسخ وحذف العائد وكسر إن وفتحها أو نحو ذلك. وعلى الثانى يختص بأحوال التراكيب »[2].

هذان التعريفان يفيدان أن النحو يدرس المفردات والتراكيب جميعاً ، وهذا رأى مستساغ مقبول حين نعد النحو علماً مطابقاً لما يعرف بالجراماتيكا grammar أو ما يمكن أن نسميه علم القواعد ، وهو — كما سبق أن ألمعنا إلى ذلك — ما جرى عليه التقليد القديم فى مراحله المبكرة[3].

غير أن هذا الجمع فى التعريف وهذا الخلط أو الإدماج فى التأليف بين الصرف والنحو لم يصلا بنا إلى النتائج العلمية التى كنا نتوقعها ولم ينجحا فى أداء غرضهما نجاحاً تاماً . ذلك أن مناقشة القضايا الصرفية فى هذه الآثار القديمة (وغيرها) لم تكن ترمى فى كثير من الأحيان إلى خدمة النحو والتمهيد لمسائله ، وإنما كان ينظر إليها كما لو كانت مستقلة أو تكاد أن تكون كذلك أو كما لو كانت غاية فى ذاتها لا وسيلة . ويستطيع المتصفح لكثير من الأعمال النحوية القديمة والمتأخرة على سواء أن يجد بعض الأبواب الصرفية التى لاقت عناية ودرساً ثم تركت هكذا منعزلة دون ربط بينها وبين قضيتها الممتدة إلى الفرع الثانى (وهو النحو) ومباحثه . ولا نعدم أن نجد أحياناً بعض مسائل الصرف محشورة حشراً أو مدسوسة فى ثنايا الكلام على النحو دون أية مناسبة واضحة اللهم إلا التفلسف فى تصريف بعض الصيغ الواردة فى الكلام أو حباً فى الاستطراد .

زد على ذلك أن كثيراً من الآثار العلمية التى جمعت بين مادة الصرف والنحو بين دفتيها

---

(١) الخصائص لابن جنى ج ١ ص ٢٤ .

(٢) حاشية الخضرى على ابن عقيل ، ج ١ ، ص ١٠ (المطبعة الميمنية ، القاهرة سنة ١٣٠٥ هـ) .

(٣) وذكر بعضهم ذلك المعنى بالتصريح إذ جعل النحو مساوياً للجراماتيكا ، يقول الخوارزمى فى مفاتيح العلوم ص ٤٢ : « هذه الصناعة تسمى باليونانية غرماطيق وبالعربية النحو » . وغرماطيق تعريب للكلمة اليونانية التى تقابل المصطلح الإنجليزى : grammar .

قد درجت على أن تؤخر مسائل الصرف كلها أو جلها إلى نهاية الكتاب أو المؤلف المعين .
وهذا الاتجاه فى نظرنا أخطر من سابقه لسببين مهمين :

أولهما : قد يوحى هذا السلوك بصدق القول الشائع بين بعضهم بأن الخطأ فى بنية الكلمات وتصريفاتها (وهى مسائل صرفية) قد ظهر متأخراً عن الخطأ فى الإعراب ومن ثم كان من الطبيعى إعطاء الصرف منزلة متأخرة عن النحو، وتأخير التأليف فيه عن الكتابة فى النحو . ومن الواضح أن هذه مقولة زائفة دون شك إذ اللحن — فى نظرنا — ، ومعناه الخروج عن القواعد العامة ، ظاهرة عادية تقع على كل المستويات دون تفريق فى الزمن والكثرة أو القلة . فكما وقع اللحن فى الإعراب وقع اللحن فى الصيغ وأبنية الكلمات ولا نستطيع بحال أن نحدد السابق أو اللاحق منهما ، ولعل الذى أوقعهم فى هذا الخطأ هو أنهم **لاحظو** الخطأ فى الإعراب قبل **ملاحظتهم** الخطأ الواقع على المستويات اللغوية الأخرى .

وليس من الصحيح كذلك أن نظن أن الخطأ فى مسائل الصرف « لا يذهب بالمعنى المقصود » كما صرح بذلك بعضهم ، فالخطأ فى الصيغ أو فى أية مسألة صرفية لا يقل خطورة عن الخطأ فى الإعراب ، وأى خطأ نحوى . ونستطيع أن نتصور صحة ذلك حين تخطئ فى أية صيغة لغوية فإنك تفسد المعنى وتزيله عن موضعه ، كأن تأتى بمفرد مكان مثنى، أو بمبنى للمعلوم فى موضع مبنى للمجهول إلخ .

ثانيهما : تأخير الكلام عن الصرف يذهب بالغرض الأساسى من دراسته ، وهو أنه خادم للنحو وممهد له . فالتقليد اللغوى الحديث يقتضى البدء بالصرف ومسائله لتكون معدة فى يد الباحث النحوى أو الدارس للنصوص وهى الهدف الأسمى فى أى عمل لغوى . فسبقه النحو — لا تأخيره عنه — أمر ضرورى إذا كان لنا أن نتجنب الخلط وأن نصل إلى نتائج علمية صحيحة .

ومعنى هذا كله أن ليست المسألة اذن مسألة الجمع بين الصرف والنحو فى تعريف واحد أو مجلد واحد أو كتاب واحد . إنما العبرة بجمع مسائلهما وقضاياهما على وجه يفيد الدارس ، ويأخذ بيده منطقيًّا من مرحلة إلى أخرى ، ومعناه فى هذا المجال أن يبدأ بالصرف وينتقل منه مباشرة إلى النحو ، أو أن يمهد لمناقشاته النحوية بدراسة صرفية متصلة اتصالاً مباشراً بما هو بسبيله من قضايا النحو .

لنفرض مثلا أنا بسبيل دراسة ظاهرة النفى فى العربية على هذين المستويين . المنهج الصحيح يقتضينا أن نجمع مادتنا ، ثم نلاحظها ونسجل ملاحظتنا بادئين بالتعرف على أدوات النفى ومحاولين تصنيفها إلى مجموعات بحسب خواصها ومميزاتها المستفادة من استعمالها فى النصوص إلخ . فإذا ما انتهى الدارس من هذه المرحلة الصرفية بادر بمعاودة النظر فى ظاهرة النفى على مستوى التركيب ، ليعرف خواصها ، وليقف على كيفية توزيع أدواتها فى الجملة وعلى أنماط هذا التوزيع واختلاف الأساليب باختلاف هذا التوزيع إلخ .

ومن العجيب أن ابن جنى يعترف بأهمية الصرف أو ما سماه « التصريف » بوصفه ممهداً للنحو وأساساً لدراسته ، ولكنه مع ذلك يحاول تسويغ تأخير البحث فيه والبدء بالنحو قبله . يقول : « فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة ألا ترى أنك إذا قلت قام بكر ورأيت بكراً ومررت ببكر فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل ولم تعرض لباقى الكلمة . وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف ، لأن معرفة ذات الشىء الثابتة ينبغى أن تكون أصلا لمعرفة حاله المتنقلة ، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً بدئ قبله بمعرفة النحو ثم جىء به بعد ليكون الارتياض فى النحو موطئاً للدخول فيه ومعيناً على معرفة أغراضه ومعانيه وعلى تصرف الحال »(١) .

ولسنا مع ابن جنى فى هذا الاعتذار الذى ذكره مسوغاً لتأخير النظر فى « الصرف » ، فالصعوبة (إن كانت هناك صعوبة حقيقية) لا يجوز أن تقف معوقاً أو أن تؤدى إلى إفساد الدرس ، وبخاصة أن ابن جنى نفسه صرح بضرورة العلم بالتصريف وقواعده قبل الدخول فى النحو . ولسنا ندرى على أيه حال ما إذا كان ابن جنى يقصد بهذا النص مجرد الاعتذار عما وقع قبله بالفعل أم هو تعبير عن رأيه ومنهجه فى هذه القضية .

أما الذى ندريه تماماً فهو أن ابن جنى يتحدث هنا عن نوع من الدراسة هى أخص بكثير مما وقع فى بعض آثار المتقدمين ، ككتاب سيبويه ، ومما نعرفه من تلك البحوث المعروفة والمشهورة باسم الصرف فى العرف العام وتقاليد العصور المتأخرة . هذه الدراسة الخاصة (فى نظرنا) أطلق عليها هذا العالم اسم « التصريف » وشرح المقصود بهذا المصطلح شرحاً مستفيضاً يبين غرضه منه بوضوح لا يحتمل الشك . يقول :

---

(١) المنصف شرح التصريف للمازنى ج ١ ، ص ٤ — ٥ .

التصريف « ميزان العربية وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به . وقد يؤخذ جز من اللغة كبير بالقياس ، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف . وذلك نحو قولهم إن المضارع من فَعُل لا يجيء إلا على يفعل بضم العين . ألا ترى أنك لو سمعت إنسانًا يقول كرم يكرم بفتح الراء من المضارع لقضيت بأنه تارك لكلام العرب ، سمعتهم يقولون يكرم أو لم تسمعهم ، لأنك إذا صح عندك أن العين مضمومة من الماضى قضيت بأنها مضمومة فى المضارع أيضًا ، قياسًا على ما جاء ، ولم تحتج إلى السماع فى هذا ونحوه وإن كان السماع أيضًا مما يشهد بصحة قياسك . ومن ذلك أيضًا قولهم : إن المصدر من الماضى إذا كان على مثال أفعل يكون مُفعلاً بضم الميم وفتح العين نحو : أدخلته مدخلا وأخرجته مخرجًا . ألا ترى أنك لو أردت المصدر من أكرمته على هذا الحد لقلت مكرمًا قياسًا ، ولم تحتج فيه إلى السماع ، وكذلك قولهم : كل اسم كانت فى أوله ميم زائدة مما ينقل ويعمل به فهو مكسور الأول نحو مطرقة ومروحة إلا ما استثنى من ذلك . فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة ولا يعلم ذلك من طريق التصريف»[1] .

وهكذا نرى أن هذا الضرب من البحث لا يشتمل إلا على جزء واحد مما يعرف بالصرف فى العرف التقليدى الحاضر . هذا الجزء هو النظر فى الكلمة من حيث أصولها وزوائدها ومن حيث أبنيتها وأوزانها ، كما يعرض لطريقة أخذ الكلمات بعضها من بعض ، وإن كان هذا الأخذ ليس على إطلاقه وإنما بطريقة مخصوصة (انظر الفقرة التالية) . أو بعبارة أخرى نقول : إن ابن جنى قصر البحث فى هذا العلم على النظر فى الكلمة ذاتها وفيما يحدث لها من تغيرات أغلبها لا يفيد فى خدمة التركيب والعبارة ، على خلاف المنتظر من الصرف بالمعنى الذى نفهمه ، وإن كان بعضها يفيد فى دراسات أخرى كدراسة المعجم .

ويؤيد هذا الذى نزعمه من أن هذا العالم الجليل يقصد بالتصريف دراسة ذات اتجاه متخصص أنه أخرج منه أبوابًا وأنماطًا من المسائل هى من صميم ما نعرفه بالصرف . من ذلك مثلا أنه عد التصريف غير شامل للاشتقاق وإن كان بينهما اجتماع وافتراق أو إن كان بينهما اجتماع وافتراق أو وإن كان بينهما ارتباط من نوع ما . يقول : « وينبغى أن يعلم

(١) المنصف لابن جنى ، شرح التصريف للمازنى جـ ١ ص ٢ . (مطبعة مصطفى البابى الحلبى وشركاه ، الطبعة الأولى سنة ١٩٤٥) .

أن بين التصريف والاشتقاق نسباً قريبًا واتصالا شديداً ، لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرفها على وجوه شتى . مثال ذلك أن تأتى إلى ضرب فتبنى منه مثل جعفر ، فتقول ضربب ومثل قمطر : ضِرَبّ ، ومثل درهم : ضِرِبَب ومثل علِم : ضرب ومثل ظَرُف : ضرب . أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة ؟ وكذلك الاشتقاق أيضًا . ألا ترى أنك تجيء إلى الضرب الذى هو المصدر فتشتق منه الماضى فتقول ضرب ، ثم تشتق منه المضارع فتقول : يضرب ثم تقول فى اسم الفاعل : ضارب . وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة . أولا ترى إلى قول رؤبة فى وصفه امرأة بكثرة الصخب والخصومة : « تشتق فى الباطل منها الممتذَق ؟ » ، وهذا كقولك تتصرف فى الباطل أى تأخذ فى ضروبه وأفانينه . فمن ها هنا تقاربا واشتبكا ، إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه ، والاستقاق أقعد فى اللغة من التصريف ، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق . يدلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتاباً فى النحو إلا والتصريف فى آخره ، والاشتقاق إنما يمر بك فى كتب النحو منه ألفاظ مشردة لا يكاد يعقد لها باب »[1] .

فهذا النص يدلنا على أن كلاً من التصريف والاشتقاق يتضمن أخذ كلمة من أخرى بطريقة مخصوصة ، غير أن ابن جنى ، على ما يبدو ، قصر الاشتقاق على الأخذ فى حدود معينة ، تلك هى حدود المشتقات التقليدية المشهورة والمعروفة بهذا الاسم وما إلى ذلك مما يتضمن فكرة الأصول والفروع . وهو بهذا يحاول أن يفرق بين هذين النوعين من البحوث وإن كانت عبارته تومئ بأن التصريف أعم من الاشتقاق وأن الثانى يمكن أن يكون جزءاً من الأول .

أما الفرق بينهما فى رأيه فيظهر فى أن الاشتقاق أدخل فى اللغة (أو ما يسمى متن اللغة) من التصريف وأن الثانى أقرب إلى النحو من الأول . ومعناه — وفقًا للفهم الحديث — أن الاشتقاق يتعامل فى غالب الأمر مع الألفاظ بقطع النظر عن وظائفها الصرفية أو بقطع النظر عما يبدو لنا من خواص صرفية فى التراكيب . أما التصريف فهو يهتم بالمفردات لا بوصفها صيغًا وألفاظًا فقط ، وإنما بحسب مالها من خواص تفيد فى خدمة الجملة والعبارة . أما نحن — بحسب فهمنا لكلام ابن جنى نفسه وبحسب ما فعله فى كتبه — فنرى عكس رأيه تماماً .

(١) المنصف ، جـ ١ ، ص ٣ - ٤ .

فالتصريف — كما تفيد عباراته السابقة وكما تشير مناقشاته فى آثاره — إنما يعنى ببنية الكلمات وأوزانها من حيث الزيادة وعدمها ومن حيث تصريفاتها المختلفة . وهذه الدراسة — كما ترى — أقرب إلى متن اللغة منها إلى النحو ، بل نجاوز ذلك فنقول : إن كثيراً من مسائل التصريف التى عرض لها ابن جنى ودرسها لا تفيد النحو كثيراً ، بل إن بعضها لا يعدو أن يكون مماحكات جدلية لا تغنى شيئاً على أى مستوى من مستويات البحث اللغوى الصحيح .

أما الاشتقاق — بحسب ما نفهم من استعمال هذا المصطلح فى التراث الصرفى فى عمومه — فهو خطوة أساسية فى تصنيف الصيغ إلى أوزان ذات قيم صرفية خاصة وهى قيم ذات أهمية كبيرة فى الجمل والتراكيب التى هى مجال البحث فى النحو . وتظهر هذه القيم فيما لو قارنت بين جمل بعضها يحتوى على صيغة اسم الفاعل وبعضها على صيغة اسم المفعول فسوف تدرك الفرق النحوى فى الحال . ومعناه أن الاشتقاق من صميم الموضوعات الصرفية التى تخدم النحو وتمهد لدراسة قضاياه .

ولعل ابن جنى هنا يستعمل المصطلح « الاشتقاق » فى معنى أعم من المعنى الشائع الآن ، ذلك هو المعنى الذى غلب على تفكيره وسيطر على آثاره . فكان عنده : الاشتقاق الأكبر والاشتقاق الكبير والاشتقاق الصغير . والنوعان الأولان — كما هو واضح لنا — لهما صلة وثيقة بمتن اللغة وليس لهما ارتباط مباشرة بالنحو . أما الاشتقاق الثالث فهو ذو علاقة قوية بالنحو ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك .

أما استدلال ابن على دعواه بأن كتب النحو لا تخلو من التصريف وأن الاشتقاق يقابلك هناك « مشرداً مبعثراً » فهو استدلال واه ضعيف . فالقضية ليست قضية طريقة التأليف أو جمع هذه الفروع فى كتاب أو مجلد واحد أو عدم جمعها . وإنما القضية هى علاقة هذه الفروع بعضها ببعض ومدى استفادة كل منها من زميله وكيفية استغلال أحدهما فى خدمة مباحث الآخر .

كل ما تقدم يؤكد ما ذهبنا إليه من أن ابن جنى يستعمل المصطلح « التصريف » — من الناحيتين النظرية والتطبيقية — فى معنى يختلف عن الفهم المتأخر للمصطلح « الصرف » و « التصريف » كذلك . فهو عنده لا يطلق إلا على جزء أو عدة مسائل معينة من مسائل الصرف بهذا المفهوم المتأخر . وهى مسائل فى نظرنا كلها أو جلها — ليست ذات أهمية خاصة بالنسبة للنحو ، أو — قل — هى مسائل تقتضى معاودة النظر فيها وفى الفرع اللغوى الذى يجب أن تنتمى إليه كما سيتبين لنا ذلك فيما بعد .

أما الصرف أو التصريف بالمعنى الأشمل الأعم – وهو المعنى الذى صرح به غالبية المتأخرين – فيتبين من التعريفات التالية :

قال صاحب التصريح : التصريف « . . . فى اللغة تغيير مطلق . وفى الصناعة تغيير خاص فى بنية الكلمة لغرض معنوى أو لفظى . فالتغيير المعنوى كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع المصحح وذلك بتحويل زيد مثلاً إلى زيدان وزيدون وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف . وذلك بتحويل الضرب مثلا إلى ضرب وضرّب بالتشديد للمبالغة فى الفعل واضطرب لوجود الحركة مع الفعل واضرب وضارب . ومضروب وكضرّاب ومضراب وضروب وضريب وضرِب للمبالغة فى الوصف .

والتغيير اللفظى كتغيير قول من الأجوف وغزو من الناقص إلى قال وغزا بقلب حرف العلة ألفا لتحركه وانفتاح ما قبله، والإبدال فى أقتت والحذف فى قل والإدغام فى رد . **ولشبه التصغير والتكسير والنسب والوقف والإمالة بعلم النحو من حيث التعلق بالمركبات ذكرت معه** »[1] .

ويقول الأشمونى : التصريف « فى اللغة التغيير ومنه تصريف الرياح أى تغييرها . وأما فى الاصطلاح فيطلق على شيئين :

الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة **لضروب من المعانى كالتصغير** والتكسير واسم الفاعل واسم المفعول . **وهذا القسم جرت عادة المصنفين بذكره قبل التصريف وهو فى الحقيقة من التصريف. والآخر** تغيير الكلمة **لغير معنى طارئ عليها** ، ولكن لغرض آخر . وينحصر فى الزيادة والحذف والإبدال والقلب والنقل والإدغام » ثم يقول : « وهذا القسم هو المقصود هنا بقولهم التصريف . . . ولهذا التغيير أحكام كالصحة والإعلال . ومعرفة تلك الأحكام وما يتعلق بها تسمى علم التصريف »[2] .

وجاء فى حاشية الخضرى على ابن عقيل – عند الكلام على باب عقده الناظم تحت اسم التصريف – أن « . . . التصريف لغة التغيير ومنه تصريف الرياح أى تغييرها واصطلاحًا يطلق على شيئين :

---

(١) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهرى ، ج ٢ ص ٣٥٦ ، (مطبعة مصطفى محمد القاهرة ٣٥٨ هـ) .

(٢) شرح الأشمونى ، ج ٤ ص ١٧٥ – ١٧٦ (المطبعة التجارية ، القاهرة) .

الأول : تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لاختلاف المعانى ، كالتصغير والتكسير واسمى الفاعل والمفعول والتثنية والجمع . وجرت عادتهم بذكر هذا القسم مع علم الإعراب كما فعل الناظم ، **وهو فى الحقيقة من التصريف** .

والآخر تغيير الكلمة عن أصل وضعها **لغرض غير اختلاف المعانى** ، كالإلحاق والتخلص من السكونين ومن اجتماع الواو والياء وسبق أحدهما بالسكون . ويسمى هذا التغيير بالإعلال **وهو المراد هنا** . وينحصر فى ستة أشياء : الحذف والزيادة والإبدال القلب والنقل والإدغام . فهذه كلها أنواع تحت الإعلال كما فى الصبان[1] . وفى الشافية وشرح العزى أن الإعلال خاص بتغيير حرف العلة بحذف أو قلب أو إسكان للتخفيف ، وما عدا ذلك ليس إعلالا . وقد يطلق التصريف على ما يعم الأمرين معـًا»[2] .

ويتضح لنا من هذه التعريفات أن الصرف أو**التصريف** أعم وأشمل فى مضمونه مما أراده ابن جنى بالمصطلح « التصريف » . إنه فى هذه التعريفات يشمل نوعين من التغيير . الأول تغيير فى الصيغ لإفادة معان جديدة أو — كما عبروا عنه — تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لاختلاف المعانى . ومثال هذا النوع تغيير الصيغة من حال الإفراد مثلا إلى التثنية والجمع أو تغييرها من صورة التكبير إلى صيغة التصغير إلخ . . . ومن البديهى أن المعانى هنا ليس المقصود بها المعانى المعجمية ، وإنما هى المعانى أو القيم الصرفية التى تكتسبها الصيغة بتغيرها فى صورة جديدة ، أو — قل — إنها الخواص الصرفية للكلمات التى يترتب على وجودها وجود خواص معينة فى الجمل والتراكيب .

أما النوع الثانى من التغيير الذى يعنيه المصطلح « التصريف » فهو تغيير فى شكل الكلمة وصورها دون أن يترتب على ذلك تغيير فى قيمتها أو معانيها الصرفية كتغيير الكلمة إلى وزن معين إلحاقـًا لها بكلمة أخرى ، وكتغيير غَزَوَ إلى غزا مثلا إلخ . . .

ومن هذا نرى أن المصطلح « التصريف» عند ابن جنى إنما يقصد به ما يطابق **النوع الثانى** فقط من نوعى التغيير المذكورين فى التعريفات السابقة ، ومعناه أن هذا المصطلح يختلف مدلوله فى القديم عن مفهومه عند المتأخرين .

---

(١) وجاء فى التعريفات للشريف الجرجانى ص ٩٠ : الصرف علم يعرف به أحوال الكلم من حيث الإعلال (القاهرة ١٣٢١ ﻫ) .

(٢) الخضرى على ابن عقيل ﺠ ٢ ص ١٧٤ .

وليس معنى هذا على أية حال أن ابن جنى أهمل النوع الأول إهمالا تاماً أو أنه أخرجه من الدراسة . إن هذا النوع من التغيير ليس من التصريف عند ابن جنى وإنما هو جزء لا يتجزأ من النحو، كما يدل على ذلك بوضوح ذلك التعريف السابق الذى قدمه للنحو (ص ٢٨٥) . وبذلك يكون منهج ابن جنى متمشياً مع ما سار عليه الشيوخ الأوائل كسيبويه والمبرد اللذين جمعا مسائل الصرف مع بحوث النحو، ومن ثم كان النحو فى مفهومهم يقابل ما يسمى بالجراماتيكا ، كما سبق أن أشرنا إلى ذلك .

ولعل هذا الفهم لآراء ابن جنى يفسر ما ذهب إليه من أن التصريف مكانه بعد النحو لا قبله (ص ٢٨٨) ذلك لأن التصريف — بحسب فهمنا لكلامه ومناقشاته — ليس التصريف الذى يخدم النحو ويمهد لدراسته ، وإنما هو نوع من الدراسة تعنى النظر فيما يعرض للكلمات من تغيير فى الصورة والشكل دون أن يؤدى ذلك إلى اختلاف المعانى . ومثال ذلك ما عرض للألفاظ من زيادة أو حذف أو إعلال أو نحو ذلك من كل تغيير لا يفيد معنى جديداً . أما أن ابن جنى يرى عكس ما ذهبنا إليه ويعد هذا التصريف الأخير مهماً بالنسبة للنحو فذلك رأى غير دقيق وقد خدع فيه بوضع أبوابه مختلطة بأبواب النحو فى بعض الآثار العلمية . أو لعل من رأيه أن البحث فى هذه المسائل وأضرابها مما يفيد النحو ويخدم قضاياه ، على حين أن الأمر ليس كذلك بحال من الأحوال ، كما سيتبين لنا فيما بعد .

ومهما يكن من أمر فالصرف أو التصريف بالمفهوم المذكور فى التعريفات السابقة وبالمعنى السائد بين التقليديين من المعاصرين يطلق فى رأينا على أخلاط من المسائل وأمشاج من البحوث . ولقد رأينا هنا أن نلقى ضوءاً جديداً على هذه البحوث والمسائل لنتعرف على حقيقة الأمر فيها وعلى أحقيتها بالانتماء إلى الصرف أو عدم أحقيتها فى ذلك ، آخذين فى الحسبان ثلاثة أمور مهمة هى :

١ — هذه النظرة لا تدعى الشمول ، وإنما هى محاولة لإبراز بعض ما يعترض الدرس الصرفى من قصور ونقص فى منهج البحث وطريقة العلاج .

٢ — هذه الآرا لا تدعى الصحة المطلقة ، فهى أفكار رأينا أن نسجلها ولعل فى تسجيلها ما يعطى لها فرصة النضج أو التعديل أو التغيير .

٣ — محاولتنا هذه ترمى إلى إخضاع النظريات للتطبيق العملى المفيد . كلنا يشكو من

الصرف وكلنا فيه شيئًا غريبًا غير طبيعي . ولسوف نحاول فى بحثنا هذا أن نرسم خطوطًا عريضة لمنهج تمكن الاستفادة منه فى هذا التطبيق العملى وفى الإشارة إلى هذا الشيء الغريب .

يشتمل الصرف التقليدى على نوعين رئيسيين من الدراسة .

النوع الأول :

ويتمثل هذا النوع فى أبواب وبحوث هى من صميم الصرف بالمعنى الذى نفهمه ، ونعنى بذلك تلك الدراسة التى تعرض لدراسة الكلمات وصورها لا لذاتها ، وإنما لغرض معنوى أو للحصول على قيم صرفية تفيد فى اخدمة الجمل والعبارات . والصرف بهذا المعنى **يقابل الجزء الأول فقط** ، مما أطلق عليه الصرف أو التصريف فى التعريفات السابقة (ص ٢٩٢ — ٢٩٤) ولا يقابل شيئًا أو يقابل قليلا مما عناه ابن جنى بتعريفه للتصريف . ومما هو جدير بالذكر أن أصحاب التعريفات السابقة قد أدركوا — فى تعريفاتهم — الفرق بين ما هو صرف حقيقى وما هو ليس كذلك ، حيث فرقوا بين نوعين من التغير : تغيير **لاختلاف المعانى** وتغيير لفظى لا لغرض معنوى . فالتغيير الأول هو الجدير بالتسمية صرفًا أما الثانى فليس من الصرف فى شيء . وهذا التفريق نفسه يوضح لنا السر فى أن المتقدمين وبعض المتأخرين — كالناظم — قد درسوا أبواب النوع الأول مع النحو ، ذلك لأن هذا النوع شديد الصلة بالنحو ومرتبط به ارتباط الجزء بالكل أو المادة الأساسية بالبناء الكبير . ودليل هذا الإدراك كذلك أن كثيراً منهم — ومنهم ابن جنى نفسه — قد ضمنوا النوع الأول من الصرف فى التعريفات التى قدموها للنحو .

ومن أهم أبواب الصرف بالإضافة إلى ما تقدم ذكره ص ٢٨٤ :

المشتقات — تقسيم الفعل إلى أزمنته المختلفة — التعريف والتنكير وأقسامهما — المتعدى واللازم — المتصرف والجامد إلخ .

فالبحث فى هذه المسائل وأمثالها بحث صرفى صميم إذ هو مما يخدم الجملة ويجعلها ذات معان نحوية مختلفة . بحيث لو تغيرت وحداتها تغيرت معانيها ، وإليك أمثلة توضح ما تقول :

حضر محمد　　　　حضرت فاطمة

ذكَّرْتَ الفعل فى المثال الأول وأنثته فى الثانى بسبب صرفى هو تذكير الفاعل وتأنيثه . والمعانى النحوية هنا مختلفة ، بسبب اختلاف القيم الصرفية ويظهر الفرق بصورة أوضح فيما لو امتدت الجملتان :

حضر محمد **العاقل** وحضرت فاطمة **العاقلة**

وتقول أيضًا : أنا حضرتُ أنت حضرتَ

فكون « أنا » للمتكلم استدعى — تطابقًا — أن يكون الضمير المتصل بالفعل هو تُ [t u] وكون « أنت » للمخاطب اقتضى أن يكون الضمير المتصل هوتَ [t a] لا تُ [t u] مثلا .

ومما يدل على وجود هذه الفروق اختلاف التحليل النحوى فى هذه الحالات .

والتصغير فى نظرنا من مسائل الصرف الحقيقية ، لأنه — فى العربية — ذو أثر واضح فى المعنى النحوى للجملة تقول :

رجل صغير (= موصوف + صفة) .

رجيل (= اسم مصغر وحده) .

ومن الطبيعى أن يختلف الإعراب فى الحالتين .

والنسب كذلك مادة من مواد الصرف ، فالكلمة المنسوبة تنتمى إلى نوع من الكلمات لم تكن تنتمى إليه قبلا ، وبذلك تؤهل تأهيلاً يؤثر على المعانى النحوية تقول :

رجل مصرى

حيث تقع « مصرى » صفة ، ولم تكن كلمة « مصر » قبل النسب صالحة لأن تقع هذا الموقع ، وإنما يجوز وقوعها فى نحو : رجل من مصر .

والفرق واضح بين الجملتين من الناحية النحوية ، لاختلاف التركيب واختلاف الإعراب معًا .

ومن صميم البحوث الصرفية كذلك دراسة المغايرة فى الصيغ كما فى المغايرة بين المبنى للمعلوم والمبنى للمجهول تقول :

فَهِم الطالب الدرسَ (فعل + فاعل + مفعول) .

ولكن فُهِم الدرسُ (فعل + نائب فاعل) .
فهذه الدراسة ذات قيم ظهرت آثارها فى التركيب بوضوح ومن ثم كانت دراسة صرفية حقيقية .

ولا نستطيع هنا أن نمثل لكل حالات الصرف ، وأهم من هذا التمثيل الإشارة إلى الأبواب الأخرى التى ليست من الصرف أو التى هى منه ، ولكنها تحتاج إلى معالجة جديدة .

النوع الثانى :

ويشمل أبوابًا ومسائل شتى من الصرف التقليدى تجمعها كلها خاصة ظاهرة ، تلك هى أنها جميعًا تعنى بالنظر فى الكلمة من حيث الزيادة والأصل ، والأوزان والأبنية وما إلى ذلك من تغييرات فى صور الكلمات ، وهى تغييرات لا تعطى معانى أو قيمًا صرفية تخدم الجملة والعبارة . وهذا النوع هو ما يطابق الضرب الثانى من التصريف أو الصرف فى التعريفات التى أوردناها سابقًا ، كما يطابق جل مسائل التصريف بالمعنى الذى عناه ابن جنى فى آثاره من حيث النظرية والتطبيق على سواء .

هذه الأبواب والمسائل كثيرة إلى حد تصعب معالجتها فى هذا البحث ، ولسوف نكتفى هنا بإيراد أمثلة جميعًا ونلقى برأينا فيها وفى كيفية معالجتها ، كما يتضح ذلك فى الصفحات التالية .

أولا :

هناك أمثلة من مسائل هذا النوع ينبغى إطراحها وتركها لعدم جدوى البحث فيها على أى مستوى من مستويات الدراسة اللغوية . فهى أمثلة تتضمن عمليات ذهنية عقيمة نتجت عن الإغراق فى بحث الجزئيات والمبالغة فى الجرى وراء فكرة الأصول والزوائد ، واعتقادهم أن للكلمات أصولا خلقية وزوائد تنضم إليها بحسب الحاجة والظرف المعين .

من ذلك مثلا الكلام على همزة التأنيث فى نحو صحراء وأصلها المنقلبة عنه . جاء فى المنصف شرح التصريف (جـ ١ ص ١٥٥ – ١٥٦) بشأن هذه المسألة ما يلى :

« وينبغى أن يعلم أن هذه الهمزة إنما هى منقلبة عن ألف التأنيث التى فى نحو حبلى وبشرى . ولكنها وقعت بعد ألف قبلها زائدة وجب تحريكها لئلا يلتقى ساكنان فقلبت

همزة ، وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح . ويدل على صحته ، وأن هذه الهمزة منقلبة عن ألف التأنيث المفردة ، أنك إذا أزلت الألف من قبلها بقلبها ، خرجت هى عن الهمزة . وذلك قولهم فى جمع صحراء : صحارّى . فهذه الياء الأولى المدغمة هى الألف التى كانت قبل الهمزة فى صحراء ، انقلبت ياء فى الجمع لانكسار ما قبلها كما تنقلب فى جمع مفتاح وغربال إذا قلت : مفاتيح وغرابيل . فلما انقلبت الألف إلى ياء انقلبت علامة التأنيث التى كانت بعدها فى صحراء ياء لوقوع الياء المنقلبة عن الألف قبلها وذلك قولك صحارى . وزالت الهمزة لزوال الألف الموجبة لها من قبلها .

فلو كانت الهمزة فى صحراء غير منقلبة لم يلزم انقلابها فى الجمع . كما أنك لو جمعت قُرّاء لقلت قرارِىءُ . وكما قالوا فى جمع كوكب دُرّىء : دَرارِىءُ لما كانت الهمزة أصلا غير منقلبة . فقولهم صحارىّ بلا همزة دلالة على أن الهمزة فى صحراء منقلبة ، إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن نقول : صحارىءُ كما قالوا : درارىء . وإذا ثبت أنها منقلبة فى صحراء فيجب أن يكون انقلابها عن الألف التى فى مثل حبلى » .

هذا مثال واحد من عشرات الأمثلة المبثوثة فى الكتاب المشار إليه وفى غيره من الآثار كالخصائص لابن جنى ، وكذلك فى سر صناعة الإعراب ، ذلك الأثر الذى يعنى فى أساسه بالدرس الصوتى .

وهذا المثال لا تعليق لنا عليه : إنه يسفر عن نفسه . فهو نوع من التمحك والتمحل اللفظيين ، وافتراض جدلى عقيم يعجز الدارسين عن التحصيل والإلمام بالقواعد . وفى إيجاز موجز نقول : إنه خال من أية فائدة عملية على أى مستوى من مستويات البحث فى اللغة ، فما أحراه وأمثاله أن يهمل ويأتى به جانبًا . قد يقال إن هذا الضرب من البحث يناسب المتخصصين ومن لف لفهم ، فأعود فأقول : إنه حتى بالنسبة لهؤلاء خال من الفائدة عار من الأهمية .

وفى رأيى أن الكلام فى مسائل هذا الباب كله نوع من الترف العلمى الذى لا نستطيعه فى وقتنا هذا ، ونوع من شغل الوقت وقتل الفراغ بقطع النظر عن أية نتائج علمية . أو قل إن البحث فى هذه القضايا ونحوها نتيجة من نتائج الإغراق فى الافتراض والتوهم بدافع

إظهار البراعة فى الجدل إرضاء لنزعات مذهبية ، أو هو نتيجة لكل ما أشرنا إليه من عوامل . ولعل هذا النوع من القضايا هو ما رأى ابن جنى وجوب تأخيره عن النحو « لصعوبته » ، وذلك — فى الحق — يتمشى مع منطق الأشياء، فليس هناك — فى رأيى — من يجيز لنفسه الانشغال بهذه المسائل السطحية قبل الدخول فى بحوث أساسية كبحوث النحو .

على أنه بشىء كبير من التسامح ربما ساغ لنا النظر فى هذا المثال ونحوه ، ولكن على طريقة من البحث معينة ، تلك هى طريقة البحث التاريخى . وقد أرشدنا إلى هذا ما جاء فى النص السابق حيث وردت هذه العبارة : إن قولهم « صَحَارِىّ بلا همز دلالة على أن الهمزة فى صحراء منقلبة ، إذ لو لم تكن منقلبة لوجب أن تقول : « صَحَارِىءُ ، كما قالوا دَرَارِىءُ » .

فنحن لانستبعد أبداً أن تكون الصيغة فى فترة ما من تاريخ العربية هى فعلا « صَحَارِىءُ » بالهمزة ، ثم أصابها التطور والتغير على مر الزمن وبهذا تستحق — هى وما شابهها — النظر على هذا الأساس التاريخى . وبهذا تنضم إلى مثيلاتها من المسائل التى نرى وجوب معاملتها معاملة تاريخية مخالفين بذلك منهج الصرفيين العرب فى معالجتها ، كما سيتبين فيما بعد .

ثانياً :

فى الصرف أو التصريف بالمعنى التقليدى أبواب ومسائل كثيرة هى أولى بمتن (اللغة أو ما يسمى اللغة فى عرفهم أحياناً) منها بالصرف الحقيقى . ومن أوضح أمثلة هذا النوع بابان مشهوران .

أولهما : أوزان الفعل الثلاثى وقد عدوها ستة . فى رأينا أن هذه الأوزان ليست ذات قيم صرفية تخدم الجملة أو العبارة ، ولكنها ذات قيم لفظية تفيد معرفتها معرفةَ ألفاظ اللغة على وجهها الصحيح . فكون الفعل المعين على و ن فَعَل يفعَل أو فعل يفعل أمر يتعلق بصحة نطق الصيغة ، ولكنه لايفيد أثراً ملحوظاً أو غير ملحوظ فى الجملة والعبارة . فمضارع ضرب مثلا لا تتغير وظيفته النحوية فى التركيب سواء أكانت عينه مكسورة أم مضمومة ، ولكن تتغير قيمته النطقية فيما لو استعملناه على وزن غير وزنه المنصوص عليه . ومعرفة هذه القيمة النطقية أمر فى غاية الأهمية ما فى ذلك شك ، ولكنها تدخل فى باب آخر غير باب الصرف . إنها من قضايا الثروة اللفظية أو هى من مباحث متن اللغة والمعجمات وما إليها .

أضف إلى ذلك أن معرفة أوزان الفعل ليست هى الفيصل والمرشد الوحيد فى التعرف على الصيغة المناسبة لهذا الفعل أ ذاك: هناك ما هو أهم منها وهو الخبرة الدربة العملية والسماع ، وهناك الثقافة اللغوية التى تعين على النطق بالصيغة الصحيحة . وكم حفظ أناس هذه الأوزان ووعوها ، ولكنهم لم يستطيعوا صياغة الكلمات على أوزانها . وبالعكس قد يأتى الرجل بألفاظ على أوزانها المعقودة لها دون أن يعرف هذه الأوزان أو يسمع بها .

على أن هذه الأوزان — وإن كانت محصورة معدودة — ما زالت تخضع للسماع وما زالت صورها تتأرجح بين حالة وأخرى، وما زلنا نسمع ونقرأ الفعل الواحد بوزنين مختلفين ، ولعل هذا مرجعه إلى اختلاف اللهجات أو عدم الاستقرار على صور معينة . ويبدو أن لهذا الادعاء أصلا تاريخيًّا ثابتًا . يقول باحث حديث : « إن الناظر فى النصوص وفى كتب اللغة يجد فيها شيئًا يؤدى إلى الاعتقاد أن هذه الأفعال لم تكن مستقرة ولاسيما فى القرن الأول الهجرى ، وأن فعلا من الأفعال مثلا قد يكون على الوزن الأول، (باب نصر) عند قوم من الناس ولكن من باب ضرب عند آخرين . وبقى هذا التردد فى اعتبار وزن الفعل طوال القرن الأول والقرن الثانى . حتى إذا تم تثبيت قواعد اللغة استقرت هذه الأفعال على حال ثابتة ولا سيما الأفعال التى يكثر تداولها فى التخاطب والكتابة على الأقل .

ولقد ورد شىء من هذا الذى نذهب إليه على ألسنة علماء اللغة . قال أبو زيد الأنصارى إذا جاوزت المشاهير من الأفعال فأنت بالخيار بين الضم والكسر. وقال الفراء : الأصل فى المضارع الكسر .

وهذا التردد فى معرفة الأوزان وضبطها وتثبيتها قد تم فى لغة القرآن بالرغم من أن كتب اللغة ظلت تذكر اللغات المختلفة فى وزن الأفعال التى اختلفوا فيها . فقد قالوا فى (فسد) هو من باب نصر عند قوم وهو من باب كرم على رأى الآخرين . وهذه الحال تدل على أن الأفعال الثلاثية فى المرحلة السابقة لعصر القرآن لم تكن مستقرة على حال ، وكان الحكم فيها للقائلين ، يؤلفون بين حركاتها كما يشاءون »[1] .

وبهذا يتضح لنا أن أوزان الفعل — بالرغم من محاولة حصرها وتقعيدها — لا تزال تسترشد الثقافة اللغوية والتلقى بالمشافهة جيلا عن جيل ، وهذه كلها أمور تتعلق بالثروة اللفظية ؛

(١) الدكتور إبراهيم السامرائى : التطور اللغوى التاريخى ص ٧١ .

وإجادة نطقها جزء من إجادة اللغة والانحراف فى هذا النطق انحراف لغوى ، ولكن ذلك ليس من مباحث الصرف وإنما هو من مواد متن اللغة ، لأن اختلاف الأوزان لا يعنى اختلافاً وظيفياً فى الجمل والعبارات .

ثانيهما : صيغ جمع التكسير وأبنيته بالصورة التى عولجت بها فى كتب الصرف التقليدية فقد قنع الصرفيون هناك بمجرد سرد هذه الصيغ ، واكتفوا بذكرها دون التعرض لأية قضية تتعلق بقيمها الصرفية ، ودون أن يشيروا من قريب أو بعيد إلى ما يترتب على استعمال هذه الصيغ من وظائف وقيم نحوية فى الجمل والعبارات .

وذكر هذه الصيغ وعدها مجرداً عن مناقشة معانيها الصرفية موضوع من مواضيع الدرس اللغوى ، ولكنها — بطبيعتها — تناسب متن اللغة لا الصرف ، إذ الأول يعنى بالألفاظ وأبنيتها المختلفة ، أما الثانى — وهو الصرف — فهو معنى أولا وآخراً ببيان القيم التى يحملها هذا البناء أو ذاك أو هذا الوزن أو ذاك . وهى قيم ليست بالقيم الصورية اللفظية ، وإنما هى خواص صرفية يظهر أثرها فى التركيب ، بأن يترتب على وجودها معان نحوية معينة .

يدلك على ذلك أنك لو استعملت صيغة من جمع التكسير معينة دون أخرى ما ترتب على ذلك شىء فى الجملة ، وما اختلفت المعانى النحوية بحال من الأحوال . تقول :

شيوخ عقلاء وأشياخ عقلاء
وبحوث جيدة وأبحاث جيدة

دون أن تجد فروقاً نحوية أو معانى فى أى من التركيبين بالرغم من اختلاف الصيغتين .

نعم قد تختلف المعانى المعجمية كما فى نحو :

قضاة محترمون ورجال محترمون

ولكن هذا كما ترى يرجع إلى أصل المادة لا إلى خواصها الصرفية ، ومن ثم كان الأولى بهذه الصيغ كلها متن اللغة وآثار الثروة اللفظية لا الصرف بمفهومه الحقيقى .

وربما سوغ صنيعهم هذا الذى سلكوه ما رأوه من ضخامة العدد فى صور جمع التكسير وتنوعها الكبير ، فحاولوا إخضاعها لشىء من التقعيد أو التقنين ، تسهيلا على الدارسين والمتعلمين . ولكن هذا الذى فعلوه — وإن كان جديراً بالبحث فى حد ذاته ما زال — فى نظرنا — بعيداً عن الحقل الصرفى ولصيقاً بمتن اللغة . على أن هؤلاء الصرفيين قد نصوا —

بعد عناء وجهد فى التقنين والتقعيد ــ على أن جموع التكسير سماعية على الصحيح لا قياسية ، فليست فى مجموعها تخضع لقواعد ثابتة مطردة .

أضف إلى ذلك أن كثرة هذه الصورة وتنوعها. بما يرجعان إلى احتمال اختلاف اللهجات فى القديم . وهذا احتمال تؤيده الشواهد والآثار الواردة عنهم ، وقد أدرك هذا الذى نذهب إليه الدارسين . يقول أحدهم : « وربما دلت كثرة الجموع فى العربية على اختلاف اللهجات ولا سيما جموع التكسير . ويعنى هذا أننا نجمع واحدة على عدة صيغ من صيغ الجمع . . . فالشيخ يجمع على « شيخة » ويجمع على « شيوخ » بضم الشين وعلى « شيوخ » الشين ، وعلى ومثل هذا كلمة « الحبّ » بكسر الحاء ، فتجمع على « أحباب » و « حبان » بكسر الحاء وتشديد الباء « وحبوب» و « حببة » بكسر الحاء و « حب » بضم الحاء ، ومثل هذا كثير فى اللغات العربية . وهو دليل على أن الجمع لم يستقر على حال ، وأنه يشير إلى المرحلة التى كانت فيها اللغة غير مستقرة على صيغ ثابتة . من أجل هذا حدثت هذه الكثرة فى الصيغ ، وسبب هذه الكثرة راجع إلى اختلاف الأقوام واختلاف الجهات [١] » .

على أن جمع التكسير بوصفه **جمعاً** ــ وبقطع النظر عن صيغه المختلفة ــ جدير أن يعالج فى علم الصرف ، ولكن من جهتين أخريين :

١ ــ لهذا الجمع مكان مناسب فى الصرف فيما لو نظرنا إليه على أنه قسم من فصيماة صرفية كبرى لها قيم معينة فى الاستعمال ، تلك هى فصيلة الجمع بعمومه ، أى الجمع فى مقابل المفرد والمثنى . ويشمل حينئذ ثلاثة أنواع رئيسية : جمع المذكر السالم وجمع المؤنث السالم وجمع التكسير « وجمع التكسير بهذا الوصف ــ أى كونه جمعًا ــ تختلف أحكامه النحوية عن المفرد والمثنى كليهما . ففى هذه الحالة سوف نلاحظ خلافًا نحويًّا فى التراكيب تتمثل فى أحكام المطابقة ، تقول :

رجل محترم ــ رجلان محترمان　　　　ولكن رجال **محترمون**

باستعمال صفة مع جمع التكسير تختلف صرفيًّا عن الصيغتين الأخريين فى المثالين الأولين .

٢ ــ قواعد المطابقة مع جمع التكسير فى العربية تكون نقطة جديرة بالنظر . ذلك

---

(١) الدكتور السامرائى ، المرجع السابق ص ٧٢ .

أن بعض صيغ هذا الجمع تجوز معاملتها بصورتين مختلفتين من حيث أحكام المطابقة فى العدد والنوع . تقول :

الرجال جاءوا والرجال جاءت

حيث عاملت الجمع فى المثال الأول معاملة جمع المذكر ، ولكنك عاملته فى المثال الثانى معاملة المفردة المؤنثة . وهذا سلوك نحوى جائز لا شذوذ فيه ولا اعتراض عليه .

هاتان الجهتان السابقتان يسوغان معالجة جمع التكسير فى الصرف . ومن العجب أن الصرفيين أهملوا الجهة الأولى ، فلم نألف فى كتبهم ذكر جمع التكسير مع بقية الجموع وإنما خصصوا له باباً مستقلا وقصروا الدرس فيه على الصيغ . أما الجهة الثانية ، جهة تنوع المطابقة فقد أشار إليها بعض النحويين عرضاً فى بعض آثارهم . على أن هذه الإشارات الخفيفة تحتاج — فى نظرنا — إلى معاودة العلاج النظر . فأغلب الظن أن الموضوع يحتاج إلى استقراء أوفى مما فعلوا حتى تتبين حقيقة أحكام المطابقة مع جمع التكسير بصورة علمية جادة .

ثالثاً :

شمل الصرف التقليدى فيما شمل أنماطاً من الصيغ هى فى واقع الأمر أقرب إلى ميدان الأصوات منها إلى الصرف . من ذلك مثلا صيغة افتعل وفروعها إذا كانت فاؤها أحد حروف الإطباق (الصادلى والضاد والطاء والظاء) أو كانت هذه الفاء دالا وذالا وزاياً .

قالوا : فى الحالة الأولى تقلب تاء الافتعال طاء وفى الثانية تقلب هذه التاء دالا ، فتقول : اصطبر ، اضطجع ، اطعن واظطلم ، والأصل اصتبر ، اضتجع اطتعن واظتلم ، كما تقول : ادان ، وادكر وازدد والأصل ادتان ، اذتكر وازتد .

فالصرفيون هنا يقدرون أصلا افتراضيّاً لهذه الكلمات ، لأن القياس الأصلى هو افتعل وعلى وفاقه جاء نحو ابتكر واشتجر ، ولكنهم وجدوا أن الأمثلة المذكورة بنوعيها لا تتمشى مع هذا الوزن فكان لا بد من تفسير . وكان هذا التفسير الذى رأوه : فقالوا قلبت التاء طاء فى المجموعة الأولى ودالا فى المجموعة الثانية .

وهذا يتمشى مع منهجهم ومنطقهم معالجة قضايا الصرف ، ذلك المنهج الذى يتسم بسمتين واضحتين :

أولاهما : إيمانهم بفكرة الأصل، بمعنى أن هناك أصلا ثابتًا ترجع إليه كل الصيغ المتشابهة بطريق مباشر إن أمكن ، وإلا فبطريق غير مباشر مبنى على الافتراض والتأو ؟ل .

ثانيتهما : محاولة حشدهم الأمثلة المتفقة فى شىء والمختلفة فى شىء آخر تحت نظام واحد ، أو إخضاعهم لها لميزان واحد، فابتكر واصطبر عندهم كلاهما على وزن افتعل وكلاهما يرجع إلى أصل ثلاثى هو الباء والكاف والراء فى الأول والصاد والباء والراء فى الثانى .

وعندنا أن هذه الأمثلة يجب أن تعامل معاملة مغايرة لما درج عليه الصرفيون التقليديون . تلك المعاملة هى أن ننظر إليها بحالتها الراهنة فنصف ما بها من ظواهر دون إخضاع لها لوزن افتعل وفروعه فنخرجها من هذا الباب متبعين فى ذلك مبدأ « تعدد الأنظمة » فى البحث اللغوى polysystemic principle ومخالفين حينئذ منهجهم الذى يقوم على أساس «توحد الأنظمة» monosystemic principle . وهو مبدأ لعب دوراً خطيراً فى الدرس اللغوى عند العرب، وكثيراً ما جرهم إلى التأويل والتخريج والافتراض، لأنهم مضطرون — باتباعه — إلى جمع الأشتات من الأمثلة تحت قاعدة عامة واحدة ، واو لم تنطبق عليها كل الانطباق ، كما فى حالتنا هذه .

أما التفسير العلمى لهذه الأمثلة ونحوها ، إذا كان لنا أن نأخذ بمبدأ الوصف ومبدأ تعدد الأنظمة فلا يتم إلا على أسس صوتية اقتضتها خواص الصيغ المذكورة ، فنقول :

السياقات الصوتية التالية مستحيلة فى العربية :

صوت مطبق + ت ، والمستعمل هو : صوت مطبق + ط .

د ، ذ أو ز — ت ، المستعمل هو : د ، ذ أو ز — د .

وبهذا لم نجاوز الحقيقة فى شىء ولم نلجأ إلى شىء مفترض ، كما افترضوا هم أصلا لهذه الصيغ . أما إذا كان هذا الأصل الذى افترضوه له حقيقة تاريخية — بمعنى أن هذه الصيغ نطقت بالتاء لا بالطاء فترة من الزمن — فإن الأمر يختلف ، وأصبح من الضرورى تغيير المنهج ومعالجة هذه الأمثلة ونحوها بمنهج تاريخى . ولكن المادة الحاضرة والواردة إلينا من التراث لا تعيننا فى هذا الشأن .

ويمكن أن تدخل فى هذا الباب كذلك تلك الأمثلة التى عالجوها تحت ما سموه « إبدال فاء الافتعال تاء إذا كانت واواً أو ياء كما فى قولهم اتّعد من الوعد واتّسر من اليسر . فقد عاملوا هذه الأمثلة بالطريقة والمنهج اللذين عاملوا بهما أمثلة النماذج السابقة .

ونحن بالمثل نرى تفسير ما بهذه الأمثلة من ظواهر تفسيراً صوتيًّا ، فنقول السياقات الصوتية التالية ممنوعة فى العربية :

همزة وصل + و + ت والمستعمل هو : همزة وصل + ت + ت .

همزة وصل + ى + ت ، والمستعمل هو : همزة وصل + ت + ت .

على أن لنا تساؤلا نثيره فى هذا المجال علنا نصل إلى رأى علمى فيه . أليس من الجائز أن تكون هذه الأمثلة متطورة تاريخيًّا (لا افتراضًا) عن صيغ أخرى نطقت بالفعل ، هى « اوتعد » فى المثال الأول و « ايتسر » فى المثال الثانى ، ثم أصابهما تغير وصل بهما إلى حالتهما الراهنة ؟ احتمال [1] . وحينئذ تسهل معالجة هذا الضرب من الأمثلة ، وتتم معالجتها بتسجيل صورها التاريخية ، ثم صورها الحاضرة والقيام (إن شئنا) بمقارنة بين الفترتين .

قد يعترض فيقال : إن الصرفيين قاموا بمثل هذا العمل ، إذ هم قد افترضوا لهذه الصيغ أصلا . فنجيب بأن الأصل الذى قدروه هو أصل افتراضى لا أصل تاريخى فما فعلوه إذن ليس وصفاً لمرحلتين وإنما هو إرجاع صورة حاضرة إلى صورة مفترضة متوهمة . وقصدوا بذلك تفسير ظاهرة لم يستطيعوا تفسيرها تفسيراً علميًّا سليما .

وهناك فى الصرف العربى أمثلة كثيرة متناثرة يمكن معالجتها على أساس صوتى — صرفى morphophonemic analysis بدلا من العلاج التقليدى الذى طبقه العرب عليها . ولسناهنا نرمى إلى مجرد المخالفة أو إلى ادعاء التجديد دون مسوغ . إنما نهدف إلى تسجيل الحقائق كما تعلن عن نفسها دون افتراض ، أو توهم يشوه هذه الحقائق ويعقدها ويجعل البحث فيها عبثًا دون طائل .

من أشهر هذه الأمثلة فعل الأمر من الثلاثى الأجوف نحو قل . درج الصرفيون على القول بأن أصله قول : التقى ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين فصار قل .

---

(١) وإذا صح هذا الاحتمال يكون التطور حينئذ مر بمراحل ، يشير إلى بعضها ما ورد عن بعض الحجازيين فى هذا الباب من جعلهم الفاء بحسب الحركات التى قبلها فيقولون ايتصل ، يا تصل ، موتصل . (راجع الخضرى على ابن عقيل ﺟ ٢ ص ١٦٧) .

ومن الواضح أن هذا الأصل الذى نصوا عليه أصل افتراضى لا أساس له من الحقيقة ؛ إذ لم ينطق – فيما نعلم – هذا الفعل على وفق هذا الأصل الذى قدروه فى الكلام الفصيح .

وكل ما حدث فى رأينا هو أن الفعل نطق من بداية الأمر بهذه الصورة ، أما أنه لم ينطق « قُوْلْ » كما كان المتوقع فيما لو نظرنا إلى الأصل ، فذلك لسبب صوتى . هذا السبب الصوتى يتلخص فى أن اللغة العربية (الفصحى) لها أنماط معينة من المقاطع ، وبالبحث وجد أن التركيب المقطعى : ص + ح ح + ص [1] ممنوع فى هذه اللغة إلا فى حالتين اثنتين هما :

١ – حالة الوقف .

٢ – إذا كان (ص) الأخير أحد متماثلين مدغمين وكان المتماثلان أصليين فى الكلمة نحو :

ضالين : ص + ح ح + ص / ص + ح ح + ص .

دابة : ص + ح ح + ص / ص + ح + ص . (على الوقف بالهاء) .

ومن الواضح أن فعل الأمر من قال لا يدخل فى هاتين الحالتين ، ومعناه بلغة الأصوات : أن طبيعة التركيب المقطعى منعت وقوع الصيغة قول (فعل أمر) ومعناه كذلك أنه لم يحذف شىء من هذه الصيغة .

وبهذه الطريقة نفسها نستطيع معالجة الفعل المضارع المؤكد المسند إلى ضمير الجماعة ، نحو لتكتُبنّ . قالوا : أصله : لتكتبونن ، حذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ، فالتقى ساكنان الواو والنون المشددة ، فحذفت الواو وبقيت الضمة دليلا عليها .

ونحن نقول : لتكتُبن نطقت هكذا منذ البداية ، وهذا الأصل الافتراضى الذى قدروه لا أساس له من الواقع . أما تفسير هذا النطق (لتكتبن) فهو كما يلى :

النون المشددة هى نون الرفع ونون التوكيد الخفيفة ، إذ من المستحيل وقوع النون الثقيلة هنا لاستحالة وقوع ثلاثة أصوات متماثلة متتابعة فى العربية . ولم تنطق الصيغة حينئذ لتكتبونّ بالسبب السابق وهو أن طبيعة التركيب المقطعى تمنع هذا السياق : ص + ح ح + ص إلا فى الحالتين المشار إليهما سابقًا . وهذه الحالة ليست من أمثلتهما ، كما هو واضح ،

(١) ص ، صوت صامت مثل الباء والتاء والثاء إلخ ، ح ، حركة قصيرة و ح ح ، حركة طويلة كتلك التى تمثل بالألف فى قال وبالياء فى قيل وبالواو فى يدعو .

إذ النونان (المدغمتان) ليستا من أصل الكلمة ، وإنما جاءت كل منهما لغرض معين .

قد يسأل البعض : وأين الفاعل حينئذ ؟ فأقول الفاعل هنا الضمة القصيرة التى تقع بعد الباء . ومعناه حينئذ أن مورفيم الفاعلية (الوحدة الصرفية الدالة على الفاعلية) فى هذه الحالة ونحوها هى الضمة، ولكنها قد تكون طويلة (= و = UU) كما فى نحو يضربون ، وقد تكون قصيرة [=ـُ=U] ، كما فى مثالنا : لتكتُبن . ومعروف أن المورفيم (كالفونيم) قد تظهر بصور عدة طبقاً للسياق الصوتى أو تحت ظروف تسمى « ظروفاً فنولوجية » phonologically conditioned ، وتسمى الصورة المعينة للمورفيم عضواً ويطلق عليها حينئذ المصطلح allomorph وليس فى هذا الذى نقوله غرابة ، فهو أولى بالإتباع من تفسير الصرفيين ؛ إذ هو يتضمن أشياء افتراضية ، كما يتضمن أشياء تناقض مبادئهم : كيف تحذف الواو وهى الفاعل ، مع أنهم نصوا على أن الفاعل لا يجوز حذفه ؟ .

وهناك أمثلة أخرى كثيرة غير هذه وتلك يمكن معالجتها معالجة صوتية ، لأنها أقدر على وصف الحقائق مما سلك علماء الصرف التقليديون ، ونأمل أن نأتى فى ذلك كله ببحث مفصل إن شاء الله .

رابعاً :

هناك أبواب فى الصرف التقليدى عولجت — فيما نظن — علاجاً خاطئاً . وهى بصورتها المسجلة فى آثارهم لا تفيد متعلم اللغة فى شىء، وربما يفيد بعضها المتخصص فى الوقوف على الآثار الواردة عن السلف ، فهذه الأبواب ونحوها أشبه بمخلفات علمية تفيدنا فى شىء واحد هو معرفة منهج التفكير عند هؤلاء اللغويين القدامى .

من هذه الأبواب باب الفعلين الأجوف والناقص وما تفرع عنهما . فقال مثلا تصريفها التقليدى عندهم هو : أصلها قوَل تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً . وغزا عندهم أصلها غزوَ وفعل بها ما فعل بالمثال السابق .

هذا الأصل الذى أشاروا إليه هو أصل افتراضى متوهم لا أصل حقيقى ، وذلك هو ما نصوا عليه بالفعل ، كما سيتبين فيما بعد .

والذى دعاهم إلى هذا السلوك هو خضوعهم لمنهجهم العام وهو سيطرة فكرة الأصول

على أذهانهم ومحاولة حشد مختلف الأمثلة تحت قاعدة واحدة أو تحت نظام واحد من البحث . فإذا لم تنطبق القاعدة انطباقاً تاماً على بعض الأمثلة ، فإنهم يحاولون إرجاع كل فعل ثلاثي مجرد إلى النموذج الأساسي « ف ع ل » ، فإن وافقت الصيغة الوزن فبها ونعمت ، وإلا وجب أن تفسر تفسيراً ما حتى تخضع لهذا الوزن .

وعندنا أن علاج هذه الأفعال بالطريقة السابقة علاج خاطئ من الناحية العلمية . ويجب أن نأخذ فى مناقشتها وتصريفها طريقاً واحداً من اثنين .

الأول : طريق وصفى يعنى بتسجيل الحقائق الموجودة فى الصيغة بالفعل دون تأويل أو افتراض . وهنا فى حالتنا هذه سوف نجد أنفسنا فى حاجة إلى معونة الدراسات الصوتية . وعن طريق هذه الدراسات سوف نعلم أن قال فى تركيبها الصوتى تختلف عن نصر مثلا . فكل منهما له تركيب مقطعى يختلف عن تركيب الآخر . فقال تركيبها الصوتى هو : ص ح ح / ص ح ، أما نصر فمقاطعها هى : ص ح / ص ح / ص ح ، فالأولى مكونة من مقطعين اثنين والثانية مؤلفة من ثلاثة مقاطع ، هذا بالإضافة إلى أن هناك فرقاً فى كمية بعض المقاطع (ص ح ح × ص ح) .

وهذا الفرق الصوتى له قيمة وأهمية فهو يشير إلى وجوب معاملة الصيغتين معاملة صرفية مختلفة ، وبخاصة فى باب الأوزان ، حيث إن الأوزان أولا وآخراً لا تخرج عن كونها مقاييس صوتية صيغت للقياس عليها . ومعناه وجوب النظر إلى قال وغزا ونحوهما نظرة تختلف عن تلك النظرة التى نعامل بها نصر ونحوه . فلو اتبعنا هذا الدليل الصوتى وسرنا على منهج الأوزان ، ولكن بالطريق الوصفى ، وجب أن نقول : إن قال وزنها « فال» وغزا : وزنها « فعا » أما نصر فوزنها « فَعَل » .

ولاضير فى هذا العمل بحال من الأحوال ، إذ هو ممثل للحقيقة الواقعة فضلا عن سهولته ، وتمشيه مع روح المنهج السليم . فهنا قد اتبعنا مبدأ « تعدد الأنظمة » فى إطار المنهج الوصفى ، وهذا شىء تفرضه الحقائق الناطقة . فقد رأينا أن قال ونصر مثلا — وإن كانا فعلين ثلاثيين مجردين — يختلفان فى تركيبهما المقطعى . وهذا يوجب علينا معاملتهما بطريق مختلف ، لأن إخضاعهما لقاعدة واحدة أو اتباع مبدأ توحد الأنظمة فى علاجهما سوف يؤدى إلى نتائج

مضطربة معقدة ، كما هو الواقع بالفعل فى تفسير الصرفيين التقليديين لتصريف هذه الأفعال ونحوها .

أما الطريق الثانى لمعالجة هذه الأفعال وأمثالها فهو طريق المنهج التاريخى ومعناه أنا نتتبع تاريخ الصيغ المختلفة لنكشف عما أصابها من تغير وما حدث لها من تطور عبر فترات التاريخ المختلفة . ولنا هنا أن نتساءل : هل أتى على نحو قال وغزا فترة من الزمن كانتا تنطقان فيهما قوَل وَغزَو ، ثم عرض لهما تطور فى أصوات العلة أدى إلى هذه الصيغة الحاضرة ؟ .

احتمال . وهو فى رأيى — حتى هذه اللحظة — احتمال قوى يؤيده الواقع الملموس ، وهو وجود بقايا هذا الأصل التاريخى من نحو أطول واستحوذ ، وكان المفروض فيهما أن يكونا على صورة أخرى هى أطال واستحاذ . جاء فى شعرهم قول القائل :

صددت **فأطولت** الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

ومثله — بالنسبة لتصاريف الاسم المنقوص — قوله :

تراه — وقد فات الرماة — كأنــه أمام الكلاب **مصغى** الخد أصلم

والقول بأن هذه الأمثلة ونحوها من ضرورات الشعر قول لا مسوغ له ، فهناك عشرات من الأمثلة — من هذا الباب وغيره — وردت بالتصحيح لا الإعلال فى غير ضرورة . فهناك فى الأسماء مثلا نحو الهيَف والحوَر والعوَر إلخ . . .

وهناك اللهجة التميمية التى تصحح ولا تعل نحو مبيوع ومديون ومخيوط ومصوون ، إلى غير ذلك مما قد ينظر إليه على أنه بقية تاريخية لظاهر أصلية فى اللغة فى فترة من فتراتها السحيقة من الزمن . ولا حاجة بنا حينئذ إلى الأخذ بآراء الصرفيين من إخراج هذه الأمثلة أو تخريجها بوجه من الوجوه لتتمشى مع الأصل الافتراضى الذى قدروه .

أما أن التطور قد لحق هذه الأبواب ونحوها (بحيث أصبحت قول وغزو قال وغزا) دون غيرها فذلك أمر يسهل فهمه فيما لو علمنا أن التطور هنا قد لحق أصوات العلة وهى أسهل الأصوات قابلية للتطور . وقد ظل هذا الاتجاه سائراً فى العربية حتى أصاب لهجاتها الحديثة ، كما وقع لنحو يوم وبيت bayt, yawm فصارتا يوم وبيت beet, Yoom حيث حلت الحركات محل أصوات العلة أو ما تسمى أنصاف الحركات .

ومن العجيب أن ابن جنى بعد مناقشة طويلة عريضة فى كل من الخصائص والمنصف يحاول جاهداً إنكار أن تكون هذه الأمثلة ونحوها ذات أصل تاريخى . يقول فى ذلك (الخصائص حـ ١ ص ٢٥٦ — ٢٥٧) : « هذا الموضع كثير الإيهام لأكثر من يسمعه . . . وذلك كقولنا : الأصل فى قام قوَم وفى باعَ بيَع وفى طال طوُل وفى خاف ونام وهاب ، خوِف ونوِم وهيِب وفى شدّ شددَ وفى استقام استقْوم وفى يستعين يستعْوِن وفى يستعد يستعْدِدُ . فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها — مما يدعى أن له أصلا يخالف ظاهر لفظه — قد كان مرة يقال ، حتى إنهم كانوا يقولون فى موضع قام زيد : قوَم زيد وكذلك نوِم جعفر وطوُل محمد وشدد أخوك يده واستعْددَ الأمير لعدوه . **وليس الأمر كذلك بل بضده ، وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه .**

وإنما معنى قولنا : إنه كان أصله كذا ، أنه لو جاء مجىء الصحيح ولم يُعلّ لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكروا . **فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لايعتقده أحد من أهل النظر** ».

ولسنا ندرى تماماً لماذا ينكر ابن جنى أن يكون لهذه الأبواب ونحوها أصول تاريخية مع وجود بقايا هذه الأصول فى النثر والشعر كليهما . إنها فى رأيى سيطرة النزعة « الجنية » الفردية والتمسك بقوالب من التفكير جامدة . وقد اضطره مسلكه هذا إلى التأويل والتخريج والتفسير التعسفى لكل ما ورد مخالفاً لرأيه . فإذا جاءت أمثلة فى الشعر عدها ضرورة ، مع أن الضرورة الشعرية — فى نظرنا — ليست من باب الخطأ ، كما يظن بعض الناس . إنها فى رأينا تجىء على وفاق قاعدة جزئية تختلف مع القاعدة التى « سموها » قاعدة عامة ، أو تجىء على وفاق لهجة من اللهجات أو تجىء على وفاق مستوى لغوى معين . وهذا كله — فى نظرنا — **صحيح فى بابه ويعتد به فى بابه كذلك. وهذا يعنى بالضرورة أن له أصلا واقعياً فى الحال أو فى الماضى وهذا ما نود إثباته وتأكيده .**

وإغراقاً فى التأويل والتعليل ، لم يكتف ابن جنى بما سماه الضرورة ، وإنما لجأ إلى تفسيرات أخرى عجيبة ، تفسيرات يأباها المنطق السليم .

فهناك ، عند ما قابلته صيغة أطولت فى البيت السابق ، لم يكتف بالحكم عليها بأنها ضرورة وإنما أضاف إلى ذلك قوله (الخصائص ج ١ ص ٢٥٧) : « هذا يدلك على أن

أقام أقْوَم وهو الذى نومئ إليه ونتخيله . قرب حرف (كلمة) يخرج هكذا **منبهة على أصل بابه** ، ولعله إنما أخرج على أصله فتجشّم ذلك فيه لما يعقب من الدلالة على أولية أحوال أمثاله » .

فابن جنى هاهنا يفترض أن أطولت إنما جاءت هكذا لتدلنا على أصل الباب الذى تنتمى إليه . وهذا الأصل يقتضينا أن نردّ الصيغة إليه إذا جاءت على خلافه . وهكذا نرى أن الأصل الذى يتكلم عنه ابن جنى أصل افتراضى متخيَّل . وقد لجأ الشاعر إليه لينبه عليه ، وليشير إلى أنه **الأصل الحقيقى** للباب الذى ينتظم هذه الكلمة ونحوها . ونحن هنا نخالف ابن جنى فى رأيه هذا .

إن هذا المثال (ونحوه) منبهة على الأصل حقيقة . ولكنه منبهة لا على الأصل الافتراضى الذى قدره ابن جنى وإنما الأصل التاريخى ، الذى يعد هذا المثال وغيره بقية باقية منه .

ويؤيد رأينا هذا – خلاف ما تقدم – أمران مهمان :

الأول : وجود هذه الصيغ وأضرابها فى لهجات معينة ومنسوبة إليها نسبًا صحيحًا . ومن ذلك باب اسم المفعول من الأجوف الذى جاء مصححًا لا معلا فى لهجة تميم . وقد يؤخذ هذا دليلا على أن التصحيح فى الفعل الأجوف وما تصرف منه له أصل تاريخى . أما بالنسبة للفعل الناقص وتصرفاته فهناك أمثلة مشهورة جاءت على أصلها التاريخى (وأصلها الافتراضى فى رأى ابن جنى) . من ذلك مثلا فى باب الأسماء البيت السابق هو :

تراه – وقد فات الرمـــاة كأنه   أمام الكلاب مصغىُ الخد أصلم

ومنه فى الأفعال قوله :

هجوت زبان ثم جئت معتـــذراً   من هجو زبان لم تهجو ولم تدع

وقد وردت إلينا نصوص عن بعض العلماء تفيد أن هذا التصحيح هو القاعدة فى بعض اللهجات العربية .

يقول ابن كمال باشا : « وإنما كتبت الألف "بعد واو الجمع" للفرق بينها وبين واو الواحد فى مثل لم يدعوا إذا كان جمعًا **ولم يدعو** إذا كان واحداً ، على لغة من قال إن الجازم لا يسقط الحروف فى الناقص **بل يسقط الحركة فقط كما فى الصحيح** »[1].

---

(١) ابن كمال باشا : الفلاح شرح المراح ص ٢٧ .

وبعد هذا النص استشهد هذا العالم بالبيت المذكور ، ولكنه استشعر اعتراضاً قد يوجه إليه وهو : « فإن قلت : الواو فى يدعو ساكن قبل دخول الجازم عليه ، فكيف يمكن إسقاط الحركة منه على هذه اللغة ، ؟ قلت : قال ابن جنى : إنه قدر أن يكون فى الرفع هو يَدْعُوُ ويهْجُوُ بإثبات الضمة على الواو ، كما تقول هو يضربُك فجاء الجازم وأسقط الحركة وبقيت الواو ساكنة » .

فهذا واضح فى أن أصل يهْجُوُ yahjuu يهجو yahjuwu. وهذا الأصل — عندنا — أصل تاريخى ، أصابه التطور فيما بعد . ونقول هذا بالرغم من أن ابن جنى فى الرد على الاعتراض الذى استشعره ابن كمال باشا ما يزال يتمسك **بأنه أصل افتراضى** ، حيث يقول فى عبارته السابقة « إنه قدر أن يكون فى الرفع هو يَدْعُوُ ويهْجُوُ » إلخ .

ويؤكد ابن كمال باشا قولته هذه — وهى أن التصحيح لهجة — بقوله : « وقال ابن الحاجب وأما قول قيس بن زهير :

ألم يأتيك والأنبـــاء تنمى بمـــا لاقت لبـــون بنى زياد

بإثبات الياء مع الجازم ، ففيه وجهان ،

أحدهما : أن الياء إشباع ، كأن الكسرة أشبعت فنشأت عنها الياء ، والآخر أنه أجرى الفعل مجرى الصحيح كأنه قال : هو يأتيُك بضم الياء ، كما تقول هو يضربك ، **لأنه من لغة تحريك الياء فى الرفع وإسكانه فى الجزم حملا للمعتل على الصحيح .**

الأمر الثانى : أن التصحيح له آثار باقية فى لغات سامية أخرى ، كاللغة الجعزية ، وهى لغة سامية الأصل ، لا شك فى ذلك « لأن أصول اشتقاقها موجود فى اللغة العربية وغيرها من اللغات السامية ، وكل ما فيها من العنصر الحامى لا يعدو كلمات غير كثيرة » . ومن المعروف أن هذه اللغة الجعزية « حافظت على أقدم الصور السامية فى حين قد إضاعها غيرها »[1].

فوجود التصحيح فى الفعل الأجوف والناقص فى اللغة الجعزية إذن يؤيد زعمنا أن هذا التصحيح هو الأصل التاريخى فى السامية وفى العربية فى فترة من فترات تاريخها .

وإليك أمثلة من الجعزية يظهر فيها التصحيح — لا الإعلال — فى بعض الأفعال والجوف الناقصة :

(١) ولفنسون : تاريخ اللغات السامية ، ص ٢٦١ — ٢٦٢ .

الفعل الأجوف	الفعل الناقص
يحمل =[1] yᵊṣawᵊr	صلّى = Ṣalaya
	أو Ṣalawa
يبيع = yᵊṣayᵊṭ	رمى = ramaya
تبين ، ميز = bayana	صحا (الجو) = Sahawa
دان = dayana	تبع ، تلا = talawa

وهناك أمثلة من اللفيف جاءت صحيحة كذلك :

حي = hayᵊwa

مرض = dawaya

روى = rawaya

هذه الأمثلة — مضمومة إلى أمثلة العربية — تشير إلى حقيقة شبه مؤكدة ، هي أن الأفعال الجوف والناقصة (وتصرفاتها) أتى عليها فترة من الزمن كانت تنطق فيها بالتصحيح لا الإعلال. وهذا ما أردنا إثباته ، لأن الوقوف على هذه الحقيقة يفيدنا فى منهج البحث .

ونعود فنلخص رأينا فى الأفعال المعتلة (وتصرفاتها) ، فنقول : لك فى هذه الأفعال منهجان منفصلان :

أحدهما : وصفى ويعنى بوصف الموجود بالفعل ولا يجوز لنا أن نتعدى هذا الواقع بحال من الأحوال ، ونحصر عملنا فى الوصف دون التورط فى افتراض أو تقدير أو تخمين ، كما يجب أن نستفيد هنا من نتائج بحوث علوم اللغة الأخرى كالأصوات مثلا .

وثانيهما : منهج تاريخى ولك فيه أن تتتبع الحقائق اللغوية على فترات مختلفة من الزمن للوقوف على ما أصابها من تطور وتغير . ولك بعد هذه الخطوة أن تشير إلى أوجه الخلاف والاتفاق بين الفترات التاريخية .

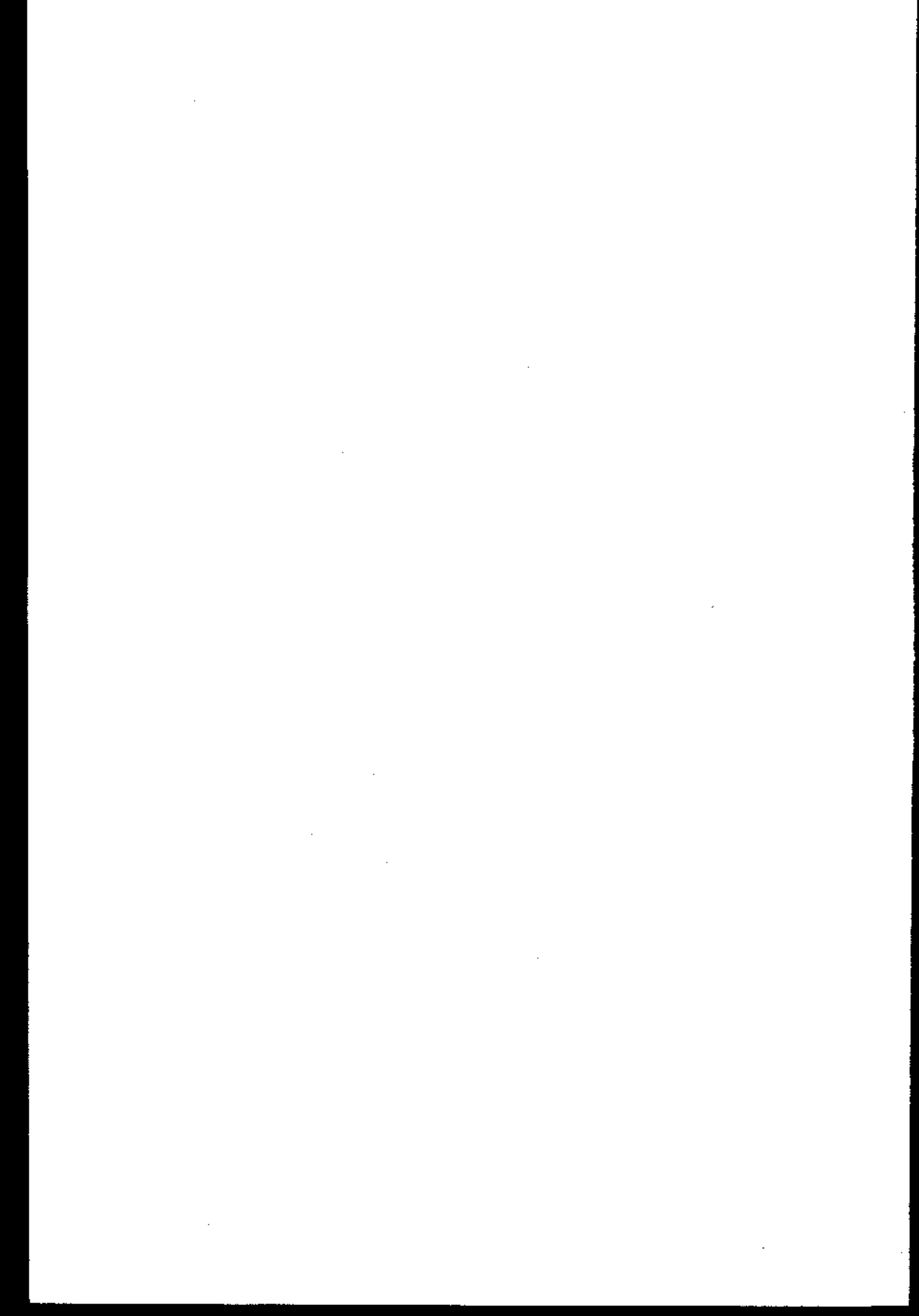
ومن المهم أن نعلم أن المنهج الأول لا يجوز له بحال أن يعتمد على الثانى ، أما العكس فهو جائز ، بل لا بد من اعتماد التاريخى على الوصف ، لأن التاريخى بكل بساطة يتضمن وصف أكثر من مرحلة .

---

(١) هذه صيغة ما يسمى بالمضارع الخبرى . أما صيغة المضارع الإنشائى فهى : yᵊṣōr أو yᵊṣūr .

مراجع البحث

١ — إبراهيم السامرائي (دكتور) :
التطور اللغوى التاريخى (من مطبوعات معهد البحوث والدراسات العربية ، سنة ١٩٦٦) .
٢ — ابن جنى ، أبو الفتح عثمان :
الخصائص (تحقيق الأستاذ محمد على النجار ، طبع دار الكتب سنة ١٩٥٢) .
٣ — ابن جنى ، أبو الفتح عثمان :
المنصف شرح التصريف للمازنى (تحقيق الأستاذين إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين مطبعة ومكتبة مصطفى البابى الحلبى ، الطبعة الأولى سنة ١٩٥٤) .
٤ — ابن كمال باشا ، شمس الدين أحمد بن سليمان :
الفلاح شرح المراح (المسمى مراح الأرواح لأحمد بن على بن مسعود ، مصطفى البابى الحلبى ، الطبعة الثانية سنة ١٣٥٦ هـ ، ١٩٣٧ م) .
٥ — الأشمونى ، على بن محمد :
شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (المكتبة التجارية) .
٦ — خالد الأزهرى :
شرح التصريح على التوضيح (المكتبة التجارية سنة ١٣٥٨ هـ) .
٧ — الخضرى ، محمد :
حاشية الخضرى على ابن عقيل (المطبعة الميمنية سنة ١٣٠٥ هـ) .
٨ — الخوارزمى ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف :
مفاتيح العلوم (ليدن سنة ١٨٩٥) .
٩ — سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان :
كتاب سيبويه (المطبعة الأميرية سنة ١٣١٧ هـ) .
١٠ — ولفنسون :
تاريخ اللغات السامية (مطبعة الاعتماد سنة ١٩٢٩ م) .



تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية
تحت رقم ٤٨٣١ /١٩٧٣

مطابع دار المعارف بمصر
سنة ١٩٧٣